









سید بن ابی طالب و سید بن ابی طالب

و

بدره ای که در صفات العالم الفاضل  
است و در این صفات است  
و در این صفات است  
و در این صفات است



این مهتابی است که در اولی اسرار الهی و فیضیه مرآتیه و نورانی که در کتبها و جلالها

2011

[illegible]

[illegible]

Handwritten notes in Urdu script at the bottom of the page.



[illegible]









[illegible]

۲۴  
انبار کربلا و اصفهان  
کتابخانه عمومی و تخصصی

تقریباً ۱۰۰۰





وان يفرغ من ثلثه الشباب من الطرق من الجبال مع  
 شرب الكلب والاعمال بغير صبب وموظف الدواول ولم يفرغ  
 منها من ما في وصف الشمس كونه مطابقا للكتاب الذي قال في بيان  
 يرتب بقاها في غير ذلك اذا انظره وانظره من الاشياء  
 او يطارها في الغالب في الارض بالجميع او في سائر اساليب الكلام فتكون  
 طرفة جمع اسلوب وشيخ اي طرفة الارض الامم الاكام نعم قد يقبل ما  
 وتكون بلا حجب في غاية الجواهر كجواهر العاليه النافعه والسمط النبط  
 ما هو الجلب الزرق والرواير جمع زاهر من المشرق فقه وصف الشخ  
 بنفاهه وعائنه وبلاغه في اياته معاني اللوامع جمع لامع من طلع اذا  
 برق وحرره من اجل قوته وقساوته والشفقة باب السحاب والسيوف  
 وتدين قوته في شيب عليه السلام من كان بالكل انظامه والامراء  
 الجميع والامام في حاشيته ومن ما يرد من المغافرة في الشئ وقوله  
 يروي ينشوق يقال تروى السيل من جبهه والسيل بهيم مظلم شديد الخالط  
 صوة احلاما فاحال من المشرق في لطف عذوبة الزمان حاشية المطابقة  
 والخوان اكثر لانه من مشط من انشطت السيل في حاشية  
 اي شعاعه وقوله بالضم علم للشمس غيبا اي تبعد وتزول والادام  
 الاسود لما به السارج بان الشمس لم يرد هذا المعنى غرما شعاعه  
 فوال اردوا بها بشمس شنة وهي الحان والطبيعة وبين مثل قصيد  
 بان ما ذكره عادة قديمة من ايام الكرام الا ان الجانب من

[illegible]





لوجه تدل عليها ولتتدور في العبارات شتى من الدلائل ومن ثم  
قال عليه السلام انما نحن شاة عليكم اختكم كما تبتغي في بئسكم  
على اني قد علمت قد علمت ما ذكره في فقرته من ان مقتضى كلامه وهو  
خاص وامامه لا يرد على عكس ذلك او مقتضى الآية الواضحة ان الشكر  
مستلزم للنعمة المذكورة والمشتركة بينهما الذي كان قبل  
السكر فخل في عن تعليم المصنف بسبب انما هو يوضح هذا الكلام  
بغيره اعني ان في ذكره في تعريف الجواب لا يطلب في الجواب  
الاولين والمستحقين فاعلم الدلالة على الشكر من الجود والشكر نوع  
عليه قول جنيته نعم وهو مخصص من وجه كل وجه والشكر يكون  
في الاعمال الخيرية والجوارح وكذا اجتماعها في فعل الانسان بانواع الاعمال  
واما وجه الجواب عن الشكر فانه نوع فقاء فلا شك في الاولين و  
يؤمن بالثبات بها لان الجود قد يترتب على التفضيل وهي الايا التي لا  
تتعدى والشكر كحق بانواعه اصل وهي الايا المنعده اعني الواجب  
والعطايا والآلاء هي والنعمة من ان كان كحق العفو لا ان يساق  
كلام المصل بيقيني تخصيص كمنها على على حدة فانه لما خص به ان قيل  
هو مخرج من الايمان شك اني مودود اعني الانسان فلهذا انما هو في ذكر  
تسمية سبابا لنعمة الظاهرية وكذا الماخص الشكره عن من النعمه وكان الشكر  
مؤاوده اعني القلب فلهذا ناسب ان يفسر بالنعمة الباطنة رجائية  
للمعالمه وانما كان اشرف لان فعله وان كان خيرا يستعمل بكونه شكر من

الاعمال الخيرية والجوارح وكذا اجتماعها في فعل الانسان بانواع الاعمال

الاعمال الخيرية والجوارح وكذا اجتماعها في فعل الانسان بانواع الاعمال

الاعمال الخيرية والجوارح وكذا اجتماعها في فعل الانسان بانواع الاعمال

الاعمال الخيرية والجوارح وكذا اجتماعها في فعل الانسان بانواع الاعمال

عريان ضم اليه فعمل غيره بخلاف المردودين المأخوذين لولا كون فعل  
 من مفعول شكره حقيقيا فاعلم ضم اليه فعمل القلب مفعول شكره  
 في انما المستعمل في قوله شيل ايا وانما مع بهان انهم مستعملون  
 انفسها مع كونهما سائلين لغيره اقرى من الاول كذا بانواعها واعلم  
 ان قولهم انك لما اخذت كذا اسلما اما انشاء وعلى مقدمين بالانطلاق  
 والاتصاف بالانكشاف كذا وكذا اشكر بل على كذا كذا كذا كذا  
 حتى تاكيد انه اذا كان الفعل اليه ما انك من انفسها يمكن اللاحق  
 الايمان بها على انهم ولا كمال الاستدراك تسلسل الانفعال الى ما لا يتناهى  
 ويعتبر ما يستلزم كذا معنى لغوي للشيء والشيء ما في كذا  
 معنى عرفي لانه لا يخلو على اسلي الوجود حقيقة ثم معناها اخرى في مقام  
 القول والمعنى الحقيقي من لهامية الشئ المأخوذة والمعنى الجاهلي لكونه  
 التي لفارقه فذلك قال في حقيقته ما يستلزم ان معناه الحقيقي ليس  
 عبارة عن قول القائل بل هو ليس حقيقة هذا القول فلان في قوله فواء  
 او اد تلك المأخوذة كما كتبه وما حصل هذا الوجود بالفعل لان الاوامر اعم  
 تسبق الى ان الوجود يشمل على فعله وما يستلزم منها وانما بعضات الحلال  
 الشتر عن سمات النقصان وجعل الضمير في قوله عليه للاعتقاد دون  
 الاتصاف كما فيها كذا ان كذا الحال في جعله مشارا اليه بقوله ذلك والشر  
 كذلك ليس قول القائل السكوت بل هو قول حامية ذلك القول المحصور  
 كما سبق اليه تلك الاوامر والاقول اطلق الال على تعظيم الله سبحانه

هذا هو الوجه الثاني في كون الثاني جزءا من الأول وهو ما سبق فيه الى

10

مطالع مصنوعة بمعنى الاطلاع على ما فيها من دقائق الصنيع  
والكل انما يتقنه ثم هو القلب الى النامل فيها والاكسب نال بها على وجود  
الخاصة وخصايته الصنع ان وصفه السمع الى المنى بالى عن مخصصاته  
من الاول وابتنى عن الماكتساب عن سماعه ونسبته الى السامع ثم انما  
اللات في هذا لها نفس على ما ذكرنا سابقا من ان السمع الظاهر والباطن  
الوجود النعم النواصل الى الخارج وغيره وذلك لان العلم المحرور في  
تعريف الحد العربي مطلق لم يقدر بكونه منتزعا على الحد او على غيره  
بخلاف الشكر اذ قد اعتبر فيه نفع مخصوص سواء بسبب جانه ونفعه  
واصله منه الى غيره الشكر وكون الحد انهم من الشكر به ثمان سوانى  
فصل القلب او اللسان وحده مثلا قد يكون حمدا وليس يشكر اصلا اذ  
قد اعتبر فيه محمول اللات ووجوبه اثبات سوانى الشكر بهذا المعنى لا يتعلق  
بغيره فلهذا خلاف الحد وما يقال من ان النسبة بالعموم المطلق بين  
العرفين انما يقع بحسب الوجود وفي الجمل الذي كلفه لاني المبدأ  
لحد القلب مثلا فهاهنا خلاف للابد جزء من عرف الجميع غير محمول عليه الاشياء  
في الوجود عن سائر اجزاء فطال من باب اشياء مفهوم الشئ باحدى  
موجاه فان ما ليس له لا على تلك العرف هو ما صدق عليه الحد اعني  
القلب ونحو المصنوع المحرور لا يقال عرف الجميع افعال متقدرة فلا  
يصدق عليه انه فصل واحد لا انما نقول هو فعل واحد قد تعدد متعززة فلا

هذا هو الوجه الثاني في كون الثاني جزءا من الأول وهو ما سبق فيه الى  
مطالع مصنوعة بمعنى الاطلاع على ما فيها من دقائق الصنيع  
والكل انما يتقنه ثم هو القلب الى النامل فيها والاكسب نال بها على وجود  
الخاصة وخصايته الصنع ان وصفه السمع الى المنى بالى عن مخصصاته  
من الاول وابتنى عن الماكتساب عن سماعه ونسبته الى السامع ثم انما  
اللات في هذا لها نفس على ما ذكرنا سابقا من ان السمع الظاهر والباطن  
الوجود النعم النواصل الى الخارج وغيره وذلك لان العلم المحرور في  
تعريف الحد العربي مطلق لم يقدر بكونه منتزعا على الحد او على غيره  
بخلاف الشكر اذ قد اعتبر فيه نفع مخصوص سواء بسبب جانه ونفعه  
واصله منه الى غيره الشكر وكون الحد انهم من الشكر به ثمان سوانى  
فصل القلب او اللسان وحده مثلا قد يكون حمدا وليس يشكر اصلا اذ  
قد اعتبر فيه محمول اللات ووجوبه اثبات سوانى الشكر بهذا المعنى لا يتعلق  
بغيره فلهذا خلاف الحد وما يقال من ان النسبة بالعموم المطلق بين  
العرفين انما يقع بحسب الوجود وفي الجمل الذي كلفه لاني المبدأ  
لحد القلب مثلا فهاهنا خلاف للابد جزء من عرف الجميع غير محمول عليه الاشياء  
في الوجود عن سائر اجزاء فطال من باب اشياء مفهوم الشئ باحدى  
موجاه فان ما ليس له لا على تلك العرف هو ما صدق عليه الحد اعني  
القلب ونحو المصنوع المحرور لا يقال عرف الجميع افعال متقدرة فلا  
يصدق عليه انه فصل واحد لا انما نقول هو فعل واحد قد تعدد متعززة فلا

ياتي وصفه بالوحدة كما يقال صدر عن زيد ففعل واحد وصدق من قبله  
 مثلاً وحقيق ان المركب قد يوصف بالوحدة الحقيقية كبعد واحد  
 الاعتبارية ايسر واحد وصرف الجميع من قبيل الثاني كما لا يثبت  
 على ذلك مسكة هذا النسبة بين الذين عموم وخص من وجه ومن  
 المستثنى عموم مطلق وكذا بين السكر المعرف والسكر الاخرى وبين المعرف  
 والمعرف والسكر المعرف ايضا اذا قيست النسبة في المعرف بوصولها الى  
 الشك كغيره واذا لم يقيد كما يعتد به في كل ذلك فظاهر ان ما لم يوصف  
 فيه ايضا ان النسبة الناشئة من هذه الاربع بحسب الوجود واعلم ان التام  
 في غير المعرف في سورة الاضمار هذا المعنى وانما الشك كما ذكر في التعريف  
 المذكور في كنه الماصول قيل بهذا المعنى ولا حيلة في ان قيل من  
 عباده الشكور وسمعت بعض تلامذة الشارح ان حقيقة هذا منقول  
 عن كلام امام الحرمين <sup>في</sup> الدلالة على ما يوصل الى المطلوب  
 عنها فيهم بانها الدلالة الموصلة الى البغية <sup>ان</sup> وقيل بوجه آخر وانما  
 هذا بناء على ما قيل في المعنى على الذي <sup>ان</sup> لا يثبت هذا المقام ايضا كما  
 ان يكون العود مستلزما لانها نوعها بوجدان ما يوصل الى شرط فقط  
 قلنا لان ذلك الوجدان هو الاستعداد لا الهذلية الا ترى ان من وجد  
 المطالب الحال في نفسه لم يلزمه غيره عليها يقال هو مستعد ولا يقال صاهو كذا  
 تعريف الهذلية فلهذا ان ما يوصل الى الخط باطل ايضا لان من قلنا  
 عن تحصيل المطالب بالمرء ولم يسلك طريقا صلتا فلهذا لا يوصل اليها

[illegible]

*[Faint, illegible handwritten notes]*

مجلس الوزراء

10/11/19

عما هو قوام المبادي العالية وتوجيه الى عالم الشهادة وهو اعيا  
 من الهيئة موشية تقصر فيما تحتها من الابدان والاهل بحسب كل رتبة  
 من قوة يتقدم بها حالها مسالك الفكرة التي بها تأسر وتبين بعض شئ  
 قوة نظرت ما هو بها تؤثر وتقرر في شئ قوة عليا وكن حيا  
 فمما من هذه الفكرة فان قيل عليها ان رتب القوة النظرية المستندة  
 الى براعة الكسبية بل ان المذكور في طريقه فلهذا لا يربط ما علوم نظرية  
 وانما آلهاء ومتعلق هذه الهيئة وارتباطها في الفكرة في حياها على  
 مراتب العلوية على ما خايلة ان كمال القوة العالية كما يستقر في كتاب  
 الاول السبعة والكتابات الماخلاق المفضية الى الاجناس عامر فيها  
 منها من غير ان يخلو من هذه الاصول والتميز بينها علوم بارزة  
 في الما عليه ولذلك قيل القوة العالية مستندة من القوة النظرية  
 فلكان المذكورة تدان بها ايضا واذكر في الطرف الاخر من الكتاب  
 اعني اركان النظرية للاج عن الاشارة الى كمال الهيئة خافية عن  
 العلوم كلها وان كان مستند بانها لا تفعل عن ذاتها الصلا  
 ان كانت في ابتداء فويتها وحيث يتبين ان هذه الهيئة التي هي  
 لا يستعداد الاخص والنفوس في هذه المرتبة فان كمال الاستعدادين  
 مشهور ان الاول انفس يقول لها مراتب القوة العالية وانما  
 يقول تشبيها لها ان النفس بالهيولى وانما قال الخايب في نفسيها  
 لان الهيولى الاولى يستحيل ان تكونا عن الصور كلها الا انها في حداثتها  
 خالية عنها اي ليست صالحة مع شئ منها بخلاف النفوس الماطقة





1997-1998

10

مجلس عالی تعلیم و تربیت

الطريق قد يجوز عند كالمعلم اذا لم يبلغ تلك الغاية في خبر العزاية  
ربما لا زيدا مما يستلزم الهداية اعلام الحق والهام الصدق الوجه  
في التخصيص ان الاعلام بالامر الخارج ولا لانه اذا حصل في  
من صورته شئ ان ان ذلك الشئ منهم هو معاوم تلك وما في ذلك  
من صورة آلة للملاحظة ولا يصير تلك صورة ملحوظة معلومة الا  
بأنه وقد عرفت ان المتصف لوظيفة فيها الامر الخايج اولافا سبب  
ذلك ان يوقع الاعاء لان ان بهام لما كان عبارة عن الشئ  
في القلب كان متعلقا بغيره لانها الملاحظة فيه حقيقة واذ اقبل  
الشيء انه ملحق بصورته وقد مر ان المتصف صف لوظيفة فيها الصورة التي  
وهذا قصته المناسبة ايقاع الالهام على الصدق ولما انتهى الاعلام  
وقال الى الالهات على ما ذكره فمن حيث ان اعلام والهام الصدق  
متقاربان في المعنى بل هما واحد كما لا يخفى فقصده انهما معا تارة  
ذلك لما كان في كل منهما وفيما في عدم حصول ملكة الاستحسان  
الى بعد اعلا مات متتالية الالهات متواليه اشعار بان الهداية  
التي هي للصورة العينية تزانة حافظه لها وذلك لانها متوقف  
على الملكة على تكرار الاعلام والالهام لم يكن تلك الصور فيها بين  
تلك الاعلامات المتكررة تطبع في النفس والالم يتصور اعلام اصلا  
بل في خزانها والا نهجت الى تحتم كسب جديد ولا تكون تلك  
الخرانة الا جوسا مرودا ينعكس منها اشعة الى مرة الناطقة بحسب

هذا هو الحق والهام الصدق الوجه في التخصيص ان الاعلام بالامر الخارج ولا لانه اذا حصل في من صورته شئ ان ان ذلك الشئ منهم هو معاوم تلك وما في ذلك من صورة آلة للملاحظة ولا يصير تلك صورة ملحوظة معلومة الا بأنه وقد عرفت ان المتصف لوظيفة فيها الامر الخايج اولافا سبب ذلك ان يوقع الاعاء لان ان بهام لما كان عبارة عن الشئ في القلب كان متعلقا بغيره لانها الملاحظة فيه حقيقة واذ اقبل الشيء انه ملحق بصورته وقد مر ان المتصف صف لوظيفة فيها الصورة التي وهذا قصته المناسبة ايقاع الالهام على الصدق ولما انتهى الاعلام وقال الى الالهات على ما ذكره فمن حيث ان اعلام والهام الصدق متقاربان في المعنى بل هما واحد كما لا يخفى فقصده انهما معا تارة ذلك لما كان في كل منهما وفيما في عدم حصول ملكة الاستحسان الى بعد اعلا مات متتالية الالهات متواليه اشعار بان الهداية التي هي للصورة العينية تزانة حافظه لها وذلك لانها متوقف على الملكة على تكرار الاعلام والالهام لم يكن تلك الصور فيها بين تلك الاعلامات المتكررة تطبع في النفس والالم يتصور اعلام اصلا بل في خزانها والا نهجت الى تحتم كسب جديد ولا تكون تلك الخرانة الا جوسا مرودا ينعكس منها اشعة الى مرة الناطقة بحسب

[illegible]

1997

*[Faint, illegible handwritten notes]*

الباطن عن تلك الملكات ونفص انما تلك النفس اثر ومرة  
النفس عن الغاوة المتعينة للكبس لا في الزوال عن الغاوة  
بل هو طريق الضلال في تلك المزالمة ما يسل بعد الاتصال بين  
ان النفس اذا غابت عن طائفة وباطنها عن ذابل الما على والخطا  
وقطعت عوايها عن التوجه الى مركزها الا سئل بمقتضى طابعها اتصلت  
الغيب الشخصية اتصلا معنوية فيعكس اليها ما ارتسمت فيه  
من النقوش انطوية في نفس غيبية بانصوت والادراك والقدرة  
اي الحالصة عن الامام م سوما غلة جمال  
الصفات الثبوتية وجمال الان تامة السليبية وقسم النظر  
على صفات واذ لا بل كل وجود اي بل كل وجود ثم  
ان صاعقه انما الى استحقاق كل علم في علمه كما انهم تكم الى  
التيان بالافعال على ما ينبغي انشادة الى اضمحلال كل قدرة في  
وحده الى ان كل وجوده كمال انما موافق من هذه العبارة  
المذكورة في المشية الرابعة اختم والطيف لما ذكره الفاضل المحقق  
في شرح مقامات العارفين واعلم ان السعادة العظمى والاشبه  
الواي بالنفس لما عرفت من هذه الصانع تتجلى عن صفاته  
الكمال والنزه عن التقصير بما صدر عنه من الآثار والافعال  
في انشأة الاولى والا بالجملة معونة المبدأ والاعاد والطريق  
الى هذه المعرف من وجهين احدهما طريقة اسفل النظم والاستدلال و



[illegible]

29/11/20

الى الاول من معنى لها به وارجح ان يكون في هذا المعنى ما قاله النفس  
 التي تفيض بغيره لا في الحفظ والاعتناء والتمسك والتمسك وتولي المشاغل  
 من حيث ان النفس تهتم به فان النفس اذا كانت تهتم بالاعتناء والتمسك  
 بهم الاضداد في الحركات والادوية والحركات في النفس تهتم بالاعتناء  
 والتمسك في الاول الى الثاني في الحقيقة كانت نفسهم راجعة الى الثاني كطباع  
 المعنويات وما يتبعها ومن تلك المعنويات منها فها ان النفس تهتم  
 بالمعنويات العقلية التي تهتم بها الى اتمام  
 تستخرج تلكها الى الحس والاشياء فيشاع لها من يدبر بها من القوة الى  
 النفس ليس بها بواجب بل تلك لا يخرج منها سيات متفادته  
 فيكونها تهتم بالفعل على وجهه متفادته الى المبادئ والاشياء التي  
 هي فيكونها جميع الوجود فيفيض عليها فيسطر كما بالنسبات  
 فيكونها في الكالات المتوالة الملائقة فيكونها في الواقع  
 التي من حيثها انهم قالوا ان الروح الجاهلي الذي في العروق الضوارة  
 اشبه فما اشبه في الظلال ولا نفس الشاهد فيشغل به اولوا واعين  
 منها عليه كما في القوى ثم تعلق بالاعتناء ويهتدي اليها بقوله ذلك  
 القوى ومن ملك اللذة فيلزم ان جميع الكميات من حيث هي باقية فيكونها  
 للوجود وكان منها على انما يختلف في وجهه حتى انما ان بعض تلك القوى  
 التي انما في حيزها لئلا في كل من حيث هي في من حيث قبولها في  
 الوجه الاكمل اشبه بالنسبة للبداية فيكونها في البهات فاجبت





بنامه اش که علیه السلام است و به جهت آنکه در سیدنا ارسطوین و سنانم البیرون  
و علمه که بودند طبعین ظاهر و عن اسهل البشر و هو اذنا سب کمال قیاس  
و انما هو من اشیایه تصور او که من متفقین بالباطن و اذ اتوا و اعلموا  
انما هی من متغیبات الاشیاء و قلنا انهم کانوا متفقین  
الی کمال الغیوس انما فیهم یسمی علیهم انما کشف کان فهم و لذلك  
کان من زیارة مرافقه و هی من متغیبات انوار کبریه و هم علی الاربابین  
شیخه احوال البصایر و یشهدون به و  
قول و یثبت من المتغیبات من یسوال افانته الکمال و انما یصلوه علی النبی  
واجب عقلا کما انما واجبه شرعا و اذ بالعلم من هنا و اذ کمال کبریا  
یو کما یبغیر تصور ما بینها و الا تصدیق بالحواله و کذا الحال فی  
المعروفه فانما اذنا البسیط تصور الا تصدیق من شقیال و من الله  
دون علمه و ما بیننا و الا اصطلاح ما یسمی من الله اللغه و اختلف  
و یسمی التصدیق و الموصوفه و انما قال من هنا انما ذکر فی رسم هذا الفن ان  
المعروفه تستعمل فی الجزئیات فیکون العلم فی حد کتبنا من متغیبات و البکیا  
اعم من ان یكون مفهوما کلییا و انما حده کلییه و ذکر فی تصور المعارضه لکمال  
ان المراد بالعلوم من هنا التصدیقات و بالمعارضه التصورات و انما علی  
ما سبق من ان المعروفه اذ کمال البسیط و العلم اذ کمال الکلیه لم یزد ان هنا  
الا اصطلاح عین ما سبق بل انه منی علیه کما فی مع عبادته فکانه جعل  
الا اصطلاح السابق المناسبت لاسبق المعنوی و احلا و فرج علیه الاصطلاح

و هو انما یسمی من متغیبات  
و هو انما یسمی من متغیبات  
و هو انما یسمی من متغیبات

الاشي والاشي لان الكلي والتصديق اشبه بالتركيب والجزئي والتقدير  
اشبه بالاجزاء ولوجود استعمال العلم في التصديقات والمعرفة في التقدير  
لذلك لان هذين اعني التقدير ثم يقع حيز البيان (الافان) ان اول  
الاشي انما افضل النجاة من ان كل من عرفنا علمنا بالتصور واما  
تقديره على انما يستطاع من ان يبين ثم ان يبيننا معنيين اخرين  
والاشي في الكليات انما احد ما اراد المصنف على ان يبين الذي  
على الماضي من ان يبين شي واحد قد اوضحنا  
والاشي من شي من مدين يتبين في العدم وهذا لا يوصف الباري تعالى  
بالمعارف ويوصف العالم خلقه كل من المعارف بالاشي فان  
تعالى واما من منته عن التركيب مطلقا وخص بالعلوم الحقيقية  
الاشي من المعلوم ومن ذلك لان ما اوضحنا في مقابلة  
التي هو ساطع او به الا دركات الثابتة المتعلقة بالكمات في  
الاغلب فخلص من المعلوم والمصنف قدم العلوم الحقيقية في الزمر  
او بها يتوصل الى تلك المعارف وعكس الشارح نظر الى ان كل البناء  
منفردة بالذات والشرف على الكمات لان مسائل هذه الفنون تشبه  
هذه المسائل بالاصو فيما ذكرنا من نوع عليه تفسيره ابواب هذا الكتاب  
بطالع انوار الكواكب ولكن مقصودنا بذات ذلك موافقا  
لكلام المتن على ان الشارح ليس من اقسام الكلام ولا كذلك عليه اذ  
توحيها ايمان الموجودات بالموجود ان في الحجة واما اخذ في

فان قال النفس الانسانية انها معلومة كل انه اوجب تعالى في الامور المستندة  
الي في سلبها والعلية غيب الوجود والاصل اعني في وجودها لا يمكن لها مقدار  
في وجودها كالحال في هذه الامور وانما بحث فيها في الكيفية كان على سبيل  
دور انما سانه والحق من الوجود لا معنى له في ذاته انما سانه  
ابتن من انما سانه في آخرة الوجود او لا ومن حذف الله تعالى عن  
موضوعه قال الحق: علمنا بحث عن احوال الوجود انما سانه في ذاته  
اقسام الحكمية النظرية الباقية على الكون في وجودها واختيارها  
في الامور المتشعبة في استدارته مسمى على سبيل التفرع على الطرفين ليس  
موضوع الحكمية شيئا واحدا من الموجود مطلقا والموجود الخارجي والموجود  
الداخلي بحث فيها عن احوالها في الحقيقة بانواعها بل موضوعها في  
موضوعها متشعبة في احوالها الباقية المطلق او في احوالها في وجودها  
ان يعبى الامور المشتركة في وجودها مختصة لها بموضوعها من تلك  
الاشياء كقول من الاعراض العامة الغريبة عن احوال تشتمل على  
اشياء لا يمكن ان يقع الاشتراك فيها بين اثنين منها كما لا يمكن  
المشترك بين البور والوض او بين الثلثة كالوجود والوحدة فان  
كان البحث عن احوال المشتركة في قسم الامور العامة من تلك الاقسام  
الاربعة فان قيل الوجود المشترك من نفس الوجود العامة وليس  
مما يميز في قسمها موضوعات فلا يبحث هناك عن احوال مشتركة  
من الاقسام لان البحث عبارة عن اثبات المحمولات على موضوعاتها

*[The page contains several lines of extremely faint, illegible handwritten or typed text.]*

*[Faint, illegible handwritten notes]*

1000

[illegible]

1990

162

3

العلماء والمفكرين في العالمين  
والعلماء والمفكرين في العالمين  
والعلماء والمفكرين في العالمين

انما يتصور بكونها ولا تقسم لانها متناهية في العدد  
تصورها وتصور ان ذلك المجهول يقسم الى مجهول تصور اي مجهول اذا اذكر  
كان اذ كان تصور او الى مجهول تصدق اي مجهول اذا اذكر كان اذكر  
تصوره فاما ج ب م ج هـ اي الطرف الاول والوسط اي المجهول  
جهة الشك في تصوراته بالمجهولات المتصورة والتصورات  
التي تصدق في تلك التصورات كاستحالة من الصورة المتصورة  
وكذلك التصديق فاكنتها تصدق بالحاصل فيمكن ان تصدق  
من جهة التصورات ومن جهة التصديق وايضا لو ان في قياسها من شأن  
ان يرتسم في الدرس من الصور المتصورة كجسم المخلوق كذا كالتصديق  
المعلوم اليه الحاصلة وحكم بان تلك المعلوم قيمان لم يتبين الاخصار  
الابان بغيرها متعلقة بالمجهولات ولا كما ان تصوراته يتصور  
ان كان انحصار العلم في ميزان القسمين انما لانحصار المعلوم فيما يتعلق  
به فكذا الحال فيما يتعلق بالمجهول لما عرفت آنفا فمقابلين المقصود  
بالذات في هذا القسمين من قسم التصورات وهو مباحث الكلمات  
والتوقيفات وكون مباحث الكلمات يسير الى مباحث المعرفات  
لانها في كونها مقصورة بالذات نظرا الى المقدمات وقولها مما انشأ  
الى ان المذلة طار على معنيين آخرين احدهما القضية التي هي  
جزء القياس او الجزئية والثاني ما يتوقف عليه صحة الدليل كاياب الضيق  
او كجمله الكبرى في السكك الاول مثلا وكان هذا الثاني اعلم من سابقه والاشارة

هذا هو المقصود من ان  
تصورها وتصور ان ذلك  
كان اذ كان تصور او الى  
تصوره فاما ج ب م ج هـ  
جهة الشك في تصوراته

هذا هو المقصود من ان  
تصورها وتصور ان ذلك  
كان اذ كان تصور او الى  
تصوره فاما ج ب م ج هـ

انما يتصور بكونها ولا تقسم لانها متناهية في العدد  
تصورها وتصور ان ذلك المجهول يقسم الى مجهول تصور اي مجهول اذا اذكر  
كان اذ كان تصور او الى مجهول تصدق اي مجهول اذا اذكر كان اذكر  
تصوره فاما ج ب م ج هـ اي الطرف الاول والوسط اي المجهول  
جهة الشك في تصوراته بالمجهولات المتصورة والتصورات  
التي تصدق في تلك التصورات كاستحالة من الصورة المتصورة  
وكذلك التصديق فاكنتها تصدق بالحاصل فيمكن ان تصدق  
من جهة التصورات ومن جهة التصديق وايضا لو ان في قياسها من شأن  
ان يرتسم في الدرس من الصور المتصورة كجسم المخلوق كذا كالتصديق  
المعلوم اليه الحاصلة وحكم بان تلك المعلوم قيمان لم يتبين الاخصار  
الابان بغيرها متعلقة بالمجهولات ولا كما ان تصوراته يتصور  
ان كان انحصار العلم في ميزان القسمين انما لانحصار المعلوم فيما يتعلق  
به فكذا الحال فيما يتعلق بالمجهول لما عرفت آنفا فمقابلين المقصود  
بالذات في هذا القسمين من قسم التصورات وهو مباحث الكلمات  
والتوقيفات وكون مباحث الكلمات يسير الى مباحث المعرفات  
لانها في كونها مقصورة بالذات نظرا الى المقدمات وقولها مما انشأ  
الى ان المذلة طار على معنيين آخرين احدهما القضية التي هي  
جزء القياس او الجزئية والثاني ما يتوقف عليه صحة الدليل كاياب الضيق  
او كجمله الكبرى في السكك الاول مثلا وكان هذا الثاني اعلم من سابقه والاشارة

هذا هو المقصود من ان  
تصورها وتصور ان ذلك  
كان اذ كان تصور او الى  
تصوره فاما ج ب م ج هـ  
جهة الشك في تصوراته بالمجهولات المتصورة والتصورات  
التي تصدق في تلك التصورات كاستحالة من الصورة المتصورة  
وكذلك التصديق فاكنتها تصدق بالحاصل فيمكن ان تصدق  
من جهة التصورات ومن جهة التصديق وايضا لو ان في قياسها من شأن  
ان يرتسم في الدرس من الصور المتصورة كجسم المخلوق كذا كالتصديق  
المعلوم اليه الحاصلة وحكم بان تلك المعلوم قيمان لم يتبين الاخصار  
الابان بغيرها متعلقة بالمجهولات ولا كما ان تصوراته يتصور  
ان كان انحصار العلم في ميزان القسمين انما لانحصار المعلوم فيما يتعلق  
به فكذا الحال فيما يتعلق بالمجهول لما عرفت آنفا فمقابلين المقصود  
بالذات في هذا القسمين من قسم التصورات وهو مباحث الكلمات  
والتوقيفات وكون مباحث الكلمات يسير الى مباحث المعرفات  
لانها في كونها مقصورة بالذات نظرا الى المقدمات وقولها مما انشأ  
الى ان المذلة طار على معنيين آخرين احدهما القضية التي هي  
جزء القياس او الجزئية والثاني ما يتوقف عليه صحة الدليل كاياب الضيق  
او كجمله الكبرى في السكك الاول مثلا وكان هذا الثاني اعلم من سابقه والاشارة

في العلم لا يتوقف على ما هو مخرج منه والادار بان على ما يكون خارجا  
 عنه ثم الضرورية في الشروع الذي هو فصل اختيارية قد توقف على  
 تصور العلم بوجوب من الوجوه وعلى التقديرين بقاعدة تثبت العلم  
 كان جائزا له غير جائز مطابقة وغير مطابق واما تصور بوجوب  
 بقاعدة تثبت عليه سؤالا كان جائزا او غير جائز مطابقة او غير مطابق  
 المقصود منه والمصدق بان موضوع اي شيء هو مقتضى علمه  
 المشروع فيه على وجهين وكذلك مباحث الالان اذ لا توجد زيادة  
 بعبارة في الشروع بطريق الاستنفاد والاثبات فلهذا ما يتوقف  
 عليه الشروع في العلم اذ اوجب الشروع على عبارة فان هذه المباحث  
 موجبة لها كالايجاز على ذي مسلكه ولا بد ان على انحصار البصيرة في  
 مفرد العلم في ثلثة اوجوه ولا انحصار البصيرة في تصوراته فمن  
 اظهره في خارج يوجب ازدياد في البصيرة فلهذا ان يبعد من  
 المقدمات بالمقصود توجيه ما ذكر في او اكل كتب المصدق من الالان  
 اثباته او المار بجهة على سبيل الخطابة الكلية في اثنان من المقدمات  
 فتدبر ولا تكن من الخاطئين حيث عشوا وكان الانسب تصديرا  
 على القيمين واما ان نسبة المقدمات الى القيمين على سواء  
 فلا اختصاص لها بالنسبة الاولى فايد او سأل في شئ بل اخرج في شئ  
 عنه بان النسبة الاولى شيئا من المقدمات في ثلث القسيم الثاني على  
 كل حال ان التصديق يتوقف على التصور فلهذا في المشاركة او در مساهمة

في العلم لا يتوقف على ما هو مخرج منه والادار بان على ما يكون خارجا عنه ثم الضرورية في الشروع الذي هو فصل اختيارية قد توقف على تصور العلم بوجوب من الوجوه وعلى التقديرين بقاعدة تثبت العلم كان جائزا له غير جائز مطابقة وغير مطابق واما تصور بوجوب بقاعدة تثبت عليه سؤالا كان جائزا او غير جائز مطابقة او غير مطابق المقصود منه والمصدق بان موضوع اي شيء هو مقتضى علمه المشروع فيه على وجهين وكذلك مباحث الالان اذ لا توجد زيادة بعبارة في الشروع بطريق الاستنفاد والاثبات فلهذا ما يتوقف عليه الشروع في العلم اذ اوجب الشروع على عبارة فان هذه المباحث موجبة لها كالايجاز على ذي مسلكه ولا بد ان على انحصار البصيرة في مفرد العلم في ثلثة اوجوه ولا انحصار البصيرة في تصوراته فمن اظهره في خارج يوجب ازدياد في البصيرة فلهذا ان يبعد من المقدمات بالمقصود توجيه ما ذكر في او اكل كتب المصدق من الالان اثباته او المار بجهة على سبيل الخطابة الكلية في اثنان من المقدمات فتدبر ولا تكن من الخاطئين حيث عشوا وكان الانسب تصديرا على القيمين واما ان نسبة المقدمات الى القيمين على سواء فلا اختصاص لها بالنسبة الاولى فايد او سأل في شئ بل اخرج في شئ عنه بان النسبة الاولى شيئا من المقدمات في ثلث القسيم الثاني على كل حال ان التصديق يتوقف على التصور فلهذا في المشاركة او در مساهمة

[illegible]

سید محمد علی

دخول المصطفى عليه السلام في مكة



كانت الكلمة العلية وان اعتبره ذلك القيد كان المنطق خلافا من  
الاعتبارين كما كانت فاما ما ذكر في تقسيم المصناعات من اهلها  
عليه اي توقف حصولها على محاسن العلم او نظرية لا يتوقف حصولها عليها  
وعلم ان يكون علم الفقه والفن والمطبخ والكلمة العلية فذكر انهم من الطب  
خارجة عن العملية بهذا المعنى اذ الحاجة في حصولها الى مزاوله الاعمال خارج  
علوم النياطة واليكما كما الحاجة لتوقفها على المحاسن ولم لاولة وعالية  
العلوم انما الآلية حصولها انفسها وذلك لانها في حدانفسها تصدق  
بذواتها وان امكن ان يتبين عليها منافع اخرى فان قيل غير الشئ على  
اولايتيه وكون الشئ على انفسه فلما انما يتبين وجوبه اذا سخر  
على لوجوه ذي الغاية في الخارج لانها من كون الشئ غاية لنفسه ان  
يكون وجوده الذاتي على لوجوه الخارجي ولا يحذور فيه ما يقال في انما  
يتم في الموجودات الخارجية دون العلوم فانها موجودات وبنية  
كلونها مصورا عقلية لانا نقول العلوم قد توجد في الذهن بذواتها كما اذا  
تعلق علمنا بتوضيها فان ذلك العلم حاصل بذاته في الذهن وقد توجد فيه  
لابد وانها بل وجود كما ان الصورة علمنا مخصوصا فبأن تنظم ولا  
شك ان وجوده في الذهن على الوجه الاول امغا وجوده في غير الذهن  
في هو باعتبار وجود الثاني علمه لا غير وجود الاول وبسببه  
الثاني الى الاول كسببه الوجود الذاتي الى الثاني وعادة العلوم الآلية  
مصول غير ان ذلك لانها متعلقة بكيفية العمل وبسببها فالفقه

فما حصل على سوا كان ذلك العلم مقصودا بالذات لا لغيره وهو الامر  
يكون وغاية اخبر كذلك اليوم يكون له غاية اي منافية له غاية  
منه والغاية مقصودة في التقوى على كسب سبل ذي الغاية التي تحصيل فعل  
اختياري فلا بد ان يكون سبق تصور الغاية اي تصور ما من حيث  
انها غاية له اذا ما بد من التصديق بربها على ذلك العلم لا بين في  
موضع فان قامت بين غير هذا الفحص الى تصور غاية المنطق دون ذلك  
التصديق او لو ذكر فيه لبر من عليه كما بر من فيه على احتياج الناس الى  
المنطق فلت الحاجة منها الى برهان فان من تصور المنطق من حيث انه  
الذات فلو ثبت ان كان تصور غايته ويصدق بربها عليه وكذا  
العلم بان احتياج الاسم الى بيت معين هو الغاية منه يتضمن العلم بكونه  
متمتة عليه كذا كذا موزة حقيقة اذ اعيته الوجود فان ذلك تنقيح  
في الاصطلاح انما يطلق على الوجود لان علمية انشي السبل لنا مطلبان  
مطلبان يطلبان التصور ومطلبان يطلبان التصديق والتصور على  
قسمين احدهما تصور كسب الاسم وهو تصور الشيء باعتبار مفهومه مع قطع  
النظر عن الظاهر على ما عليه من موجودته في الخارج وهذا التصور يجري في  
الوجودات في كل الجوانب وما وفي المبدء ايضا والطالب لما  
الشارحة لا ياتيه تصور كسب الحقيقة اعني تصور شيء علم  
وجوده والذات انما التصور والحقيقة كذلك التصديق يتم الى  
التصديق بوجه عسى في نفسه الى التصديق بثبوته لغيره والطالب

للاول من البسيطة والثاني من المركبة وكشتم في ان طلب الشارحة مقدم  
 على مطلب البسيطة فان الشئ كما لم يتصور مفهومه لم يكن طلب التصديق  
 بوجوده كما ان طلب من البسيطة مقدم على مطلب الحقيقة اذ لا يعلم  
 وجود الشئ الا يمكن ان يتصور من حيث انه موجود ولا ترتيب ضروري بين  
 الحقيقة والطلب لانه بحسب الحقيقة لكن الاولى تقدم المايع واعلم ان  
 اراد بالملائمة الحقيقية التصورا باعتبار الحقيقة اي باعتبار الوجود سواء  
 كان تصور المركبة او المفاهيم عليه ان المذكور في الكتاب رسم حقيقة  
 المنطق فلا ينبغي تصور كنهها والمطلوب بالحقيقة اصطلاحاً كما هو  
 اذ لا يجاب بالحدائق بحسب الحقيقة فقط كما ان انطباع الشارحة تصور  
 المفهوم بنفسه لا بعوارضه وانكره الحدائق بحسب الاسم ومن الثاني  
 في الرسم - برهانه - فذلك اي فكلما تصور حقيقة اي ما يثبت به بنابر  
 موقوف على العلم بوجوده اذ لا يمكن ذلك للتصور بدون العلم به في العلم  
 الناس الى المنطق كما في الحساب الكلمات العلمية اعني التصورات الكلية  
 والتصديقات اليقينية ولما لم يكن ثبوت التصديق بوجوده محض  
 في التصديق بالاجتياح اذ يمكن ان لا يثبت ان لم يقبل وبيان علمية  
 على بيان الاجتياح بل في وجوده بغيره في اجتياح الناس الى  
 الكلمات شبيهة بلاتينية وقد ورد على الشارح الكلمات  
 علمية فيكون موجودات معينة متوقفة على امر في الزمن المنطق  
 ولو قدر ان تلك الكلمات موجودات خارجية مبنية على

هذا هو المطلوب في  
 هذا هو المطلوب في  
 هذا هو المطلوب في

في الحاشية

في الخارج مع توقف على وجود المتيقن في الذهن وعلى انه قد عرف بالعدم  
وجوده في الخارج فلما تمكنت حقيقة لانها عبارة عن نسبة الموجودات الخارجية  
فقد اسب بان ما ذكرناه كلام محكم قصدنا به توجب ما هو المذكور في اوائل  
الكتاب لكن يتوهم استدل كما يحسن نظامه من بيان الحاجة اليه  
وما يتوقف عليه او كان ينبغي ان يعرف المتيقن وموقفه  
واما قلنا ان نسبة الظاهر لا يمكن ان تعالج بان الحاجة اليه لتتضح  
توجب الحاجة اليه فان قيل المتيقن كما ينبغي ان يخلق على العلم على  
المعلوم ايضا فليحل منها على ان يكون نتيجة فقلت معلومة فضاء  
التي هي مستترة على علمه بالوجود لها في الخارج كما يكون معلومة متروكة  
في بابها ان موضوعه معلوم الباطنة على ان  
الاعيان وما اشبهه من ذلك بالاعيان في الترتيب على نسبة  
من تصور الغاية من حيث انها مرتبطة على عينية غايتها ومن تصور  
في العلم من حيث انه موجود ومن التصديق بالاحتياج او يتوصل  
الى التصديق بالوجود الذي يتوقف عليه في كل تصور فمما امور  
تتطلب تصور الغاية من كمال الحثية وتصور الحقيقة والتصدق  
به في احتياج العلم مقام التصديق بالوجود ان ينبغي ان يكون  
هذا التصديق بالاحتياج يستلزم بيان الحاجة اليه ان الناس  
يتجهون اليه لكذا على هذه الامور الثلاثة ريبا منها اصلا وكون  
الافضل في العنوان وقدمه هذا كذا في البدان وال

نسبها فاعلم ان الحاجة اليه  
فما يكون ما يكون

فانما هو المطلوب  
فانما هو المطلوب  
فانما هو المطلوب

فانما هو المطلوب  
فانما هو المطلوب  
فانما هو المطلوب

اما على التصديق بالاحتياج فطوا اما على موفد الغاية فلانه اذا علم ان  
 الاحتياج اليه لا يوجب علم ان ذلك السبب غايته المراتبة عليه واما  
 على تصور الحقيقة فلان البحث لا يفتقر الى ما يفتقر اليه وذلك لان التصديق  
 بالاحتياج اليه في امر موجود يثبت وجوده وتصور غايته فيحصل  
 تصور ثبته الموجود باعتماد الغاية وهو المراد من تصور سبب  
 الحقيقة فبما ان التوجيه ثابته لا يفتقر الى الغاية في العنوان وتوحيده  
 في البيان فان تصور الحقيقة متوقف على التصديق بالاحتياج اليه  
 من التصديق بالاحتياج على الوجه المذكور لم يفتقر من بيان  
 فلما كان بالاحتياج على الاحتياج تلك الغاية فبما ان التوجيه ثابته لا يفتقر الى الغاية في العنوان وتوحيده  
 عليه وسلم الفصل في  
 والتصديق سبب عليك كذا في "دعوى بيان الحاجة وما للحقا  
 فله انشاء الله تعالى اي العلم اما اذا كان يحصل مع لكم فله انشاء الله تعالى  
 التصديق لان مفهومه وجودي ومفهومه التصديق كما ترى والمفهوم  
 التصديق لا يستغنى عن التصديق بلغة ان التبادر من عبارة  
 المتأخرين في تقسيم العلم بان الادراك ان كان جامعاً لحكم مقارناً فهو  
 التصديق والادراك وي عليه ان كل واحد من صور الحائرين والاحتياج  
 واخاثة توفيق احدان دون تعريف التصديق مع ان طرد او تحليلاً  
 على الادراك الجامع لحكم لا يتناول التصديق بل يبيح الامام والحكماء  
 احد افككت بعض وقال لاداد مقارنته الادراك بل يبين الحكم

ان فقه الصلوة انه على  
منه اعتبار المدة والاعمال  
في التوقيتات والافعال  
الاولى - اية الله

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible]

[illegible]



الثاني انه اذا ركب يصدق عليه الحيوان مع ما لا يصدق عليه  
 لم يصدق عليه ذلك المركب فهو ان قطع ان المركب من الحيوان وما  
 بخاير كونه يصدق عليه كالتعلق مثلا يدخل تحت عبادات وانما  
 يعلم ان نظايرها كالاشراج والسلب والتلخيص والافعال  
 الفهم بحسب اللغة ان النفس بعد تصور النسبة بين الطرفين  
 فخصا به عنها ولاجرة بابها ما في من اصل اللغة لا يفرق بين  
 القول والفعل سموا بالاقبال اسم فاعل والمقبول اسم مفعول  
 والحقيق الذي يشهد به رجوع المنصبة الى وجوده انه ليس  
 من احوال الحكم بعد تصور النسبة ما يشهد به فعله في وقت وقبول  
 للنسبة اعني ذلك وعان والقول المذكور في النسبة واقعة في  
 الاشياء انفسها ولو ثبت بقاءه فان قيل هذا الحكم مشتق عن حكمه  
 هو النسبة وحكمه وهو انفسه فالحق في نسبة بينا ومنى بخايره فلهذا  
 التي تعلق بها التصديق والحكم الذي هو في بيانه فلهذا تصديق وحكم آخر  
 هو ان تذكر النفس في النسبة بين تلك النسبة وبين واقعه واقعه فيلزم  
 هناك تصديق وحكم ثالث فيوقف حصول حكم واحد على احكام اخرى  
 وهو بطلان قطعها انما الحكم بعد اكمال النسبة بين الطرفين اما جلي اذا  
 عنه بالتفصيل في النسبة تصديق آخر والحكم به ذلك الحكم كما يشهد به رجوع  
 الى وجوده انما في فوای الحكم من منوله انه مع من قيل العلم واقعة  
 على الكيف لانه الذي سبب المنصور في العلم دلالة على ما لو انك كيف

انما

انما التصديق هو توقف العلم على  
 العلم والاشغال التي فيها لا تدرك  
 الاضافه اليه

[illegible]

of the

*[Handwritten signature]*





ان يكون جراً او شرطاً فان قلت قد يحكم على مفهوم التصور شي وقد  
 يحكم على شي فليزم الاشكال في مثل هذا التصديق او لا يمكن ان يقال  
 ان مفهوم التصور ليس بمعبر عنه فليست الاشكال انه اذا تصورته المفهوم  
 فان تصور فرداً من الماهية يحكم على الحكم عليه كان عدم الحكم عليه  
 التصور يساوي تصور عدم الحكم الراجل في مفهوم التصور السابق  
 فليس مقبلاً ان هذا المفهوم المتصور بل الى ما قلناه على المطلق والداخل  
 مقبلة في هذا التصور بالقياس الى ما قلناه مطلقاً والخاص بالماضي  
 لتصوره بالقياس الى ما قلناه مطلقاً والخاص بالماضي  
 والاعتبار في التصديق المذكور بالتعظيم او الشرطية هو كذا  
 الموقوف لعدم الحكم لا المتصور الذي هو في عدمه وان ثبت تخصيص  
 بما لا يرد عليه كاشح لما قلناه وانكسب وهو ان كل واحد من التصورات السابقة  
 والتصديق منه او ما صدق عليه مفهوم التصور ليس بمرة في مفهوم  
 التصديق وهو ما صدق عليه مفهوم التصديق كما قلناه ذلك  
 انما وما صدق عليه التصور السابق فهو معتبر في ما صدق عليه التصديق ما  
 بالشرطية او الشرطية وكذلك هو معتبر في ادراك مفهوم التصديق فان المبدأ  
 المطلق المأخوذ في مفهوم مفهوم تصور وادراك تصور سابق ولا يحتاج  
 في ان يكون له شيء فرداً من افراد تلك الشئ المدرك كصور العلم  
 فانه قسم من اقسامه فيكون المتصور منها فاعلم على تصور وعلى غيره كما  
 عرف من صدق مفهوم التصور السابق على تصور وغيره فذا وقد

وذلك  
 والادراك

العلم

تصديق

تصديق

انما كان كذا في سنة ١٢٠٠ هـ

الملك المستعان بالله على ما ذكره في تاريخه  
في سنة ١٢٠٠ هـ الموافق ١٨١٥ م

بعدم المطابقة لان كل صورة فانها مطابقة لما هي صورة له فافاد ان  
من جهة شيئا سوانا لان مثله وحصل في ذلك صورة الفرض  
فلا خلاف في تلك الصورة بل في الحكم الذي يقارنها ومولدين من الصور  
بعد المتيقن فان الحكم بان الصورة الثانية هي شيئا من تلك الصور  
التي هي وجوب ان العلم منها قد يقول منه اشارة الى ان العلم  
قد يطلق على الحقيقة في التصورات المطابقة والتقليدات الحقيقية  
من هذا الاستدراك فترجم وروى هذا الاشكال وقد اخرج في قوله الصورة  
الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة فوايد الاولى ان تعريف العلم  
بحصول الصورة متباعدة في العبارة بل ليس ان من غيره قابل ان  
يعرفه كالتعريف كنههم فذكر الحصول بعبارة على اشبع كونه حصة حقيقة  
يستلزم ان يضاف الى محله بالحوال كما يستلزم اضافة اخرى الى متعلقه  
ولذلك قول بعضهم في العبارة انها تقتضي عدم الانقسام فيها على ما  
من القائل العقلي العائدية لما من الامور العينية الثانية  
اضافة الصورة الى الشيء في قولهم حصول صورة الشيء يتبادر منها انها  
مطابقة له فيخرج مما يطابقه بخلاف قوله الصورة الحاصلة من الشيء  
فان الصورة الثانية من شيء فلا تطابق الثالثة ان قوله عن  
الذات المجردة يتناول ادراك الجنيات سواء قبل ان يتبادر  
في النفس الناطقة او في الالهة فيشمل المذكيين بخلاف قولهم في العقل  
فانه لا يتناول على القول لا يتبادر في الالهة فاما قيل من ان العقل

22

[illegible]



واما تصديق حال كونه ادراكا مع الحكم فكل واحد من كلتي اما مقتضى  
للاؤ ولا حاجت للشك الى الجزاء لفظا فان جزاء الحال عن المبتدئ في ذكره  
ابن مالك في ذلك وان لم يجوز اول قوله اما تصور واما تصديق بان معناه اما  
مقتضى بالتصور واما مسمى التصديق واعلم ان محنا والمحقق في التصديق  
مقتضى حسب الامام لما مر من ان اختيار ان التصديق مجموع والادراك في الشيء  
على تقيضه توجب الشارح لعبارة وانما وجه ما به المستلزم في  
المقتضى الاؤ وامتنع اثبات مقتضى شائش في ادراكها اليه و  
لولا ان الامام صح بمقتضى في المحقق لما ثبت له وسبب مقتضى  
في تعريف النظر والضروري للبدان يكون تصور اعتناء وذلك في  
الحكم ادراك قطعا كما عرفت وليس غرضه تصديقا فانه ان يكون مقتضى  
والا لم يغير الادراك فيها ذكره من التبيين في مقابل التصديق لا ممتنع  
اجبا عما في ذات واحدة وكيف يتصادقان عليها وما اعتبر في ادراك  
اشفاها اعتبر بثبوته في الاذول لا حتى عليك ان هذا الوجه مشترك في  
بين المذممين فان احدا المتقابلين كما لا يكون جزاء الماخذ لا يكون مقتضى  
لا ايضا الذي في غيرهما ان المقابل انما هو بين مفهومي التصور والتقدير  
والاعتبار في التصديق جزاء او شرط ما هو مصدق عليه التصور الساذج  
لا مفهومه ولعل بخزان يكون مصدق عليه احد المتقابلين جزاء الماخذ  
لا ممتنع ان يكون شيء جزاء لغيره فان جزء الجسم مثلا ليس بمضموم  
واما الواحد والذات فلا عاقل بينهما كما في قبيل الواحد مقابل للكل

سبع انه بطل فانه يتبين ان ذلك هو من انما عدة الكليات فاعلم ان  
 يتبين في الحكمة ان لا يتبين فيها بالذات بل بالعرض وقد لا يتبين في  
 البنية بل يتبين بالغير عليه في بعض شروح الكتب الكلامية فاعلم ان  
 تلك البنية واحدة من الامور العلوية بالضرورة ان الاشياء المتغيرة  
 كالادراكات لا يثبت لها بنية كما ان تفسير امر واحد بالمعنى الواحد  
 في جزء من كتابه لا يثبت لها ولا يمكن اعتبارها مع التفسير وانما  
 انما ان التفسير يتبين من العلم والمعلوم بل ان كماله في قول  
 له في كتابه في العلم واذ انما في الامور الحياتية لا يثبت لها بنية  
 كما ان علمه لا يتبين فلا يتبين تحت العلم الواحد الذي هو علمه وانما  
 اعتبره في كتابه في العلم لان البنية بها واجبت في موارد العلم كما ان  
 لو لم يثبت بها لم يتبين تقسيم ابد المانع من جميع التبعين في تقسيمها  
 للمطلق انما يتبين العلم الا يرى ان الحيوان مطلقا اذ اقيم العلم  
 وغيره لا يطاق لم يكن من غير انما بل كان مجموعها قبل ان لا يتبين ان كان  
 الى الانواع قد انقسم بالوحدة النوعية مطلقا لا يثبت في الحيوان الواحد  
 اما الانسان والغيره وليس مجموعها مندرج في ذلك على ذلك التقسيم  
 انما يتبين في الاشخاص من هذه الانظار التي يتبين في العلم على المذهب  
 المستحدث انما لا يظهر اني تأمل ويندفع الثاني بان يتحقق في علمه  
 ان اذ البطلان في المصنوع التقسيم المخرجة له فطوري التقسيم المخرجة  
 في المصنوع التقسيم المخرجة له فطوري التقسيم المخرجة في المصنوع

في كتابه في العلم واذ انما في الامور الحياتية لا يثبت لها بنية  
 كما ان علمه لا يتبين فلا يتبين تحت العلم الواحد الذي هو علمه وانما  
 اعتبره في كتابه في العلم لان البنية بها واجبت في موارد العلم كما ان  
 لو لم يثبت بها لم يتبين تقسيم ابد المانع من جميع التبعين في تقسيمها  
 للمطلق انما يتبين العلم الا يرى ان الحيوان مطلقا اذ اقيم العلم  
 وغيره لا يطاق لم يكن من غير انما بل كان مجموعها قبل ان لا يتبين ان كان  
 الى الانواع قد انقسم بالوحدة النوعية مطلقا لا يثبت في الحيوان الواحد  
 اما الانسان والغيره وليس مجموعها مندرج في ذلك على ذلك التقسيم  
 انما يتبين في الاشخاص من هذه الانظار التي يتبين في العلم على المذهب  
 المستحدث انما لا يظهر اني تأمل ويندفع الثاني بان يتحقق في علمه  
 ان اذ البطلان في المصنوع التقسيم المخرجة له فطوري التقسيم المخرجة  
 في المصنوع التقسيم المخرجة له فطوري التقسيم المخرجة في المصنوع

من البرية واقعة الولاية بواقعة ولما ادرك عمره فالاول هو التصديق  
وليس في هذا التصديق الايقان بل ادل القول وهو مطابق لما ذكره الشيخ في  
قسم العلم في كتاب المشهورين الى التصور السابق والى التصديق  
فالعلم عند منقسم الى التصورين لا الى التصور والتصديق كما كان  
والفهم في معنى التمثيل لم يقبل بمعنى التمثيل فان التصور كما قد يكون  
حسب الاجسام في كسب مفهومه وقد يكون حسب الذات في كسب  
المراد والاول هو الذي يحتمل ان يكون من التصديق بالوجود والتصديق  
بالاول والتصديق بالثاني اولى من ان يقع تمثيله بالثاني ايضا لان ما ذكره  
التصديق يقتضي الى حكم حكمه فيكون كونه كذا بغيره عن حكمه  
وقد راعى هذه الغاية في عبارة الشافعي ايضا في قوله ان كان له اسم  
فخلق به تمثيله في الذهن وكذا انما بالاسم النطق بالاسم عليه  
العلم في كذا التمثيل تنبيه على ان ادراك المركبات التامة لا  
من قبيل التصور كما ادراك المفردات في ادراك المركبات الغزالية تنبيه  
كانت تنبيهية وغيره وان الذي خرج ادراكه عن مرتبة التصور الى  
التصديق هو المركب التام بغيره وقوله من ذلك مراد به من ذلك  
الجزء المذكور في المركب التام الناشئ منه على ان ادراك التصور  
بقوله كذا تصوره واما ادراك معنى انسان فلا حاجة في كونه تصورا  
اني عليه والله بالغ في تمثيل التصديق عن التصور عند اجتماعهما فقال  
فالتصور في مثل هذا المعنى التام فاعني قوله كذا بل هو في

[illegible]

والله اعلم بالصواب

علم ما يقع

سنة

الى امره فانه يقضي ان التصديق صورة اذ كنية تعنيها بالانفيس كما يقال  
 عليه فيكون علمه شواكس شيئا مما ادى من التصديق وهو فليس مراده ان العلم  
 ينقسم اليها والمالم يكن القسمة حادثة بل المراد ان العلم يحصل على التوهم  
 بلما قصد الى جهة ما بدون بكلمة قد حصله على وجه اخر لا ينافي ذلك كما  
 تحققت في وجود التصديق نوع خفاء فبقية عليه باسبغها على  
 الذم هو التصور اذ لا شبهة في ان ان اركان التصديق هي ان العلم انما  
 اخر هو التصديق فربما يكسبه فيكشف العطاء عنه بالتفتيش عن  
 حال التصور بان قد يكون بياذجالين من تصديق كما اذا تصورنا ان  
 شلا وحده او تصورناه والعرض وشككنا في النسبة بينهما فان العلم  
 متاح تصور حال عن التصديق واما اذا اجتزنا بالنسبة بيننا فلهذا  
 اذ ان احد هو التصديق فما ذكره في العبارة المنقولة عند تقسيم العلم للتصور  
 بغير الزيادة عن وجود التصديق ويظهر انقسام العلم اليه والى تصور  
 مطلقا اوجب علمه هذا على اذ كثرنا لطابق تقسيم العلم الى التصور  
 والتصديق بموضع اخر من كنه رسائلنا المملوءة في التصور والتصديق  
 لم تشهد من ذلك شتات رسائلنا الكليات وتحقق المحسوسات  
 لان سببها اصلها فاعلم ان العلم في بعض اصنافه وصيغته الختام  
 ان يقال ان الحكم اذا كان ادراكا كما عرفت فحقه ان يسمى تصديقا كما  
 قيل من العاقل مقابل التصور والادراك باعداد من الادراكات في كل مرة  
 الا ان العلم في بعض اصنافه لا يتقبل كل شيئا من الاخر

بقر

[illegible]

انقسم علم وكل علم اما ضروري او نظري اما المنهجي فلهذا قسمنا العلم الى  
 تقسيمين العلم واما الكبري فلما ذكرتم من تقسيم العلم الى الضروري والنظري فكان  
 قيسل هذا التقسيم الحقيقي الذي اوجبه قوه فاسد او لو كان صحيحا لكان  
 في مقدمه مصادقه وانحتم ان مورد القيمة اما ضروري واما نظري على سبيل  
 منع النكاح والبيع فان كان المورد ضروريا لم يشمل النظم والاعمال التي هي مقصد  
 ما هو المقصود من الايمان والالتفات بالآخر فلا يكون مورد القيمة المذكورة  
 شيئا مما يستقيم فيكون قد بدت وسكان القول في قسمة العلم الى الضروري والنظري  
 في كل قسمه فافا قيمه الحيوان الى الناطق وغيره مثلا قلنا مورد التقسيم هو  
 وكل حيوان اما ناطق واما غير ناطق فان كان ناطقا شمل غيره وبالعكس  
 بعد المباشرة على المنهجين انشده الى انه يمكن من هذا التقسيم ان ياتي بان سبيل  
 لا بد ان التقسيم علم بل هو معلوم الا ترى انه مفهوم اوله واللام قسم  
 وهو سبب جعله لان المورد هنا طبيعة العلم بلادية لكنها ما اتممها  
 لم يكن كذا وكذا يخرجها عن كونها حقيقة العلم التي قد سبقت منها  
 فان العلم قد يبرعه ما كان في العلم بالعلم فان الحكم في الكبري علم خفي  
 العلم كما بين ذلك وقيق المحنوبت اخص من كل علم اما ضروري  
 او نظري ان كل فرد من افراد سبب حدين الوضعتين على سبيل الانحصار  
 الحقيقي فلما يندرج في بين الكلي مورد القيمة لانه مفهوم العلم لا شيء من افراد  
 فلما اشاح لا يبق الا ضروري وجبته عليه والكبري كليه فكيف لا يتجان في  
 الشكل الاول مع حوله غير اننا نقول ملك لا شرط كانه او كانه

[illegible]

باعتبار ان هذا الكتاب ليس من كتب  
الطب بل من كتب الفقه



الطبيعة محلا واحدا لم يصدق الكهري حقيقة اذ المفروض ان الطبيعة  
 واحدة في حكمها فلا يلزم النتيجة الالمانية الخلو كما لكبرى وما يتعلق بهذا المقام  
 ان صاحب القسطاس اورد في الاسئلة عدة من التوجيهات ان العلم لا يتم  
 جملته في الطبيعة ولكن في قسم اما ضروري او لطبي على معنى ان حصول العلم  
 في تلك العلوم لا يكسب بل لا يكسب في هذه الطبيعة يجب ان يكون باساليب  
 القوي فحين فلا يندرج فيه ما كان مقتضاها لا في موضوعها اجاب به عنه  
 ان المراد يكون العلوم ضرورية او نظرية ان حصولها في نفسها بالانظر او  
 بل ان حصول العلم في الطبيعة لا كذلك في ان يكون حصول العلم في الطبيعة  
 العلم ضروريا او كسبيا او يكون حصول العلم في آخره على خلافه فان كان  
 ثم ثم العلم حاصل بل لاكتساب مثلا لما في صدق ذلك المفهوم  
 ثم جيب يكون حصولها في انفسها بالاكساب فقد اثير في السؤال ان  
 العلم والقسمة اعني مفهوم العلم اما ضروري او لطبي وذلك في  
 من جيب العلم فلا يتوقف على ما به في مقتضاها اجاب به ان في ذلك  
 خلاف الالمانية انقسام هذا العلم الجوبي الى الضرورية والالمانية  
 بل انقسام معلوم الداء هو مفهوم علم فانه صادق على افراد يتوقف حصولها  
 على نظر وعلى افراد ليست بعد صحيح ان العلم بهذا المفهوم متصف باحدة  
 فقط واما الشارح فقد اثير في السؤال حقيقة العلم من حيث انها علم لا من  
 حيث انها مفردة فتكون بعد علم واعية حصولها بنفسها في ضمن افرادها  
 لا حصول العلم بها فقد لا يجاب اولها بعدم الاندراج وثانيها بان

حصولها

مستوياتها تارة يكون انظر الى زوايا بدونه وما جعلنا بين الجوانب على تقدير  
التقسيم كما لا مجال الجواب على تقرير الشارح الذي يطلقه وكل  
اي وجوب عن انشاء هو متعاضدة بنى الضرورى والى طريقه من حيث  
يكون تصور فرضه كسبها كفايا في الجزم بالنسبة بينها طالع التصديق عند  
الامام لما كان صلاوة على مجموع الفادرا كانت الى ان لا يكون الجواب لا وهو  
والتقسيم بين ما ظهر منه ان كل تصديق يقتضيه طغاة او اعمدها نقول على  
يكون انظر على رأي ومن ثمه ان كتاب التصديق من القول الشارح كما  
واما على رأي الكتاب فهو ضرورى والتعلق في توافقه بينه طالع متعاضد على سبيل  
من المفسرين الى القول بالاجتناب المنفى هو الاجتناب بالذات فان انشا  
وان انقسم الى بابا الذات الى بابا الواسطة الى بابا المبتدأ  
هو الاجتناب بالذات فاذا انى كان هو المنفى وكون الاجتناب بالذات  
كالوجود المنقسم الى المار به وان لم ينفى مع انه اذا اطلق منه  
عنه الى اوصافه فان ثبت اياهه ثم كلام الامام على هذا  
الاشكال قد ايفتت شيان احدهما ان هذا الكلام لا يصدق على دراسة  
المتصور وثانها انه لا فرق بين جزء وجزء الى  
بالواسطة فعلى تقدير حمل عليه اذا توقف الحكم وحده الكتب لعموم  
ان كتاب التصديق ضرورى وان توقف حصوله على اسند الى اكثر  
وكيف كما يقول باحد على ان التفسير المذكور وهو ان يكون ضرورة  
ان كان بالكتب كافيا في الجزم بالنسبة بينهما ليس التصديق الضرورى بل

ن

لما قيل في العلل والوقوع لم يقصد بها انها جواب عن ان لا يدفع به التناول ان التقدير  
 للمادة اخص من الضروري واذا اتوقف اللاحق على كذا توقف الامر على  
 ابيتنافى ذلك اللاحق فيعتقد في التعريف ان عكسها قابل قصد بها التفسير على  
 قول السائل ان التصديق الضروري مفسر بما ذكره باطل وان في الكافية عليه في كفاية  
 ومنتهى الاستيعاب ان البدوي قد يطلق على التصدق لللاحق في التفسير للتفسير  
 المذكور وعلى ما ذكره الضروري فهو ان التصديق المنفرد في البدوي المراجعت  
 الضروري فيفسر بما فيه البسطة المداور للماوى ولو اوضحنا على كذا كان  
 فيسلك مما يقتضيه الماصطلاحات فجاز ان يصطلح بعضهم على تفسيره  
 الضروري كما يفسر به البدوي الاول في جواب بانه لا يجوز ذلك الاستلزام  
 بطلان ما في تفسيرين عند الكل احدهما ثبوت استيعاب كسبية التصدق بقرائن  
 كلها لا بد من ان عليه الجواز ان يكون باسيرة كسبية وهو في سبيله  
 الكافي بالمدس او التجزئة او التواتر بلا دور ولما ليس او الشافعي انما  
 هو ضروري في النظر في المادة يجوز ان يكون الضروري به قد  
 او التواتر او جزئية الجزئية ولا احد ان وانشاء ما في التصديقات  
 الموقوفة من هذا الماشية على ذلك التفسير والموصول اليها ليس بالمشية  
 بل هو توقفت على عليه من هذا ما هو والنظر في تعريفه على بيان تعريف  
 النظرى راجع من انتشار الكلام بحيث يطلق عليها الواحد اى يطلق عليه  
 هذا الاسم بوجهه سواء كان ذلك المجموع واحدا حقيقيا اولاه وهو ان  
 من التاميم كسبية المعلوم اذ لم يعينه في التاميم سببية بعض الاخر

النفس بالقدم والآخر بالآخرة في الجرد الاول من المذموم والآخر بالمعقول  
 اذ اللاحظ المطلق هو الحق في ذاته بدون التقييد في غير ذلك والماضي  
 فيصدق في غير ما يقتضيه ويثبت ان لا يكون في غير ما يقتضيه من الاشياء  
 لا يوضع اى كونه هو فابدا لا اى كونه من غير ما يقتضيه من الاشياء  
 اى كونه او غير كونه كمالا يثبت منها يستعمل على تقدم الترتيب  
 بين الامور فيتمسك بواحد من سببها في وجودها التام يثبت من الاشياء  
 او يقع لها املا كما اذ الموضع فيكون هو ما لا يتبدل على سببه او ما  
 نعم التام يثبت الواقع في امور تحقق بها الشرط لا يمكن ان يوجد لها سبب  
 لانه لا يثبت له سبب حركته فلا بد ان يقع بعضها في اول اخر كذا  
 بعضها في اخر ما يكون هناك تقدم وناقص من اكله اذ الاخر الترتيب  
 التام يثبت من الاشياء اما اذ الخافعين في الترتيب لا يثبت من الاشياء  
 ان التام يثبت من غير غير كونه وان كان خصوص التام يثبت من الاشياء  
 فلهذا وخصوص الترتيب وخصوص الامور في الترتيب يثبت من الاشياء  
 من اربع مع تقييد في الترتيب من الاشياء يثبت من الاشياء  
 لولا التام يثبت النفس اعم من كل اجزاء من حده التام لا يستلزم  
 شيئا مما يستلزمه واحد منها لا يثبت من الاشياء ان كذا في الترتيب  
 جسي او عقلى ولا يربطها بمفروق الواحد هو الواحد فيكون اول  
 اثنى في الامور المترتبة الكثرة جزءا جسيما في حال جلال الاشياء والكثرة  
 وان عنها الكثرة على سبيل الترتيب لا منافاة بينه وبين الترتيب

عند

في الترتيب  
 في الترتيب  
 في الترتيب

فان

حاله تسبقه احواله بما تسبب له من احواله تسبقه احواله  
 من قال منوه فقد ادا به المصلحة تسبب له تسبب له تسبب له  
 الخارج فيه ظن القاطع والعاقل بان من يشك في ذلك  
 سوان الحلال تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له  
 الامانة تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له  
 التسبب المكسب للتعب والذل والخسران  
 بل انما تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له  
 ولا يتبين فيه فالحال يكون نوعا جامعيا فقولنا تسبب له تسبب له  
 تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له  
 انما يكون تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له  
 عبادة الله تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له  
 تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له  
 والكلال الذين اعادوا هذه الفصول تسبب له تسبب له تسبب له  
 تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له  
 وتسبب له تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له  
 تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له  
 وكذا التسبب له تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له  
 على اقصاه تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له  
 له التسبب منه تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له تسبب له

انما حصل في هذه المصنفات تشبيها الى ما لا يقتضيه  
 بل كان على المطلوب وذلك لان الفصل الخاص بالمتعلق و  
 المتعلق تشبيها من النوع كسب المقنوم فلا يفرق بينهما الى  
 بل انما حصله وجوب الاستدلال الى ان لا يترك للمفهوم وحده  
 عاين هذا انما يتم في الخاصة وانما فصل الماهية من انما اعتبار  
 للفرق بين الماهية من جهة واحدة فلا يكون هذا ناقضا كما هو المشهور  
 والنساج تسامح في انما اعتمد على ما يستحقه في فصل المتغيرات  
 من ان يجوز ان يربط الماهية كنهه فيل غير مدح تحت القبط و  
 ان كان للمفهوم في ذاته خطر في الماهية فلا كسب الماهية الى ما لم يفرق  
 بما يتولد له من اراد ان يفهمه بما يشهد له ذلك في ما يحل في الماهية  
 ان لا يحمل كالمبرر فانما هو من صنع الماهية وما خود من الماهية ومقتور  
 بصورة ما هو مقتور منه بالفرق واما لا يحل في الماهية والما  
 الى عتين كالنظر في اذ قد اشار الى انما على اعتبار للماهية  
 واما لا يحل في الماهية من الال كمن في تين ترتيب الماهية واما  
 في الماهية من الماهية في الماهية ايضا بل قيل انما على الماهية  
 الشبه والما في الماهية في الماهية في الماهية واما التوفيق في الماهية  
 النظر بالترتيب المذكور انما هو على ما في الماهية من الماهية في الماهية  
 الاتفاق واقع على ان الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية  
 الماهيات من الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية

انما هو مقتور  
 من الماهية  
 في الماهية  
 في الماهية  
 في الماهية

انما هو مقتور  
 من الماهية  
 في الماهية  
 في الماهية  
 في الماهية







اعني في البرهنة والبطور انتهى الى ان القوة القدسية المخرجة  
 الكسرة الحقة وسأنا ان اول ما يتيسر للناس ان يروا انهم حاصلون  
 في رتبة التعليم مع لا فائدة فيهم ثم يترقى الى ان يروا بعض الاشياء بكونها  
 متبدل في ذلك الوقت انهم يرون كذا في بعض الاشياء والارواح  
 وكذا في بعض المخلوقات الى ان يروا الاشياء كلها واحدة وهي قوة  
 القدسية فاما اختلاف المخلوقات فيكون من جهة القوة  
 الاختلاف في المخلوقات والاشياء فيكون من جهة القوة  
 في المخلوقات والاشياء فيكون من جهة القوة في المخلوقات  
 وبالم يتوجه اليه العيشل اي من اللوالب التي هي في المخلوقات  
 تكون نفس ذات اطراف وملاطحة انفسية فيكون كل واحد في الجزء ما اذا  
 لم يناف المخلوق الفروقة فيها فيما لا يخل ان طائفة منها في جسمه وسنرى  
 تبين في قوله عن المخلوقات في المخلوقات الى ان يروا المخلوقات  
 الذي يحل عليه اللفظ عند الملائكة اما الملائكة فكلها في بعض المخلوقات  
 صور الدور في المخلوقات هو ما يتصل به التمدد في المخلوقات  
 القوية او المعبودة يعلم منه طائفة من المخلوقات في المخلوقات  
 وبين اسئلة الملائكة في المخلوقات توقفت الاشياء على موهوب لان  
 كل واحد من المخلوقات في المخلوقات توقفت الاشياء على موهوب لان  
 على الماد ان لم توقفت كل منها على ذلك لان الموقوف على الموقوف  
 اي موقوف على ذلك الشيء وموهوب لان التوقف ينبى بالصور

[illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين



هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
فان قيل قد يقال ان هذا هو الحق  
الذي لا يمتنع عليه فانه لا يمكن  
ان يكون غير هذا الحق

وهو المشيئة ما عطف على الضرورية لانه ان كان  
وبعضه كسيرة كسيرة ما ذكرنا في الخلق فليست هي  
عن ذلك ومن ارادتم ان يكون من القدر بل ليس  
بالحق ان واحد من الصور بل كونه ليس بها ولا كسيرة  
اسمي في معنى لزوم الدور او التيسيل ايضا على جوارحه  
على التعلق بالصوره في وقته الجواب الاول انه لا بد  
بالكثرة في الوجود كسيرة التيسيل في الصور ما كان لزوم الدور  
او التيسيل في الوجود ان التيسيل في الصور كسيرة في الوجود  
بغيره كسيرة في الوجود ان كان تصور الوجود في الظلم الى  
تصوره كسيرة في الوجود ان كان كسيرة ايضا في الدور ان كان  
ثالث في الدور كسيرة في الوجود رابع وكذا التيسيل في صورته  
ولم يتوضد الدور مع انه محتمل بان يكون دورا في الوجود  
بناء على كسيرة في الوجود من الدور التيسيل في الوجود ايضا  
المراد من الدور رابعنا وبعضه كسيرة في الوجود تصوراته كسيرة  
كسيرة في الوجود كسيرة في الوجود كسيرة في الوجود  
الجواب الثاني ان ترديدكم ليس حاصرا في الوجود بل هو  
تعيينه في العبارة وليس يرد على شئ مما ذكرنا في الوجود  
بجميع الصور في جميع صورته الوجود وهذا يمكن اختياره  
شروطه باجماع ولا يبع الصور كسيرة في الوجود في الوجود

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه

1891

[illegible]

فليس يظهر كونه جوابا لذلك السؤال السابق بهذا المقام بل هو جواب  
 يورد في البينات من ان مودو القسمة لا تحقق الا في ضمن قسمة  
 اقساما واحدة اخذ من حيث تحقق في هذا القسم لم تغاير القسم الآخر  
 العكس وان اخذ من حيث يتحقق فيها لم يتقسم الى شي منها  
 اما نظام القسم في نفسه مع قطع النظر عن حقيقة اقسامته ثم ينقسم  
 الى قسمة يورد بسؤالها بل هو المطلوب انما هو حقيقة وصية جارية  
 بعنوان الحكماء من ثمانية دونه افرادها مجتمعة ومعها  
 بانه يجوز ان يلاحظ مفهومه من حيث هو ويجعل عنوانا للحكم على جميع افراد  
 معاداته تحت نظامها او لا فكل من هذا السؤال اما لا يشبه بطلانه  
 على احد ولا ثباتا فاما لا يوافق قوله وقد تبين بطلانه اذ قد حصل بطلان  
 الخاص والخاص بطلان العام فبقية ولا يتفصل الله الموفق في  
 وتبطل الحكم بل العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص انما يقع في الوجود  
 الخارجية فان الانسان مثلا لا يوجد في الخارج الا في ضمن فرد من افراد  
 مع انه يوجد في الذهن مجزأ عن خصوصيات الافراد واما الموجودات  
 الذاتية فليست كذلك لان العام ساكن عنده من الوجود  
 يزد عنه اخرى ومطلقا متصور لا وجود له في الخارج بل في الذهن  
 فقط فلا يقع انه لا يتحقق الا في ضمن الخاص فبذلك السؤال ايضا  
 الا انه لم تنص على ظهوره وقيل بحش لان تحقق العام في الخارج هو  
 حصوله فيه نفسه وذلك لا يكون الا في ضمن الخاص وليس علمه حقيقة





ففيه

حال الادلة على ان غيرنا من اخلال مقدرة غيرنا في حق فيه من  
 تبديل الحق وملكه ان لا يفسد مستند على ملكه ان لا يفسد  
 ابلغ كما في المعاصرة فما في جواب دعواه ان الحق لا يفسد ان  
 جاز في ملكه ان لا يفسد اذ قد اجبر قد لا يوجب فيها ولو سلم ذلك فمعنا  
 تحله وانه لا يفسد ان لا يفسد الاستدلال على الحق في المقدمات التي  
 بناء على ذلك لان ان ملك القضاء المذكورة في دليلنا كسبية على ذلك  
 التقدير على ديمية عليه فان بداهتها وان كانت كسبية على تقدير  
 الكسبية اما لو ما يبين كيم في ذلك التقدير على الاستدلال على الحق  
 ان كان كسبية على كسبية اما التقاطع في طريق الاتفاق  
 العامة كوزان كوزان متباينين كسبية على كسبية ان ملك  
 التقاطع كسبية على كسبية التقدير لكن لانها لو كانت كسبية لا حجة  
 الى كسبية على كسبية الكلام فيه غير دورا و تيسيل وانما يفسد  
 لو كانت كسبية في نفس الامر وسوم بناء على حاز التقاطع ذلك التقدير  
 اعني كسبية كسبية في الواقع والشك ان عدم احتياجها الى كسبية  
 نفس الامر كما في تناقض استدلالنا ولا يفسد في احتياجها اليه على كسبية  
 التقدير الذي كوزان سفاوه بحسبها فان قلت قد ان يورد على الناصر  
 ان قوله ما ذكرتم من الدليل لا يتم بحج مقدمات وما ذكره في بيانه من  
 القضاء على كسبية التقدير فلا يمكن الاستدلال بها الاستدلال  
 الدور او التيسيل فالت مقصودا وبتفاح الشك في صحة الدليل

انما هو الذي يحتاج  
 صدقها بالبيان من عدم  
 انما في صواب او عدم كاذب  
 انما يصادف كقولها كما كان  
 الخلق موجودا او الخلق موجود  
 واما ما جاء به من كسبية  
 صدق في التقدير وتلك كسبية  
 فساد في كسبية كسبية  
 انما شان لا طعنا فانما يفسد

[illegible]



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



المعلوم ان النشأة وما يبعثها على المد والجزر المائية التي لا وجود لها في  
 في الاول ان كتابته على ما هو في الوجود الذي هو منوع هذه النشأة كما  
 للناظر السابغ المحبب المذكور وانما الوجه الثاني في الحق  
 ان المقدور فاما انية تشاركها في النشأة بالمرساة والمعدية المستقلة  
 في العلوم الباقية من احوال اعيان المسبحين اذا تقرر هذا  
 هو ان البعض من كل من التصور والتدقيق نظري وليس في الاول  
 فاما ان لا يمكن اقتصاص النظريات التي كتبها بها لنظام الفيزياء  
 التي هي من جهة اخرى كتابتها في التصور والتدقيق في الحد  
 لو كان والاول بطر استشهاده على ملاحظة بان اشارت وجه كل انية  
 استثنائي من المتصلات فتخرج تارة ايجابا وتارة سلبا والى قياس  
 ان اني على هذا الشكل الاول لان انما جها بدعي لا يحتاج الى دليل فان  
 كل منة لبيان المذكورة في القياس ضرورة كان انما كتابتها من  
 الضرورات البديهية والواجب انتهائهما اليها وانما لم يذكر مثالا  
 العوارث لان في نوع تمام ولذلك  
 ان اني كتابتها في القياس فانه واضح لا ينكره من بعد لكن  
 لا يطرح الاستدراج الى احد قسم المنطق اعني مباحثه للفعل الخارج  
 واذا ثبت انه يمكن كتابتها في النظريات عن الضرورات في الملة  
 فانها بواسطة او بالذات فتقول ان المطالب النظرية متكررة جدا  
 ليس يمكن ان يكتبها في المطلوب بواو من ضروري كان فانه

في الاول ان كتابتها على ما هو في الوجود الذي هو منوع هذه النشأة كما  
 للناظر السابغ المحبب المذكور وانما الوجه الثاني في الحق  
 ان المقدور فاما انية تشاركها في النشأة بالمرساة والمعدية المستقلة  
 في العلوم الباقية من احوال اعيان المسبحين اذا تقرر هذا  
 هو ان البعض من كل من التصور والتدقيق نظري وليس في الاول  
 فاما ان لا يمكن اقتصاص النظريات التي كتبها بها لنظام الفيزياء  
 التي هي من جهة اخرى كتابتها في التصور والتدقيق في الحد  
 لو كان والاول بطر استشهاده على ملاحظة بان اشارت وجه كل انية  
 استثنائي من المتصلات فتخرج تارة ايجابا وتارة سلبا والى قياس  
 ان اني على هذا الشكل الاول لان انما جها بدعي لا يحتاج الى دليل فان  
 كل منة لبيان المذكورة في القياس ضرورة كان انما كتابتها من  
 الضرورات البديهية والواجب انتهائهما اليها وانما لم يذكر مثالا  
 العوارث لان في نوع تمام ولذلك  
 ان اني كتابتها في القياس فانه واضح لا ينكره من بعد لكن  
 لا يطرح الاستدراج الى احد قسم المنطق اعني مباحثه للفعل الخارج  
 واذا ثبت انه يمكن كتابتها في النظريات عن الضرورات في الملة  
 فانها بواسطة او بالذات فتقول ان المطالب النظرية متكررة جدا  
 ليس يمكن ان يكتبها في المطلوب بواو من ضروري كان فانه

كتابتها

اولى البطلان بل لا بد ان يكون مطلوب نظري ضروريا لا مناسبة  
 مخصوصة الى ذكر المطالبات فثبت بها اليك كالمجيب والمفضل للاسباب الفوقية  
 مثلا وكالمفردات الحقيقية المشتملة على الحدود والاهاليب المرفوعة و  
 لا يمكن ايضا ان يتسبب من تلك الضروريات في طريق يراى بل لا بد من ان  
 من طرق معينة ولا بد ان الساطق من شرائط وواضعا مخصوصة كما ذكره  
 وحيث ان يكون العلم بوجود تلك الطرق المخصوصة والشرائط المتينة  
 ومعتبرا بالنسبة الى كل ما ضروريا اول والاوالب والالام يقع العطاء  
 انما كان كونه واقع قطعا واذللم يكن العلم بالطرق البرية والشرائط المخصوصة  
 التي تحتاج اليها في المطالبات النظرية ضروريا في جميع تلك المطالبات  
 الحاجة الى علم كل يتعرف منه تلك الطرق والشرائط في اى ما يتوجب اليه  
 لتعرفا يتبين وانما قلنا علم كل لمان حصول اليقين بالاحكام المخصوصة  
 انما هو من القوة العقلية المستند عليه الامس احكام حتميات اخذ  
 لان الاستقراء والتشليل لا يقيدان بعيننا وذلك العلم الكلي المطبق  
 لاننا نقول تلك الامور انما تخرج جانب المادة رعايتها جانب  
 الصورة وقد اشار الى ذلك حيث قال لا يمكن ان ينال كل مطالعة  
 من كل ضروري بل لا بد ان يكون لكل واحد من المطالبات في ورايات مخصوصة  
 فلكل الضروريات التي انما مناسبات الى كل المطالعة في غير هي المادة  
 وكما ان العلم بوجود الطرق البرية والشرائط المعينة في عقولنا ليس  
 ضروريا بالنسبة الى جميع المطالبات كذلك العلم بالمناسبات المعينة

في المواد الجوهرية لكل ما ليس نهوياً فكلما كانا طارحين في العلم في مستحق  
معرفة ذلك كالمحتاج الى الشئ فانطقوا بالشرائط الكلية المذكورة  
في ما سبق من غير اعتبار ما يقتضي من ان كل ما هو في النسبة هي ترائي  
في المادة والوجود في كسيف وقد عرفنا ان حقيقة الفكر انما يتم  
في كسيف فالحركة الاولى في تحصيل المادة والثانية في تحصيل النسبة فكلما كان  
الثانية محتاجة الى قواعد يقدّر بها على تحصيل حقيقة مخصوصة لكل واحد  
كذلك كالحركة الاولى متناهية الى قواعد يتجه على ان تحصيل مادة متناهية  
لما فيها من الصفات المتشابهة على تحصيل ما يدرى الحد والبرهان  
وساير الخ وغيره بعض من بعض هذا العلم كما طبع في محتاج اليه  
استفسار المجهولين من المعاملات ولولا ذلك لاحتج الى فن أو لغة  
التي عن الخطأ اذ لا يمكن ان يدعى ان مناسباتها هي لطالب  
كلها عنده بالضرورة غير محتاجة الى ما يستلزم من هذا  
الذي قد ناهى عن ان الجواب في بعض قوله او نقول ليس مطابق للواقع  
وليس تمام ايضا لان كون المصطلح في الازمان ضرورة انما يتحقق في قوله  
الغلط في التديق بها او اوكاها على وجه الحقيقة ولا ينافي وقوله  
باعتبار عدم مناسبتها لغلط فلا يلزم ان تنفي الغلط من جهة المادة  
ان الغلط من جهة الصورة وضرورتها لاستدراك ذلك كما كونه  
معلوم لما هو من ان كثير من الفروقات كالترسبات في العلم هو جماليه  
المتصل بعمل ثم يوصل والمحمي ان هذه المقدمة مبسطة في انبساط

*[Faint handwritten notes or bleed-through from the reverse side of the page.]*



يترك لنا قد علم ان كل هذا لان ان كسبت من اى فردى فوض كل  
 لابد من اكتسابه من غير ما مخصوص وطريق معين يتوقف على  
 شرائط مخصوصة وبذلك ثبت الاحتياج الى المبدأ والشرائط  
 التي يتوقف عليها اكتساب المطالبات ثم وهداهم الى الاحتياج الى  
 المنطق فلما حجة الى المقدمة القابلة بان العلم بكل الطرق والشرائط  
 ليس ضروريا وقد بحث لان الذي ثبت الاحتياج اليه في تحصيل المطالب  
 هو المواد والادق والشرائط الجزئية وليس يلزم من الاحتياج اليها  
 الاحتياج الى القواعد المتعلقة بكلياتها فان من علم ان العالم حادث  
 وكل حادث له صانع يعلم بالضرورة ان العالم له صانع وان لم يعلم  
 ان اموجين في الشكل الاول فبما ان موجبة والصواب انما ثابت  
 الاحتياج الى الجزئيات قلنا في اثبات الحاجة الى كلياتها طريقا  
 احدها ان العلم بكل الجزئيات ليس ضروريا بالنسبة الى كل مطلق  
 مطلق وان كان ضروريا بالقياس الى بعض المطالبات ولذا لم يكن يحضر  
 الناس من الاكتساب بدون المنطق كما سيأتي في المعارضة الثانية  
 واذا لم يكن ذلك العلم ضروريا احتج الى استخراج من الكليات المشتقة  
 عليها اى على كل المراتب كما سبق وتبين ان الاحتياج الى كليتها  
 الى العلم بهذه الجزئيات باليسرة الى المطالب التي لا تتناهى  
 فذلك العلم ان يكون تفصيليا متعلقا بجنودها بحيث يرتبط  
 انتهى تأخير في عدد واطرافها لياتي عليها على وجه كل واحد على

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
والتواضع من قوله تعالى  
والتواضع من قوله تعالى

والثاني هو المنطق فثبت الاختصاص  
فيكون الاول كاشفا على كاشف المنطق التي لم يسمها بها وفي قوله تعالى  
الاختصاص الى علم موقوف عليه مناقشة طارئة لان الذي ثبت له غير  
ضروري واختصاص الى استتم صورته من غير بيان العاقل والشرط بالاعتناء  
فما حتم الى القواعد التي تخرج من منها وما ان كان في القواعد  
محتاج الى تعلم فلا يجوز ان يكون الاحكام الجزئية نظرية وكما يتبين ضرورة  
ويجوز العكس ايضا وكذلك تقسيم العلم الى النظري والتطبيقي يستدرك  
او يمكن ان يقال فيه ان اولئك الذين يذكرون ان يكون جميع المقصود  
بهدية والتفتت بقاء منقضية الى البدني والطبي ومع فلا حاجة  
الى احد فثبت ان المنطق اعني مباحث الموصول الى التطبيق والنظري  
وان يكون النظريات منقضية ايها وانقضية بغيره بغير ما  
فلا حاجة الى الجزء الآخر اعني مباحث الموصول الى التطبيق ولا  
شبهة لانه يمكن ان مقصود القوم في هذا المقام اثبات الاختصاص اليه  
بحسب منزلة معاذلة من ذلك التقسيم في بيان المدعى روي  
انه اسم المسطر بل غلبت على سطو الكتابة وسيطر اجدول وايا ما كان فلو  
واحد يترجم الى اكثر وكثيرا فينا سببه امضى الاصطلاحات و  
بالترتيب مقدم عليه ووجه كونه تفضيلا انه علم بان الالهي كماله  
اولا اربعه في التخصيص الكلية لا المقنوم الكلية كالانسان مثلا في رتبة  
اليه بعض القاصرين وعلم ايضا ان الماد بالجزئية ليس جزئية

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
والتواضع من قوله تعالى  
والتواضع من قوله تعالى

ذلك الامر الكلي كليا دواءا له الوهم وليس للقضية جزئيات تخرج عنها  
 فضلا عن ان يكون لها احكام تعرف منها بل المراد جزئيات موضوع  
 تلك القضية فان لها احكام تعرف منها وعلم ايضا ان تلك الاحكام  
 مستطوية في تلك القضية المستندة بمبدأ بنوع هذه الاشكال هو  
 المراد بالانطباق الامر الكلي على جزئيات موضوعه باعتبار احكامها  
 التي تعرف منه فقد فصلت في هذه العبارة امور ثلاثة اجتمعت في  
 العبارة الاولى وانما وصف القضية بالكلي لان القضية الجزئية  
 لا تنبغي فانونا ولا اصطلاحية ولا مطلوبة وانما انما يتصل ان يكون كبرى مع  
 ان هذه الصلاحية لازمة للقضية الكلية اشارة الى ان تسميتها بالكلية  
 وما يارده انما يتبع باعتبار هذه الصلاحية فيكون من الامور التي اغفلها  
 الاضافه وهو وصف الصغرى كونهما سلة المحصول لانها من قبيل كل  
 الكلي على ما هو جزئيا لا وانما دواءا النوع الذي يخرج مجملها كبرى لتلك الصغرى  
 من القوة الى الفعل حكم ذلك الجزئي الذي مل عليه الكلي في كل  
 سالكه كليه ضرورية فانها تنكس سالبه كليه مفقودة كليه مستلزمة بالقوة على  
 احكام جزئيات موضوعها اعني السوالب الكلية الضرورية فاذا  
 اردت ان تعرف حكم قولنا لاشي من الانسان يخرج بالضرورة مثلا  
 قلت بهذه سالبه كليه ضرورية وكل سالبه كليه ضرورية تنكس الى سالبه  
 داعة هذه تنكس الى سالبه كليه دالية اعني قولنا لاشي من الانسان  
 وانما يمكنه الحال في المسائل الالهية المنطقية وغيرها من القضايا

في قوله كليا دواءا له الوهم  
 في قوله مستطوية في تلك القضية  
 في قوله مستندة بمبدأ بنوع هذه الاشكال  
 في قوله ان تسميتها بالكلية  
 في قوله انما يتبع باعتبار هذه الصلاحية  
 في قوله كونهما سلة المحصول لانها من قبيل كل  
 في قوله كليه ضرورية فانها تنكس سالبه كليه مفقودة كليه مستلزمة بالقوة على

الكلية فانها مطابقة على احكام جزئية استندت على ما فيها من الكليات  
لهذه الاحكام ومن فروعها وادواتها من اختصاص كل الفروع ومنها ما  
يسمى بقرينة وسبب الفروع الى اصولها تشبه نسبة جزئية الى كلية  
فالمحمول عليها فان الاصل في نسبة جزئية الى كلية ان يكون  
واحد لكل انسان شيان يشتمل على خاصية او ايا المقدمات التي  
التي يستنتج منها احكام على ما يكون مخصوصا على ما يكون منسوخا  
تنتج في الاصطلاح اصولا بالقياس الى كل اشياء وان كانت معدومة  
فخرج بالمعقود واما على وجه الصانع التي تساعد التوفيق فيها  
تضمن ان في هذه الاشياء ما هو نظام الدلالة على الماديات كقوتها  
والاذا كانت ما هو نظام في خلافه وانما هو من الاحوال من الفروع  
اعلم ان كل ما يكون الذات او بالرابطة وعجالة المحس نظام في هذا العلم  
وعجالة صاحب الكشف نظام في الانفعال بالذات واما صاحب الانفعال  
كالجيش طاعة من اشتغال على المضاف الى الخاضع للعلم وانه  
من الجزئية ان ارد بالانفعال عندهم من نظام في الاحكام  
كانه سبب عن الكثرة تعالى وان ارد فوجها من جهة عليه  
ما يشهدا طيف بغير فوجها من جهة من جهة المضاف الى الشاملة  
لهما في كل القاطن كما هو المشهور في قوله والمضاف الى كل كون انما هو  
كالجيش في كل البشر الذي يستل ابا ما في النسبة بينه وبين ان يكون  
الذي هو كماله في كل من وجهه من جهة من جهة من جهة من جهة

باعتبار خصوصية هذا الاعتبار في الامتياز من علمه وادخل فيها وكرر  
 بعده لفظا كانت قال مقدم على بعد ان الا ان من الغلبة انما هي بين  
 القانون وعناصر الحكم عن خطأ لان الاحكام الجزئية المتعلقة با  
 الافكار المنصوصة في المواد المصنوعة عاصية لها عن المنطق كما لقوا بين المنطق  
 لابين القانون وما يفيد معروف طرق الاشتغال لعدم صدق على تلك  
 الاحكام الجزئية الا ان يختلف ويقال مفهوم المصنوع المذکور اذا  
 لو خط في نفسه جزو كونه جزئيا وكلية كالخود الهندسية فان الخو  
 ان كان على آيات قانونيا كالمنطق لكنه لا يفيد معروف طرق الاشتغال  
 من المعلومات الى المعلومات تبين في قواعد كلية متعمدة بكيفية  
 التلخيص بلغة العرب على وجه كل واحد ان هذا الكلام مخصوص بها  
 على الوجه الصحيح يستجيب الى احكام جزئية يستخرج من كل القواعد كسائر  
 الفروع من اصولها فيقع مشاكل اشتغالات فكرية من المعلوم الى  
 الجاهل الا ان الخو لا يفيد معروف طرق ملك الاشتغال في اصولها  
 الهندسية يتوصل بها الى القانونيه الى مباحث الهندية بان يجعل  
 تلك المسائل مبادئ للبحث التي تستدل بها على كل المباحث واما الاحكام  
 الجزئية الواضحة في كل المباحث فليست الهندسية الواضحة مفيدة لمعرفتها  
 قسما وقد وقع في كلام بعضهم ان الخو الهندسية وما جرى مجراها  
 يعرف منها احكام بعض الافكار بخلاف المنطق فان يعرف احكامها  
 للما وتوجبها اثباتين مبادئ بعض الافكار فيعرف بها صحة

هذا هو المقصود من  
 هذا الكلام  
 في بيان  
 الفرق بين  
 المنطق  
 والهندسة

وذكر

فكل الجسد من جهة مادته فأن مادته من القواصن الكلية يعني ان  
القواصن الكلية كسببة المادة الى الجسم فكل المادة امر مبهم في ذاته يحتمل  
امورا كثيرة ولا يصح شيئا منها الا بان يختم به ما يقتضيه ويحتمل كل ما  
تتميز به الفرق وغيره ولا يخفى من باب الاضافة المذكورة انما يتبع منه  
بجوه الصورة المختلفة المقتضنة وفي قوله وهو العارض اي بشكل الطرح  
النفوسية او المادة العالم بآثاره القواصن الكلية اي بالبحث عن جوانب نسبية  
النفوس الناطقة الى الموقوف والعلم نسبية القابل الى مقابلة لسبب العارض  
الى محلوله الا ان معنى الكلام على الشب في العلة الفاعلية كما في المادة والقوى  
بان يلحظ انه منه رتبة ترتيبت كسب حتى صار عارضا فاعلمنا ان جعل  
عدمه من الغلط على حقيقة ذلك <sup>الاكتساب او شئبه بها كذا</sup>  
المعروف والعلم لان المراد ان حقيقة المنطق قد بين ما سبق وجود  
المنطق فاراد ان بين منا حقيقة المنطق اي عينية الامم جودة بيان  
على الوجه الاكمل وذلك لانها موصوفة بالتعريف بالعلل فانها لذاتها  
مستندة لنفس الحقيقة على ما هي عليه في ذاتها ووجودها فانها في حد ذاتها  
مستوفى باخرايتها وفي وجودها يقوم اي يوجد فاعلمنا ونعنيها واذ كان  
وجودها معلول على ما هو عليه من لوازم العلل الراضية والحاجة فاذا وجد  
شئ من العلل كلها في الذين لزوم وجوده فيه على الوجه الذي هو عليه في نفسه  
ووجوده ويكون هذا التعرفا حتميا لا شتما على الامور الخارجة عن المادة  
لكنه اكمل من الحد التام لشموله الذاتيات لا يبرها مع بعض الخواص الكلية

فنصور ان من حيث وجوده على انه قد قبل ان لا يعتبر الحاشية على نفسه  
 في الوجود كان للفاعل والفاعلين فيها بحسب الاعتبار  
 يكون اخذها في التوفيق بما يكون راسما ولا خطا عند ذي خبر  
 المذكور منها من القياسات الخفية التي يريد بها التشويق والتحصيل  
 كما ذكر في صدر الفصل فلان طريق اليه المناقشة اما في الاوليات المنطق  
 علم وسوفا يبرر وانما نون من المعلومات لان العادة في عبارة من  
 المعلومات والقضايا الكلية ولا شك ان القضية من المعلومات في  
 العلوم وبما ان المعلومات منها ما هي مفردات اذا حصلت في  
 عزت لها مسائل صفات طبيعية والفصلية والذاتية والوضعية و  
 غير ما ومنها ما هي مركبات ثنائية بمرتبة اذا حصلت في الارض عن  
 كونها قضية ومصلحة وتنطوية الى غير ذلك كما ان الخبر في الاجمال  
 التصورات في المعلومات المعنونة اعني الجنس والفصل شرط هو  
 في تلك القوة الاندري اما اذا اردنا تحصيل المجهول من المعلوم فانما  
 المعلومات فننتقل من بعضها الى بعض حتى نعبه معلوما كما ان الموصول  
 الى التصور ايضا لا قرنا ليعيد اعني المعرف وما يتركب منه من قبل  
 المعلومات لكل الموصول الى التصديق كالحجج واجزاؤها من قبل المعاني  
 دون العلوم لكن ذلك الاتصال مشروط بوجوده الذي مني ومعلوم  
 العلم بها وكما ان ابتداء الى الفهم لكونه مقصودا من قولك حيوان  
 ناطق هو مفهوم المعلوم لا فهم الذي هو العلم كذلك المبدأ

فكر

فإنك العالم ما دلت خبره لا فحمة واما ما يقال من انه لا يطلق المطلق  
على الحقيقة فحوايه انه بعض المصدق بل ما في الوجود ان المصدق في الواقع  
الغنى في تصور المقام لانه مما اشتبه على قوامه لا في تصور المصدق  
بل ان تصور المصدق لا يشي بان يكون له تصور في تصور المصدق بل ان  
ان ما ذكر في تعريف المطلق يدل على ان معرفة طرق الاشياء مستقلة  
القانون الذي هو عبارة عنه يكون خروفاً اعني ان المصدق متوقف عليه  
و كما ذكرنا انه متوقف على خبره فبذلك توقف كل واحد من الجزأين على  
على صاحب الوجود و هو الذي لا يتم ما ذكر في القدرين معاً فبذلك  
سادق في خبر الامر من ان كل شئ متوقف على خبره وانما جعل المصدق المصدق  
فهو المطلق لانفسه بناء على ان معرفة المواد جزءاً من كمالها  
يتم المطلق ان يعلم تلك المعلومات المستوحدة التي يعلم العلم بها وكذا  
الحال في الآيات في العلم بالاشياء فانها لا تقبل على مطلقها بل تطلق  
على ما فيها والاراد معنا المعلوم فان قيل المصدق تصور ليكون  
على بصيرة في الشروع فليس بل المصدق تصور المعلوم لانه الذي  
شئ في تحصيله وطلب ادراكه لا يبين ان الشخص اذا اراد تحصيل  
علم بشئ فانه يتصور اولاً ذلك الشئ ثم يطلبه ويحصله ولا يحتاج  
في ذلك الى تصور العلم وان سلم ان المقصود تصور العلم فاذا تصور  
المعلوم المخصوص فاضيف اليه مطلق العلم الذي تصور به في  
حصله كل تصور المقصود وعن الثاني لما بين في الوجه الاول

اعلم



المباني بطريقين جعلنا متعلقا منها اغراضا على جهة فضاء الوجه الثاني  
 اخر اثباتا ثانيا وتور جوابه ان جزء المنطق هو العلم بالطريق الكلية  
 شريطة لا العلم بجزئياتها متعلقة بالمواد المخصوصة وفيما هو الذي  
 جعل مستغادا من المنطق كما في علم اعداد العدد الثاني والثالث  
 ذكره الامام في المخصص وتعلقه بكلمة لا تعرض الغلط في قوله منها  
 كانه فصل لا تعرض الغلط كانه على طائفة الاموال الماعلى ائذ قد وثقه  
 عليه ان ان رويت الغوايين فلا غلط والافه وكذا في المادى  
 قيل في متعلق بقوله فاستنتج لان متعلق بالافه ليس بسيد المعنى  
 وعلى ان يكون استنتج من معنى الكلام كانه قيل استنتاج الناس كالم  
 الى ذلك يقال ان النادر اعنيهم وهو هو يديا القوة العقلية ويرى  
 عليه ان لا يستنتج من الاستنتاج المعلوم في الاستنتاج ان يقال  
 انه بكتبة العلوم والمعارف بذكر المنطق ولكن ان يوصف القولان  
 ان يوجه القولين على الاستنتاج بكلمة لا تعرض مراد به وكما في  
 المذكر ويوجه القولين متعلقه بقوله فاستنتج مراد به معنى اخذ  
 ما ذكر فلان التحصيل العلم ما تبين ان كل الفهم على علم من  
 الاستنتاج في قوة فانه الذي لا يقع فيه الخطأ اصلا هو القوة العقلية  
 وان كل طريق الكتب في كل من هو القوة العقلية من القوة العقلية  
 فان هناك كمال القوة الكاسية الفكر ان لا تقع الغلط في افكارنا  
 كما ان نهاية نقصانها ان يثبت في متعلق جميع افكار الشخص

في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

في قوله

في قوله

عن صاحب الناس في العبادة والقوانين  
التي تشرع عرض افكاره عليها وطبقها عليه لانه في اصطلاحه وانطق  
فمن كل انكار الى اليقين وان كان يكون له اجد اقل  
واحد من القوانين ان الطبيعة لم تقع غلط صريح من ناحيتها وكل  
ان يقول ان في البداية بعد انضباط اسكن القوانين في طبيعتها وسببها  
التي هي عليها غاية جهلها وانما خطا لعدم انضباطها في القوانين وكل ايضا  
ما هو وانما يكون الغلط اكثر في انما اسماها واعانها ولم يرد الى الجبروت  
وهذا اقرب لان الوجه الاول يستلزم خلف النتيجة الخلف من النظر  
الصحيح وحديثه نقول ان اريد برعاية القوانين العقلية ليدلها  
النسب البصر فيها فلام انه لا يقع الغلط معها فيقع ناديا كاصول  
وان اريد حقيقة الدعاية فلام انها اذا عدت كان الغلط اكثر وانما  
يكون لذلك اذ لم يقع صاحب القوانين في رعايتها ولم يستوعب طاقته  
فيها قد اومى الى هذا النسب في اخو قسم المنطق فانه قال سنالك ومن يقرر  
ما ذكرناه من القوانين ورأى بعد ما استلحقنا من شر ايها وصوت  
سببها وكر على نفسه ذكر ثم عرض الغلط فوجد فيها ان هو الخلق  
ميسر لما خلق وهذا الذي ذكرنا اعتقاد كلام الرئيس في اخو المنطق من  
اشارة الى طبقات العلم ما ينظر في الغلط كالطبيعات والالهيات  
وغيرها من العلوم المدونة وليس من شأنه ذلك ومن العلوم الطبيعية  
التي ينظر اليها الناسق اليها الماذون بلا حكمة والسبب فيه ان المبادي

١٩

التي تشرع عرض افكاره عليها وطبقها عليه لانه في اصطلاحه وانطق  
فمن كل انكار الى اليقين وان كان يكون له اجد اقل  
واحد من القوانين ان الطبيعة لم تقع غلط صريح من ناحيتها وكل  
ان يقول ان في البداية بعد انضباط اسكن القوانين في طبيعتها وسببها  
التي هي عليها غاية جهلها وانما خطا لعدم انضباطها في القوانين وكل ايضا  
ما هو وانما يكون الغلط اكثر في انما اسماها واعانها ولم يرد الى الجبروت  
وهذا اقرب لان الوجه الاول يستلزم خلف النتيجة الخلف من النظر  
الصحيح وحديثه نقول ان اريد برعاية القوانين العقلية ليدلها  
النسب البصر فيها فلام انه لا يقع الغلط معها فيقع ناديا كاصول  
وان اريد حقيقة الدعاية فلام انها اذا عدت كان الغلط اكثر وانما  
يكون لذلك اذ لم يقع صاحب القوانين في رعايتها ولم يستوعب طاقته  
فيها قد اومى الى هذا النسب في اخو قسم المنطق فانه قال سنالك ومن يقرر  
ما ذكرناه من القوانين ورأى بعد ما استلحقنا من شر ايها وصوت  
سببها وكر على نفسه ذكر ثم عرض الغلط فوجد فيها ان هو الخلق  
ميسر لما خلق وهذا الذي ذكرنا اعتقاد كلام الرئيس في اخو المنطق من  
اشارة الى طبقات العلم ما ينظر في الغلط كالطبيعات والالهيات  
وغيرها من العلوم المدونة وليس من شأنه ذلك ومن العلوم الطبيعية  
التي ينظر اليها الناسق اليها الماذون بلا حكمة والسبب فيه ان المبادي

الاول لهذه العلوم بدسمة ظاهرة المناسبة لطالبها القوية منها فلابد  
 فيها غلط من حيث التقدير بالابدانيتها بل لا فائدة ولا من حيث  
 كونها مبادئ لكل المطالب كذا الحال في سائر تلك العلوم اذا صار  
 مبادئ لسائر اقسامها يقينية بلامرته ومنها سببها لتلك القوى  
 القوية منها وافقت وكذلك الى المطالب البعيدة من المبادئ الاولى  
 وان الترتيب الواقع في مبادئ تلك العلوم قريبة كانت او بعيدة من  
 النتائج فلما حاج في تحصيل الافكار الصحيحة فيها الى قانون عام لا في  
 مواضع ولا في صورها وان احتيج سائر في تصور المعاني الادوية  
 الى تبيين العلم عن المبادئ اذ انبه عليها عرفت بأكلفه وتزديدها  
 فنقول قد مر ان المطالب المخصوصة محتاجة الى مواد معينة وطرق معينة  
 وان العلم بهذه المواد والطرق وترايطها ليس ضروريا بالنسبة الى  
 جميع تلك المطالب لكنه يجوز ان يكون ضروريا بالقياس الى بعضها  
 هذا البعض حاجته الى القوانين المنطقية ومن ثم ترى ان العاري عنها  
 يكتسب تصورات وتقدريات بالافكار صحيحة كما اكتشف من ذلك  
 في المعارضة الثانية فالمنديات والحسيات من هذا القبيل  
 لذلك كانت الاوائل يتدون بها في تعاليمهم وقد اشار اليها  
 الى تلك القاعدة القائلة بان من العلوم النظرية ما لا يقع فيه الغلط  
 فيستغنى عن المنطق في تحرير السؤال الاول الى المعارض الاولى  
 فان قيل المنطق لكونه نظريا معوض فيه الغلط وقوله ان كانت نظرية

في هذا المقام

في هذا المقام

[illegible]

على كمال امثاله وقول كل نفس في الدنيا كماله  
 ثابت على قدره لا يورث كماله في الدنيا ولا في الآخرة  
 انما كماله في الدنيا ونفسه وقدره الاول على التوكل ولا مقدره  
 على ان ينزل الى الارض تنويع نفس على حسب رتبته على نفس  
 نفس على حسب رتبته على نفس تنويع رتبته على نفس  
 نفس على حسب رتبته ان تنويع رتبته على نفس على نفس  
 وتنويع الكلام حتى ترتب نفوس من غير متناهي في كل واحد من  
 جانب الاخر بحيث لا يتركها الا خوف عليه بغير الارادة  
 وان كان صادقا في نفس الله كماله لا يصدق على غيره الدور وليس  
 لبطا حتى تم الكلام كونه رافعا للواقع بالاسطرلاب والبطا  
 ان سلمه على نذر الدور فلا تنكر الحق يستلزم قولنا انما هو  
 فلا يباح صدقه صدق قولنا نفس الله كماله اول ان يقال كماله  
 ذكر التسلسل الذي هو شكل من ذكر طائفة قرونه بالباخود عليه  
 وانما بين ما كان قد احسن استلالا فلهذا على القاعدة  
 المنطوق فيها وامانها في قطع الاقسام والامانها في قطع  
 والمنوع الواردة عليها كما ينبغي والامانها في قطع  
 اكتساب النظريات من المنوعيات في قطع فليس المنطق في كماله  
 منها ان يقال المنطق كونه نظريا في جميع القائلين آفة في القيد بغير  
 الغلط في كماله وانما غايته في اقرب الى السؤال التي حيث لم يقد

نفس

في العلم والمعارف يكونها ما يوضح هذا المخطط وكذا ما وساطة  
 ان سببها ان السامع في الكتاب خطه في العلم جميع طرق الاستقبال  
 اراد به ما يجمع فيه من سبب البياض الى سبب البياض كون المبادئ الاولى  
 ضرورية شاع في وقوع الخط في النقطة بها لا في سببها كما كانت عليه  
 يجوز ان ينتهي الى قانون هذه راي في اعلى القوس الى اليس من الخ الى اليمين  
 واذا اورد على ان يرد المص كان هو الذين في قوله انهم من اورد السيل  
 يجوز ان ينتهي الى قانون ضروري او الى قانون المنسوي للوقوف في المخطط  
 بل بعض ضروري وبسبب طرقا يستفاد من ضروري من سبب طرق ضروري  
 القواعد المنطقية بعضها ضرورية كقولنا الشكل الاول من جنس والقياس من  
 الاستثنائي من جنس اذ لا يتوقف خرم انقضاءها على رتبة رات اطلاقها  
 اتفق كغيرها الشبهة من مفومات اصطلاحية وكما ان القواعد تنبذ  
 كذلك الاحكام الجزئية المندرجة تحتها فكل اذ وقعت على سبب من خصوصها  
 على سبب الشكل الاول مثلا وقد عرفت معنى الانساج خرجت من جنس  
 بالاختفاء وبعضها نظرية كقولنا الشكل الاول الثاني والثالث من جنس  
 وكذلك الاحكام الجزئية التي تحتها طرأ ايضا فاذا اردنا ان كتاب المنطق  
 من القواعد المنطقية اخذنا اقواعد الضرورية اما وصرحنا او مع  
 ما اخرى ضرورية غير منطقية وربما ما تنزقنا جزئيا من الجزئيات  
 التي يكون انما جها بدسها فيحصل لنا العلم بالفاعلة النظرية وللانحاج  
 ح في تحصيلها الى قانون اخر فان كل المبادئ الضرورية سواء كانت

مشطية او غير فامة المناهضة لكما القاعدة النظرية والترتيب الجبرتي الواقع  
 فيه من الاتحاج فلا حاجة في هذا المحصول اليها الى ان نقول يستخرج من  
 لاني تحصيل مادة ولا في تحصيل صورته وهذا معنى الكتاب نظري لمطابق  
 من ضرورية بطريق ضروري ولا يخفى ان مثل ذلك يتأتى في نظريات غير قليل  
 ما قيل من ان كل نظري يحتاج الى قانون ميم ان لا يتجاوز نسبة الضرورية  
 المنطقية لنظرياتهما يستخرج من الصناعة البرهانية والحكم بان الترتيب  
 العارض لها متى يستفاد من القواعد الضرورية لا ندراج فيها وهذا معنى  
 كونه ضروريا لانا نقول الاول يستبعد جدا لمصون كل الكتاب على  
 طرح على كل الصناعة على ان نقول لكل الصناعة ان كانت نظرية عاد الكذا  
 الى اكتبها وان كانت ضرورية فاستخرج المناسبة منها محتاج الى الصناعة  
 وترتيب مختصر ميم فان كانا ضروريين يستعين عن قانون الكتاب  
 اعتدال واللاستج في استج اجماعا عن ذلك القانون وسكذا ايتيلا  
 وانما مع ذلك كما ناول به بطريق لان هذا الترتيب الجزئي لو كان مستفادا  
 من القانون الضروري للتوسط بينهما جزئي آخر محتاج فيه الى الترتيب وسكذا  
 فيلزم التسلسل او الانتهاء الى حيز ضروري لا يكون مستتبعا من  
 قاعدة كلية والاول بطريقين الثاني فان الخلف يرجع الى القياس  
 الايشائي فيقال لو لم يصدق المطلوب لصدق نقيضه واذا صدق نقيضه  
 كان صادقا مع المقعدة الصادقة واذا صدقا انعقد منها الشكل الاول  
 واذا انعقد لزم المحال فينتج لو لم يصدق المطلوب لزم المحال ثم يقال لاني

الماد التي هي من  
 آخر

الحال الذي هو صدق المقادير لبطا القياس الذي هو الموصوف  
استفاد من الاول حتى على الارجح مفاد ان الاول قاعدة منطقية  
فيكون من صور معنى النقيض الذي يستلزم من جهة الثانية في الثانية  
فمنه ضرورة فان به العقل حكمة بان صدق في احد من الامكان  
صاحبا للاحاطة بالصادق فيها والثالث به ضرورة من جهة  
الشكل الاول وكل واحد من تصور الوجود والشكل الاول كغيره لثبته على  
الاصطلاح التام في العلة والذات قاعدة بدنية جارية على الشكل  
الاول نتيجة وان التضياع الرابع البديهية قد عرض لها شيئين  
بوجهي التام على شكل الاول كما ان لكل القياس من الماخوذ قد عرفت  
لمقدارته تبيينه في يد الاستنتاج على هيئة القياس البديهية ان  
في نفسه من ايضا كما مر فقد استنبأ نظري المنطق من القضايا البديهية  
بطرق ضرورية من غير حاجة الى قانون آخر متى صدق الترتيب في  
مع عكس الكبرى وذلك لان عكس لازم لها وصدق الشيء مع المعلوم يستلزم  
صدق مع الزمها بضرورة فان قلت من اين علم لزوم عكس قلت  
قد يكون ذلك بديهيا وقد يكون كبريا استقفا من الخلف المستعمل في  
العلوم من غير ضرورة على القيد من قواعد الحقيقة وكلها صدق  
صدق النتيجة لانها على هيئة احد من الاول البديهية التام او على  
هيئة اخرى تنتمي الى هيئة الاول وقد عرض لها بعض المتكلمين المذكورين  
في العكس بديهية جزئية من الشكل الاول بديهية الاستنتاج هكذا كل واحد





والقياس من هذا القياس وكما ان تعريف العفاني هو التناقض والعكس  
توابعه في قوله تعالى بعد الحديث المسمى بسائر الاشياء على اصطلاح  
شبهه عليه اوليات تذكر وتعد لغرضها ونظرها في سائر من شأنها ان  
يغادر فيها كذا يستدعيها عليها وفي بعضها غير محتاج الى المنطق فان  
الاحتياج في شيء منه على سبيل المذلة او في اثنين منطقية فلا يكون فكذلك الاحتياج  
الا الى اصناف الماويل فلا بد من الاحتياج اليه وانما الاحتياج الى سائر  
على الوجه الذي قد مره المصنف وكذا كذا لما اشار في السؤال الى ان  
العلوم المنطقية قد لا تحتاج الى المنطق لم يستطع منه ان يحكم بان المنطق  
منه مطلقا يستفاد من الضروري منه بطريق ضروري بل باليقين به انه  
يقول من المنطق ما هو ضروري منه ما هو نظري ليس فيه العاطفة بل هو  
متسقا منطقيا كالنسب من المنهجية المنفردة وتعالى عنها في  
الصدق والحل والانسب بين القضايا في التحقق والوجود وكما  
القياسين مستغنى عن المنطق وانه ما هو نظري اوضح منه العاطفة فيهما  
من القيسين السابقتين ببادي ولا تبديل فيما في قيسيل القيسم  
الضروري مع الطريق الضروري ان كان كافيا في التوفير للسؤال على وجه  
يندفع عنه الجواب وقد عرفت ان الاوانين الضرورية من هذا الفن  
تجمل مبادئ تحصيل النظريات ونوشت ترقيا ضروري لانها  
من درجات تحت كل النوانين الضرورية فان اخذ في السؤال القيسم  
مع الطريق الضروري كان معناه بحسب الظاهر ان هذه المبادئ

في علم الفقه  
في علم الفقه

المبادئ الضرورية المخصوصة مع الترتيب العارض لها ان كانت كافية واكتفاء  
سائر العلوم النظرية الملائمة ان تكونها نظرية واتجه عليه الى  
يكن ان يكون مبادئ كل علم مطبق للمطالب التي تباينها وان الغنى في التباين  
بالطريق الضروري كما هو صواب الكشف كان معناه ان هذا الطريق  
الواقعي في هذه الضروريات ان كفي لكتاب القسم النظري كفي اذا  
في ضروريات اخرى لكتاب النظريات المناسبة اياها كان قبل  
الهيئات الجزئية من الشكل الاول مثلا ان كفت لا يستحصل هذه النظريات  
من مبادئها كنت ايضا لاستحصل سائر النظريات من مبادئها  
الحاجة في سائر العلوم النظرية الى المنطق اصلا ولا اقل من عدم الاحتياج  
الى تسمية الفرضية في توكيد الوجود الاول فيقال  
معناه ان كفت هذه الضروريات في هذه الهيئات المخصوصة في القسم  
النظري كفت امثالها من الضروريات المانعة امثال كل الهيئات في  
سائر العلوم النظرية وانما يلزم لو كانت الافكار باسرها واردة على القسم  
الضروري اي على الطريق الضروري لندرج في هذا القسم وليس كذلك  
بل من الافكار ما هو واقعي علمية في نظرية مندرجة في القسم النظري  
هذا هو الجواب الحقيقي كما لم يلح عليه بعد المنازع فيه لا يقال ان  
القسم الضروري كان في سائر العلوم وذلك اذا امكن رد جميع الافكار  
الى الطرق الضرورية لكن لا يخفى ان في هذا الرد صعوبة وزمارة علم  
ايضا وبما يتغير المقدمات عن اوضاعها الطبيعية فتنبوعن الازمان

المتقدمة

فقالوا

والاحاد جميع الطرق الفريدة والطرقة اصولها من عن الخطا  
 القدر ١  
 تعمل التمييز بين الصحيح والفايد فيبين من هذا الكتاب  
 والافضل من العلم ولا معنى للاحتياج الى المخطوط الا انه لا معنى  
 لربط الكتابات بسهولة عليها فافهم عنق قوله التفسير العرفي  
 وان لم يستعمل ككتاب في الجداول او لا يستعمل اليه ولكن لا يستعمل  
 قد يكون بدون كمال التسلط قلنا نعم به امه الى ان يستعمل  
 بعد تبيينه للجوابين السابقين وتوجيه من تفسيره وتعال في ان يري  
 بما كفاية في سائر العلوم ان القسم ضروري وسد يكون كافيا فيها علم  
 ان كونه كافيا في القسم الذي يستلزم ان يكون كافيا في سائر العلوم  
 المعنى وان اريد به ان لا يترك الطريق مع طرقة تفرق بين اذا حصل  
 لا حد يمكن من كتاب الفناء او اذا حصل معا كان من كتابين  
 العلوم فلهذا لا ينافي الاحتياج الى القسمين بل يوجب وانما ترك  
 تبيينه على ان المعنى الآخر علمه ليساد وبنيو عن الاختيار ثم اشار  
 الى ان العلم الفعلي بان الحكم في الشئ كاف في ذلك الشئ فمعه  
 وان لم يكن العلم الذي نأمل علمه في سائر العلوم وما ذكر من معنى الكفاية  
 الى ما ذكر في الجواب الاول من انه لا ينافي في سائر العلوم لو كانت  
 الاكابر باليد او اوردت على القسم انه دري وطهر كن في ذلك وعندها لا يظلم  
 عليه وعلى اصل الشبهة اى على توير الشايع منع آخر وهو في قوة من يبين  
 كالمعنى المختص بتفسير المصنف على خلاف ما راجع الى اللفظ واما المؤيد ان

في تفسير

في تفسير  
 في تفسير  
 في تفسير

الله بالقوة القدسية فهو لما يحصل العلوم بالنظر طاعنا عند الانكسار  
 بما يرد لا بد لها من القوانين المنطقية حكم بان محسنا  
 يتم بدونها وخص السؤال الثاني بتصاحب العلوم القدسية واجاب  
 بل يحصل العلوم بالمدرس بالنظر والعلوم بالاجتهاد والاستقفا بعض  
 الامكان عن كل القوانين كالاتحاد الواقع على الترتيب البيدي للمناسج في النظر  
 الظاهرة انما نسبة للمطالب حكموا بان العلوم المستقلة المنتظمة مستقيمة  
 عنها وجعلوا السؤال الثاني متساو لا للتوיד وغيره واجابوا عن بان  
 الالمانية في الامكان كانت لوقوعها على الترتيب الضروري للاختلاف  
 اشر بطلان كل احد وبما كانت مطلقا ولكن من الانسان المؤيد من  
 عند كذا صبي كيتية الكسيرة وسه التي نسبت الى احكام النظر  
 بقوانين المنطق نسبة البدوي الى اتقوت النور ونسبة التناوب  
 بالطبع الى الشاع والوقوف وقد فرغ ان الصواب ما ذهبوا اليه  
 وان الاحتياج ليس تاما لجميع الانا ولما بالقياس الى النظر ولا  
 بالقياس الى النظر وكان المراد ان الله على الاحتياج لا ينفك العلم  
 لا شئ مما بل على على ثبوت قولانية واعلم لما ذكر ان تحصيل العلم  
 بالنظر محتاج الى المنطق لا سيما بوجه اخر اشتغل كلامه على التحصيل  
 طرق متعددة فاشارة اليها ابا اما في العقل اذا توجها بها  
 كما الاوليات في التقديرات كالتصورات التي في الخلق  
 التفات النفس ولما الاستغناء بما يخفى في الذين عند حضورها

هذا هو المقصود من  
 القوانين المنطقية  
 التي هي اساس العلوم  
 القدسية والعلوم  
 بالاجتهاد والاستقفا  
 بعض الامكان عن كل  
 القوانين كالاتحاد  
 الواقع على الترتيب  
 البيدي للمناسج في  
 النظر الظاهرة انما  
 نسبة للمطالب حكموا  
 بان العلوم المستقلة  
 المنتظمة مستقيمة  
 عنها وجعلوا السؤال  
 الثاني متساو لا للتويد  
 وغيره واجابوا عن بان  
 الالمانية في الامكان  
 كانت لوقوعها على  
 الترتيب الضروري للاختلاف  
 اشر بطلان كل احد  
 وبما كانت مطلقا  
 ولكن من الانسان  
 المؤيد من عند كذا  
 صبي كيتية الكسيرة  
 وسه التي نسبت الى  
 احكام النظر بقوانين  
 المنطق نسبة البدوي  
 الى اتقوت النور ونسبة  
 التناوب بالطبع الى  
 الشاع والوقوف وقد  
 فرغ ان الصواب ما  
 ذهبوا اليه وان  
 الاحتياج ليس تاما  
 لجميع الانا ولما  
 بالقياس الى النظر  
 ولا بالقياس الى النظر  
 وكان المراد ان الله  
 على الاحتياج لا ينفك  
 العلم لا شئ مما بل  
 على على ثبوت قولانية  
 واعلم لما ذكر ان  
 تحصيل العلم بالنظر  
 محتاج الى المنطق  
 لا سيما بوجه اخر  
 اشتغل كلامه على  
 التحصيل طرق  
 متعددة فاشارة  
 اليها ابا اما في  
 العقل اذا توجها  
 بها كما الاوليات  
 في التقديرات  
 كالتصورات التي  
 في الخلق التفات  
 النفس ولما  
 الاستغناء بما  
 يخفى في الذين  
 عند حضورها

قطار

فقط انما انقضت كافي القضاة التي جاساترهما سبها واما انما ان يوصف  
مشابهة القصورات وهذا القسم شبه الخدس من وجه اذ ليس  
بحول مباو جاسا بل باليوية ويشبه النظر وجاؤه لان حصول  
الشيء المبادي انما يكون بعد تصويبات الاعراف وليس فلكا يكون  
كله ونقطة ابراج الاستقامة بتدريج مغايرة القوة العقلية و  
قوله او بالخدس على قوله انما يجد العبد في كماله اعطى من بعد  
سبوح المبادي حيث قد يكون بلا شعور واشتقاق الى مرتبة علمية  
تكون معهما او بالشعور وحده فكل قد حصل لابدان يكون متساكن  
في جملة العلم سيما للفكر مع انه قسم منه ان النفس تنكر عند السماع من المعلم  
فاجابة ان الامر ليس كذلك ذكر اقسام محتملة منها سبع فالاوانج  
الى الالويات الا ان تصورات اللطاف قد حصلت عنه من الخبرة العلم  
الثاني من قبيل الفكر والثالث من باب التعلم للتصديق ولا فكله في ذلك  
وفيه جشعة لان المعلم لا يورد في القاء القياس دفعة واحدة بل يورده شيئا  
فشيئا فاشبه بها فكل ذلك اختيارا منها الا ان لها ان تعرض عما القاء اليها  
بان مفتتة الى شيئا آخر حيث لا عين تملك الملق وكذا الحال في القاء المسائل  
او كانت مكتبة طرأ في التعليم كذا انقياد فيها مدخل فيكون من اقسام الفكر  
ان فكر خاص فيه لغز مدخل ايضا وخطا فيما ذكره من الاقسام في التحصيل  
المطلبات ان لم يحصل من مبادي معلومة فلا حاجة فيه الى تدريس وان  
حصلت منها فاما ان يكون حصول تلك المبادي بحركة الزمن في الصورة العقلية

الى ان يجدوا ويرجع ضمنا او ليخبركم منه سواء كان في تعليم او بالمدس خالوا ان عدايتي  
اليه والش في مستغنى عنه بمشيه. بل كان المعلوم بالحق. ثاني تقاض

الحوال الى مكتب التعليم والدراس والطوائف الفصيح الى المصطفى بقاوت

جب کہ الفت و تہمت میں نہ تعلق اور حد سے اکثر کمان اختیار کرتے ہیں

کافر مذکور اکثر کمال عقیدت اوفہ لائے عینہ العیون کہیں کے ہیں و ہونو

ما كنت حادثة الناس في مسيرتي مع هؤلاء الشيا، وأحوالها وكذا

تم استحقاق و الاموال من كذا وكذا

*[Faint, illegible handwritten notes or bleed-through from the reverse side of the page.]*

الحسنة او من رحمته وادعوا اليه استجابة تلبية له

ذات او غیبی و در دنیا معبود و عود نماید و بعد از آن در آن کسی  
 باشد و مضاعفاً از آن که از آن حضرت مسالیه الصلوة علیہ

المرء انما يتكبر طائفه من الامه الفسقه تشبه كسافه الموضوع على افترقا

موضوع آفرینش و تزیین عالم

و انفسا مومنو فاتها فخذ التهانن لادمنه به جواز الاستانته افوا كالعائنه

مثلاً و هذا امر مستحسن في التعليم والادب و الا اننا لما فرغنا من ان

بعد كل سنة على طاعة ولا من ان يوستل مكنه غير مشترك

الموضوع واحد ایفد بالتدوین لکوه - مشاکر که فی انما احکام بامور علی

افرنی فاذا علم ان ای صورتی شیء بود موضوعه اشارت میدانی این مقدمه

الشرع على العلم هو الذي يدعى بان الشيء المذهب في موضوع له وانما قال المذهب





وقد يقال على المتن ما لم يجز الانسان لما هو عليه من جهة ما هو عليه  
محمول له بسبب وجوده في الدنيا من عند احوال كمال المحل السبب من ذلك  
سواء

وفيشل ما يلحق الشيء الخارج مساويا للعقل الذي يلحقه بواسطة التجميع والخارج  
الاعم قد يكون اعم مطلقا كالجسم بالقياس الى المايض في  
واما لو لم يكن او غير خارج عن سببه وقد يكون اعم من وجه كالا انسان الذي  
هو واسطة في الحق للعقل المايض والاه بعض الاناضة به سبب  
القياس به في العوارض كونه ان هناك قسما بينا وبين الا ان في تنبئه  
وعده من الارض الغيبة تاسست كمن غطاؤه فان قيل هذا  
تغير لليسيل المحرمان زيد فيه اعتبار الحق في الوسط حتى يندفع وكل العلم  
لان ما بين الشيء لا يمكن ان يلحقه اذ المراد بالحق هو المحل العوض والقيام  
وجيبه فلا يرد ما قيل من ان اعتبار الحق في الواسطة الداخلية لا يلحق  
عن سماجة وانما الوسط آي لا تنسب الى كل الزيادة لنا اذا جردنا  
دليلنا وجزا فيه اعتبار المحل في الوسط مع ما فيه رئيس القوم السؤال  
باق آلا انه استقل عن القسم الثاني الى القسم الاول فان استقامت  
لحق شيء آتو او محله عليه قد يكون بافناء الحق والمحل بافناء المتوسط  
مطلقا كما اذا توسطت هناك ام ما بين وليس القسم الاول محض افناء يكون  
عارضاً للشيء اولاً وبالذات بل هو قسم منه لان العوض الاول للمحق  
الشيء لا يوسو ما ثبت لشيء ولم يثبت لا فز ولا ثبت للآخر الا وقد ثبت  
له ومعناه انه عارض لذلك شيء حقيقة وليس عارضاً لغيره كما لو كان  
عوض لغيره كان ذلك توسط عارضه للشيء لا على ان هناك عوضين بل عوض  
واحد منسوب الى الشيء اما بالذات في الغير ثانياً وبالعرض ثالثاً



الاعمال



آثار مطلوبة له وببينة ان كل شيء له استعداد مخصوص فهو في كل الاستعداد  
 طالب لآثاره وافرض معني هي اية تامة بالآثار المطلوبة له ولا يمكن ان يكون  
 مختصه بالاطاعة شاء له رزقه والمبحث عن العلم عند الآحاد المطلوبة  
 اذ المقصود فيه معرفة حار الفروع كما ان من حيث الاستعداد  
 اللاحق بتوسط الجزء العام كالحيوان بين من احوال الانسان وامرانه بل  
 من احوال الحيوان طلبا بحث عنه فيه بل في علم الحيوان ان دخول علمه في  
 قلبي فعلى ما ذكرته يكون الآثار المطلوبة من الآراء التي في نفسه في  
 قوله لان الاوضاع التي يتم الموضوع خارجة عن ان يخرج اثر من الآثار المطلوبة  
 له اذ الواجب ان يقال في خارجة عن الآثار المطلوبة له فيقال لا يستلزم  
 من الآثار المطلوبة وايضا يفهم من ان الوضع المتفق به يفيد ذلك مع انه  
 عن الآثار المطلوبة يفيد قلت <sup>بمعنى ان الآثار المطلوبة</sup> بالاعتبار ومن حيث  
 هو مفيد وانتمصا به <sup>بمعنى ان الآثار المطلوبة</sup> من حيث انه مطلوب للشيء  
 باستعداده الخاص مع ان الآثار المطلوبة باقلا اراد ان بالغ في ان العا  
 يستلزم من المطلوبة قال في خارجة عن ان يفيد اثباتها للموضوع اثبات  
 ان كل الآثار له فلا يكون من متبا والافادة ذلك كما يفيد اثباتها  
 المختصة والظير ان يقال اثبات العلم له يفيد اثبات صفه كماله وانما  
 كل الاحوال له يفيد اثبات صفه من الصفات له كاليه وزيدته ان العلم  
 كمالية له وان كل الاحوال ليست منها الواحدة ان من في كل الوجهين في قوله  
 بقوله لا يرى ومحصوله انه اذا جعل اللاحق بتوسط الجزء العام من الآثار

الدائرية التي يحتمل فيها في العلم بغيرهم اخطا طمسها في العلم الا على مسيل  
 العلم الا في اذ كان ذلك العلم مبنو على العلم ان الكثرة سطحا واثبت  
 المتحركة وانما قال كان موضوع العلم  
 عن اوضاع الدائرية في العلم  
 لم يصح مسايا لاختلافه في ذكرنا اذ لم يدون في العلم على علم تحت  
 احواله الدائرية اما تلتها واما للتشاح قيام البرهان على صحتها من جهة  
 ومع ذلك لم نترك كل الاحوال غير مبنية على قدت ناسخها منها فتنقذ بلعبار  
 وتنا واما يجهلها فتنقذ بالاعداد ولذلك تشاكرت لاجلها في اقسامها والتسا  
 من كتاب الاصول في كثير من المسائل حقيقة وتبينها في البرهان عليها في  
 بر من عليها بطرق الاضغاب وفي السابقة بطرق الاذواء واما قال  
 قال لاولي لم يتقبل المسوات اما لان تدون في المسائل المتشاكل في الموضوع  
 على الوجه الذي قررته وعقد بها علما والحد العا يستحسن واحد بالاثبت و  
 الاولي في التعليم والتعلم واما لان اللاقي بواسطة المنة الاعم قد تميزت  
 بالموضوع فلما يبعد عنه من اوضاعه الدائرية كل البعد ومعنى الشمول على التقابل  
 ان يكون موضح ما يقابل شالين له ويختصان به كما لا تتقاة والذات المتشابهة  
 ما فيها من الاستدانة وغير ما بالقياس الى الخط فليس الحكم وعدمه من قيسل  
 بالنسبة الى المليون اذ ليسا مختصين به فان قيسل الانحاء المذكور يوجد  
 في السطح ايضا فلما اختص له بالخطوط قلت ذلك معنى ان نوسع التحسين  
 وان تشاكرنا في اطلاق الاسم ومن بعض الوجوه فتمنه ما يحل هذا الترتيب على

في العلم بغيرهم اخطا طمسها في العلم الا على مسيل  
 العلم الا في اذ كان ذلك العلم مبنو على العلم ان الكثرة سطحا واثبت  
 المتحركة وانما قال كان موضوع العلم  
 عن اوضاع الدائرية في العلم  
 لم يصح مسايا لاختلافه في ذكرنا اذ لم يدون في العلم على علم تحت  
 احواله الدائرية اما تلتها واما للتشاح قيام البرهان على صحتها من جهة  
 ومع ذلك لم نترك كل الاحوال غير مبنية على قدت ناسخها منها فتنقذ بلعبار  
 وتنا واما يجهلها فتنقذ بالاعداد ولذلك تشاكرت لاجلها في اقسامها والتسا  
 من كتاب الاصول في كثير من المسائل حقيقة وتبينها في البرهان عليها في  
 بر من عليها بطرق الاضغاب وفي السابقة بطرق الاذواء واما قال  
 قال لاولي لم يتقبل المسوات اما لان تدون في المسائل المتشاكل في الموضوع  
 على الوجه الذي قررته وعقد بها علما والحد العا يستحسن واحد بالاثبت و  
 الاولي في التعليم والتعلم واما لان اللاقي بواسطة المنة الاعم قد تميزت  
 بالموضوع فلما يبعد عنه من اوضاعه الدائرية كل البعد ومعنى الشمول على التقابل  
 ان يكون موضح ما يقابل شالين له ويختصان به كما لا تتقاة والذات المتشابهة  
 ما فيها من الاستدانة وغير ما بالقياس الى الخط فليس الحكم وعدمه من قيسل  
 بالنسبة الى المليون اذ ليسا مختصين به فان قيسل الانحاء المذكور يوجد  
 في السطح ايضا فلما اختص له بالخطوط قلت ذلك معنى ان نوسع التحسين  
 وان تشاكرنا في اطلاق الاسم ومن بعض الوجوه فتمنه ما يحل هذا الترتيب على

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

هذا الحنف والشيخ الرئيس  
وعنه ما سمي

وان زادت عليه سمي عدة ارايد الا لا شيء مشروا ايضا والاضافة اليه  
اعني الزوج ان قبل التفسير مرة واحدة فمما في زوج الزوج والاضافة  
وان قبل اكثر من مرة واحدة فمما في زوج الزوج والاضافة  
الزوج وان لم يترتب اليه فمما  
العبد نشر على الترتيب فالعدد موقوف حساب والاضافة من انواع  
والاضافة من انواع الاولانية وزوج الزوج من انواع بعضه الذي في بيان  
ما يريد بالبحث عنه يقتضي ان لا يكون مبيد العلم شرطية اصلها في  
سابقه فاسم الشرطية تاول حتى ترجع الى المحلية والسالية يعتبر فيها  
المجموع فيصير موصوفا لها سلب فهي من الاوضاع الذاتية من البحث  
فيها اي في علمها على الموضوع على التفسير المذكور فان اعل من بينه  
المجموع والحكموم بدون الموضوع والحكموم عليه لا يتناول الا الاوضاع  
الاولية لانه قال كذا موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارض التي تلحقه لما  
هو ومن زعم ان قوله لما هو متيول ايضا فمما في موضوعه بواسطه انه  
داخل او خارج فقد تيسر محل اللفظ على ما لا يتجمل قطعا الذي شبه  
الشراح اذ كان ما ارتضاه من تعريف العوض الذاتي على وجه يتناول  
الاولى واللاحق توسط العلم المسامي دون الذي تلحقه لانه اعم داخل  
حسبوا ان هذا الالزام كلها بازاء كل الالفاظ فتسموا ان كل الحكم  
جارية عليها انها امثلة لسيل في الفن فيكون البحث عنه والموضوع  
سواء كان اشمل لها اعني الالفاظ من حيث انها تدل على المعاني او غير

مجلس شورای عالی معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه  
تأسیس و تدارک امور معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

روزنامه

[illegible]



طوبیٰ بنیاد  
کتاب خانہ

البیاض

واما بياض و لحم و العروق فلما وصفت الشيئ حال وجوده مع الوجود  
 و يلاحظ حودا الذبتي بحسب خصوصه مدخل فيه كالكيفية والهيئة والذاتية  
 الوضعية فالوصف الشيئ حال وجوده في الخارج و هو معنى قوله  
 عوارض لما يلازم به الخارج فلهذا عوارض في المبدأ بالبعيد  
 الثانية لانها في الموت الثانية من التفتل المادي انه لا يمكن ان يتصل  
 معنى الكلية مثلا المبدأ متصل من غير متغير بعضها لولا ان ليس لاحد  
 الوجود في خصوصه مدخل فيه ويسمى لوازم المادية من  
 كالفردية والزوجة اللامتناهي لعدد من خصوصياتها  
 فان وجودها بغيرها كانت متفردة بغيرها واذ ان في القول  
 كان الاشياء يتوصل بعضها الى بعض في المادي كما يتوصل  
 بالقياس النار الى حرارة الماء كذا كل يتوصل بعضها الى بعض كالحق  
 الذي في كما يتوصل بالمعلومات الى المعلومات فان معلومات الاشياء  
 ومجملتها مقبلة الى الازمان واذ لم يكن على قياس الوجود  
 التي حيث كان يتوصل بين كلهم كان الى اي مجهول يراد بل لا يمكن  
 كون بينهما مناسبة مخصوصة ولم يكن امنا بيان كل المناسبات  
 على وجه جزئية تفصيلي لعدم تناسي المعلومات والمعلومات  
 على وجه كلي اعمالي فوجب ان لا يتر عوارض كلية المعلومات منبذ عن  
 المناسبات ويرى عليها احكام متعده بانصافها الى المعلومات بحيث  
 يتعدى كل الاحكام الى طبائع المعلومات التي هي الموصلة الى النور

المجمل حتى اذا اريد ان يتوصل من معلومات مخصوصة الى مطالب  
متعينة يوصح في ذلك الى كل الاحكام الكلية فيعلم كيفية التوصل منها  
اليها ولما لم تكن المعلومات في الاذنان عوارض خارجية تعبر في  
الاصال بل شكل عوارض تعرض لها في التصور ولو انهم لما سبته وكان  
العوارض الذاتية فردا مختصا بكل الاصال وكل المناسبة وحيث ان  
يبحث عن احوال هذه العوارض من حيث الاصال والانعكاس فهدا  
نابيا على حبه كل كون المقولات الثانية موضوع المنطق  
والابدية التحليلي هو ما ذكره بقوله اما التصديق موضوعها طالع  
المنطق يبحث عن احوال الذات التي تبحث في بالصورات والصفات  
عن احوال هذه الاحوال في كمالها المذكورة التي هي الاصال الى المجهول للصواب  
او التمسك او الانعكاس في ذلك الاصال ولا يمكن انهما مقولات ثمانية  
فان مفهوم كل واحد من هذه المقولات ليس الى ما تحت من الجزئيات  
فما قبله قوله في ما سبته ليس لها الذاتية بل غلبة عنها القوة  
وما قبله قوله في ما سبته بالصورات والانعكاس من احوال  
اشكال افراد. وحصل ما عينا رآه فكل واحد من هذه المقولات اما خاصة  
بموضوع علم باعتبار من شغلين واذا ذكر في الذاتيات والوقفيات  
اما منفردة او مشتركة واذا ذكر في الذاتيات والوقفيات اما على  
بموضوع مختلف عن كل احدى المقولات او المشتركة ولا سلك في هذه  
الاعتبار كون المفهوم الكلي في المناسبة او خارجا عنها او نفسا لها

الى غرضه كن من لطيفه بهر دست از علوم و دانش الهام شده بر من تا بعض  
للطبائع الكلية اذ وجدت في احوالها وكذا احوال في كون التقسيمات  
او شرطية وكون الخلق فيها استواء او غير استواء او ما عدا ذلك  
تدبر في طبائع النسب الخيرة في الاناث من احوالها او ما في ذلك من  
او المعقولات الثابتة من فروع المنطق وشمولية العلوم الطبيعية  
وما بعد من المراتب التقديرية والاعتدال في من حيث فروع الطبائع  
وتماثلها وانحرافها واشباهها اذا اوكب بعضها مع بعض في الانسجام  
والانساقض والافلاكس وما في ذلك من فروع الدورات الثابتة  
من العقل و اذا حكم على احد المقياس او احد المتماثلين في المبدأ  
المطلقة بشي كان على كل المقياس في المبدأ على  
هذا القياس فان قيل لان مفهوم التقديرية انما هي من الطبيعة الطبيعية  
الخيرة في المبدأ دون الايجابان كذا في الانسجام واما في ذلك  
شكل فن ان صارت هي معقولات ثالثة دون ذلك المفهوم فليس  
من حيث ان العقل يعتبر اولاً وعرض ذلك المفهوم الطبيعة النسبية كذا  
ثم يعتبر وعرض كل الاحوال لها ومكذا الحال في سائر المراتب وانما يمكن اعتبار  
عرض بعضها لكل الطبيعة في المرتبة الثانية كاي هذا الاعتبار مقتضى المبدأ  
ومن غرضه عدا الشارع ان الذي والعرضي والنوع من المعقولات الثابتة  
مع انها اتيتم لكل الذي هو معقولان وعندها الحسن والفضل  
لخاصة والعرض العام مع ان الاولين من اقسام الثاني والاخير





ساعد كقولك المدرك بوجه واحد وهو انفسه الى ان لم يوصل الى  
 له والرسم الى بعض وجوهه وكل كل السهل الاول هو المطلوب الى  
 والموجبات الكلية من على جهة تبيان موجبة كيد والاسبقوا الى  
 يتبع الفتح كمن لما تقرر بعد ذلك للاوضاع على سبيل التخصيص كما  
 مشرك في معنى الايضال غير متطابق على سبيل المثال الى انطلق بحيث  
 في معنى الاوضاع الذاتية المطلقة في التصورات والنقدية وكل الاوضاع  
 كانت كالمعرفة يتقدم تعدادها مقصداً وكانت مشتركة في معنى الايضال  
 مطلقاً غير عنها بالايضال المنقسم الى القريب والبعيد ولا بعد فيكون  
 الايضال القريب هو واقع محو لا من للاوضاع المتشابهة في مطلق الايضال  
 وتكمل في معنى مشترك في الايضال القريب على اوضاع مشتركة  
 الايضالين الآخرين الذين الذاتية والخصية والجمعية والاضحية لما حظ  
 فيما معنى الايضال البعيد كذا الحال في القضية الكلية والشرطية ونظائرها  
 والموضوعية والجمعية وشبهها يعتبر فيها الايضال البعيد والابعد  
 غير عندها بالايضال كل ما يحش في المنطق اما تصور او اما تصديق  
 من الجمعية المذكورة لا فكر المتصور على سبيل التسمية لان البحث على  
 عن الخلق كما هو فلا يتصور في التصور كذا الحال ان لم يفرق في ذكره  
 ان كذا في مسائل المنطق في علم موضوعه على كذا في العلم على عوارض  
 الموضوع بل في تبيين وتبيين الجواب بل في تبيين تصديقات  
 يدخل في الايضال المتصور في محو لا وما كذا في مسائلها على معنى

لا يصال كل واحد مناه في معنى الالصال العجيب والبعيد والليد  
 لنا قننا يا اذى يعبر من الالصال كل قولنا العالم متغير وكل شئ حادث  
 فان محو عما معروف في الالصال القريب الى قولنا العالم حادث كل واحد  
 منه معروف في الالصال البعيد اليه فاولى من المسائل الثانية هي التي  
 علمنا انهم ما ذكرتهم فان عاد الالصال في قولنا العالم متغير فانه  
 قد يرضى بها الالصال كما اذا اكدت في قولنا العالم متغير فانه  
 في قولنا كل شئ اول وكل ما هو شكل اول يخرج كذا فان الالصال  
 نتيجة هذا القياس مما مضى بقدرته على قياس ما هو الاقرب اجيب  
 بان شكل المتغير من قياسه في قولنا العالم متغير فانه  
 وباعتبار وجه من الالصال كانت من الموضع حادث وشره لنا  
 نقول بالمشية المذكورة داخل في المسائل خارجة عن الموضع جواب  
 الالصال المذكور لا بد ان ياتي في غير المشية جواب لما علم اليه الالصال  
 تفصيل الجواب السابق يدل عليه ان الاعتقاد المذكور يتبادر الى  
 الفهم ان هناك شيئا وليس له اعتبار ان لاشكال شيئين متغيرين في ذلك  
 كما قيل من ان الاصل في المسائل هو الالصال العجيب والبعيد  
 بان هذه الاضافات بيانية فهو ان شيئين تصورهما بغير ما يتعلق بهما التبين  
 ليس من المسائل وذلك فان المسئلة ما يتعلق بهما البحث عن شئ  
 لا ما يتعلق بهما البحث عن شئ غنيمة وتبينه فانه معلوم  
 تصويري لا تصديقي وان ارادوا التصديق بما للاشياء اي اثباتها

س

بما

١٠٠



لأنها لا تنسب إلى الذات

فليس من المنطوق في شيء بل من طائفة الحقيقة المأهولة بالباحثين  
 أحوال الموجود مطلقا إذ من شأنها أن المفومات التصورية والذاتية  
 قد جرت لها الكلية والجزئية والذاتية والجمعية والفردية والجمعية  
 إلى غير ذلك مما وقع موضوعا في قسم التصورات وان المفومات الثابتة  
 بعض تلكها كلية وشروطية ونقيض قضيته وعكس إفرق إلى غير ذلك من  
 العقوليات الثانية التي وقعت في قسمها في مسائل قسم الحقيقة  
 وليس على المنطوق إلا التصورات التي هي من مبادئ التصورية وأن من  
 لا يثبت شأنها كان ذلك على سبيل نقل المسئلة مع بقاءها من علم  
 أنها لا تنسب إلى المنطق بل إلى العلم بالذات والجماع على العقوليات الثانية  
 من حيث أنها تكونت من مجموع الرئيس في ذلك في مسائل في موضوع  
 المنطق ثم إذا الشايع كان قد كتب في ميسودة بعد قوله وليس لها  
 المنطق في شيء هذه السارة ولها البحث عن الذاتي والمعرفي والجماعي  
 والفصل في من العقوليات الثالثة لأن مفهوم الكل من العقوليات  
 الثانية وسواء باعتبار المخرج عن المناسبة وحدهم خرج عنها التي هي  
 باعتبار أن كمال المشترك ومميز جنس وفصل على أن كل ما هو في المباحث  
 المنطقية لا بد منها ولا وعن العقوليات الثوالت التي بعدة فلا يستقيم  
 لأنها باعتبارها مجموعها من العقوليات الثانية وكأنه إنما خذها  
 لأن أثباتها من المعارض ليس من مبادئها كالحقيقة والحقائق  
 ومجموعها وبين ما سبق نوع من أسرة وموانعها عدة أو لما من العقوليات

الثانية

لأنها لا تنسب إلى الذات  
 العقل والادراك والوجود والعدم  
 المنطقية والطائفة المعلومه كما  
 كانت الإشارة إليه

يشعر وجودها هنا في المراتب الثلاثة. لا تعلق للطقس بحيث عن الكلي الطبيعي  
وجود في الناحية الثانية الى ان يقرر بوليبول ان تلكا فريز على ان موضع للطقس  
ببطلان كون اعم من المستويات الثانية وذكر ان كذا بحيث عن احوال  
مستويات الثانية بحيث انما عن احوال المستويات الثانية في حال الوجود  
الخارجي وكون المماسية النوعية متغيرة متصلة وكون المماسية معية مبهمة  
وكون الفصل عام للجنس احوال لطباع هذه الاثنية التي هي مقترنة  
اولى للمفوضات التي هي من المستويات الثانية فوجب ان يكون موضوع  
ما يقابل المستويات الثانية والثانية ومن المعاديات المتعدية والتعدية  
بل انما بحيث هنا اما على سبيل المماسية ان يكون الخدم  
المساكين تنطق بهذا المعنى ان تعلق بسبب سبق من ابدادى والتعلق  
بسبب سبق اللواحق في تقيم الصناعة بما ليس منها الا ما هو اولها اذا كان  
اقل من ان كان لها دخل في ايضاح مسائل في الفن لان العمليات  
لا تكون موضوعة لها غاية الا ايضاح الابدع معرفة هذه المسائل كما سنبه  
عليه في اثبات وجود الكلي الطبيعي وقد اوجب لوجوده انما  
يسمح عن المستويات الثانية ان يجعل او صفا عنوانه وهي  
الاحكام على في وانما التي هي للمستويات الثانية في البحث في هذه المسائل  
ايضا عن احوال المستويات الثانية انما انما كان الحق انها ليست من مسائل  
الاشياء التي في نظر بوجه الاول على انهم لم يوفروا نظر مع انهم ان  
عنوا والمقصود ابطال قريتهم بغير تزييف دليلهم ضرورة ان المنطق



[illegible]

1997-98

43.

في انهم انما ياقوتة سياره يورنها في القدام على تره بها مع ظهور كذا تره عينا كما  
كما لو كان هناك عقدين في كل واحد من سبعة تنصيص الحكم فتقول ان الاصل  
الى الله ورايت يتم بتركيبه فذات الله تركب تنصيصا عليه سلك من  
معرفة احوال الفروع حيث اعني احوالها التي لها دخل في حصول التركيب العقيد  
الموسل الى ان تصور جميع احوالها على الماطلاق ولا بد ايضا من معرفة  
المركبات التي يتبعها من حيث الجوهر فيحصل بان في قسم العقوبات  
اما الاصل الى التسديقات فتصلح الى ان تركب الفروع التي لا تركب  
نحوها ثم يركب كل الاكسب المحيطة بتركيبها فلا بد ايضا من معرفة  
احوال التركيبات الاولى المحيطة ومن معرفة احوال الفروع التي من شأنها  
منها هذه المركبات كما هو لها باصتها به ما هو تحت هذه الحلات او  
روابط او غير ما دون احوالها بما تالوكرها ذاتيات او عرضيات او  
اجنابا او قصولا وذلك بحسب ما رى في ميسر ولبا ما مضى من معرفة  
احوال المركبات الثانية ولها صور وصورها فبحث عن صورها بالاعتبار  
لانها اعمدة والاشياء والآدميين من نواحيه وعن موادها ابواب الصناعة  
لاحت على مواد المركب في شأنها من التركيبات الاولى ونحو ذلك في باب  
الاعتصا يا احوالها واهوال مفرداتها التي لها تعلق بحصولها منها كما  
الى الصناعة حيث لما في احوال المركب من التركيبات الاولى على ميسر احكام  
بما يميز لها بالاعتبار الى النتيجة الاولى الملائمة منها كما في الصناعة  
لا يتصل بالاعتبار في معرفة كل واحد منها بها يوضح لها لا بد من الاعتبار كما

تقسيم

وما تناقض والانعكاس فالجواب عن هذا الماد ان الجواب ان تضادها لم يمتد  
 فيه كونهما واحدا بل كانا متضادين بالمتضاد والانعكاس على المتضاد والانعكاس  
 التي يمتد فيها ان التضاد لا يمتد في ذاته بل يمتد في المتضاد الذي هو  
 المتضاد ومنها ما هو متضاد الى المتضاد من المتضاد الى المتضاد او المتضاد  
 وبينهما تضاد بينهما ان كل المتضاد كيد متضاد متضاد عن المتضاد  
 المتضاد الى كل المتضاد كيد متضاد متضاد متضاد الى المتضاد المتضاد  
 وجب له ان لا يكون ولا يمتد الى المتضاد اصله اما المتضاد ولما لا يمتد الى المتضاد  
 من المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد  
 المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد  
 له عن المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد  
 ومنه ما يمتد الى المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد  
 يكون كذلك في نفس الامور ان تمام في ذلك الماد خلاف المتضاد المتضاد  
 من المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد  
 الى المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد  
 تضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد  
 من المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد  
 بالمتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد  
 من المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد  
 به في المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد

لا يكون المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد المتضاد







[illegible]

مقدمة

لا يمكن اراد اهل قويم الحكم به يجب ان يكون معلوما لان اللزوم منه ان كل ما  
هو مجهول مطلق متع الحكم به ولا يخفى في سلطان المجهول المطلق متع الحكم به  
عليه لا محذور ما قد قيل على ذلك على التبيين الوصف كما يحكمون عليه معلوم باعتبار  
ما لا يخفى و قد انكسر بغير التبيين المطلق المجهول وتقوم به ان اراد بها المجهول  
الذي يتبع بالخصي الحكم اعني ما لا يخفى ان كانت فحاز ان يكون متشاوفا وما لا يخفى  
اعني كونها محكوما عليه لكن لا يخفى ذكرها كذا كان الوصف كما لا يخفى في الحكم  
في الضرورة المذكورة في الله لان متشاوفا وصف للامعلاوة فان قيل  
نحن لان في الضرورة المذكورة لا يتقبل الوصف كان في ما هو الوجه الاول مما اشار  
اليه بقوله قد يلزم من التبيين بوجوه اوفى من ذلك في تفسيره ان قوله لا يمكن  
يحكمون عليه يجب ان يكون معلوما بوجوه واقضية ذمنية اي مما لا يخفى  
الذي من انه يحكمون عليه صدق عليه انه معلوم وان في العنوان والاصل  
يتبع صدقها في الخارج على شيء مقدرا وبحق وانعكاس الموجبة الى الكونية  
بعكس التيقن لو ثبت فانما ثبت في القضايا الخارجية الحقيقية  
فان القوم اعتبروا احكامها في الكسبية وغيره كما دون ذلك الذمنية فلم يثبت  
لها ذلك الحكم على ان ما يتبع في منع انعكاس الخارجية آت في انعكاس  
الذمنية كما يستنبط عليه لان القضية اللازمة منه اي من الشق الثاني مخالف  
للتالي في الموضوع والمجهول لان كل القضية على قولنا الحكم عليه في ضرورة  
القضية ايح الحكم عليه والتالي وقولنا كل هو له طائفة متع الحكم عليه  
اللازمة من الشق الاول من قولنا من المجهول مطلقا لا يتبع الحكم عليه

فلازم

فقد نزم من الاول مناقض للتالي وما نضم من الثاني مناقض له فالحال ان  
صدق التالي على التقدير الاول يستلزم صدق التناقضين وعلى التقدير الثاني  
صدق التناقضين يستلزم محال كذب واجب على من لا يصدق فيه  
اشارة الى ان كلام الحسن في الجواب ليس محورا في قوله تعالى ان احدكم  
ظاهريا كان كاذبا لا متنازع وجوده ومنه عدم الحرام وجوب كونه الزوم  
لمقدمه منوها وان اخذت بتبيينه لم يفيج حذوفه فخاصة في الكلام ان جعل  
كذبها التالي للملاذبة على خلاف الملاذبة  
ان اراد الاول انه عليه ان يقال انهم ان كل واحد منهما موجود في الخارج فهو معلوم  
ما بل المحل هو الوجود سواء كان كذبا متقاربا للبدل على كذب الملاذبة  
التي نزم بين الكاذبين وان اراد الثاني وقد عليه ان يستوجب ان يكون  
ساروا ما يمنع وكذب التالي لا يستلزم كذب الملاذبة فلا يصلح ان يكون  
يستلزمها فاشاد قوله بان وقد اول الملاذبة بين كذب التقيض  
منها يستلزم المذكور الى منع الانكشاف فاستقام الكلام وانفتح انعام  
وقد ابيح هو المذكور في بيان عدم انعكاس الموجبة الى حقيقة الى الموجبة  
فانه لو كانت كذلك لاشتمل الى الموجبة لمجرد ان لا يكون مستفيض احد  
الطرفين تحقق كقولنا كل هذا الامكان الخاص ان كان عام ولا يوجد  
بعض ما ليس بالامكان العام ليس الامكان الخاص وهذا البيان عام  
يتناول الحقيقات والذنيات ايضا فكلام علي بن ابي طالب الذي  
اخفى من الرفع فلا يكون منه مندا اصلا ولا ابطلا ايضا على ان قوله

يكون  
في  
الوجه

فان  
الامكان  
الخاص  
لا يكون  
عاما

لا يفرنا اذ نحن نقول كل ما هو موجود في الخارج فانما الحكم عليه ما يمكن علمه او شئ  
 او موجود يمكنه معاودة ما به شئ كما تحققت وان اخذت القضية التي هي  
 التامية حتمية فالتامية بسيطة او لا تسامح فيها ولا تمنع باذكري بيانها من  
 الانعكاس مع امكانه بل يقتضي منع كذب التالي وتخيلا ان الحكم على محله  
 باعتبار ولا يخفى ورفان محتمل الحكم باعتبار انه معلوم باعتبار وانه لا يمنع الحكم  
 على تامة بل يكون له محتملا مطلقا فلا منافاة بين التالي والقضية اللازمة منه  
 لا يقتضي ان كان ذلك التامية على تقدير وصف الجملية كانت القضية  
 وصفيية لظهورية داتية كما هو مقتضى الامتناع قد يستلزم ان الضرورة  
 الداتية بالمعنى الاعم قد يكون ضرورة وصفيية فان قلت في تقديرها  
 التعقيب لتقصية راجع الى وجود الموضوع لا الى انضمامه بالعنوان كما ذكرتم  
 قلت بل هو راجع اليها لان التقدير في الوجود يستلزم التقدير في الاتصاف  
 فيكون معنى القضية المذكورة اعني التالي كل ما او اتصف بصفة الجملية  
 على تقدير وجوده فانها تمنع الحكم عليه بما ان اخذنا في الذي حرزناه من  
 كلام المص حواش في الشبهة ان اخذ التالي مؤخره معقول الطرفين فيمكن  
 مع منع الملازمة بمنع الانعكاس لم يأت منع الملازمة لبنتين الانعكاس  
 اما السالبة فيما لا يتناقض وما الى الوجبة السالبة الطرفين فلا شيئا في حقيقة  
 في الشئ وتعين في الجواب منع كذب التالي والخلف فيتم كتحققه اخذ  
 التامية بوجوبها او جزمها ونحوها الثاني من شئ اليه والى ومنع الخلف بان  
 صحة الحكم باعتبار كونه معلوما او اقتضاها على تقدير انضمامه بالجملية كما مر انفا

لا يقتضي

لا يقتضي

لا يقتضي

لا يقتضي

وقد اورد على بولس السادس الحكم عليه في التالي ان كان عاديا باعنا  
جاءنا نحن قدوة لان امتناعه كان بسبب انه المذنب غير معلوم  
من الوجه فلا يكون له وجه ذال الى ان يظهر في القضاة بالواجب وان كان  
معاونا باجتماعهم معتمدا على الشك في افعالهم ومحتاجين من قلة من الناس  
لان الجيب في موضع غلظة منه على من يتبعه من الناس لانهم لا يقدرون  
فان لو اجبر على افعالهم في فعل على المشقة المبررة في من يبين انهم لا يقدرون  
هذا الامر لا يثبت الامانة ولا انقضى حكمه من جهة ان كل هذا نزل من  
كوشة كما انهم لا يثبتون في نفسه ولا ايضا يثبتون في نفسه السبل دون  
التمسح بغير شيء الا انه يثبته على تغييره في تغيير الشبهة لا في التمسح  
وقد جاب عن المشقة بوجه اخر اذ ان الذي يثبت في المشقة في التمسح  
ضرورية كونه كما سبق اليه او كما حكم في نفسه مشقة على ضرورة وضعية  
فان ذات الحكم عليه لا يقتضي التمسح بل يقتضي كونه كونه حكمه على  
الا ترى ان اذ اذ ان في الوجه من عندنا ان يكون مجهولا مطلقا والحق في  
حكم الانكسار من كوننا كل مجهول مطلقا يستحق الحكم عليه ما دام مجهولا مطلقا  
ونوعا في نفسه فيكون كونه ضمنية وليس صدق على الشيء الاول مستلزما لصدق  
التمسح فيمن لان اللزوم من صدق على التمسح مطلقا كانه وحيث اننا قض  
الشرط عامة كانت وخاصة ولا على الشيء الثاني مستلزما لصدق المسا  
هذا ان قررت الشبهة على الوجه الذي سبق واما اذا قيل في الحكم عليه  
في التالي اما ان يكون مجهولا مطلقا حال الحكم عليه في كل الاختصاص او يكون

فحين

أو يكون معلوما باعتبار وجوب انطباق باختيار الشيء الثاني  
 لأن الامتناع عن الشيء الثاني الأول هو قولنا بعض المحمول مطلقا لا يتبع الحكم  
 الحكم عليه من مجموع مطلقا هذه الحقيقة تناقض كل اشتراط وتناهي  
 المحمول مطلقا يعني ان المحمول المطلق عبارة عن ذات موصوفة بالمجولية  
 هذا اعتبار ان من هذه الحقيقة الحقيقة التي هي حقيقة انصافها انصاف الحقيقة  
 والثاني ذاته لا من هذه الحقيقة والحكم بالامتناع الحكم يشمل على اعتبار من  
 ايضا احدهما الحكم وتناهي الحكم فالحكم راجع الى ذات المحمول المطلق ما هو  
 بالاعتبار الاول والامتناع الحكم راجع الى ما هو بالاعتبار الثاني فالخروج  
 فيها اي في قولنا كل محمول مطلقا يتبع الحكم عليه بعض المحمول مطلقا  
 الحكم عليه مختلف بالاعتبار فلا منافاة بينهما لا بطريق التناقض ولا بوجه  
 آخر فان قيل يخرج المحال يستلزم ان يكون كل الذات بالمجولية منشأ  
 لكون الحكم عليها بالاتساع واللام بالعكس قلنا مراده ان تحت الحكم  
 وعدم امتناع من حيث انه معلوم باعتبار الانصاف بالمجولية وان  
 امتناعه لا من حيث انه معلوم بذلك الاعتبار وهذا مراده ان منشأ  
 الامتناع هو الانصاف بكل الصفة لا يرى الى ان يقل او لا بالمجولية  
 امر معنوي وقال ثانيا في الاعتبار الاول يكون معلوما فذا اعتبر معلومية  
 من حيث انصاف بالمجولية فهذا الاعتبار جعل حقيقة الانصاف وجبا  
 لصحة الحكم واذا قطع النظر عن هذه المعلومية كان محمولا مطلقا كما صح  
 به في قوله والموصوف بالمجولية لا يكون معلوما الا بكل الاعتبار ومن

قولنا  
 قولنا  
 قولنا

قوله

انصاف

قولنا  
 قولنا  
 قولنا

قولنا  
 قولنا

المجموع في استماع الحكم حتى قوله هو المأخوذ بالاعتبار الاول  
 ان المأخوذ من حيث انه معلوم بالاعتبار الاول ملكا ان الاعتبار  
 الثاني بعد الاول بان اشتد في تعاقب المعاملة بالاعتبار الاول  
 نفي الحكم معلوم في حق المأخوذ بالاعتبار الثاني ان المأخوذ  
 لا يجرى او كذا المعاملة انما يقع في غير المأخوذ وهو نفس الاول انما يجرى  
 واد اتمعت في مؤناته على كل من كان من المأخوذ في غير المأخوذ فاما على  
 شق الثاني المعاملة برسمه محض من غير الاعتبار بالاعتبار الثاني  
 من ظاهره فان قلت الحكم في تعرض للحكم انما يكون من ان الحكم  
 المطلق في جهة وتغيران ان احكام الحكم وحجته والافرى لا مشاع  
 بطرفه لان الحكم ليس بالاعتبار الحكم كقولنا يكون الحكم في جهة  
 لا مشاع ويكون من جهة واحدة حكمنا عليه وغير حكمنا عليه وهذا ما  
 اجاب بان الجهة تختلف لان المأخوذ المطلق محكوم عليه من حيث  
 من معلوم به باعتبار رتبة المأخوذ بالاعتبار الحكم لا من كل المأخوذ بل  
 من حيث اولى من المأخوذ بالمأخوذ في جهة واحدة من كل جهة  
 فلا يجرى في جهة من الاعتبار الحكم في كل جهة على المأخوذ مطلقا  
 بالاعتبار اذ تلك الجهة رتبة الحكم عليه وهو حكم على الاعتبار الحكم فلتنا  
 اعتقاد الاعتبار الحكم من جهة اخرى الاعتبار بالمأخوذ ومن هذا  
 الجهة يخرج ان حكمنا عليه باعتبار رتبة المأخوذ بالاعتبار الحكم فلتنا  
 الاعتبار بل باعتبار رتبة المأخوذ بالاعتبار الحكم فلتنا

اي

ان الحكم عليه في جهة واحدة  
 بالمعنى المذكور في الاعتبار  
 فان حكمنا عليه



هو الحكم بربيد انما اود عينا ان الحكم على الشيء متوقف على تصور  
وجوده واللازم منه ان يكون الحكم على ما لم تصور اصلا مستغنا عن الحكم  
عليه في ذلك التام لللازم لانه انما هو الحكم بالجوهر مطلقا باقتين في الحكم  
عليه وقد حكم على الحكم المقتديين بالجوهر المطلق بنفس الاستغناء كما  
بامتناع الحكم عليه في بقاء الاشكال عليه ايضا وانه قولنا شرك الباري  
مستغنى واحتمل التقيضين فحينئذ فان الحكم فيها بنفس الاستغناء والاشكال  
على الشريك والاحتجاج اليقين بالانضمام الى الباري والتقيضين و  
يعود الى الالتزام لان لازم اللازم لازم القضية المستندة اليه يكون  
له حكم ايضا واجاب بان هذه القضية بحسب مقتضى الكلام الذي  
لزم دعائنا فان الحكم عليه فيها مع الحكم والحكم به يؤثر في الامتناع وال  
مخالفة فيها لا بتقديم الحكم على ما عينه وتأخير عنه وشكل التوضيح مثال  
ثم اننا نرى انه قد يقال ان التعابير في ذلك المثال وفيما نحن فيه ايضا معلوم لما  
اشتبهه الا ان مخرج التعابير من متلازمان متوهم بينهما الاتي ودوره  
بان ذلك التعابير انما هي بحسب اللفظ دون الحقيقة يصدرق عليها ما لا يجاب  
او بالسلب ان المخرج عن النفي والاثبات ايضا وقصود الاتفاق لكن التلبس  
غير صادق في مسائل ان في جهة فهم ما يمتنع الحكم عليه الى الجوهر المطلق على  
تقدير امتناع الحكم على ما لم تصور اصلا لكونه مشروطا بتصور الحكم عليه  
ماقتين بالاجاب وشار الجوهر المطلق الحكم عليه بامتناع الحكم عليه  
عاد الاشكال وما ذكره من ان التعابير ليس بالاجب اللفظ كما يرد عنه

—

مجهول مطلقا دائما والكلام فيه وايضا اذا كان معلوما بانه يتدرج لكم عليه  
فيكون صدق التالي حثيثا مستوفيا لصدق التناهيين كما هو عليه في العلم  
الخامس مادة الشبهة صلحا ثانيا ان تلاحظ مادة الشبهة اياها على انها  
هذا التورق قد بحثت فيما في القوة اللابري الى ان يخرج على ما هو عليه  
عنها فيكون جوابا لها ان قالوا ان ذلك لا يكون اذ ليس هو له محاورته او هي  
ارحوى حتى تترقى اليها اما بانها على ان في اليها بسبب دفعها على اي وجه  
كما لا يخفى واما بيان ان الجهول في افتاد اياها معلوم بالذات مجهول مطلقا بالذات  
فهو انما اذا قلنا كل مجهول مطلقا دائما فذلك فلا سكر ان العقل مفهوم من العدم  
فقد توجه الى افراد في الوجود وجملة له ملاحظتها على وجه كل اجالي فيكون معلوم  
هذا الوجه دائما ملك الافراد في ذات الجهول مطلقا دائما فوجب ان يكون  
ان انه مساوينا باعتبار تصادف صفة الجبولية المذكورة في هذا المعلوم بالضرورة  
واذا كان ذات معلوما باعتبار لم يكن مجهولا مطلقا دائما في نفس الامر بل سبب  
فرض العقل حيث توجه اليه بهذا المعلوم فالحكم على ان الذات باعتبار  
معلوماتها وسبب الحكم عنها باعتبار فرض تصادفها بالجهول المطلقة الذات  
فان قلت اذا كان مكان الذات معلوم للعقل فكيف حكم عليها بسبب  
الحكم في تناقض مع ان المعلوماتية تنقضي حكمكم واثباته قلت هي وان  
كانت معلومة له لكنه لم يلاحظها باعتبار تصادفها بمصفا المعلوماتية بل بصفة  
الجبولية وتخيضه ان مفهوم الجهول مطلقا دائما مفهوم كل العقل ان جهول  
ملكه بان الذات وان جهول مرة ملاحظة للجزئية كما في سائر المفردات

الكل واذ جعل الله أمهات الأقطاب من حيث انما في خبره المعلوم ان  
هو من حيث امتناع الحكم عليها فحكم عليها بالبراءة لا بالاعتقاد واما معلومية  
على الملاحظة الكلية في تلك الحالة ليست بطرفة العقل من حيث انها  
تحتل بالثبوت في الخارج في كونها معلومة من جهة التيقن الى ما هو ثابت  
على الملاحظة الاولى في هذا الاقطاب المعلوم كذا في ان اعتبار معلومية الحكم  
في جملة الحكم لا يستلزم لا ثبوت في ان شرطها المعتبر في القضاء وان  
يبقى العنوان في ان ثبت في نفس الله ان الكفاية ويجوز عرض صدق  
يوجب كسب القضايا الحكم كما هو مقتضى واذ يكون في وقت الحصول مطلقا  
دايا هو متباين بخصوصه ولم يبق في كفاية ذلك الوصف العيني في  
العرض كما ذكرتم ولزم ذلك الكفاية والموجب للكل لا نقول  
المعنى بحسب نفس الامر سواء كان صدق العنوان وبيند في لزوم كسب  
القضايا ومن المعلوم ان المعلومات ليست واجبة لذات الموضوع بل يمكن  
ان يكون محمولا مطلقا دايا ومن غير الفصل في نفس الامر جليزا طالما  
القضية لا تعددتها الذي يكفي صدق العنوان بالامكان اما وجه الحق  
الفعل في شأن الذي كسب ياتل في تحقق المحسورات في شأن قضية  
الكفاية اما في غير الموضوعات واما اذا كانت القضية من العمليات الكو  
ن من ثبوتها محمول الموضوع في نفس الامر متوقفا على ثبوت العنوان بحسب  
نفس الامر اذا لم يكن هناك مكان صدق العنوان لا يجب نفس الامر اذا لم  
شك ان كان صدق العنوان لا وجهه والاصح ان الفعل بحسب الفرض واما

*[Faint, illegible handwritten notes]*

نحن فيه من في القبول فان امتنع الحكم في الجهورية المذكورة  
 فانه لم يتبع بها في نفس الامر شي لان في الامتناع واما في الخارج لا محققا والامتناع  
 بناء على صدور الحكم بالشأن فبان ان كل من كان الامتناع في نفسه  
 ثبت بالفعل شي من الاشياء امتنع الحكم في نفس الامر حتى يصدق القول  
 بالصدقية قلت العطف الوحي اذ كان عنوانها امر او نهي مستلزما لغيرها  
 صدقت مع محذوثت بحرفها المخصوصا بانفصال في نفس الامر  
 قبيل ان المطلقة العامة استعمل مطلقا من الزينة وذلك لان الزينة  
 علم ذلك التعريفية في المعنى وان كانت حلية في الصورة وبيان  
 في شيئا في اني تقول ان الامتناع الحكم على الشيء مشروطا بتصوره  
 اذ كان شيئا مطلقا دائما امتنع الحكم عليه دائما فاذا قلنا كل محذور  
 مطلقا دائما امتنع الحكم عليه دائما كان معناه ان في الامتناع لا محل  
 للجهورية فاذا كانت كل الجهورية مفروضة الثبوت للاشياء كان  
 اقتضاها امتناع الحكم على ثبوت الجهورية لها كانه قيل في الامتناع  
 الاشياء بالجهورية المطلقة العامة امتنع الحكم عليها واما ما كان شبهة  
 صدقة واذا كان عنوان الوصفية ثابتا لموضوعها في نفس الامر كان صدقا  
 مبدئا صدق المطلقة العامة كما في قولنا كل متحرك الاصابع مادام  
 كاتبا فاما قولنا كل متحرك الاصابع مادام كاتبا بخلاف قولنا كل  
 كاتبا واما فانه متحرك الاصابع دائما فان الوصف العنواني فيه مفروض  
 الصدق على الذات فيكون معنى الشرطية فان قيل من اتقى في الفصول

في الامتناع

بالامكان فرض صدق كونه يوفق بينه بان اعادنا عليه صورة  
 تبيي. والاخر حليل صورة قولك ان لا يكونوا حتى الفرض في الواقع  
 ان لا يحصل فرض كون الذاتين متعاضا بكتابه في بعض الناموس وفي الثاني  
 انه لو كانت متعاضة بالكتيب واليد في نفس الامر فافترقا بها في كونهما  
 فكذا المسموعة عليه ان لا يعلل لمتعاضة فان الامر ان لا يقدرا خالفا لثاني قيم  
 انما ان الحكم على تبيين معلوم بوجه وان استلزم الحكم انه موهل بعد كونه  
 محمول على طاقا بوجه ولا يخفى في ان الحكم بطلان في وجه. لغير موهلات  
 المحمول مطلقا فيكون المحمول المطلق من حيثية الذات مباحثا لكونه  
 محمول على موهل بحسب الفرض في الحكم واما متعاضة به من الاعتبار في موهل  
 بعينه هو الجواب الذي يقع دابر البشيرة بالحق اذ لا بد من اعتبار المعلومة  
 المحسوسة الحكم فلا بد من الاستنتاج مستند محمول فرض المحسوسة سواء كان  
 واقع او موهل ومنتهى معرفة فاذا ذكره من ان جوابه ليس موهل ايضا انما هو  
 موهل على تقدير ان الذي يقتضيه خارجية كما اشرنا اليه فان قبيل موهل  
 اصل من الكل ان استدعاء الحكم تصور الحكم متعاضة انه يستلزم تصور  
 الحكم المتكامل عليه والا لازم منه ان كل ما هو محمول مطلق شخص متعاضة الحكم  
 عليه فالحكم بالاستنتاج موهل موهل من ذلك الشخص فلا يستلزم له حليل موهل  
 موهل. بية المطلق في المحسوسة لاعتنا طاعة لم يتصوره شخص من الاشخاص  
 بوجه من الوجوه وايضا في موهل الاستدعاء في كل ما هو محمول موهل موهل  
 الحكم عليه من لا يقال صدق الحكم في زمان المستلزمة بالاستنتاج الحكم

في علم في زمان الجمهورية فلهذا نقول اننا نقول في الانواع في الجمهورية  
الجمهورية فلا يخلص انما ما حققناه وانما نثبت في مباحث العلم  
المطلق الى ان الزمنية من الكتب يتبع حتى كل ان يقال ان العلم  
يقدر على الصياح <sup>بما حش</sup> الانباط ان الانسان ذو عقله يتطبع  
فيها او عند تصور الاشياء من طرد الحواس فان الاله والماهية تترسم  
لحواس صوراً وتنادي منها الى الغير <sup>تسم</sup> عند ذلك تسمى ثانياً في  
غيرتها عن الحواس كل الصور الكائنة في البيت التي ارض الحس وعقل  
واما منتقلة عن كل البنية التي <sup>سواء</sup> اريدت شخصاً ثم جودته غير الثبات  
فيطبع حينئذ في القوة العادلة <sup>من</sup> يرق <sup>أفكار</sup> لا الهام <sup>العلم</sup> الاشياء  
وجود في الخارج ووجود في النفس ومعنى كونه الانسان مدنياً بطبع  
ان بطبعه في حقيقته يقتضي التعلق بالاجتماع من بني نوعه لانه لا يمكن  
في فاعله ونزبه وطلبه الا بقتل كتم حتى لو افرد عنهم تعدد حقيقته او غيرته  
وباعلامهم ما في ضميره من المقاصد والمصالح حتى يتم التعاون فيها ولما  
احتاج الى الاعلام ولم يكن طاق الى ذلك لضعف من ان يكون فعلاً من  
افعاله ولم يكن شئ من افعالها من ان يكون هو بالعرفه الشمس والقمر  
ولعدم ثباته واستقراره عند زوال الحاجة عنه فلا يطبع على ما في ضميره  
من لا يريد اطلاع عليه واعدم الاله علمه فيه كان تصوير القبايل كقبايل  
على ابياد مختلفة في مواد قابلة فاده الالهام اللاني الى استكمال الصور  
وتطبع الحروف الى تصويرها بطبعها كان كل واحد منها قطعة من الآلة

[illegible]



مختلفة الاوضاع في دلالة العبارة تختلف اللفظ في الموضع بآراء الفلاس  
القانونية قد يكون لفظ الفرس قد يكون غيره دون المدلول باللفظ  
فيما اذا كان الامر الخارجي الذي هو المقصود بالتعبير واحدا فظاهر ان  
اللفظ الواحد قد يوضع لمعنيين مختلفين فيختلف المدلول ايضا لان  
كل غير معقول مع وحدة الامر الخارجي وفي دلالة الكتابة يختلفان  
تتشابه كتابة لفظ الفرس قد يكون على الية المشهورة وقد يكون على غيرهما  
كما يظهر من اسكال الخطوط التي فيها بين الاسم مع اللفظ ويجوز ان  
يوضع كتابة لفظ الفرس لفظ آخر ثم ان ملاقة العبارة بالصورة لا يشي  
ان كانت غير طبيعية كحلاقة الكتابة بالعبارة التي كانت  
الاحتياج اليها والنتيجة بها وتوقف عادة المطلق واستغناء  
عليها صارت محكمة متقدمة من الطبيعة حتى ان يحصل للمعاني  
فلا ينبغي عن تحيل الالفاظ وكان المفكر في المطلق يباي نفسه بالفاظ تحل  
ونواردها يدعيها اشكال الامر عليه واذا اتصور هذا فمقتل تعلم في الفن  
متوقف على معرفة الالفاظ لان بالافادة والاستغناء المتوهمين عليها  
وبعد تعلم ان اراد العالم بتفصيل محمول شخص آخر فلابد من الالفاظ  
وان اراد تفصيل لنفسه حاج اليها ليسهل له عليه فهم الفن في علمه  
وحصول نفسه فمحتاج الى مباحث الالفاظ خصوصا من اللغة التي هي  
بها الا انه لما كانت مسايمة قانونية اخذوا بمباحث الالفاظ على  
الوجه الكلي غير مختص بلغة دون لغة ولوردوا في مقدمات الشروع

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
والله اعلم بالصواب

الاجزاء المأخوذة وحشية عن الفاعل الكلية وانما هي باعتبار كونها  
بأنه لا يرى ولا يدرى كونه على وجهه ولا يدرى كونه على وجهه  
والله اعلم بالصواب في قوله لا يدرى كونه على وجهه  
واعادة الكفاف في قوله ولا يدرى كونه على وجهه  
بأنه لا يرى ولا يدرى كونه على وجهه  
والله اعلم بالصواب في قوله لا يدرى كونه على وجهه  
الوجه في قوله لا يدرى كونه على وجهه  
ولست على الفهم من الطبيعة على ما لا يخفى  
وذلك على ما لا يخفى من قوله لا يدرى كونه على وجهه  
لأن اللفظ الذي كان مشاءً كان معناه  
المقتضى بما يدرى كونه على وجهه  
وتسبيل الكيفية أن كان القسم لا يدرى كونه على وجهه  
بين الحق والاشياء وقوله لا يدرى كونه على وجهه  
فذلك على كل اللفظ عند عوض المعنى لا يدرى كونه على وجهه  
طبع معنى اللفظ لانه مقتضى اللفظية وانما يدرى كونه على وجهه  
يتأدى الى فهم ذلك المعنى عند سماع اللفظ لان اللفظ لا يدرى كونه على وجهه  
قوله لا يدرى كونه على وجهه اللفظية لان اللفظ لا يدرى كونه على وجهه  
الطبيعية والعقلية اذ ليس اللفظ فيهما شيئاً الا ان اللفظ لا يدرى كونه على وجهه  
فان كان اللفظ لا يدرى كونه على وجهه اللفظية والاشياء لا يدرى كونه على وجهه

الدلالة اللفظية الطبيعية ولكنها ليست الدلالة الطبيعية والعقلية من الدلالة  
 اللفظية غير منضبطة لأنها كما يختلف الطابع والاقسام وكانت متحدة  
 ذلك غير شاملة الدلائل فليدفعنا إلى الدلالة اللفظية المنضبطة التي هي  
 المتيقن اليه من المعاني واقرنا بالقبول الأخير معنى قوله بالنسبة إلى من هو عالم  
 بالوضع عن الدلالة اللفظية الطبيعية إذ لا وضع سنالك أصلا فلا يكون  
 فهم الحكم من اللفظ لاجل العلم وعن الدلالة اللفظية العقلية لم تتعديت  
 لا وضع ولا استواء اعلم واللاساليب في شكل الحكم أن هن سنالك وضع في  
 لم يقبل بالنسبة إلى من هو عالم بوضع أي بوضع ذلك اللفظ للمعنى الذي  
 فهم منه بل لا يخرج عن التعريف دلالتنا التيقن والالتزام بالاطلاع العلم  
 لشيء ما مع دلالة المطابقة وهذا ما اشتغل على الدور في فهم منه  
 الدور من شيئين مذكورين فيه وذلك أن لنا مقدمات ضرورية هي أن  
 العلم بالوضع الذي هو نسبت بين اللفظ والمعنى متوقف على فهم للمعنى  
 كما يتوقف على فهم اللفظ وقد ذكر في التعريف أن فهم المعنى لاجل العلم  
 بالوضع فلا وجه هنا لزم توقف كل من فهم المعنى والعلم بالوضع على شي  
 في الوجود وتقرير الجواب بان فهم المعنى في المال إلى في حال إطلاق اللفظ  
 متوقف على العلم السابق بالوضع ومن المعلوم بالضرورة أن ذلك العلم  
 السابق لا يتوقف على فهم المعنى بل على فهم في الزمان السابق فلا دور  
 لتعابير المعنيين وعلى عبارة الشبهة أن فاعل أن يكون ضمير الشأن وقوله  
 ارتسم في النفس معناه جمل معنى لاسم بمعنى لفظ وقوله فتعرف عطف

على الشرط الذي هو ان لا يتصور في قولنا جوابا لشيء في هذا المعنى  
فما وجد في الجواب في الدلالة من العلم باللفظ والعنى معاً والاولى طريق  
العلم باللفظ هو السمع والاولى طريق العلم بالمعنى هو العقل  
واما ان يتصور في قولنا نفس واحدة البديهة في العلم باللفظ والاولى طريق العلم بالمعنى  
في قولنا نفس واحدة البديهة في العلم باللفظ والاولى طريق العلم بالمعنى  
الشرط الذي ان الدلالة منه تمت على جميع ما سبق في هذا الشرط والاولى  
كلامه في ان واحد يتبيننا على ان البديهة في الدلالة منه اكملية وذلك لان  
ما ذكره الشيخ اولاً توطئة وبين لما سبق عليه المبالغة وانما يتبيننا  
حقيقته فهو مضمون فيه البديهة التي وقعت في العلم بالاولى و  
لان كل قال الشارع فكون اللفظ بحيث كما زوده الجيب على النفس التي  
المعناه هو الدلالة وذلك اللفظ على المعنى وهو قضية حال وهو  
انما هو بسبب العلم السابق بالوضع الموقوف على فهم اللفظ والمعنى كما يتبع  
وبسبب كونهم رتبة ما محفوظين عند النفس من جهة احدهما  
النفس والاولى في انما يتقدم حصول كلامه الى ما في جواب البديهة  
وقوله ونقول ايها جواب او عند فان فهم المعنى من اللفظ موقوف على  
العلم بالوضع وليس العلم بالوضع موقوف على فهم اللفظ بل على فهم كليهما  
فظهرت تعاريف الفهمين حسب المطلق والقياس كما ظهر في الجواب الاول  
الزمان فان قلنا لما وجب ان يكون صورة المعنى رتبة في النفس موقوفة  
انما لم يتصور فهم المعنى من اللفظ لا المطلق ولا عند المطلق انما لم يفهم المفهوم

انما هو بسبب العلم السابق بالوضع الموقوف على فهم اللفظ والمعنى كما يتبع  
وبسبب كونهم رتبة ما محفوظين عند النفس من جهة احدهما  
النفس والاولى في انما يتقدم حصول كلامه الى ما في جواب البديهة  
وقوله ونقول ايها جواب او عند فان فهم المعنى من اللفظ موقوف على  
العلم بالوضع وليس العلم بالوضع موقوف على فهم اللفظ بل على فهم كليهما  
فظهرت تعاريف الفهمين حسب المطلق والقياس كما ظهر في الجواب الاول  
الزمان فان قلنا لما وجب ان يكون صورة المعنى رتبة في النفس موقوفة  
انما لم يتصور فهم المعنى من اللفظ لا المطلق ولا عند المطلق انما لم يفهم المفهوم

ان العلم باللفظ والاولى







في المطلق لفظ الامكان واريده بالمكان الذي يكون دلالة على ان المطلق  
 العلم الذي هو في ذاته بالحق لا يتغير ولا يملك المطلق شيئا مستتر في اورد المردوم  
 كانت به دلالة على ان الذي هو الذي هو لا يملك المطلق شيئا مستتر في اورد المردوم  
 المشترك في المردوم بالكل والمرتفع لم يبق على يده او المردوم بالمرتفع لم يبق  
 على الجزء بالمتن فقط وعلى المردوم بالمرتفع فقط ومع ذلك لا يجوز كما  
 تحقق في ثمانية سبب الاول ان المتخصص اعم كونه من المردوم في المردوم  
 ايضا بسبب ان المردوم في المردوم كونه من المردوم في المردوم  
 بالمتخصص ووجه الثاني ان المردوم في المردوم كونه من المردوم في المردوم  
 لسبق للمردوم في المردوم والذي هو من المردوم في المردوم في المردوم في المردوم  
 شيئا مستتر في المردوم ان يدل اللفظ على الجزء والمرتفع في المردوم في المردوم  
 فمفهومين والمردوم في ذلك كسبق من ان حقيقة المردوم في المردوم في المردوم  
 الى المعنى منه اطلاق اللفظ او يحل كما علم في كلام الشيخ في المردوم في المردوم  
 الالتفات سوى الالتفات من اللفظ اليه وماذا علم ان المردوم في المردوم في المردوم  
 متدرجة كانت كل واحدة من مرتبة في المردوم في المردوم في المردوم في المردوم  
 المردوم في المردوم في المردوم في المردوم في المردوم في المردوم في المردوم في المردوم  
 الكل والجزء والمرتفع اسفل المردوم في المردوم في المردوم في المردوم في المردوم في المردوم  
 ايضا لذلك لكن انتقال الى الكل متضمن للانتقال الى الجزء اجمالا فلهذا في الجزء  
 اسد انان تفصيلي مقصود بسبب كونه موصوفاً بالكل في المردوم في المردوم في المردوم  
 كونه جزءاً للموصوف في ذلك عليه دلالتان وكذا في اللفظ المشترك من المردوم في المردوم



اللازم ينتقل من حيث هو الى اللازم بجدل كونه موضوعا له بتوسط الماد  
 ايضا وكذا لكن في الحقيقة اللازم الى ان لا يطق الله الا ما كان في الممكن  
 المستعمل عليه بالخطا فيكون كونه بالاعتراض ايضا فاذا اطلق الله الشمس على  
 النور دل عليه على ان الله لا يطيع لما ضعفه لاننا نعلم ان الله لا يطيع على المعنى  
 المعهود بهذا البيت بل في الحقيقة لا يرضى عن توحيدنا في ان نحن نعلم ان الخطا بجدل  
 هو قوله على المار في قوله اطلق الله الشمس على الكل لم يدل على ان الله يطيع  
 لعدم كونه مراد بل على ان الشمس تقتضيه اذا اطلق على الجبر عدل عليه بالخطا بدون  
 التصديق ان الله لا يطيعه بل قد علم ان الله لا يطيعه على كل شيء فتبين ان عدم الماد  
 يقتضيه اللازم يستلزمه فاما المعلوم وقس على كل اللفظ المشرك بين الماد  
 اللازم انه حال الملازمة على المعلوم يدل على اللازم باللائم دون الخطا بجدل  
 اطلاقه على اللازم يدل عليه بالخطا بجدل من اللازم ان الذي استلزمه في نفسه  
 استلزمه لا كونه في هذا المقام وانما قيد المعنى بالخطا بجدل لان الدلالة على  
 المعنى او الماد لا يثبت على الارادة المسقط بل على الارادة التي تعلقت  
 بالمعنى بالخطا بجدل لان الله لا يطيع الدلالة على الموضوع على مقتضى الدلالة على  
 كونه في الاول كما لا بد من ضرورة وان كان مراد الاول والاول كان دالة الانفاط  
 لذواتها لان كل لفظ من بين المتناهي سبعة يجب ان لا يخلو عنه الى معنى  
 ان موضوعه اذا كان متساويا لا كونه في الحاسب لكنه باطل كما في المشركين  
 المعاني المتساوية وقد اطلق كون دالة الانفاط ذاتية بوجوه اخرى مذكورة  
 في موضوعها وفي الارادة كونه جاريا على قانون الوضع لان الله لا يطيع

بها

واديد به الحاد لم يدل على قطعها وانما يدل على ان كل واحد من  
 على الاداء كما يجب عن الاول بان الحاد لا يخلو مع كل واحد من  
 في انفسه من الاول الى سواه وان كان في كل واحد من  
 بعض الحاد على ما يفتقر الى ادائه من الحاد فيكون  
 الاداء الكسبي للمسمى من الحاد شيء هو ذلك الحاد على بعض  
 الى الاول في الحاد شيء في نفسه على وجهين من  
 على القوة والاداء على الاداء في نفسه  
 هو الاول على الحاد في الحاد كما انما في الحاد  
 المقام في يدان الحاد في الحاد في الحاد في الحاد  
 على الحاد في الحاد في الحاد في الحاد في الحاد  
 بالحاد في الحاد في الحاد في الحاد في الحاد  
 هو الذي في الحاد في الحاد في الحاد في الحاد  
 الحاد في الحاد في الحاد في الحاد في الحاد  
 من الحاد في الحاد في الحاد في الحاد في الحاد  
 الحاد في الحاد في الحاد في الحاد في الحاد  
 ان يقال في معارض في الحاد في الحاد في الحاد  
 وجوب في الحاد في الحاد في الحاد في الحاد  
 لان في الحاد في الحاد في الحاد في الحاد  
 في الحاد في الحاد في الحاد في الحاد في الحاد

کتاب



[illegible]

والتاريخ المذكور في هذا الموضع هو التاريخ المذكور في هذا الموضع



[illegible]



[illegible]



كان تركيب المفردات في هذه الاداة من تركيبها على توكيد كل تركيب على سبعة  
 مضاعف من تركيبها الى ان يصل الى اللفظ المكون بالنسبة الى من هو  
 عالم بالوضع العيني كذا كذا فان تركيب تركيبها لا يعرف ان الوضع  
 وشبهه لا لا بل يدان بتركيبها في التركيب المخصوص من مفعولها عما به ما  
 في الباب جوابه عما قبل من اللفظ كذا كذا وهو مفعول لما كان التركيب  
 بهذا اداة التركيب اعلم ان هذه اللفظة وانما هي اذا كانت اللفظة التركيبية  
 موصوفة بالشخص وليس كذلك في موضوعها بالوضع الا ترى ان شيئا  
 تركيب المفردات تتخلف في خلاف اللفظة فان تقدم الحرف  
 اليه على الحرف في جاز في اللفظة من دون العينية فلو لا اعتبار الوضع  
 في احد في تأليف المفردات في كل اللفظة لا تأليف في جميع اللفظ على اي  
 وجه يريد وان كان وضع اللفظة نوعيا كان لا اداة الحكم مدخل  
 في خصوصيات التركيب انما ان طبق تأليف هذه المفردات على  
 وان يطبقها على قاعدة اخرى لكن ثم كيف ذلك التأليف مفعول الى مأكلة  
 اذ لا بد من رعاية القواعد اللغوية والوضع النوعي جازا ايضا في  
 المفردات المشتقة كصنع المافعال والاعاء المفعلة بها وكالمفعول والمفعول  
 الا لا يجب في كل فرد منها ان يكون مسموعا بعينه باحسينه اندراجا في  
 القوانين المأخوذة من القسوس منها تخلف ان الوضع النوعي غير  
 في اللفظ قطعا وسكان نظر فان احدا من لازم هذا الترتيب  
 المشبهة فالتحقيق منها جواب تورما الثاني والاول

[illegible]

انما هي المركبة المعنوية والادلة على الهيئة التركيبية المعنوية وحيث  
 دلالتها على المعنوية فذلك ما استبرحت من مع المفردين كان الجميع عدالا  
 بالوضع ايضا في الدلالة المعنوية من اتي الدلالات هي قلت فممنوع  
 والدلالة التركيبية على شي من الدلالات على الهيئة المعنوية هو الاغراب سواء  
 كان تعظيلا او مقسما او حليا كان بكماله فذكر الاغراب في اصل الكتاب  
 فرب وان سلم الدلالة فان لم يكن جزءا من التركيب كذا في دلاله الجميع  
 من حيث هو وضع غير اعطيت شي من الدلالات الثلاث واما ذكر  
 من انما ليست ترتب مع سائر المفردات في السبع بل ترتب بمعية ما لا  
 ليس تقامح فيكون دلاله الجميع وضعه فخطا في البابين  
 خلافا لذل الجزء من التركيب كية كما ينبغي وبيان الترتيب في الدلالة  
 الثالث بالرفق وعدم خفية في ست حكاية من كلامه في قوله  
 من الترتيب في اجابته اخرازا عن التابع المانع كالقوة فانه قد  
 المتروك الاضطرار كالتاويلا كالتاويلا كالتاويلا كالتاويلا  
 قد توان لم نعم الجزء من اللفظ او القسمة فكل من كان في قسم الدلالة  
 مطلقا سابق على قسم الكل مطلقا كذلك قسم الجزء من اللفظ وهو الترتيب  
 مقدم على قسم الكل منه سواء كان في بيان ان حقيقة الدلالة ذكر  
 المعنى عند الطلاق اللفظي من انما هو في العلم بالوضع واللفظ  
 المعنى في النفس فاذ الطلاق اللفظي فلا يمكن ان يكون المعنى التركيب  
 يتوقف على ذكر الجزء اولا ولا ينبغي ذكر الجزء في معنى المخطا

حاشية  
 حاشية  
 حاشية

الترتيب

بال

[illegible]

امام حسین علیه السلام

[illegible]

١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠

الوسط اما ان اللازم من الديل على حجة ان كل واحد من السنين والالزام  
 لا يوجد من المطابقة وما قيل من ان السبب لازم له من حيث  
 ذاته ان له في القواني الوجود فقد بان بطلان وان اردنا ما يقتضيه  
 بغير ضرورة ان المقصود اللاحق من وضع للذات المعنى لا ان عليه واما  
 ما قيل على ان السبب لا يقتضيه مقصودا في نفسه بل عليه ان المقصود  
 ما سيج قد وجد من المقصود بالذاتية كما في قطع السبب الخ واما  
 ما قيل في ان اللاحق ان يتوقف على اللاحق في الوسطا صفة اللاحق على ان  
 اللاحق هو السبب في نفسه كذا وكل ما هو موجود في شكل الصفة من حيث  
 هو سبب اللاحق في ذاته ما هو موضوع في سببها في نفسها واما ان  
 كل المقصودات التابعية او المتبوعية فلا مدخل في ثبوت المقصود و  
 من حيث هو في نفسه في سبب التعليل في العنق ولما اللفظ على  
 جو المسمى بسبب كونه في ذاته وكذا ان التامد لا يثبت على الخارج للالزام  
 بسبب كونه لازما في الحقيقة بدون دلالة اللفظ على المسمى في وسط  
 وايضا ما يستلزم ان يكون اللفظ موضوعا لعنق وذلك يستلزم دلالة عليه  
 بالمطابقة وهذا الذي ذكره من جواز ان لا يكون المسمى للالزام من بينهم  
 فم المسمى انما يفيد عدم العلم بالاشتراط وليس مطلقا العلم بعدم الاشتراط  
 الذي هو المطلق وهذا يستلزم جهنهم على عدم اشتراط المطابقة للالزام بانها لو  
 استلزمته كان كل شيء شيئا لازما كان اللازم شيئا ايضا فيكون اللازم اذ  
 ومكذاهم من ذلك تصور او غير شائبة وموضعية بعد الجواز

لا يوجد من المطابقة  
 لا يوجد من المطابقة

لا يوجد من المطابقة  
 لا يوجد من المطابقة



بحسب المقصود وان لم يكن ذلك كان العام اخص من الخاص وكما  
 قلنا وان كان اللزوم الذي في المعنى الثاني بالعموم اخص من الخاص  
 لزوم توقيف الشيء بنفسه او اخصه في نفسه والزم ان يكون اللزوم  
 المستلزم في العام لزوما في الخاص وبسبب ذلك كونه خارجيا وليس  
 اما لا بالاعتراض لان مقتضاها كونه مستلزما لان لا يستلزمه الا لزوم العام  
 البين اصلا بالاعنى لا من وجه ولا بالمعنى لعدم وجود الاتفاق او ما يثبت  
 فيما لا يحل معوان المعنى الثاني بطلان اللزوم من كل وجه  
 او خارجيا كما انه المعنى في تفسير المعنى الاول وهو مقتضا ان يكون الملازم  
 بحيث يترتب من فهم اللزوم مقتضا ان الملازم يلزم من بطلان الملازم مقتضا  
 لا بالاعتراض مع قبحه هو اللزوم الذي في المعنى الثاني بالعموم في المعنى الثاني  
 يقتضي على اطلاقه شيئا ملازما لغيره الثلاثة ومن هنا ان اطلاق  
 اللزوم الذي على المعنى الاول صحة وعلى المعنى الثاني اعتبار ان لا يفرغ  
 اجتماعه من حيث كان تصور طريقه كافيا في الجزم مقتضا ان لا يشترط  
 فيه لو كان اللزوم الذي فاما بالمعنى الاول او الثاني فعمل على عموم الجار  
 لا يقال اذا حصل ما شعور قد منع ان يكون الشيء ليس غير من اوارضه  
 البينة بالمعنى الاخر فاراد المعنى الثاني مقتضا المستبعد فاستدل  
 على ان سلب نطاقية اللزوم من بالمعنى الاخر لكل مفهوم وان كان  
 الايجاب والخصوصية في سلب البين بالمعنى العام واليجابية ان كل شعور  
 به وان كان موجبا في الذهن مثيرا في نفس غيره لكن ذلك لا يتقدم



اورا كذا لا يقتضاؤه عن غيره اعني سلب الخبر عنه واللازم من كل تصور تصديق  
 وهو باطل فلا يكون لازما شيئا باعني المعتبر في اللازم وانما اجابها  
 الحق ايضا بما ذكر في المطابقة فكذلك ان المطابقة لا تستلزم اللازم  
 بل لو ان لا يكون اللازم من غير قيد فلهذا للعلم باننا نعقل كثيرا من الاشياء  
 مع الدخول على منج اعياده كذا كل القطن لا يستلزم لجواز ان لا يكون المسمى المبرر  
 اللازم كذا كل العلم باننا نعقل كثيرا من المعاني المعاكسة مع العقل عن  
 الامور الخارجة عنه كذا ان المطابقة لا تستلزم القطن اذ قد يكون المست  
 بسيطا كذا كل اللازم لا يستلزم اذ قد يكون المسمى البسيط ملزوما لما  
 ياتي من غيره فلهذا يمكن قيل قد يمكن بعضهم ان يكون القطن  
 يستلزم اللازم خروجه باننا نعقل مع كونه مشملا على ما هو مستلزم  
 لان الحقيقة والكلية ايضا امران خارجان عن المسمى وانما لم يقبل  
 حقيقة ومجاز بل قال بطريق الحقيقة ويطرق المجاز لان الحقيقة والمجاز  
 من صفات الالفاظ دون الاستعمال بل لا يستعمل في الموضوع  
 بل بطريق يؤدي الى الحقيقة وفي غيره بطريق يؤدي الى هو المجاز  
 وللقول اللفظ انه يستعمل في معنى الا اذا كان المقصود الاصل والاد  
 حادثة فانه اخذ باللفظ معناه الموضوع له كان مستعملا في دول جزء  
 واللازم مع كونهما متضمنين من وكذا حال البرء واللازم وانما قيلوا  
 بالعلم للعلم في الامور بل ملاح في الكلام عنها بالعلم على القضا  
 المجازية اذ هي دلالات علمية واما العلوم فانها دلت على تعليم فغير

١٨٢٤  
 ١٨٢٥  
 ١٨٢٦  
 ١٨٢٧  
 ١٨٢٨  
 ١٨٢٩  
 ١٨٣٠  
 ١٨٣١  
 ١٨٣٢  
 ١٨٣٣  
 ١٨٣٤  
 ١٨٣٥  
 ١٨٣٦  
 ١٨٣٧  
 ١٨٣٨  
 ١٨٣٩  
 ١٨٤٠  
 ١٨٤١  
 ١٨٤٢  
 ١٨٤٣  
 ١٨٤٤  
 ١٨٤٥  
 ١٨٤٦  
 ١٨٤٧  
 ١٨٤٨  
 ١٨٤٩  
 ١٨٥٠  
 ١٨٥١  
 ١٨٥٢  
 ١٨٥٣  
 ١٨٥٤  
 ١٨٥٥  
 ١٨٥٦  
 ١٨٥٧  
 ١٨٥٨  
 ١٨٥٩  
 ١٨٦٠  
 ١٨٦١  
 ١٨٦٢  
 ١٨٦٣  
 ١٨٦٤  
 ١٨٦٥  
 ١٨٦٦  
 ١٨٦٧  
 ١٨٦٨  
 ١٨٦٩  
 ١٨٧٠  
 ١٨٧١  
 ١٨٧٢  
 ١٨٧٣  
 ١٨٧٤  
 ١٨٧٥  
 ١٨٧٦  
 ١٨٧٧  
 ١٨٧٨  
 ١٨٧٩  
 ١٨٨٠  
 ١٨٨١  
 ١٨٨٢  
 ١٨٨٣  
 ١٨٨٤  
 ١٨٨٥  
 ١٨٨٦  
 ١٨٨٧  
 ١٨٨٨  
 ١٨٨٩  
 ١٨٩٠  
 ١٨٩١  
 ١٨٩٢  
 ١٨٩٣  
 ١٨٩٤  
 ١٨٩٥  
 ١٨٩٦  
 ١٨٩٧  
 ١٨٩٨  
 ١٨٩٩  
 ١٩٠٠

[illegible]

ايضا لازم من وسكدا اليا لا نهاية له والثاني ان كل شيء لازم بالضرورة  
 فكل لازم اما قريبا او بعيدا ويجب ان يمتد الى الابد  
 والاطلاق منه وبين ملوذه وسكدا غير تناسية فكل شيء لازم قريبا  
 اذ كل لازم ايضا للذم قريبا وكل لازم قريبا هو من كاسياتي  
 فكل مفهوم لوازم غيره تناسية من قسما الى قسما ما في هذا ان يمتد  
 استدلالا كما يتبع عدم تناسي اللوازم البعيدة بالمعنى اللغوي فان اللوازم البعيدة  
 بين جهة المعنى دون الاخر الذي هو المعنى في الالزام فكل شيء لازم  
 عند كل هو المعنى اللغوي على ما هو من اعتبارا في سلب الالزام البعيدة من المعنى  
 الاعم تقطعا وتعبا فان يمتد الى الابد غير تناسية من قسما الى قسما  
 واوله من حيث على اعتبار اللغوي كما ان ثباته لا يتبع من المعنى البعيدة  
 فقد مر من ان كل شيء لازم الى كل واحد على اعتبار المعنى البعيدة  
 فكل شيء لازم الى كل واحد على اعتبار المعنى البعيدة من المعنى البعيدة  
 اقتضاها عليه اولا ثم بعد ذلك استلزام الشئ من المعنى البعيدة  
 ابو بكر واسطه للشئ في جواز عدم سلب اللوازم من اللوازم البعيدة  
 التي ذكرها في الايسل الثاني والاولا ان الالزام البعيدة المتكافئة في الدليل  
 الاول وسوانا مثلا ملوذه ايسل فكل شيء لازم من هذا السلب  
 ايضا ملوذه سلب المطابق عنه وسكدا اطلق كذا فيها عودا ايسل لان  
 السلب الاول لا يدخل في السلب الثاني داخل في السلب الاول  
 فهو ظاهر لكل واحد من السلبين السابقين وبالله كل سلب يعتبر في

واما

[illegible]

1953

١٠

3

ممكن فثبت ان لازم العلم المستحق ان كان كذا حتى لو ازم حتمية بنية  
 لتوضيح انه يتبع فتمه لا يستلزم ان فهمنا للبناء في حقيقة واحدة ولكن ان  
 توجد ذلك النوع على سبيل التفسير فيقول ان ارادنا بقبول الدلال  
 الاثرية كحقيقة كان الاثر من دليل انشاء كل الدلال وقبول ان  
 بطلان وان ارادنا بقبول الفهم في المولد الاثرية فليس يلزم من قبول  
 في المدلول واحد استيماله في مدلول آخر ففصلنا عن استيماله في مدلول آخر  
 شيئا ميسره فاني قد قبل ان لا يكون له في استيماله شي من مدلولات البناء  
 استيماله في كل واحد من المدلولات التي تقتضيه فلفظها اذا ما كان يكون  
 له مدلولات غير متناهية في العلم بالبناء استيماله في كل واحد منها على سبيل المثال  
 مع انه لا يكون دليلا للاستيماله بالفعل في مدلولات متناهية فلفظها  
 باختلافه لا يتخصص فان الحكم بفهم من استيماله على مطلقا والحكم  
 منها انما هو على اطلاق وحققوا اختلاف اللزوم البين بحسب اختلاف  
 الضمانات في العبادات والاعتمادات بين اما اذا اعترى  
 البين مطاقا كما في التصديق فان كلامها خارج عن غايته لا فرق بين  
 فصبون فم لا فولا فخان انضباط المدلول الاسمي بنية بالنسبة  
 الى جميع الاشخاص واما التمسك بتعدد اللوازم البينية المطلقة كالمدار  
 والوصف لا يتفق شيئا مع انه لا يجوز ان يكون ارادة اكل من اللفظ فلفظا  
 يتعين المراد به فجوابة انه قد يتعين بالقوة ولو لم يتبين لا يتعين بباطنا  
 اذ لم يتعدد اللزوم البين المطلق بل كان واحدا يتعين المدلول من كل

في مدلولات البناء  
 في مدلولات البناء  
 في مدلولات البناء

فم

وعدم انشاء المادتين في صورة احدى صورتهما بالاعتبار  
الشخصي وفي صورة تعدد المادتين المطلقين لغيره حسب تعدد المادتين  
نحو ان يكون معنى غير صورة الاختلاف في الصورة فتكون  
الاعتبارات معتدلة بكل المادتين لانهما يتبين بعد كل احدى صورتها  
لما في نفسه من المادتين لانهما يتبين بعد كل احدى صورتها  
للمعنى الواحد لم يكن ذلك المطلق في معنى واحد للمعنى الواحد  
يكتسب بالنسبة الى الشخص من غير المعنى المادتي في نفسه المادتي  
باعتبار المطابقة المعنى اذ لو اوجب تعدد المادتين في كل واحد  
من المادتين في معنى المادتين واعتبارا لكان المعنى في  
التعدد والمطابقة قد يتعدى في قولنا من معنى المعنى الواحد  
باعتبار من المعنى الواحد من غير المادتين في المعنى الواحد  
معنى غيرهما فكيف يمكن ذلك كلامهم في هذا المعنى الواحد  
مما ذكرناه وهذا ايضا يستلزم القول في المعنى الواحد  
من هو معنى واحد للمادتين التي ليست حقيقة المعنى الواحد في المعنى  
وغيره من المعنى الواحد التي يكون اللفظ مشتركاً بينهما فيكون  
اللفظ في شيء من صور المادتين المذكورة اللاحقة في معنى واحد ولها  
تكون الدلالة المادية في جوابها مضموناً وان كان هناك معنى واحد  
باعتبار من حيثها فيكون معنى واحد للمادتين فان الترتيب في  
جميع ان اللفظ في نفسه معنى استعمل المادتين في غير الجواب ان ذلك

三

[illegible]

واسم الأب المسمى في هذه الورقة  
 هو اللفظ الذي ذكر في هذه الورقة  
 على أن يكون مسمى في هذه الورقة  
 من أن المركب هو الذي هو في هذه الورقة  
 معنى هو في هذه الورقة  
 بمعنى اللفظ الذي ذكر في هذه الورقة  
 بمعنى هو في هذه الورقة  
 في هذه الورقة  
 في هذه الورقة

جیہ الثابت لایقید عیوبہ  
قد امن افرادہ الایضیہ



لان المركب لا يفرق انما اجتمعا بالقياس الى انهما في المقصود من  
 اللفظ واحد كونه مقصودا فيخرج من المركب مثل واحد والبيان  
 انما اطلق على انهما في معنى من المعاني سواء كان مقصودا او لا  
 على كونهما في اللفظ اذ كانا في اللفظ مستقلا في المعنى البسيط  
 انما يخص او لا الترابي انما يصح في اللفظ لا في المعنى البسيط  
 معناه المقصود والابحار فلا ينفص بان في معناه المطابق  
 الذي ليس مقصودا وانما يتبع به اذ لا يورث من المركب ما لم يورث  
 معنى من معانيه فان قيل في المركب المعنى البسيط مستقلا في اللفظ  
 انما في اللفظ فيكون كانه في اللفظ ان كان مقصودا او لا فيكون  
 مقصودا بالبيان اليه وان كان مركبا او لا فيكون معناه المطابق في اللفظ  
 فيكون ان كان مركبا في المركب فيكون اولا باعتبار آخر فاما في اللفظ  
 فيكون هو اللفظ المطابق في اللفظ قال والدلالة على المطابقة ان قصد  
 بمراد الدلالة على معناه في المركب والافعال في اللفظ على المقصود  
 في المركبات الجارية في اللفظ فيكون في المركبات عن تعريف  
 المركب في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ  
 مثلا او انما في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ  
 ولم يقصد بغيره الدلالة على معناه المطابق اذ ليس هو مقصودا  
 ولا في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ  
 بالقياس الى المعنى الجازي ليس كذلك الا اذا كان من اللوازم البسيطة

المذكور ليس من غير ان قيل ان قلت مورد القسمة اعني الدال على  
 لا يتناول كل اكراسية وهو مشترك في حيث يمكن ان يخرج عنه ملكيات  
 كون اللفظ الدال على المطابقة لانه يتوقف على اوجه متعددة المطابقة المقصود  
 من الفرق بين الدال والادوات المعنى وايضا يلزم من فروضها بطلان  
 الحمار الالفى مناهة يمكن ان يقال بطلان ان الدال على المطابقة قد  
 يخرج الدال على فروضه المعطية على تقدير كونه مقصورا وهو لا يوجب  
 وان قصد بخرى كل الدال على كل الفرق فوازمه ان يخرج اكراسية  
 عن حد الاكسبة شي من ذلك الا ان الشايع وفي قوله حد فبسيه على  
 ان في المنقوص اريد على الاول وهو ان لا يقصد منه اللفظ المعطية  
 بل اريد على الثاني يعني ان يقيد بها الا ان في ورودها على ما مر من  
 وبين من ان كان احد الالفى من كل الاكاسية مجازا فمقتضا  
 ورد مقتضى على الثاني ان يخرج من ان يكون للتركيب في مقصوده مقصودا  
 المعطية او اذا كان احد الالفى مجازا لم يقصد بالتركيب مقصودا المعطية  
 ولا يرد على الاول لان ذلك قد مر من اللفظ على فروضه المقصود  
 كافية في تركبه وتاثيرها ان المعنى بكل اكراسية يرد على الثاني من  
 جنتين من جهة المعنى المعطية ومن جهة الدلالة كما سيأتي ولا يرد  
 على الاول لان من جهة الدلالة حاله ولو اخرجت الدلالة الكسبية من اجزاء  
 اللفظ اندفع الاسكال من الاول لما نقل على فروضه المعنى المقصود لكنها  
 ليست لفظا فلا يكون جزءا منه ولما كانت جزءا لم يكن جزءا معتبرا في

من غير ان يقال ان  
 المقصود من اللفظ  
 هو المعنى المعطية

فقد

التركيب نعم لو حذفت الدلالة من التعريف وطنا اتركب ما يقصد  
بجزء منه بعض ما يقصد به حين ما يقصد به لم تخان اللفظ اذ لا يحتمل كون  
له معنى متصرف قطعا فان قصد جزئيا من معناه المقصود حين ما يكون  
مقصودا فهو مركب والنافذ ومن العلوم ان المقصود بجزء اللفظ  
جزء المعنى لا دلالة عليه اذ لا يقصد باللفظ الا المعنى لا دلالة عليه وكل تعويل  
يورد على التعريف النقص بالمعنى الناطق مستعمل في معناه البسيط  
تضميناً للزماني كما قد زعموا فلا يكون تمامه تفصيل الكلام في هذا المعنى  
ان التركيب والافراد ان قيس الى معنى من المعاني مطلقا فما ان يتبعه  
الاعتقاد وحده او الدلالة وحدها بل باعتبار فعال التركيب لا يتبعه جزئيا  
جزء معنى من معانيه او مادل فوجه من جزئيه او ما يقصد بجزء الدلالة المسمى  
وعمل التعاديل برب النقص بالمعنى الممتلئ من التركيب المسمى باللفظ  
النافذ مستعمل في معناه البسيط والابكربات باللفظ وان قيس الى  
المعنى المقصود فان اكتفى بالقصد اندفع النقص بالمعنى الممتلئ  
المجازية دون الحيوان الناطق كما عرفت وان اكتفى بالدلالة او غيرت  
مع القصد ورد النقص بالحيوان الناطق بمجمل الكليات اذا كانت  
اجزاء الكلام بمجانيات في معاني ليست لوازم من تسميتها دون  
الاعلام فان قيس الى المعنى المطابق فان اكتفى بالدلالة لم ينقص  
الحيوان الا بالاعلام المذكورة وان اكتفى بكونه مقصودا لزم الاستغناء  
بالكليات المجازية من حيثها واجتنب ان المعنى المطابق ليس مقصودا

ما وان اعتبر القصد والدلالة كما في معانيها من بين ما سبق و  
ان قيل على المركب ما يقصد به الدلالة على غيره من اقسامها التي على  
مقتضى كونها في الحقيقة مفردة وانما كان في الحقيقة كالمركب لانهم يسمون الله  
بذلك الاعلام خلاصا لان يقال المركب على ما هو عليه على معنى من  
معانيه بحسب ما يقع المعنى في معناه وانما قصد به في الحقيقة  
الموافاة التي لا تترادف بحسب الاصطلاح المذكور في قوله على الذي في قوله  
مما صاحب الكثرة الكون التسمية المشبهة بما هو عليه في شغل الحيوان  
الناطق على غير التسمية او الذي يخل في الحقيقة المعرف باليدل فهو  
على شيء اصطلاوا فان للموافاة التي في قوله الذي يقصد به الدلالة على غيره  
يقصد به حين ما يقصد واما في المركب الذي في قوله لا على غيره  
واثر زيادة في تعريف المركب ان يقال هو ما يدل في قوله على في معناه  
والله مقصود في قوله ما يدل على غيره في معناه ما يدل على غيره  
لكن لا يكون دلالة عليه مقصودة كما في الحيوان الناطق على غيره  
تعريف الموافاة ان يقال هو ما يدل في قوله على في معناه على ان  
كانت دلالة مقصودة في قوله الحيوان الناطق في قوله لا على غيره  
قد مر ان مفهوم المركب على انه مفهوم المفرد على ان يكون مفهوم  
تعريف المفرد واما ما استدلوا به من ما صدق هو عليه في ما صدق  
المركب فلا سلك ان الاقيام والاعكام باعتبار الذات فلا سلك في  
القدم ويشهد عليك الكلام في صحة الخبر بالاسم وهو وقد علم ذلك

كل واحد منها على تقسيم حقيقي يشتمل على واحد مشترك من اقسامه  
على غير ذلك واحد منها كان كل تقسيم حقيقي يستلزم على واحد مشترك  
من اقسامه على ما يقترن به كل واحد منها عن اخره وعلى اعتبار انقسام  
المعنى الى الشكل والماضي للزمان الاذكي والماضي بالاشياء على الزمان  
بحسب ما ان فيهها ليست مستقلة بالاشياء بل بالماضي يدخل فيها  
سكون كل واحد من الزمان واما ما يطلق عليه الزمان او يقيد به فحين  
كاليوم والاسباب والزمان مع شئ اخر فيقسم الى ما يكون زمانا احدا للزمان  
الاشياء ولا يكون كذلك فالشئ كالسبح والعبود وكما تقدم ولتأخر  
اذا لم يكن ما غير الزمان والاشياء الاضمار في ايسل على ان الكلمة  
الماضي على الزمان في بعضها وحدها اي بلا اشتراك من طوعها ان الزمان  
المخصوص المستقل من كل واحد من صيغتها المخصوص وجودا سواء كانت  
المادة كاني من بعد وجوده او اختلفت كاني من حرب وذم  
وما عطف كدرك من ضرب بغير ضرب وضرب بغير ضرب فلما اعتاد  
بالماضي في الدلالة عليه بل الصيغة مستقلة بتقرير النظر انهم اتفقوا  
على ان الصيغة هي التي للحاصل باعتبار ترتيب الحروف وكونها  
مختلفة في ترتيب الحروف ان يراد بالمادة التي هي حلقها ما يتبادر منها  
بمعنى الحروف الاصولية والزائدة فلان انما مقدر في غير ضرب  
بل في صيغة بالماضي الصيغة فلما يصح ان الزمان يختلف باختلاف  
الصيغة مع اتحاد الحروف واما ان يراد بالحروف الاصولية فقط

بها

[illegible]

مجموع لكل الصنف مع كل واحدة من المواد التي قارنتها والاسم عليه غاية ما في  
 هذا ان لم يكن تعدد الال مع وحدة المادول وموطين فان قلت يمكن دفع  
 بوجه آخر وهو ان اتحاد الماد مع ضرب ضرب الماد ليس هو الماد في الماد  
 الاصل في بله اتحاد الصنف مع في تعامل تعامل كما عرفت مع اختلاف الال  
 قلت يمكن ان يسمى شي بان المادة مستخرجة الاصل وحدها للمادة الصنف  
 مية جميع المرونة بل في قول ان المرونة المرونة من اربع الصنف المخل لها تارة  
 في المادة المرونة التي اتفق عليها انما هي غير من ان الماد والماد  
 مصدر واحد من ان في المادة من اتحاد الماد مع كل واحد من الماد  
 في جميع اذكره والماد في كل واحد من الماد في كل واحد من الماد  
 مادة على ان الماد في كل الذي ذكره من ان الماد في اتحاد الماد  
 اتحاد في اتحادها فانما يكون في اللغة العربية في اتحاد الماد  
 يوجد في ما يدعى على الزمان باعتبار المادة في اتحاد الماد في اتحاد  
 اند وانه يمكن ان يسمى وعقد بان في الماد في اتحاد الماد في اتحاد  
 الاتحاد باللفظ في قول بها اكثر من ان يكون في اتحاد الماد في اتحاد  
 بها على قولها واما قوله في تعريف الاسم فيسئل للبقية على اتحاد  
 اليه الاخراج الاداة او لا يخرج ان يجزئها احلا لا واحد ساء والماد في اتحاد  
 في اتحادهم وقوله في اتحادها انما هو متعلقا نحو حاصل او حاصل لفظ لا في  
 لا في اسم معنى هو المادة وهو من ان الماد في اتحاد الماد في اتحاد  
 سلطان الحصول بل الحق يكون في الماد والمعدود بل اقام اثباته في الاتحاد

الفن

لأنه لا يشك في غاية لقيام فلما يكون استعمال أداة وشيئاً كغير الدلالة  
على زمان كأن كل الدلالة بالصفة وعدم كون المعنى عاماً وفصول  
الاسم عدم الدلالة على الزمان ويكون المعنى عاماً وفي استدلالاتنا لا يشك في  
في مفهوم الحدث وذلك لأن الحدث ليس بغيره بل هو المعنى متعلقاً بالزمان  
كل معنى حدثاً كان كانت الكلمات الوجودية والعدمية على الحدث وليس كذلك  
الحدث معنى منسوب إلى الفاعل عام به ويكون شيئاً عاماً على نسبة إلى  
موضوعه ما لا يقبل المعبر في الكمال للحدث ما صدق عليه الحدث كالفرد مثلاً  
لأنه مفهوم فلما استدلنا أن الحدث مقول ليس كالمسا في مدلول كل كلمة بل في قهرها  
الذي ذكر فيه لفظ الحدث فكانه يحصل ما دل على معنى منسوب إلى الفاعل  
وهو من نسبة إلى الفاعل ولا يخفى أن وصف ذلك بمعنى بالخصوصية في مفهوم  
أداة الحدث عند ذلك حتى لو ابدل لفظ المعنى بالشيء أو الوجود أو الالفية  
بل على نسبة شيء ليس مدلولها إلى موضوعها بل لفظ الكمال النسبية فانهما يدل  
على نسبة شيء ليس مدلولها إلى موضوعها كما هو في مثال ضرب وهذا الذي ذكرنا  
من دلالة الفعل شيء شيء خارج عن مدلولها إلى الموضوع ومعناه على كل من  
وصفت له هو الفاعل على صفة فانهما إذا كانت موضوعه لذلك التقرير  
بالمطابقة عليه فقط وكانت الصفة خاصة بهما كالفاعل وعلى الزمان إلى  
بل يدل على نسبة شيء وعلى زمان كل النسبة فكان فانه لا يدل على الكون مطلقاً  
أي على كونه شيئاً ووجوده في نفسه هو الالف فلهذا تأنا من الكلمات الحقيقية  
بل على كونه شيئاً لم يذكر بعد أي لم يذكر مادام يذكر كان فلما يكون داخل

والمعنى العام هو  
الحدث



في مدلوله . وهذا النسب ينظم لانه الصق باللفظ في احوالها فانها في مدلولها  
 اشتدت في كلامهم من الاولين . الاسم لفظ مفرد له ان يوضع على معنى  
 جود من الزمان فما يقتل بحسب المعنى وبعبارة الشفا سكتا الاسم لفظا والـ  
 يتم اطلاقه بمجرد من الزمان وليس احد من افرادها على الانوار وقد  
 معنى التواطو واما معنى كونه مجردا من الزمان فانه لا يدل على الزمان  
 الذي لذلك المعنى من الازمنة الثلاثة المحسوسة والسبب في هذه العبارة ان  
 هو مجرد مرفوعا على انه صفة لفظية كايديل عليه تغير التجريد ايضا ونحو  
 ان يقر المحرور على انه صفة معني وان يراد بلفظ مفرد لا يدل غرضه على الانوار  
 فيسأل السائل والدال باللفظ احوال على انوار يد به المحرور واللفظ لا يدل  
 في معناه الوصف فيلزم شبهه ما تقدم من الاستدراك في انه يفتك لكل الحقيقة  
 والكلمة انما مراد بها ايضا فتدل المعنى او جعلته هي ازاكيا انما هي التي توضح  
 تدل مع ما دل على ان يقال وليس احد من افرادها دل على انواره وهو ايدأ  
 ويسئل على ما يقال على غيره وليس في هذه العبارة اقتضا الزمان باحد الازمنة  
 الثلاثة لانه لما في اللفظ كونه في هذا الاسم بعدم الدلالة على ان المعنى  
 باحد ما علم ان المراد بالدلالة على الزمان معناه الدلالة على انواره او احد من  
 كل الثلاثة والابتداء من اقران المعنى الزمان اعتبارا كونه طرفا لفظا لكل قال  
 فيه في كل المعنى من الازمنة الثلاثة وقوله في اللفظ جسد تفصل هذا الكلام وتباعد  
 عليه هذا الاسم فان قيل المقدم واللاحق والماضى والميت قبل اذ اختلف  
 الزمان والنتج على اقران معاني متضادة في هذا الزمان فكيف يخرج بتوافقه

في كلامه  
 في كلامه

في كلامه

في كلامه

وكل المعنى فليس تحت اسمها لادل على ظرفه لها بل على قيامها به في قولنا  
ان الاسماء الى اربعة عن عدالكلمة هذه القيد داخل في حد الاسم فانه اذا لم دل  
على زمان المعنى من اللازمت السلك فاما ان يدل على ان اسما كان  
على ان زمانه لا يكون زمان المعنى كما الزمان واحوانه او راجع الى ان زمانه  
المعنى بالان لا يكون من اللازمت السلك لا بوجع والبنوق صغيرة الزمان  
اكن نسبة لم يكن زمان نسبة الى زمان من حيث هو بخلاف الاسماء  
محتمة بدون المضاف اليه ولا سكر ان الزمان المستتر في مفهوم الكلمة مضاف  
الى النسبة باعتبار الطرف فالكلمة الى النسبة احدى منها الى زمانها فحينئذ  
في حد بطريق الاول معتمدا على ان اسما هي اسما في حد المضاف  
اسم كلاما على ما في المصنف الذي هو اعتبار المعنى تمام وان كان مساويا لغيره  
وكان ابطاله بان لا يتسلم فسادا في حد الاداة اذ ربما لم يتم وكل الاسماء  
التي هي عن تفضيل الاسم في منع طامس لان الكلمات الوجودية مخبر عن  
الاداة تقيدها فمعتبر فيه وهو عدم الدلالة على زمان قال صاحب المصنف  
اذكره الشيخ في حد الاسم والكلمة بعض ان لا يكون الاداة في سبيلها بل في  
من الاسم فاذا اريد فوجهها عن شرط في الاسم للدلالة على معنى تام في قسم  
الى حقيقة وهو وجودية وقال ان شرطها في الكلمة كون المعنى تاما فوجب  
عنها الكلمات الوجودية وكانت ادوات اللفظ المفرد اما دل على  
نام فان دل على زمان ايضا كان كلمة والكان اسما ولما دل على معنى غير  
وهو الاداة فانه جبت الكلمات الوجودية في الاداة وان لم شرط في

Handwritten signature or scribble.

ان ان الاداة لا تشارك الاسماء لان في عدم الدلالة على الوجودية  
فما على حجة قصارت القضية ثمانية وبما لا يحلوا اشارة الوجودية  
في عدم تمام المعنى فقبله من ان كان كالتفسير الفطري القابل  
عند الدلالة على المعنى القائم على دليل علمي تمام وان غير ذلك  
يدل على الزمان كما يتبين عند سماع كل من سأل في هذا  
كما يستبين في جواب السمع من ان كان في الفهم والاشارة  
المتصلة بالوجود كما ذكره او المتبوية كغيره في فصولنا في المتبوية  
ان خبره وبعده المتصل بخبره كما في خبره او خبره المتصل  
فما في خبره كالمعنى في قوله لا تتصلح جوابا لابتداء الخبر  
من البعض بمعنى انهم متفقوا والافعال فيشعروا عن احوالها فوجدوا  
فيها لان التغيير اقرب من الاول الى القامة والمقيدة المتأخرة في الزمان  
كغيره من الافعال التي لا تامة فتمت وبهذا لا يتصلح لذلك وهو الافعال  
التي لا تامة فتمت وبهذا لا يتصلح لذلك وهو الافعال  
واحد من جهة تلك الافعال على الحكوم عليه الحكوم وهو الابل  
على زمان من زمانه وما ليس في شأنه ذلك وهو ما يدل على زمان المعنى ووجدوا  
من القيمة الثانية على اشارة الى القول في عدم الدلالة على الزمان وما يتبين  
الاخر في الدلالة عليه فاما في هذا المتسام بين الصفتين المتقوية  
في كل منهما فمما في الدلالة على الثانية والثالثة فاما في  
الوجودية فمما في الدلالة على الثانية والثالثة فاما في

الاداة لا تشارك الاسماء لان في عدم الدلالة على الوجودية  
فما على حجة قصارت القضية ثمانية وبما لا يحلوا اشارة الوجودية  
في عدم تمام المعنى فقبله من ان كان كالتفسير الفطري القابل  
عند الدلالة على المعنى القائم على دليل علمي تمام وان غير ذلك  
يدل على الزمان كما يتبين عند سماع كل من سأل في هذا  
كما يستبين في جواب السمع من ان كان في الفهم والاشارة  
المتصلة بالوجود كما ذكره او المتبوية كغيره في فصولنا في المتبوية  
ان خبره وبعده المتصل بخبره كما في خبره او خبره المتصل  
فما في خبره كالمعنى في قوله لا تتصلح جوابا لابتداء الخبر  
من البعض بمعنى انهم متفقوا والافعال فيشعروا عن احوالها فوجدوا  
فيها لان التغيير اقرب من الاول الى القامة والمقيدة المتأخرة في الزمان  
كغيره من الافعال التي لا تامة فتمت وبهذا لا يتصلح لذلك وهو الافعال  
التي لا تامة فتمت وبهذا لا يتصلح لذلك وهو الافعال  
واحد من جهة تلك الافعال على الحكوم عليه الحكوم وهو الابل  
على زمان من زمانه وما ليس في شأنه ذلك وهو ما يدل على زمان المعنى ووجدوا  
من القيمة الثانية على اشارة الى القول في عدم الدلالة على الزمان وما يتبين  
الاخر في الدلالة عليه فاما في هذا المتسام بين الصفتين المتقوية  
في كل منهما فمما في الدلالة على الثانية والثالثة فاما في  
الوجودية فمما في الدلالة على الثانية والثالثة فاما في

الاداة لا تشارك الاسماء لان في عدم الدلالة على الوجودية  
فما على حجة قصارت القضية ثمانية وبما لا يحلوا اشارة الوجودية  
في عدم تمام المعنى فقبله من ان كان كالتفسير الفطري القابل  
عند الدلالة على المعنى القائم على دليل علمي تمام وان غير ذلك  
يدل على الزمان كما يتبين عند سماع كل من سأل في هذا  
كما يستبين في جواب السمع من ان كان في الفهم والاشارة  
المتصلة بالوجود كما ذكره او المتبوية كغيره في فصولنا في المتبوية  
ان خبره وبعده المتصل بخبره كما في خبره او خبره المتصل  
فما في خبره كالمعنى في قوله لا تتصلح جوابا لابتداء الخبر  
من البعض بمعنى انهم متفقوا والافعال فيشعروا عن احوالها فوجدوا  
فيها لان التغيير اقرب من الاول الى القامة والمقيدة المتأخرة في الزمان  
كغيره من الافعال التي لا تامة فتمت وبهذا لا يتصلح لذلك وهو الافعال  
التي لا تامة فتمت وبهذا لا يتصلح لذلك وهو الافعال  
واحد من جهة تلك الافعال على الحكوم عليه الحكوم وهو الابل  
على زمان من زمانه وما ليس في شأنه ذلك وهو ما يدل على زمان المعنى ووجدوا  
من القيمة الثانية على اشارة الى القول في عدم الدلالة على الزمان وما يتبين  
الاخر في الدلالة عليه فاما في هذا المتسام بين الصفتين المتقوية  
في كل منهما فمما في الدلالة على الثانية والثالثة فاما في  
الوجودية فمما في الدلالة على الثانية والثالثة فاما في

عند تعاريف جنتي النظم والميل بالمتنازع الغير الغائب هو المستقيم واحدا  
كان او متعدد او الخائب <sup>بطلان</sup> و يشاؤك في ذلك الحكم الغرضي الحكم والطلب  
بعين الدليل المذكور كاصح في السماع وقد نوقش في قوله وكل محتمل  
لصدق والكذب مركبانه يجوز ان يوضع لفظ مفرد بازاء نسبة مائة  
خمس مائة من مائة يعني مركب غير محتمل محتمل ناذان على ما في السماع  
مركب من اعطيت الخصال <sup>بطلان</sup> على العلم او العالم تكون  
مقامه مركبا مفردا على لفظ مفرد وهو الجاهل وكذلك قولك درست في  
دال على مائة مفرد وهو صحيح ولو احيانا ذلك فليجوز شذوذا في المركبات الثمانية  
وقد قال في شذوذا في المركبات <sup>بطلان</sup> في كل الخائب ردا او الخائب  
لما لم يتم ان هناك مفردا او مركبا عليك في اذنا الازم ودال الال  
على العالم الخائب في المفرد المذكور في ترتيب ظاهرة وانما هو بيان  
وتصريفون وتصرفين في ترتيب ظاهرة بارة دال على الفاعل لكن الال  
تدل على ان ذلك الفاعل هو الخائب ويكون ان يقال الال الال الال على  
الفاعل الخائب وكل نصيب هو حجب دال على احواله وقد فصل الشرح  
للدليل الاول من دليل الصفات الغائب مطلقا اذ لا فرق  
بين فرد والجمع وعدمه ولا اثر له في احتمال الصدق والكذب  
وعدمه كما في قولك في فرد وجمع بطلان واجب عند بلوق المعاضة  
في المقدس بل بطلان وان دل على ان المضارع هو الذي يحتمل الصدق و  
الكذب فتم الغرض لكن مما يدل على عدم احتمالها وموانعها الجوازات

يكون مفاد ان شيئا ما غير معين في نفسه ووجود المصدر ذلك كان مفاد  
ذلك اصدق بوجود المصدر لأي شيء كان في الجسم فمتنع على ذلك  
يصح ان يقال زيد يشي لان ما وضع لغيره فيجب ان لا يكون له على  
تعالفه المازم من احدى المتعاقبين على الآخر فبمقتضى ذلك  
يغيرا يعين منها ما غير فيه عدمه الا ان حتى يتلقى المعين من المنة للمعين  
وهو ما عني المطلق الذي يرقى على معين ووجهه كقولنا ما وضع  
المعين لما يحل على المعين المتم لا يسقط حكايته للمصدر الثاني بانه اصدق  
وجود المصدر للمعين كقولنا في العالم مستعمل في البيان وممكن في  
المنع والاشتراك في انهما في الامور متساويان في الامور متساويان  
لا متنع على زيد لان اشتداد المصدر على موضوعه مطلقا بوجوب عدم  
انحصار صدقه في الموضوع كزيد مثلا لا يمكن فيه وجود المصدر للمعين  
آخروا استناده الى المعين بوجوب انحصار صدقه فيه ولا يمكن ان لا يتحقق  
المذكور وعنده متساويان فكل ما هو متساويان في الامور متساويان  
واذا لم يكن متساويان فكل ما هو متساويان في الامور متساويان  
القابل هو لا عند التماثل ووجوده للمصدر فلم يحل الصدق والكفر في العلم  
يصح بذلك الجمل هو في نفسه لا يتغير كالميل مع كماله لان في العلم  
ان ما ان يشي لو كان راءا على ان شيئا ما في نفسه مع ان القابل هو  
عنده التماثل عشي فاذا التماثل فلا بد ان يفهم هذا المعنى منه فان قيل انهم  
لم يذكر وان عشي وال على ذلك بل قالوا ان متساويان ذلك وليس يلزم من كون

متنع

المعين



هو مخرج او الحان فاجا غدا تمس الحكم مفهومه فلا يقال الصدق والكذب  
لان من هو اصل الحكم وكذا الاشكال الاول الثاني الحكم عليه وانما في صورة  
المعنى متعين باعتبار مفهوم كلي وقد توجهت النسبة اليه وانما الحكم عليه ولا  
الاشكالان الاولان نسبة مفهومهما يتجهان وذكر في الثاني مع لفظ  
لا لعدم اشتراكه في غيره من قولنا مسمى الجناء في ذلك المعنى  
غير معين فلما دللنا ان يكون معيان نسبة غير معين بحيث يكون  
قوله قولنا مسمى الجناء لا يكون له الاطلاق مسمى مهم منه موضوع  
للمعنيين اي موضوع مطلق غير مقيد بشئ من المعينات الشخصية وغير  
ولو بالماله لانه مبغض لغيره اما ان يكون هذا المطلق من حيث هو  
موضوع مسمى بحسب وضعه اما انما يتوجه اليه النسبة الاخرى  
اما ان لا يكون كذلك بل يكون هو من حيث هو مقيد بشئ من كل المعينات  
موضوع مسمى يكون نسبة متوجهة الى ذكر المعين والاول اطلاق لانه لا ينفك  
موضوعه الذي توجه اليه نسبة مفهومه عند الملاقاة فيطردم النسبة  
ويعقد الحكم بحسب مفهومه في قوة قولنا مسمى ما يرمى ويذكر من الجاني  
فتعين الثاني وسواء ما توجه اليه نسبة معين مقيد بحسب الوجه ولا  
في انه غير مفهوم من اللفظ فلا يكون مفهومه شيئا على انما ان النسبة به وانما  
الحكم عليه فلا يعمل الصدق والكذب بل يكون مفهومه كقولنا الحكم  
مثلا في ان النسبة المتوجهة الى معين واحد فيها خلاف ذكر المعين فالزم  
بأنه يعقد الحكم عليه لا يقال المعين المعين في الموضوع اعلم من ان يكون



او غيره كالصريح في الشك بقوله حتى ان كان ذلك المعنى معناه انما هو  
او كيف كان جاز فان المعنى العام وان كان لا يقتضي في فريضة فانه متعين  
في نفسه من جهة الامور وعلى اقول عند اطلاق شي نعلم موضوعه كما  
اعرفهم به ومفهوم الموضوع ادر عام متعين به فانه يكون موضوعه  
مفهوما من حيث انه متعين بحسب المفهوم شي اي متعين بحسب  
المفهوم الكلي فريضة فبعبارة اخرى وبطريق الاحتمال انما نقول المفهوم  
عند اطلاقه بشي هو ما صدق عليه الموضوع لا من حيث انه متعين بمفهوم عام  
بشيء اخر من المشومات كما نساك عليه ومن ثم جاز ان يسمى بمشاة  
المشوات العامة كما نساك شي بالشيء او موجود بالشيء ولا يكون موضوعه  
من حيث انه موضوع مفهومات قطعا ومن البين انه لا يكون كذلك  
ليس تحول الغايل شي صافيا ثبوت المشي شي في وقت على الارض  
المستقبل او الحاضر وكذا بسبب المشي عن جميع الاشياء في كل الاوقات  
دائما لان هذا التركيب ليس هو لما شي بالشيء ليس بقيد ما عني بل هو  
قوة المود ويصح حمل على زيد فذكر لان المشي من العالم الموصوفات بالشيء  
وذا اذ اطلب وجوده كان اسما الكلمة على تركيب خبري يمكن ان يدخل  
عليه ان و يقال ان شيئا بالشيء فتم حمل على زيد فالحال على يعود اليه  
كأن في زيد غير ومشيء ولا اعتد الكذا في الموضوع متعين عنه ايضا  
لان الكلام فيما اذا نال الغايل شي خاصة المعنى والبيان انما ساء  
المشي الى امر متعين عنه بوجه فري او كلي ولا يمكن في و يمكن ان يلزم شيئا

المشوات  
التي هي  
الاشياء  
التي هي  
الاشياء  
التي هي  
الاشياء

فانما

وحيث ان الصدق والكذب عند الفعل هما مقتضاة من ان الموضوع المعين ليس  
بالطاف منه فموضوعي فلا يكون في نفسه فضلا عما هو في كل المعنى الذي عند الفعل  
مسلما اليه ليس استفاد من اللطاف وهو لا يكون موضوعا على مفاد  
الكلمة منه بل على ما هو عليه. فموضوعي في المثال ان الكلمة موضوعية النسبة  
فما ان يكون موضوعا عند الاشياء شيئا او اثباتا او مفادا او اسميا  
الى الثاني. اما كانت الكلمة حدثا او سميات او افعال مستقلة لا  
في النسبة الى موضوع معين بنوع معين. انما لو كان معانيها  
فان حدث لا يخلو الصدق والكذب في حدتها ولا يمنع عليها على معنى  
كلها في كلام الشيخ فسنرى موضوعا للنسبة الى معين نلقن كل المعين لا يتم  
منها لان الفعل واحد لا انهم منه في علمه فلا انهم حيث عدوا لها الزيادة  
النسبة الى المعين كافي لعلته من اذ لم يكن مفادا فموضوعية لم يفهم معناه  
منها لو لم يكن الذي هو الابداء الخاص بها وجب في الحروف وذكروا معانيها  
معناه بالحق في نسب مخصوصة من حيث انها اداه فيها بين المعاني الخارج  
عنها كقولك يجب في كذا الفاعل لفهم من الافعال النسب المعينة في مسؤولياتها  
اي بين حدث داخل فيها وموضوع خارج عنها كافي الافعال الذاتية و  
بين امرين خارجين عنها كافي الافعال الناقصة. لا يمكن تطبيق  
كلامه على كلامه بان جملة الاشياء متشعبة على زيد وليلا ثانيا وكان هذا  
انما استعمل انباء ابتدأ بالشيء حيث قال فحينئذ لا يصح حمل على زيد  
الا انه لما لم يصح جميع مقتضيات الدليل انهم كلامه انها دليل وان

بجملات الشرح فانه مع هذا الكلام في كلامه وان ما قلناه اي وعرف ان  
ما قلناه من ان معناه ان شيئا معينا في نفسه وعند العالم محولا عند السامع  
وجعله المنصور ليس على ما ينبغي فان ظاهره يدل على ان الموضوع المتغير بالاعتبار  
المذكور داخل في مفهومه وقد جرد عليه كذا <sup>ن</sup> المنصور له وهو ما لا يساكن  
التيابقة وكلام الشرح يبيّن <sup>ن</sup> وقد اوضحنا في بيان القول ان دفاع  
الاسكالات عنه بالامر عليه <sup>ن</sup> واما على الدليل الثاني اي واما اعتراض  
الشرح على الدليل الثالث فهو عطف على قوله في صدر هذا البحث لما على الاول  
وليس كذلك اي ليس الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى وذلك لان اكبر  
منهم ساكنه مبداء بها ثم شئ ثم ياء اما ان لا يكون لفظا بنفسه ان  
كان حتما يعمان من ان الساكن لا يمكن الابداء <sup>ن</sup> واما ان يكون لفظا الابداء  
بالساكن في لغات كثيرة لكن لا يكون دالا على معنى اذ ليس موضوعا في  
لغة العرب <sup>ن</sup> ولذا من البين ان الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى  
فان الحدث نسبتة في زمان مخصوص مفهوم من امشي وليست الهمزة دالة  
عليها تعين فيما من في اللفظ ودلالة بانزاده حاله التركيب كذا في  
كون اللفظ مبداء فلا يميز في ذلك عدم دلالة حاله التحليل لحوار ان  
الوضع به موصولا بما تقدمه من الزوائد الدالة على الفاعل ويعنون  
المعاني التامة المحملة للصدق والكذب اذ يعنون من امشي شيئا معينا فكل  
انما امشي سوى كذا ذكر المسكلم <sup>ن</sup> وانت خبير بان <sup>ن</sup> بحقه حاله في كل  
ان امشي لا يدل على موضوع اصلا اذ لو دل عليه فاما على معين وهو بالاول

على مطلق غير ان المحال ان المذكور لا يرد على يد المولى الكلي فبان  
سائر الفاظ المضارعة واورد الشيخ ايضا على فريب الماضي الغائب عطف  
والاسم المشتق كاسم الفاعل والمفعول ولا يستلزم في الاشارة الى  
على مع وجود غير معن ظاهرا الى الماضي الغائب على ما سبق ان يرد فلو  
لكن صورته الماضي وان كان ظاهره في الاشارة الى الماضي الغائب  
في التركيب من جهة في السمع بالقديم وهو في يكون كل في منطوقه  
قبل جميع ما هذا او قبل بعضه وببعضه في وانما ليست في الاشارة  
في المادة بل هي على منطوقه والحق المتوكل مع كونها في منطوقه اذا لم يكن بعد  
سكان والافعال على مجموعها ومن ثم يرد بالكونه الاوالية تمسك بها ليست  
الظواهر فلو انهم لم يكن في منطوقه اسم الحكم بان الاسم الموصوف مرسى في  
الشيخ عند المكون ايضا من الافراء المعبر في التركيب حيث قال في فصله  
تحقيق الاسم سواء كان المكون كثيرا او منقطعا او فركه فان جميع ذلك اجزاء  
من المنطق فها هو المنطق بالكونه فكان الاوالية تشير به الى الوقت الذي  
معناه اللغوي وقد يدل على معنى فليس يجب التركيب وسقط الكلام  
عابده ولا استبعاد في ان المكون يسيرة انما الاختلاف في انما على  
مع المكون او بعده والخارج هو الثاني لان الحركات العاقل الحروف الحروف  
وكون الوقت في عبارة عن كونه بحيث يمكن ان يلفظ بعده حرف محصور  
واما كون الوقت مجموعا فانه عبارة عن قطع الكلمة عابدها  
والقطع نفسه ليس مجموعا كما يلفظ بل مجموع مودا وقوف عليه كما يلفظ

هذا هو المعنى  
الذي مر عليه

او يرد



انه يستخرج ان الخبر عنه معبراً بوجه ثالث ولما قلنا نحن في ذلك - والاصل  
لو كان الخبر عنه المتيقن لكان الخبر السابق ان يقال والاصل  
انما قلنا ان لو لم يصدق قولنا الفعل خبر عن معنا معبر عنه بوجه ثالث  
كانت لفظ الالف في الخبر - ... وان معنى الفعل بالخبر عنه معبر عنه بوجه  
لفظ وانما كان ذلك الكلام من اجل ان المام خارجاً عن قانون التوجيه  
لان دفع المستند لا يخفى على العبد والامام المستند ان عمل العبد افر  
وليس شي منها بموجه من المعاني على ان ما ذكره ولا بطل السند  
على دفع التناقض لانه اذا كان الكلام الاخير عن المعنى بانه لا يخفى  
عن معناه لم يلزم تناقض كما لا يلزم اذا اخبر عن اللفظ بانه لا يخفى  
عن معناه وايضا هو استفسار وهو فليقل السائل دعوى المعاني  
لان مرجع المعنى ولو قيل انما يقولنا الفعل لا يخفى عن المعنى  
لا يخفى عنه بوجه عن معبر عنه بوجه لفظ ولا تناقض لان الخبر عنه مستخرج  
من الفعل لكن معبر عنه بلفظ الاسم اعني لفظ المعنى مستنداً الى  
الفعل لم يسم بانه ذلك السؤال اصلاً فبينما على هذه القاعدة  
انما يخبر عن اللفظ فمقسم كالخبر عن المعنى ثم اقيم قائل المعنى  
الاخبار فانه اذا جاء بالخبر عن لفظ الفعل مجرد لفظه كان جواز  
اخباره بلفظ الالف بمرتب الاولى والافضل اختلف في  
ان معنى المضمون هو واحد بالشخص او لا فذهب بعضهم الى ان معناه  
كل كونه مقولاً على كثيرين ومن ثم قال الشارح وذهب اي خلاف المضمون

عن هذا القسم اولى نكيتته لكن ضرب عليه القلم وقال لا يمكن كليا لو  
كان مقول على كثير من معنى واحد وليس كذلك فاقول اذا قلت جازم وهو  
راكب فلفظه موعبة عن خصوصية زيد وهو واحد شخص وكذا اذا  
قلت ضرب عمر وهو موقام كالتسمية عاتية مسته عمر ولا يقال  
فعلى لا اكان المفعول مشتركا بين معارضة محصورة وسهبا طل انفاط وكنت  
اولا يمكن ان تصور واضح اللفظ اصطلاحا كل واحدة من الخصوصيات  
التي يطلق عليها لفظة مولانا نقول انما يلزم الاشارة الى اذ كانت لفظة  
موضوعة لموضوعه لكل الخصوصيات باوضاع متعددة وهو ممنوع بل  
موضوعة لها بوضع واحد وحسب ان الواضح اذا تصور معنى كليا ولا  
به فروقاته وبين هذه الملاحظة الالهامية انفاط واحد الكل واحد من كل  
الخصيات كما في مثال وضع علم واحد عام لعمان متعددة فيطلق بهذا  
الوضع ولكن اللفظ على كل واحد من افراد ذلك المفهوم الكل حقيقة ولا  
يطلق كذلك على ذلك الكل اذ لم يوضع له كما اذا قال لفظ انما لكل مسلم واحد لفظة  
انت كل مخاطب مفرد ذكر ولفظة موكل ثيب مفرد ذكر فيكون  
كل واحد من هذه الالفاظ موضوعة بوضع واحد لمعان شخصية متعددة  
فلا يكون كليا ولا مشتركا بل يكون الوضع منها عاما والموضوع له خاصا  
ومن هذا القبيل اعني الموضوع بالوضع انما استاء الاشارة فان  
لفظة هذا موضوعة لكل مشار اليه مفرد ذكر وفرد مؤنث ايضا فان لفظ  
من مثلا وضعت لكل ابتداء خاص بوضع واحد وكذلك الافعال ايضا

الغيب المحذومة الدائمة في مقهورا ومن لم يعرف التوهم العام لعني فاه  
وقع في حيزين يحسن وقطال ان الغايب والاشياء موضوعه لمعان كلية  
الان الواضع شرط ان لا يستعمل في في ثباته بكل كليات وقا في في  
الحروف ان لفظه من مدونة لعني الابداء اما ان الواضع شرط في الابداء  
عليه ذكر معدوم ما يستلزم ولكن في لفظ الابداء فيمكن بالاعتبار والتبصا  
فان قلت ما ذكرته من كون في المفرد اوجدا ما يستلزم في في غير الحكم  
والغائب ان لا يقال انها او انت ويرا في تعلم او محال في العلم وبقوم  
الغائب عبارة عن ارادة كل شخص من يصلح ان يحاط به لا عن ارادة غيره  
كل شي مل لهم خلاصته في الشجيرة والاضحية الغايب فقد يعود الى الكلي  
ايضا ولفظه هذا قد يشار بها الى الجنس في قوله عليه السلام يخفون هذا  
السواد قلت الطاهر ان كلمة موضوعه الخفيات اما اوجه تخفى  
كل غايب مفرد ذكر سواء كانت في ثبات حقيقته او اضافته والاشياء  
الى الجنس مثبتة على جعله من له الخفى المحسوس المشاهد ولفظه عموم  
الوضع في جانب اللفظ ويسمى جيبه وضعه نوعيا كما مر على افراد  
المفوضمة اراد بان موضوعه المفوضه سواء كانت مسمية في الجنس الناطقة  
او في الاشياء واذ لكر ان لكل الافراد اما كلية في قسم في القوة العاقله واما فردية  
في حقيقة فان كانت في سوية فهي مدركة بالهس المشترك ومحمولة في الخيال  
وان كانت منسوبة بالخصوصيات فادراكها بالوهم وعطفها بحزانت  
وان لم يكن محسوسة ولا متعلقة بها في تسميته ايضا في العاقله وتبين

الاشياء  
التي هي  
محمولة  
في الخيال



ان الامكان مثلا معقول صرف فحياته لابد ان يكون في العقل حتى اذا  
 ادركنا امكانه ومثلا واشترنا اليه اشارة عقلية هذا الامكان كان  
 بؤشا حقيقيا ومعقولا صريحا لا يدركها للالات المختصة باذراك البزيمات  
 الحسنة ومتعلقاتها بل يقول نحن نعلم بالذات اننا نذكر شيئا ليست  
 بسمائية اصلا كالامور العامة فحياتها لا يدرك الابد العقل فحياتها  
 من ان الصور العقلية كلية ليس معناه الا ان الصور المنعقدة من الحسنة  
 الحاصلة في العقل كاتبة المشاع حصول صورها الوحيية في الحاصل اذ لم منه  
 انتسابها بخلاف حصول صور البزيمات الجردة كما ذكرنا في خصوصيات الحاصل  
 العامة فحياتها اذا ادركت انتمت في النفس الناطقة لان في الامور  
 او الحافظة لا يمكن الناطق في انه من المشترك ومن المتواطى من ثم ينفق  
 بيقين حيث نال ان كان التناوت واختلاف مفهوم اللفظ كان شتر كما  
 وان كان خارجا عنه كان مفهوم اللفظ ومواصل المعنى خاصا في الكل على  
 اذ لا اعتبار بذلك الخارج فيكون متواطيا واجيب عنه بان التناوت يحتاج  
 عن مفهومه الذاتية في وقوعه على افرادة وحصوله فيها فاعلمه قسما على هذه تعابلا  
 لما ليس فيه من التناوت وحصول الوجود في الواجب قبل حصوله في  
 الممكن قبلت بالذات لانه مبدء المعداد ولا عه بالقديم الزماني كما  
 في افراد الانسان لرجوعه الى افراد الزمان "الاجصول نفس معناه في  
 افرادة والوجود في الواجب ثم لانه مقتضى ذاته واثبات الاستواء  
 والله نظرا الى ذاته واقرى كثرته انما هو فالوجود معقول عليه وعلى الممكن

داخل

بالسكينة من غير التوهمين وقد يجعل لاغوى باجنا الى الاسم الملائمة  
ويجعل كثرة الآثار وكما لها دلالة على الشدة كما في بعض النسخ قال في بعض  
المصادر أكثر وأكمل ويكون الوجود كالأجود والذات كالأولى والوجود  
الاجسام الكائنة للمادة في العالم الملائمة التت وافر في منه في تلك العقيدة  
المقدمة عليه بعد ما بالذات ومثال المراد من غير علم فانه يقول ان العلم لا  
يلازم بالشيء الا اذا اجماع الصدق والكذب تنبئ من غير علم بالمراد  
من وقوعه لول الكلام في نفس الامر والوقوف عليه وعن في حصة منه في بعض  
المراد الى محله ما يتبين من كان محلا لكل واحد منهما بالحق اننا في علمنا  
حين احد ما يجب له وقوع او اننا وقوع علمنا يجب على الحكم والادب حسب  
معرفة كما في قول اجماع التبيين حتى لو باطل ما قوله او اذا ابا او او  
المباح او العاجزة فيقتضي عليه انه لا معنى للاختلاف فيقتضي ان الواجب ان  
يقال فان صدق او كذب متى خيرا او امتناع معرفة الصدق والكذب  
بدون الجزم منج اذا صح ان يقال الصدق مطابقة الكلام للواقع والكذب  
عدم مطابقة له اذا كان من شأنة المطابقة وهو مخرج لتواضع الانسان  
الصدق والكذب من الاوضاع الدائمة الاولى الجزم في وقت معرفتها على  
معرفة سواء اذا جاز الى ان يثبت ولا او اما ذكر في قوله الذي هو قوله  
وتعيين للمادة وذلك ان فيه الجزم في نفسها واجتهاد عند العقل كسائر  
الكليات الا انه اذا اطلق الجزم يعلم ان المراد به في تركيب  
من كل التركيبات الصواب في تعيينه بدوله الى ذكرها له في علمها

العلم بالمراد  
او غير

بما هو عرف مامية البر من حيث انها بدلوله لفظ متوقف عليها ومعها متوقف  
على ما هيته من حيث هي واللازم منه ان يتوقف موقوف مامية البر بالاعتماد  
والاول على معرفتها بالاعتبار الثالث فالادور ونظيره ان يقع استناد في معنى الحيوان  
مثلا فيقال انما نعني به ما يقع في تعريف الثالث ان موقع الجنس في كلام  
الانسان ان تعريف الجنس بحقه الصدق والكذب المتوقف على موته  
بل بما يت الحادة من الناس استعان بين العطن فيه والاولى  
ان يقال البعيدة باللازمة للتوق باللازمة عن كل الاجزاء واللازمة ان  
عما المكون فيه او يدل على طلب الفعل بواسطة التمكن فانه يدل على طلب  
شيئا او بواسطة التمكن اذ كان متعلقا بغيره وفيه وكذا الحال في  
النداء فان طلب الفعل لا يلزم عنه كل دم طلب الماعلام  
الاستينام ونعم من هذا معنى والنداء والاستينام من قسم الطلب  
كالكلام والهي وقد يعم المكي العام الى الجز والانشاء المنساول للطلب  
والتيه والمكي البعيد في الناس استيناف ولما الى الثاني وهو  
ب او من اسم مقدم وفعل متأخر وقع صفة له او له اذ لو تقدم الفعل او  
تاخر ولم يكن صفة ولا صلة كان المكي منها كلاما ولما قال لان المتعبد  
موصوف اما لانه المشهور المنقطع في اكتساب الصورات والما نظر  
الى ان كلام زيد مثلا بمعنى غلام زيد على الو <sup>ب</sup> <sub>ب</sub> ولا يحصى عند الا  
تخصص الدعوى بالقول للمازم اي الذي لا يعلق فيه وسوال الخي وسباق  
اطلاق القول الجايم على انما يدل الخي والشيء معا ولما كان المدرك في

بما هو عرف مامية البر من حيث انها بدلوله لفظ متوقف عليها ومعها متوقف على ما هيته من حيث هي واللازم منه ان يتوقف موقوف مامية البر بالاعتماد والاول على معرفتها بالاعتبار الثالث فالادور ونظيره ان يقع استناد في معنى الحيوان مثلا فيقال انما نعني به ما يقع في تعريف الثالث ان موقع الجنس في كلام الانسان ان تعريف الجنس بحقه الصدق والكذب المتوقف على موته بل بما يت الحادة من الناس استعان بين العطن فيه والاولى ان يقال البعيدة باللازمة للتوق باللازمة عن كل الاجزاء واللازمة ان عما المكون فيه او يدل على طلب الفعل بواسطة التمكن فانه يدل على طلب شيئا او بواسطة التمكن اذ كان متعلقا بغيره وفيه وكذا الحال في النداء فان طلب الفعل لا يلزم عنه كل دم طلب الماعلام الاستينام ونعم من هذا معنى والنداء والاستينام من قسم الطلب كالکلام والهي وقد يعم المكي العام الى الجز والانشاء المنساول للطلب والتيه والمكي البعيد في الناس استيناف ولما الى الثاني وهو ب او من اسم مقدم وفعل متأخر وقع صفة له او له اذ لو تقدم الفعل او تاخر ولم يكن صفة ولا صلة كان المكي منها كلاما ولما قال لان المتعبد موصوف اما لانه المشهور المنقطع في اكتساب الصورات والما نظر الى ان كلام زيد مثلا بمعنى غلام زيد على الو <sup>ب</sup> <sub>ب</sub> ولا يحصى عند الا تخصص الدعوى بالقول للمازم اي الذي لا يعلق فيه وسوال الخي وسباق اطلاق القول الجايم على انما يدل الخي والشيء معا ولما كان المدرك في

الذات ومواد عوانتها وانما اخبارها لم يحل الصدق والكذب ولما جعل لان  
تخالف به غير انما ادى بان انشاء الوجود انما يحصل بانها من المتعدي الى غيره  
وليس الذي في هذا الكتاب الا في ما سبقت  
كتب في الفقه بياض الادب ان ذكر الجزئ منها معطوف على الكل فيقول  
اليه المباحث فيه مستحسن او ليس به مباحث في شئ من كتب الفقه الا  
انهم اقرروا التعريف بناء على ان مضمونه ملكه ومفهومه الكل عند وقت  
على نظره فان قيل اليس قد بين ان يخرج عن نيابة الوجود لا يشترط ان يكون  
وان السبب بينهما بالعموم مطلقا وان احكاما مباينين للكل والافاغم منه  
من وجهه وكل ذلك كمن بحث عن البروت فلما امان بيان مضمونه من غير  
التصوير من كل لا يسير شي لان في الاصطلاح عبارة عن حمل شي على اوردنا  
بيان النسبة فتحة للتعريف لان الاصطلاح المفردات متعددة يزداد  
بموقفه نسب بعضها الى بعض فيقال ان النص الفصل الاول في اقسامها كما  
فصل الاقسام والمحاكم بالكلية قد وجد في بعض النسخ مكذا في اقسامها  
واما كما لكنه لا تقول عليه اوله وان بحث غير مقصود بالذات الا  
بالنظر الى الكل وليس الجزئ مباحث مقصودة بالذات في وقتها الا  
لا تنفع في الاتصال بالشيء الفصول والافاق القديسات على كل كان  
لما جبه عن النظر في مباحث الجزئ غنى ولا سلك في تفنن الفصل  
باليس مقصودا بالذات مكره جدا قال الشيخ في الشفاء انما لا  
تشتغل بالنظر في الجزئيات اي لا تشتغل في العلوم الحقة بالنظر في

في الجزئيات من حيث خصوصياتها لانها غير متساوية فلا يمكن  
 وضبطها وايضا احوالها لا تثبت بزمان قديمة واحدة بل تتغير فيتعذر معونها  
 على وجه مطابق الواقع وايضا ليس علمنا بها من حيث هي جزئية بغيرها  
 كما لا يمكن ان يوارسها النفس الناطقة بالفتورات الكاملة والتصرفات  
 الحقيقية وذلك لان صور الجزئيات انما تتوهم في الالها لا فينا كما اذا تعطلت  
 الالات زال فيها الادراكات المتعلقة بخصوصيات الجزئيات او  
 بيلقينا ان اسبي علمنا بها من كل احيائية يتنازلنا الى عامة حكمتها من الابدادة  
 الكبرى الابدادية اعني انها جارية بغيرها ذاتها منصفة بكمالها التي افضلها  
 واعلم ان ما ادرتسم فيها من صور مطابق الموجودات احوالها حتى صارت  
 بذلك الاتساع كما انها الموجود كله فان قلت ليس بحث في الهيئة  
 عن الاواك الحاضرة في الاله عن ذات الواجب تعالى وعن  
 العقول الفعالة واذن بحث عن احوال الجزئيات الحقيقية قلت  
 ما ذكرته بحث عن الكلمات المحضة في اشخاص معينة لا يرى ان الفلك  
 الثامن مثلا انما تعين عنه ما عنده من كلياته يثبت بعضها ببعض حتى  
 صارت صورة في واجب الشخص مع بقاء ذلك المقيد كمالا بحسب تصور  
 لو وضع موضع جرم اخر موافق في وضعه ومقداره وسائر احكامه وان  
 خالف في ما يثبت كانت المباحث المذكورة في سورة الثامن منسقة على  
 شاملة اياه وقس على ذلك ما عداه لا يقال عدم ثبات الاحوال وزوال  
 الصور العلمية عن القوة العاقلة انما يريان في الجزئيات الجسدية واما

وجودات من المادة ذاتها، فكلما فلا يتغير فيها وقد ران سورما من شئ  
 القوة الناطقة فلما نزل بها مفارقة الالهة فلما تقول ما ذكرتم وان كان حقا  
 الا ان لا طريق لنا الى ادراك خصوصياتها الا بالقبوليات كونه فلا يتصور  
 علمنا من اننا مشغولون بشخصيات معينة ولما كان المنطوق في حاشي العلم الكائن  
 والكتيب كالمركب ولم يكن العلم بالجزئيات كالمركب بالكتيب بل كمن يرى مجموعها  
 احواس الظاهرة والباطنة لم يكن له ذهن متعلق به وليس فاضلها من احوالها  
 ثبات احوالها وكون العلم بها مفيدا ومبلغا بل لا يكون به العلم في العلم  
 المقصود الا على مباحث التصورات احوال الذوات ومقدمات مباحث  
 الكليات المفهوم وهو ما حصل في العقل أي من شأنه ان يحصل فيه  
 حصصه بفعلها، والذات من ان احوال المعلومات الى الجولات المتسوية  
 الاذن وان مباحث ذلك الايضاح تتصلق بخواصها الذميمة فذلك  
 اعتراف في تقسيم المفهوم في احوال متعلقة بخواصها الذميمة فذلك اعتراف  
 في تقسيم المفهوم ما هو منها فبذلك ان منع نفس تصور احوال منع من حيث  
 انه تصور من وقوع الحركة فيه ما جعل على كثيرين الجأبا فهو الجزئي وان لم  
 يمنع فهو الكلي وانما قيد المنع بنفس التصور لانه بعض اقسام الكلي عن تعقيب  
 الجزئي هو ما امتنع فيه الشر كبتاد منه الامتناع كسب من الامتناع  
 مبيد في مفهوم الواجب الوجود والكليات الوضعية فوجب تقييد  
 المنع بالتصور وانما يفظ النفس بما على انه تفهم في الامتناع لا  
 التصور ان لم يدخل اباها الاستقلال وبانضمام ما هو اليه فيدخل في

الا ان قيل بالذات  
 يمكن ان

في المبدأ من المبدأ

ففيه مفهوم الواجب الوجود في العقل اذا تصورناه ولا يمتنع بيان المبدأ  
امتنع من التكرار في توفيق المامتناع على تصورنا فلهذا  
فيه قطعاً وسياستك لهذه الزيادة فائدة اخرى والاداء لتسبب ان يتبين  
بعضه عن بعض مع اتصال الكل باصول واحد كاختصاص الشيء بالتوالي  
منزق ابعاضها بالكلية واما اعتبار المطابقة للحاصل في العقل لكثيرين  
المطابقة مطلقاً لان الصور العقلية اظلال الامور الخارجية بقضي الاداء  
بها في المصير الخارجية فانها متصلة في الوجود ليست ظلالاً في العقل  
الصور الحاصلة من ذهني ومن واحد من الطائفة الذين تصوروا مطابقة  
الصور الحاصلة في اذهانهم في ضرورة ان الاشياء المطابقة لشيء واحد  
متطابقة فيهم ان يكون كل الصورة عليه اجيب في الكليات في الصورة  
العقلية لكثيرين من الامور العقلية من جهة واحدة وقد نظر لا يمتنع  
بالكليات التي لا توجد افرادها الا في النفس لمندوم العلم والصور العقلية  
متطابقة لصورها ان يمتنع مطابقة للحاصل في العقل لكثيرين  
ومقتضى لارتباطها بها فان الصور الادراكية تكون اظلالاً للامور الخارجية  
والصور اخرى ذهنية ومعنى المبدأ ان الصور الحاصلة في اذهانهم كل الظاهر  
ليس بعضها وغالب بعض كل منها اظلال الامور خارجي سوزيد مثال السائر  
في هذا الحق الكليات معنى مطابقة الصور الذهنية من حيث  
لا يكون اسرار الصور العقلية فان كان ذا سمات زائدة مثلاً حاصل في  
ان ليس ذلك الاثر هو المبدأ الذي يحصل فيه اذا سمعت في

وحيثما لم يتبين ان لا يحصل من عقل كذا وان هذا هو مقتضى قوله اذا  
رأينا زيدا او جردنا عن شخصه حصل في اذهاننا الصورة الانسانية  
التي تخرج عن اللواتي فاذا رأينا كذا حصل في اذهاننا الصورة  
صورة اخرى من العقل ولما كان العقل في الصورة كان حصول كل الصورة  
عن حال دون زيد واستخرج ما اشتد البرهان من خواتم منقطة اشياء  
واحد افاكل اذا لم يتبين ما حصلنا على التبع انقش في النفس ولا يتبين  
بعد كل يتبين العقل وان ثبت عليه الخواتم الا وهو سبق مدح الكفاية  
بما حصل من هذا في كل انفس نسبة الى كل الخواتم نسبة الكمال في  
نفسه فان كانت الصورة العقلية متميزة في نفس شخصية وشخصية فحاشا  
لشخصية كغيره يكون كماله فلت الصورة العقلية اعتبارا الى احد ما يتبين  
ولا كمالا في الاعمالي عينية والثاني اعتبارا الى الصورة وشأن الاعمالي  
له في الوجود بل هو كالحلل للمور في هذا الاعتبار وطبقا الى اختصاصه بال  
نفس الكلية وفيه نظر والحق في هذه الابواب ان الصورة تطلق على معنيين الاول  
كيفية تحصل في العقلية الى امرأة كالمشاهدة في الصورة والثاني هو العلوم  
التي دراستها كل الصورة في الذهن ولا شك ان الصورة لهما في الصور  
بمعنى انهما فان كانتا ليست تعرض لصوره الحيوان التي تعرض  
حالة في العقل بل الحيوان التي هي هذه العقل شكل الصورة وكان الصورة  
الحال في العقل مطابقة لما هو كثره كما ذكرتم كذلك لما هي المتميزة بها  
مطابقة لما هو كثره كما ذكرتم كذلك لما هي المتميزة بها مطابقة لكل الامور

باعتبار الاول شخصية في نفس محضة  
والكلية ليست عارضة





بانها والاعراض الجوهرية لا يمكن ان يكون فيها شيء من وجودها في غير  
 لان ان الصور العقلية هي في الحقيقة العقلية على ان المادتين العقلية  
 والخيالات هو العقل ان لم يكن وان كانت المادتين العقلية او المادسية العقلية  
 على السكين في انهما في صورها في الخيالات العقلية ترسم فيها وفيها  
 فذهب جماعة الى الثاني بناء على ان الصورة العقلية العقلية عقلية  
 ارسلت في المناطق لا تستمر في نفسها بل هي على ما هي في الجوانب  
 وسواء في الصور عندنا عما رآه عن حصول العقل في العقل كانه والكل  
 المأخوذ مما حصل في العقل لا ما حصل فيه فذهب فريق الى ان الصور كلها  
 وترسم فيها لانها في المادسية العقلية لانها في الجوانب العقلية  
 بواسطة لانها في ذلك الثاني ارسلت الصورة فيها ثانيا في الباب  
 انها لم تخرج البصر في ذلك البصر ولم ترسم فيها صورة واذا فحتمت  
 فيها صورته وادركت في نفسه وهذا هو التحقيق لانها اذا ادركت شيئا في  
 شيئا وارجعها الى عقولنا وهذا قد حصل لانها في العقل على كل شيء  
 بواسطة في ذلك الشيء الذي عندنا وهذا هو الجواب الاول باختلاف  
 الجوانب بينه على اختلاف المذاهب فربما يبين الى الامم في امس  
 بعد الان مع المنع وعدم الماديين في معنى الجزئي والكل الى امتناع فرض  
 الشك وعدم امتناعه كما في الحقيقة ولا البتة ان كان العقل  
 امتناع المفروض كما في امكانه وايضا الصور الذهنية في الحقيقة في الحقيقة  
 الاحكام للامور الخارجية التي في الحقيقة وعلى تقدير توافقها في الحقيقة

ثانيا

الاجابة

وانما بان الصور العقلية العقلية  
 عقلية في العقل على ما هي في الجوانب العقلية  
 على الصور العقلية العقلية العقلية

وانما بان الصور العقلية العقلية العقلية  
 العقلية في العقل على ما هي في الجوانب العقلية  
 على الصور العقلية العقلية العقلية

والصور العقلية العقلية العقلية العقلية  
 العقلية في العقل على ما هي في الجوانب العقلية  
 على الصور العقلية العقلية العقلية

يتصور احتمالاً فمما يصدق الاقتناع الذي هو الامكان غايته من لوازمه الملائمة  
 فالاولى للاختصاص على ما ذكرناه اولاً وعلى زيادة الايضاح والملاح  
 نقوله الملائمة الامكان العام والملائمة بالامكان العام تعرفه قوله والملائمة  
 الا ترى ان مفهوم اللاشئية والامكان العام يصدقان على اشياء  
 كثيرة كما بياض مثلاً فانه وان كان شيئاً وكما عاكساً الا انه ليس بمفهوم الشئ  
 والملائمة بالامكان العام فيصدق عليه بلهما كما يصدق الملائمة على الانسان  
 الابيض لاننا نقول لكل ان فرض صدق اللابيض على شئاً وفرض  
 بالاشياء المفروض يمكن والمفروض متحقق وهذا هو فرض صدق البرهنية  
 المتحقق على اشياء وفرض متحقق بالبرهنية فانه من ممتنع كان  
 المفروض ككل واعلم ان شئاً كالباري والعقلاء من الاشياء الكلية والملائمة  
 مثال ما يوجد من الكلي في الخارج اما واحداً او كثيراً فاما ما يوجد من  
 الوجود مواد ذات الخصوصية لا مفهومه الكلي وكذا الحال في الشئ  
 الكواكب السبعة افراد للكواكب السبعة كما ان النصوص التي لا تتألف  
 افراد للنفس الناطقة وكل ذلك ظاهر من العمارة والامكان العام  
 اذا نسب الى الوجود شئاً الواجب والممكن الخاص فقط اذا اطلق على  
 الكل ومن لم يلاحظ في التفصيل كثيرة اما متحقق في الغلط فليان في  
 الغاية في احد ان المتعبر في كل الكلي في شئاً على المواطاة الاحتمال  
 الاشتقاق والثانية ان عليه كل انما هي نسبة الى امور كل عليها الكل فترد  
 بالمواطاة لا بالاشتقاق ولا يذهب عليك ان بيان الغاية الاولى بيان

كما ان نسبة الى عدم على المتعبر  
 بالامكان الخاص فقط

اخص  
 من  
 بال  
 في  
 في  
 في

الثاني وبالعكس فانه اذا ثبت ان المعبر في حله على قولنا على المواقف  
 دون الاستحقاق ثبت ان كلفته بالقياس الى ما يحل سواها موانع  
 لا مستغافرة ولا اذا ثبت ان كلفته مقيسة الى ما ثبت ان المعبر  
 في حله ان الخلقين فلهذا كل قال قدم مدعى المسئلة بالتوحيد في النسبة  
 والله اعلم بما على ما ان المعنى الاخر لا يوشى وبين النسبة من المعقولات  
 الثلاثة اعني الحرفين والكل وقوله بل او بعبارة نفوسه بقوله بالحقيقة  
 ولا كان ذو بطلان والابيض معني واسم على حل لبيان على التوجيه  
 حل الاستحقاق ومنه من سمي الاول حل تركيب والثاني حل إسقاط  
 وبواسطة على الاول حل كذا وعلى الثاني الاستحقاق لا شتم  
 معناه الله اقال الشتم وفسر معني انه ذكر في الشفاء ان حل  
 المواقف يكون الشيء محمولا على الموضوع بالحقيقة ولم يفسر في  
 بالحقيقة بما يكون محمولا بلا واسطة كما ذكرنا بل فسر بما يعطى موضوع  
 اسمه وحده كالجواب فانه يعطى الانسان اسمه فقال الانسان  
 يعطى حده فقال الانسان حسم نام حسم منحل بالارادة وعما  
 في التفسير لا مجال لما اعرض به ابوابه كات وانما يتجه اذا فسر كذا  
 الشارح تسابقا كما لا يخفى على ذي مسكة وكأنه اشار الى ذلك  
 ثم قال ولا يمكنه فقال الشتم واو او اعرض على ما قاله اي  
 اعرض على مقوله المفسر انفسه الذي ح في كتابه المذكور ان يفسر  
 آخر وعلم الغرض من باب عكس فان الرباطة خارجة عن

اول من اقل ومن النعم عن الاول  
 فثبت ان من شتم الله على المواقف يعطى  
 موضوعا اسمه وعدا الشتم الى ان لا يكون  
 الذي يحل على الاول بالارادة لا يعطى  
 مسددا ثبت ذلك الكلي لانه وضو لا يلائم  
 فان المسألة ما حسم بما على ان العمل لا

في كتابه المذكور  
 في كتابه المذكور  
 في كتابه المذكور

طرفاً اتفاقاً وكل رابط نسبة فهو من كل نسبة رابط يكون خارج عن  
 طرفي النسبة فان قلت لا دخل في ذلك مسمى او مسمى في كل مناهات  
 معناه زود مسمى فان الحمل لا يظهر ذلك التاويل قال الامام في الملخص  
 حمل الموصوف على الصفه كفعلنا الموصول جسم سمي حمل الموصوف على الصفه  
 على الموصوف كفعلنا الجسم سمي حمل الموصوف على الصفه ولفافيه في هذا  
 الاصطلاح ولذلك كان المتعارف هو الاصطلاح على المعنى الاول  
 الذي سبق على كلام الامام فان موضح الشيا من الصفه السابقة الى  
 واحد عند التحقيق قال الكاظمي في شرح الملخص الماد بالانسان ما يعبر  
 باسم جاد كالحوان والانسان وبالصفه ما يعبر باسم  
 واما قول الشارح فاذا كان المحمول انشاداً فاقم بوجه ما صنف على  
 مفهومه كما في جانب الموضوع بل السخا عن حمقه الافراد كما  
 عين الافراد وحق نواطاء الموضوع والمحمول أي نواقضه بخلاف  
 الصفه فانها خارجة عنها فهي مغايرة لها فتمت ملئت مفهومات  
 والكل المشهور ان الكل له مفهوم واحد تعامل الجزئي الحقيقي تقابل  
 العدم والمكلف كما سلف وتعامل الجزئي الإضافي تعامل الضايف  
 وفيه شبه لان كليات الكل بالمعنى الذي سبق يحقق بحد امکان فرض  
 صدق على كثيرين وان امتنع صدق على انفسهم كما في الكلمات  
 الفرضية وفي الانسان مقيساً الى افراد حرة ومن البين ان الافراد  
 الجزئية ليست خروشات اضافية للانسان وذلك انما لا ينفي بالمدح

في كل نسبة  
 في كل نسبة  
 في كل نسبة



والفكر في العلم في الآخرة يكون الجزئي الإضافي اعم من الكل مطلقا وانما  
بالفكر في تحت وفي طائفتين النسبة المذكورة بينهما على نسبة التي ذكر  
بين الإضافي والمعتني قال الواجب في الشخص في ثمان حقيقين و  
ليس بعد حين تحت في أي أصلا فقطل النسبة بينهما على عموم من وجه  
وبين الجزئي المعتبر والكل حقيقيا كان أو اضافيا مبانيه كلية وذلك  
واما النسبة من الكل الحقيقي والجزئي الإضافي فيقول لا يمكن ان  
الاشياء واللا يمكن بالامكان العام كليان جزئيان فان صح ان  
المساوئين متساويان وفيه الجزئي الإضافي بالموضع لكل كان الاضا  
في اعم منه مطلقا والاضاف وجه على فاس من النسبة من الاضافير  
كل مفهوم اذا نسب الى مفهوم او سواء كانا كليتين او جزئيتين او  
احدا كلييا والاف في ثمان النسبة بينهما منه في اربع اي لا يكون خا  
عنا بل يكون احدها والبانية الجزئية منفردة تحت العموم من وجه  
البانية الكلية في داخل في المحر والبانية الكلية بين مفهومين ان التصاد  
على شئ واحد سواء كان امكن تصادفها على اولها فجمعها الى سائتين  
كليتين دايتين والمساو له بينهما ان تصدق كل منهما بالفعل على امر  
على الآف سواء وجب لكل الصدق او لا فجمعها الى موشين كليتين مطلقتين  
عامتين ومعنى لما مرهما في الصدق انه اذا صدق احدهما على شئ من  
الجملة صدق الآف عليه كدليل معنى يستلزم الانهال للاعم على سائر الفا  
ففسر مع العموم المطلق الى حوت كلة مطلقة عامة وسالبة جزئية دائية

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the letter or a separate note, written on a separate sheet of paper.

جالت

والحاصل ان التلزام عبارة عن عدم الاعتكاف من الجانبين و  
الاستدلال عن عدمه من جانب واحد فعدم الاستدلال من الجانبين  
عبارة عن الاعتكاف منها فظهر صحة قوله فلا بد منها في العموم  
منها في وجهه فمرجه الى توجيهه فوجهه مطلقه عامة وسالتيه بائنين  
والمتبين ان فهم البائنين ما يحتاج التصديق كان ويحتاج البائنين  
كائنين ضروريين ووجه حجب ان نفس في سائر الاقسام بعدم امتناع  
التصادق فلزم ان يتدرج في التساوي معنويان لم يتساوا في معنى  
شيء اصلا لكن يمكن صدق كل منهما على كل ما صدق عليه الآخر وفي العموم  
المطلق معنويان يمكن صدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر بدون  
العكس مع انها لم تتساووا على شيء وفي العموم من وجه معنويان يمكن  
والاعتكاف كل منهما عن الآخر اما بدون التصديق او بدون الاعتكاف  
وكل ذلك ظاهر الفساد كما يقال من ان سلب احد البائنين عن الآخر  
ضروري معناه ان العلم بذلك السلب ضروري لانه في نفسه كذلك  
اذا قيل شيء صدق احد البائنين على الآخر ارادة الامتناع المطلوب  
المساوئ للامتناع بالعرض على ذلك فلو لم يجب صدق احد المتساويين  
او الاخر على ما صدق عليه المساوي الا في الاخر وفي هذا المعنى  
استكمال العلم ان تعارض الامر والشبهة للموجودات الازمنية والحالات  
ترد كالتا على هذا المعنى وعلى ان يقبض المتساويين متساويان و  
على ان بعض المتساويين شيء مطلقا اخر مطلقا من يقبض الاخر على العكس



المجرى الكلية لنفسها بعكس التقييد كما يستقف عليها ذلك عرفت هذا وقوله لا شيء  
 ان لا يمكن بالامكان العام والاشياء مفهومان وليس منها شيء من هذه <sup>النسب</sup>  
 الرابع لما ذكر فان قلت هذا المهر ردي بين الشيء والائبات والاول <sup>سوط</sup>  
 بينهما بالضرورة فلا تصور فروع شيء منقطعاً فقول هذا ان المفهوم  
 داخلان في القسم الاول وليس بينهما من في فرع المنع في قسم البناء او  
 نورد البعض به على خوف البناءين واعلم ان من النسب الى  
 الرابع المذكورة كما يغتر في الصدق على قواه آفاً وهو الصدق فيما  
 بين المفردات وما في حكمها ومغناه المخرج يستعمل على فقال صدق <sup>الاول</sup>  
 على الانسان مثلاً كذلك يعتبر في الوجود والحق والاضاءة <sup>النسب</sup> المتغيرة  
 من الضياء من هذا القبيل دون الاول اذ لا تصور حمل الضياء على  
 شيء واذا استعمل فيها الصدق يرا دبه التحقق وكان مستعملاً بكلمة في  
 فقال هذه القضية صادقة في نفس الامر اي متحققة فيها حتى كلما صدق  
 كل في بالضرورة صدق كل في بدياً كان مغناً كلاً لمحقق في نفس  
 الامر مضمون القضية الاولى لمحقق فيها مضمون الثانية وقد يستعمل الصدق  
 في العدة اي بمعنى اخر اعني مطالعة حكمها للواقع وبسبب كشف كل الفرق  
 بين مدني الصدق وانما نفس الامر في نفس الشيء والامر هو الشيء ومعنى  
 كون الشيء موجوداً في نفس الامر انه موجود في حد ذاته اي ليس وجوده <sup>حقيقة</sup>  
 وثبوت متعلقاً بفرض فافرض واعتبار معتبر مثلاً الملازمة من طلوع الشمس  
 ووجود النهار متحققة في حد ذاتها سواء وحده فرض او لم يوجد اصلاً

اذ انما

سواء فرضنا اوله فرضنا قطعا ونفس الامر اعم من الخارج مطلقا كمال وجود  
في الخارج موجود في نفس الامر لا عكس كلي ومن الارض من وجه الامكان  
اعفاء الكواكب كروية الخمسة فتكون موجودة في الدين الذي ينشأ  
الامر مثل في كل سمي منيا فرضيا ووجه الاربعة موجودة فيها معا  
وشدنا سمي منيا حقيقة وقرر المنع القوي ان لا تحكم من جهة حقيقة  
هي قواكم كل ما صدق عليه من احد المتساويين صدق عليه في الآخر اذا  
لم يصدق به القضية لزم صدق بقيةها وصدق بها ليس كل ما عليه  
لغرض احد ما صدق عليه نقض الآخر وسواء يستلزم صدق قوتها بعض ما صدق  
عليه نقض احد ما صدق عليه عن الآخر لان التساوية لعدد الامور  
الموجبة المحتملة فلا يستلزمها وهذا القدر وان يتصوره الا انه زاد  
في الكشف عنه لمواز كون المساوي امرا شاملا لجميع الموجودات الحقيقية  
والمفردة خارجا او دينا فلا يصدق بقية على شيء اصلا ولا يصدق ملك  
السالبه لعدم موضوعها دون الموجبة وهذا بالمحقة اشارة الى نقض  
اجمالي اي وليكم جاري في نقض المتساويين المتساويين وقد خلف الحكم  
عنه اذ لا تساوي بينهما لعدم صدقهما على شيء البته ويمكن ان يحمل معارضة  
منها ان من ينقض نقصان الامر من متساويين وقد سبق عنها التساوي  
في كل المرحلة الكلية والوجه الاول من تعذر المدعى تعسف ظ  
لان مرجع ما ينفع من التساوي عند المصير الى اليجاب وهو انه اذا صدق  
احدهما على شيء صدق الآخر عليه الا ان مركبه كان مطلقا دفع الامر الى

الحال  
في  
العلم

للمسألة  
في  
المتساوية  
في  
الصدق  
في  
الصدق  
في  
الصدق

فجعلنا في تقضي المتساويين راجعا الى كلب السالبة التي اذا لم يصدق  
صدق بعضها وموقوفنا بعض ما صدق عليه بعض احد المتساويين صدق عليه  
عن الآخر والعكس الى قولنا بعض ما صدق عليه عن احد المتساويين  
صدق عليه بعض الآخر وسومع وعلى هذا فنضع المنع والنقض جميعا  
لا يقال اعتبارا للعكس مسند رك في البيان اذ يستعمل ان  
يصدق على نقض احد المتساويين عن الآخر لاننا نقول الذي ثبت  
عندنا سواء كان صدق عليه عن احد المتساويين صدق عليه عن الآخر  
فلا يجوز ان يتجلف عنه صدق عن الآخر بان يتجلف صدق نقضه  
عليه ولم يثبت عندنا بعد ان ما صدق عليه نقض احد المتساويين  
يصدق عليه بعض الآخر حتى يكون صدق عن الآخر عليه بما ابل هو المنع  
فيه فعمل العن معلوم دون حال النقض في القضية التي هي نقض المدعى  
للبدان يلاحظ صدق عن احدهما على شيء دون الآخر عليه حتى ظهر الخلاف  
والفلك الملاحظة اعتبارا للعكس لا خفاء ووجه تناقض السالبة المذكورة  
والموجبة المحتملة لوجود الموضوع اما محققا او مقفلا فنضع المنع ووجه  
وقد نظر لان موضوع القضية المحققة ان اخذت بدخل في المشتقات  
اي المشتقات الوجود والمشتقات الانصاف بعنوان كذات الكلية  
منها موجبة كاشف او سالب في جميع المواد اما الموجبة فلان من جملة اولاد  
ح ما هو مصف بفيض المحمول واما السالبة فلان بعض ما يصدق فيها  
متصف بالمحمول وقد يقال صدق الموجبة الحقيقية موقوف على إمكان

صدق عن

في

ثبت المحمول للموضوع في الخارج فلو صدقت موجبه فيها انتمت مع  
دخول المستعانت فيها لزم امكان وجودها في الخارج وسواء على تقدير  
صدق الحقيقة في الخلد منع الخلف لحوار صدق احدنا مساوي عن علي بن ابي  
اناس عن ابي علي بن محمد دخول المستعانت في ما في الباب انه لم يرد صدق  
احد المتساويين دون الآخر على تقدير وجود التماثل او  
تقدير التماثل بعنوان لما منع انصافه فيمن الجواب ان يعلم الحال  
وهذا المنع يرد على جميع برا من الخلف الواقع في الحقيقة في الساطع  
للمستعانت والا ان لم يرد موضوعها تلك الحقيقة بل يمتنع  
بما يمكن وجوده وانصافه فلما لزم من الموجبة المحتملة والسالبة المعدومة  
لحوار ان منع صدق العنوان على ممكن محقق او مفتر كمنوم اللابث  
واللا يمكن فلا يكون الموضوع موجودا فبين ان الاشكال وارد على التساو  
سواء كان بحسب الخارج او الحقيقة او نفس الامر فلا فائدة في نفي الخلاف  
واثبات الحقيقة ولا خفا في ان دفاع المنع والنقض على الوجه المذكور  
واما ان هذا التخصيص بالنسبة لقواعد الفن فقد يجاب عنه بان التقييم  
انما هو بحسب الحاجة وكلامنا في نقض المساوي من غير الامور الشاملة اذ  
لا احتياج لنا الى احوال تغايرها ولا الى احوالها ايضا اذ لا سئل في العلوم  
الحقيقية موضوعها الامر الشامل فان قلنا في السبب بحث فيها عن الامور  
العامه قلنا لم يرد بها الامور الشاملة لوجود ذاتها لذميتها والخارجية  
مع ان الحكمه لا يبحث فيها الا عن اعيان الموجودات فلا بد ان يكون

يفيض بها متساو من لان يفيض الارض مستند بعض المدفوع هذا انما  
 يقع في المتساو من محب الوجود لا عيب الصدق والحكم شغفت عليه  
 وفي الوجه الرابع نومه وتلبس بالعدى نغما ولا تزوجا الطريق انما  
 بغير الدليل فبحسب انفاء المدعى على ما كان واقفاه دليل آخر عليه  
 واما مع غيره المدعى وقد سقى الدليل على حاله وقد اسقى والنور بين  
 الوجه الاول من هذه الوجوه ومن الدليل السابق نظام لان يفيض  
 الاستدلال من ان على ما قضى النضابا وسنأخذ السافض من احد  
 المتساو من ونقيضه وحقن ما ذكر من الطرأ ان اذا اعتبرته مفهومة ولم  
 معه صدقة على شيء وضمت اليه كمال النفي حصل من ان مفهوم آخره في غاية العبد  
 عن الموصوف الاول وليس في شيء منها اعتبار صدق او لا صدق على  
 شيء أصلا فاذا احدهما على ذات واحدة حصل قضيتان موجبان احدهما  
 محضه والآخرى سحرول فسنافيان صدقا لا كذا فان اعتبرنا هذا المذهب  
 في انفسهما وسميائنا قضيتان كان معناه انهما متساو عدان بنا عدا لا يتصور  
 ما هو المبلغ منه فيما من المهورات المعيرة بل ما ملأ خطه صدقا على شيء  
 لانها لا تختصان في ذات واحدة ولا ارتفاعان عنها لجواز الارتفاع عنها  
 عند عدوها واذ اعتبر صدقا على ذات كان يفيض كل منهما هذا الاعتبار  
 رفع صدقة لا صدق رفعه لجواز ارتفاعها كما عرفت فقوله ثبت انما  
 الى ان عن احد المتساو من ونقيضه ليس منها ناقص بالمعنى الذي يوجب  
 امتناع ارتفاعها عن ذات واحدة بل معنى غاية البعد فكانا متساويين

في وجه  
 في وجه  
 في وجه

في وجه  
 في وجه  
 في وجه

في وجه  
 في وجه  
 في وجه

بالمتساويين

بالمسا فقضى المشهور بيني ولو سلم ان عين واحدة تقتضى نقضه  
كان ذلك معنى آخر اعني بحسب المفهوم دون الصدق ولما استنعى ان يكون  
بجانبان احصيان متساويين بل هما متباينان باثبات كليهما وجسدهما  
تكون المتساويان كالمعين فكذلك نفسهما كما ان رفع الكلي كان قطعاً وتقرير  
الطرائق اليه صدق الموجهة من تصاف في الذات متساويان في نفس الامر  
اما انهما اوبالامكان فوالا لكفا ويجوز فرض صدقه بوجه كذا الموجهة  
الكلي وليس لنا شيء كمن ان يعقد عليه في نفس الامر نقض الامر الثاني  
فلا يصدق الايجاب عليه ولو قدر ان صدق الموجهة لا يستدعي امكان  
الاتصاف بالاعتوان اليه ففرض صدقه مع استلزامه لزوم الخلفه  
لان الملائم مع صدق احد المتساويين على ما فرض صدق بعض الاخر  
عليه وليس مع وانما المخرج ان يصدق احدهما على ما صدق عليه في نفس  
الامر بغير الاخر وليس للملائم على ذلك التفسير الاول ان بعض  
الشيء له ورثه تتعرفت ان المفهوم المفرد اذا اعتبر في نفسه  
بمقتضى النقض الثاني ان تضم اليه معنى كماله النقي فيحصل مفهوم اخر في  
غايته بغير عنه وسعي رفع المفهوم في نفسه فاذا احل على شيء كان  
اثبات ذلك المفهوم له تحصيلاً واثبات رفعه عدولاً واذا اعتبر  
صدق المفهوم على شيء كافي كل واحد من المتساويين له في اطراف  
القضايا انما يقتضيه ذلك المفهوم بهذا الاعتبار سلبه في سلبه  
ورفعه عما عجز صدقه عليه لاثبات رفعه لذلك الشيء فعلى هذا يقتض

الانسان اذا اعترسا واثمة للناطق او وقوعه في احد طرفي القضية  
موسلبه اعني رفع صدقه لاعدوله الذي هو ثابت للانسان ولهذا  
غير واصحاب الكشف حيث قال في اطراف القضايا بعض الباء  
اللباء بمعنى السلب او العدول الثانيه ان الوجه السالبة  
الطرفين لا يستدعي صدقها وجود الموضوع بل الوجه السالبة المحمول  
مطلقا لا يستدعيه وانما خص بالذكر سلب الطرفين لان الكلام واضح  
وقد يقال كذب الوجه لا ينفع في عدم الموضوع وصدق نقض المحمول  
عليه اذ يجوز كذبا لعدم صدق العنوان على اواره الموجوده في نفس  
الامر مع انه لم يصدق عليها بعض المحمول كما اذا جعل بعض الالف  
موضوعا لمحمول فذلك كل شئ ممكن بالامكان العام فان اواره اعم  
بفرض صدقه عليه موجوده وليست متصفه في نفس الامر بيقين  
المحمول بل بعينه مع ان القضية كاذبه وجانب بان الموضوع  
الحكوم عليه حقيقه في القضية هو ما صدق العنوان عليه في نفس الامر  
ولو بالامكان فاذا لم يكن صدقه على شئ كان الموضوع معدوما  
واما كسب الاواره الموجوده التي فرض صدقه عليها مع امتناعه فليس  
حكم القضية عليها كيف ولو كان كذلك لكانت صادقه اذ لا فائدة  
للعنوان في غير القضايا الوصفية سوى معنى ما توجه اليه الحكم  
نقول كذب الوجه انما هو ما ساء المحمول عن الموضوع فقط و  
ذلك لا يتصور الا من جهين احدهما ان عدم الموضوع فلا يشك

ط

119

له المحمول وثانيهما ان اوجده تصحفاً بنفس المحمول اذ لو وجد كان متصفاً به  
 صدق الايجاب قطعاً وبسبب حقيقة في موضوعها منه فصدق في  
 العدول الى القضية السالبة المحمول بساويه السالبة لما استدل على صدقها  
 بالصدق كالسالبه واذا كان الامر كذلك فقولنا لا يصدق قولنا لا  
 واحد مما ليس ممكن بالامكان العام شئ فيصدق الضابط به وهو قولنا  
 كل ليس ممكن بالامكان ليس شئ واذا اودع في مكان شئ ان التحقق  
 كمال الجاهل بحيث بقي عندك شعبة في التعامل والمذكور في الجاهل الاول من  
 ثانياً الجاهل الاولين في ب كما مر في الوجه الرابع من وجوه تغيره  
 الا ان الجاهل ينشأ فسر المتساويين بالمتساويين على وجهنا اول المتساويين  
 في الصدق كما هو المسمى والمتساويين في الوجود كما في القضايا والمتساويين على  
 ان المتساويين من متساويين وادعى ان يقضي اللزم يستلزم بعض الملزوم  
 فورد عليه انه ان اراد بذلك ان كل ما صدق عليه يقضي اللزم صدق عليه بعض  
 الملزوم فهو اول بطله اذ معناه ان كل ما صدق عليه يقضي احد المتساويين  
 صدق عليه يقضي الآخر وهذا هو المسمى فكيف يمكنه في اثباته وانما يريد  
 النقض بنفي بعض الامور المتساوية وان اراد ان كل ما صدق عليه يقضي اللزم  
 تحقق بعض الملزوم فهو حق الا انه لا يجري نقلاً لان كل ما صدق عليه يقضي  
 الصدق لا بحسب الوجود وهذا ما وعدناك به انك ستستفقد عليه  
 اي ما ذكرناه من اجماع نقض الخاص وعين العام ملزوم صدق احد المتساويين  
 وهو نقض الخاص من الافراد وهو نقض العام والعوم من كل ما صدق عليه

هذا هو المقصود من قوله  
 في موضوعها منه فصدق في  
 العدول الى القضية السالبة  
 المحمول بساويه السالبة لما  
 استدل على صدقها بالصدق  
 كالسالبه واذا كان الامر  
 كذلك فقولنا لا يصدق  
 قولنا لا واحد مما ليس  
 ممكن بالامكان العام شئ  
 فيصدق الضابط به وهو  
 قولنا كل ليس ممكن  
 بالامكان ليس شئ

هذا هو المقصود من قوله  
 في موضوعها منه فصدق في  
 العدول الى القضية السالبة  
 المحمول بساويه السالبة لما  
 استدل على صدقها بالصدق  
 كالسالبه واذا كان الامر  
 كذلك فقولنا لا يصدق  
 قولنا لا واحد مما ليس  
 ممكن بالامكان العام شئ  
 فيصدق الضابط به وهو  
 قولنا كل ليس ممكن  
 بالامكان ليس شئ

هذا هو المقصود من قوله  
 في موضوعها منه فصدق في  
 العدول الى القضية السالبة  
 المحمول بساويه السالبة لما  
 استدل على صدقها بالصدق  
 كالسالبه واذا كان الامر  
 كذلك فقولنا لا يصدق  
 قولنا لا واحد مما ليس  
 ممكن بالامكان العام شئ  
 فيصدق الضابط به وهو  
 قولنا كل ليس ممكن  
 بالامكان ليس شئ



الكلية في استلزام صدق كل من المتساويين دون الآخر وانما كاللحم  
 المطبوخ يستلزم خلاف المعذر وما ذكره في منع المحر اشارة الى ما من ان كان  
 الشئ والماكلن بالاسكان العام مضمونا وليس منها شئ من هذا القبيل  
 الرابع ولا استرابة في ورود المنع المذكور وسنا واسكان دفعه عن كمال  
 الاجابة اما روده فبان بيقال لا لم انه اذا لم يصدق كل ما يصدق بالعام  
 الاخص صدق بعض ما يصدق بالعام عن الاخص على اللازم على ذلك القدر  
 مما لا سلبه المعذرة التي لا يستلزم الوجه المحصله لحوال ان يكون العام اذ  
 شاملا لجميع الاشياء الخارجة والداخلة فلا يصدق بقبضه على شئ اصلا فلا يصدق  
 الوجه لعدم موضوعها واما دفعه ببعض نكل الاجابة فنوان مدعانا لتسوية  
 خارجية بل حقيقة ينبغي ان كل ما لو وجد كان بعض العام فهو بحيث لو وجد  
 كان بعض الخاص وحيث تلازم السالبة والموجبة لوجود الموضوع وايضا  
 نحن نخش العام بالليس من الامور الشاملة فلما بدان يصدق بقبضه على موجود  
 خارجي او ذم مني فوجود الموضوع وتدفع المنع وايضا بنفس العام والخاص  
 باللازم والمعلوم مطلقا سواء كان للاروم في الصدق او في الوجود وبعض  
 اللازم يستلزم تقييد المعلوم او نقول عن الاخص بعض لقبضه فاذا  
 لم يصدق بعضه على تقييد العام صدق عينه والا لا ترفع التقييدان و  
 انما بعض العام لا يكون الاكلية فله افراد وانما نقض الشئ سلبه لا عده  
 الى افرامر فاما المعق في حل الشبهة واما الثانية فقد ذكر في بيانها  
 وجوب ستة مدارج منها وهي الاول والثاني والرابع والسادس

عليه

على شئ واحد سواء اجماع تقيض الخاص وعن العام في افراد العام العاجبة  
 لذلك الخاص بل انما ينفصل بين الاول والرايع الذي اتجه من ثالث السك  
 الاول الا في العجاجة ومدار الثاني على ان تقيض المتساويين متساويان ومدار  
 الثاني على انعكاس الوجه الكلية عكس العيضي لنفسها على رأي السلفين في اتمام  
 الممازاة منها بوجهين: بسنى الاول على ان الممكن الخاص اخضع من الممكن العام  
 وسواء كان محتملا لا يلزم قاسم مركب ممكن كما ليس ممكن عام  
 ليس بممكن خاص وكل ليس ممكن خاص فهو ما واجب وتنتج الخاص  
 المقنونات في الثلثة وكل واحد منها ممكن بالامكان العام بكل ما ليس  
 بممكن عام فهو ممكن عام وبسنى الثاني على ان الممكن بالامكان الخاص خضع من  
 الممكن العام ويحتاج الى البيان بان ما ليس ممكنا خاصا فهو ما واجب  
 او متعذر والممكن العام يصدق عليه وعلى الممكن الخاص ايضا فمدار التوهم  
 على القديس القائل بان ما ليس ممكنا خاصا فهو ما واجب ومتعذر ونقول  
 منذ القضية ان اخذت موجبة سالبة الموضوع فلان صدقها لان  
 القضية الموجبة اذا كان موضوعها سالبا ومحمولها محصلا او معدولا  
 لم يصدق كليمه لان دراج المستغاثات في موضوعها فان جعلت خارجية  
 لزم ثبوت المشغاثات في الخارج وان جعلت حقيقية كانت كاذبة  
 لما عرفت في مباحثه تقيض المتساويين فان قلت قد ذهب السامع  
 الى ان لكل الوجه الكلية صدق خارجة لان المحمول المحصل يخص الموضوع  
 بالموجودات الخارجية ويعلم منه انها صدق حقيقة ايضا اذا اخذت

أيضا المحمول ايضا بما يمكن وجوده فليت في لا يتخذ الوسط في القياس كما  
 يستوفى قال اخذت موثمة معدوله الموضوع كانت صادقة لكني الانسا  
 معنوع فان القضية اللازمة من ملك القاعدة سالبه الطرفين كما حقه فلما  
 يتخذ الوسط لان المحمول الصوي سالب في موضوع الكبري معدول وكذا  
 لا يتخذ الوسط اذا اختص موضوع الكبري بالموجودات او بالامكانات على  
 ما ذكرته فان المحمول الصوي ليس محققا بشي منها بل بدأ اول المستحقات  
 ايضا فكانه قبل كل السر يمكن عام ليس يمكن خاص وكل موجود او ممكن  
 ليس يمكن خاص فهو اواجب وممتنع وما قرناه انضج الحجاب عن الوجه  
 الاول من وجهي الملازمة ولما طسقه على الوجه الثاني فان يقول اذا  
 اخذت ملك القضية موثمة سالبه الموضوع كانت كاذبة فلما ثبت انحصار  
 ما ليس يمكن خاص في الواجب والممتنع حتى يكون اخص من الممكن العام  
 واذا اخذت معدوله الموضوع كانت صادقة لان الممكن الخاص  
 معنى العذول بقيضه ما ليس يمكن خاص وسواء من الممكن الخاص لان  
 على تقدير صحة القاعدة سوفولنا كل ما ليس يمكن عام فهو ليس يمكن خاص  
 لا قولنا كل ما ليس يمكن عام فهو ممكن خاص فلا اسكال وكذا الحال اذا  
 قد الموضوع السالب بالموجود او الممكن كان بقيضه ما ليس موجودا او  
 يمكنه ما ليس يمكن خاص وسواء من الممكن الخاص فيجوز ان يكون انقضاء  
 ذلك المجموع المنفي باسقاط الوجود او الامكان دون سلب الممكن الخاص  
 ثم الشبهة المذكورة ليست مخصوصة بالصورة التي اوردتها بل هي جارية

五

في كل امر شامل مع ما ندع فممن الامور التي هي اخص منه فقال شكلا او صورا  
 قولنا كل باليس يمكن عام فقولنا ليس انسان ومنها قضيتان متضادتان في  
 نفس الامر ما كل باليس انسان فهو اما واجب او ممكن خارجا او مستبعد وكل  
 واحد منها ممكن لزم ان يصدق قولنا كل باليس يمكن فهو ممكن عام وايضا  
 الانسان اخص من الممكن العام لان الانسان مضمحل في كل الشئ والمكن  
 العام شامل مع الانسان الذي لا يشاؤله الانسان وقد علمت عن  
 التشبيه بان الممكن العام للقيضين محال باليس يمكن كقولنا خارجا عن  
 القيعضين فاذا جعل عليه سلب الممكن الخاص كان محمولا على امور خارج عنها  
 ولا سلك ان المنع في الواجب والممتنع باليس خارجا عنها فاحتمل في الصوري  
 سلب الممكن الخاص من حيث انه صادق على امور خارجة عن انقايض البهوي  
 في الكبرى سلبه ايضا لكن من حيث انه صادق على امور خارجة عنها فلا اتحاد  
 الوسط حقيقة ومنهم من اجاب عنها بان ليس يمكن خاص متناول للضرورة  
 الطرفين وليس مندرجا في الواجب والممتنع ولا في الممكن العام الا لا يتصور  
 بدون سلب الضرورة ثم قال فان قلت بطرفه ضروريان يكون منهما  
 قطعاً وكل ممتنع ممكن بالامكان العام بل الممتنع الذي يكون ضروريا لعدم  
 فقط ونحن نقول في القسم اعني الضروري الطرفين وان كان محتملا  
 بحسب راي الراي لكنه في الصحيح محال ليقوله العقل فيما (البعالآام  
 الثلاثة المشهورة وذلك لان بعضها رفع الوجود بذاته لا يتحقق الوجود  
 لان اقضاء احد ما يمتنع المنع عن الآخر في المنع عن الآخر يستلزم

شكلا

مستبعد ان كل ممتنع ممكن بالامكان العام

عدم انقضاء فلو كان مقتضيا لها لم يكن مقتضيا لها من خلف وايضا ان كان  
 موجودا فقط او معدوما فقط لم يخلف مقتضى للاتساق بها عنها وان كان موجودا  
 ومعدوما لزم اجتماع التقيضين فظهر ان المحار المفهوم في الاقسام الثلاثة  
 قطعاً وخلف القسم الرابع من غير ما في النهاية من جهة العقل ولا يخرج ذلك  
 عن كونه محققاً عقلياً بخلافه بالانحصار نظر الى مجرد مفهومه وان فرض ان يحتاج  
 الى اخرج من تنبيه او استدلال كان مع ذلك محققاً مقطوعاً ببارية وعدم انقضاء  
 ولا يتوقف على كونه بدنياً صرفاً فظهر ان التماس العام شامل للمفهومين  
 كليهما وعلى القاعدتين سوالان آتوان قدم السؤال الثاني من الاشياء  
 الشاملة على قاعدة تساوي تقيض المتساويين وعلى قاعدة كون تقيض الاثر  
 احسن قبالة باعتبار وجوده في القاعدة اعني قولنا كل ما هو بعض الاثر فهو تقيض  
 الاثر ونارة باعتبار كليهما وقد تقي على القاعدتين سوالان آتوان احدهما  
 متعلق بمجموعهما من حيث هو مجموع والثاني متعلق بكل واحد منهما فلين  
 قلنا يريد ان القضية اللازمة من تحقق القاعدتين ليست ضمنية معتبرة  
 اي ليست من العضايا المتعارفة فلما يكون عكس تقيض لانه من العضايا المتعارفة  
 وبني من المقالة على ان المفرد الذي اعترضه ولو خذ تقيضه على وجهين احدهما  
 رفع صدقه بلا قيد زائد وهو المعبر في عكس التقيض والثاني رفعه مقدماً بتقيض  
 جهة صدقه وهو المعبر في باب النسب واجاب ان لكل القضية اللازمة مستلزمة  
 لعضوية اخرى معتبرة في ذلك العكس لا يقال فلكل القضية لها ما دخل في الاشياء  
 فلا يكون العكس المذكور لازماً بالضرورة وحقق انما انقول بي واسطة في بيان

الاستدلال لا ينفك عن المعلوم كسائر الوسائل فيما ليس منها من التماسك الظاهري  
 وأما الاعتراض بأن الصغرى المكنت لا تتبع في الشكل الاول فمدحوخ بان موضوع الكبرى  
 اذا اخذ بالممكن ايضا كان الازدواج مكشوقا والاشراج محققا وفي جوابه  
 وبعضها لا يحتاج الى دليل واللاما شئ بالفروقة اشارة الى ان الازدواج  
 في قوله والاعم منه المسمى بالضرورة الامكان لا ينفك عن الفعل ودرجاته في الازدواج  
 في تقاض طرف النسب وبجته دون تقاض طرف التقاض بان عكس  
 فتمت ال عليه حال الازدواج والاشراج فاحذر ان يخرج موضوع القضية عن الاستدلال  
 والتعليل وتقدم ان الامور انشأته متناهية له للضمين متناهية فلا يكون  
 نقص ما هو مندرج فيها اعم منها بل احصى مطلقا فلا تكس قال بعض الاخمين  
 قد يكون اعم من ضمن الاعم من وجه ثم المبانيه الجزئية تنحصر من ضمنها  
 عموم من وجه قد يكون في ضمن المبانيه الكلية كما في بعض العام وغير  
 الخاص على ذكره وقد يكون في ضمن العموم من وجه كما في الملا جوارن و  
 الملا ايضا فاستنبط بينهما مبانيه الجزئية من حيث صفة كل واحد  
 من القسمين المنزلة من حيثها وكذا الحال من بعضي المبانيين فانها تفرق  
 في العينين قال لم يتشابه اصلها كاللا انسان والناطق كان بينهما مبانيه  
 كلية وانما جها كالحيوان واللا انسان كان بينهما عموم من وجه فالنسبة  
 بينهما مبانيه الجزئية المجردة عن الخصوصيتين وما توهمه الشارح من  
 الاستدلال مدحوخ بان المبانيه الجزئية او نسبت بين شيئين في ضمن  
 المبانيه الكلية ومنها ان ضمن العموم من وجه وجه لم يكن بين

في قوله والاعم منه المسمى بالضرورة  
 الامكان لا ينفك عن الفعل ودرجاته  
 في الازدواج

بينهما بل احدهما فلان من نحو مدما عن خصوصية كل واحد من فرديهما  
 حتى تعد نسبة بينهما وكان المعلم بين النسبة من معنى اعم منها عموم  
 من وجه لاننا نعرف مما ذكره في معنى المبانيين واعلم ان النسبة  
 احدهما مساوية ونقيض الاخر ومن بعض الاعم وعن البعض مطلقا  
 هي المبانية الكلية ومن عين الاعم وبعضها خاص كالحيوان والانس  
 هي العموم من وجه واحد المبانيين اخص من نقيض الاخر مطلقا والاعم  
 من وجه مسك عن نقيضها جامع حيث جامع فاما ان يكون اعم  
 مطلقا كالحيوان مع نقيض الانسان او من وجه كالحيوان مع بعض  
 الابيض وكل ذلك ظاهر ما في ناطق من المعلوم ان الحيوان مساوية  
 مفهوم الحيوان وسواء لم يقابل للابيض او الكاسي الحساس المشع كاللحم  
 معنى في نفسه ومفهوم الكلي وسواء لا منع نفس نظيره من فرض  
 الشك في غيره اشارة الى شئ مخصوص معنى آخر بالضرورة وليس  
 من المعنى الاول لا يمكن تعقله بالكلية مع القول عن الثاني ولا  
 لازالة من حيث هو وسواء لا يمنع انما يكونه فاما حقيقة  
 مفهوم الحرشي بمعنى خارج عن مفهوم الحيوان وغير لازم له من حيث  
 ذاته والالم بوجوده الا شخص احدهم ان معنى الحيوان لا مصف  
 الخارج بانه كلي اي مشترك حتى يكون ذاتا واحدا بالحقيقة في الخارج  
 موجودة في كثير من اياه يلزم ان انصاف الامر الواحد الحقيقي اوها  
 انصافه لا يخفى ايضا في الانس الكلية المفسرة بالشك لان المفسر

اسماء

بن غفر

في نفس شخصية شخص مشتق ان يكون هو بعينه مشتق كما بين امور عدة نعم  
 الطبيعة الحيوانية اذا احدثت في النفس عوض لها هناك نسبة واحدة  
 تشبه بها في امور كثيرة بها يحكمها الفعل على واحد واحد منها كما هو هذا  
 العاقل هو الحلية العارضة لطباع الاشياء في الازمان والحوادث فحواله  
 قد يستدل مني للفعول وان نوى فيها للفاعل فقد ضم لغيره اذا كان كونه  
 كذا اعني كونه خاليا لا كان مفهوم الكل هو الكلي المنطقي لكل ومنه لا  
 اعني اعني الطبيعي والمنطقي والعقلانية في الكل واقسامه للنسبة  
 والحاصل من ضرب النشأ في النسبة ثمانية عشر واثبت عليه كل الماء  
 يستلزم نظاما موزونا اسما ان يكون الاشخاص بالخواص كليات  
 واجبا لها طبيعة وان يكون النوع من الحيوان كالانسان مثلا جنسا  
 طبيعيا وذلك لان الشخص حيوان مفيد بالمشخصات والنوع حيوان  
 مفيد بالانواع واثبت للشئ من حيث هو هو كانه باله مطلقا  
 سواء كان مفيدا او مطلقا وانما ان لا يكون امتياز بين مفردات الطبيعة  
 اصلا لان اليوم الكل يعني قولنا طبيعة من الطبايع نحو حسب الوجود  
 الكل الطبيعي بالطبيعة من حيث انها موهبة الطبيعة او هي الخلق لوجودها  
 لا باللبس ثم ان شئ من كل نفس عليه الشئ في السماء وانما قال ذلك  
 ان جعل للمفردات منها النسبة التي للجنسية ولم نقل النسبة التي هي للجنسية  
 تمام على انه قد تعرض في البيان للمادة محصورة ولا اختصاص للجنسية  
 بها ولم يرد بقوله تكون طبيعة الحيوانية الموجودة في الاعيان فلهذا

عبارات



بهذا العارض طبيعة الانسان و طبيعة زعم ان هذه الطبائع موجودة  
 متعدي في الخارج بل ارادتها موجودة في ذاتها واحدة والوقوع فيها  
 انها موكب العقل فان المتي الواحد الخارجي يجعل منه صور متعدي  
 بعض لبعضها الجنسية وبعضها النوعية وبعضها الشخصية كما سيرد  
 عليك تفصيله . فهذا العارض معتبر في العقلي الى صورته  
 داخل فيه والطبيعي الى هو قيد له خارج عنه فان قلت كما ان الحيوان  
 اذا اعتبر من حيث انه يفيض الكمية كان معنى مغايرا للطبيعة فتكون  
 من حيث هي و مفهوم الكل والجميع المركب منها كذلك مفهوم الكل اذا  
 اعتبر من حيث انه عارض للطبيعة الحيوان كان معنى مغايرا للكل الار  
 فلتحقق بمعنى ان يكون امورا خمسة قلت اعتبار المعروض من  
 حيث انه مقيد بعارضه فائدة لا شبهة الا اعتبار يسمى كليا طبيعيا ولا  
 فائدة في اعتبار بقيد العارض معروضه على انه مخالف للتأليف  
 الطبيعي مع كونه متدرجا بالقوة في بقيد المعروض بعارضه وانما  
 ذكر الحيوان من حيث هو متولد وان لم يكن شيئا من كل الكميات لان اصل  
 الموصوف الكلية هو الذي يعطى ما تحته اسم واحد فقال يزد مثلا  
 حيوانا والمجنم حيايين متحركا ارادة وكذا الى الخ الانسان  
 وما يقال من ان الجنس الطبيعي يعطى ما تحته اسم واحد هو ليس  
 حيث انه جنس طبيعي والا صدق على زواجه حيوان معروض للجنسية  
 او صانع لذلك المعروض بل من حيث هو اعني مجرد الطبيعة المعنوية

الجنسية قال الشيخ اذا عني الجنس الطبيعي مجرد تلك الطبيعة كان ذلك  
القول محتمل على ظاهره لكنه يلزم منه ان لا يكون الحيوان جنسا طبيعيا  
الا لانه حيوان فلفظ ثم انطلق منه على يستقيم به الحكمة انما يريد لكل الى  
ان يستلزم ذلك المذوورين واما ما سطحي اي واما فويل كل  
فهو على انواعه التي هي الحيات الخمس سمه وخره فقال الجنس كلي  
وغير مانع من فرض الشراكه فيه ولو افرغ من الجنسية والاعطيا انواعه فهو  
فان قيل حل اسم كلي الجنس وحقه انواعه فهو نوعه ايضا لان  
والفوس وغيرهما فثبت انه اعم لكل منها الخلل المتعارف وسواء كان  
في ذات الموضوع ومنه ان يبيع ان يقال كل جنس كلي والبيع ان  
يقال كل انسان كلي وفي الشفاء ان الجنس المنطقي يحتمل شيان احدهما  
انواعه فهو اعطيا اسم وخره اذ يقال لكل واحد من الجنس العالي واساطير  
والمقسط انه جنس وكل عليه حرم والافانواع موضوعات متقابلة اعطيا  
ثبنا منها فان الانسان الذي هو نوع من الحيوان لا يعمل عليه مع  
الحيوانية ما عدا من الحيوان من الجنسية لا اسما ولا حدا فان صار شي من  
الانواع جنسا فلس في كل من جهة طبيعة مجتمعة الذي فوه بل من  
جهة الامة التي تختم ومنه الكلام تبين ان كل كلي على الانسان  
ليس من حيث هو مدح تحت الحيوان الذي بعضه الكلي بل من حيث  
انه مقبوس الى ما تحته من الافراد والكلي المنطقي اذا قيس الى انواعه  
الجنسية عوض له الكلي والجنسية فيكون هو معنى الاعتبار كليا و

الجنس هو الذي لا يقبل  
الافراد والافراد هي  
التي لا يقبل الجنس  
الجنس هو الذي لا يقبل  
الافراد والافراد هي  
التي لا يقبل الجنس

جفت طبيعيا وفي رساله تحقيق الكليات ان اطلاق لفظ الكل على  
 الموضوعات الملتصقة بالاشراك اللفظي والكل من منها هو الكل الطبيعي ولما  
 الكل المنطقي فربما نسب الى موضوعات الطبيعي ليس كل بل انما ينسب  
 الى موضوعاته واما الكل العقلي فليس كل اصلا لانه لا فرد له يعني لو كان  
 له فرد لكان عليه اسمه ووجه فيلزم ان يكون عامًا وخاصًا ووجه فيمنع  
 يسبح في بحر القضايا قال ومن هنا ترى علماء هذا الفن سمو الحرفي بالـ  
 حرفي بالمشخص وخرجه بالعموم وهو مثل قولنا الانسان حيوان والحيوان  
 جنس من القضايا المختصة وشقت على طلمان هذا السعد في ذلك الحرف  
 ثم ان البحث عن وجود هذه الكليات فذبتين كل ان ينسلك امور الـ  
 فابعد عن وجودها الخارج خارج عن هذه الصناعات بل ان صاحبها  
 انما يبحث عن احوال المعقولات من حيث انها تقع في الـ  
 الجهولات والوجود الخارجي ليس من احوالها لان المعقولات الثابتة بسجل  
 وجودها في الخارج ولو فرض انه من احوالها لم يكن من الـ  
 وكل الـ لان الـ الموضوعات موضوع بيان الكل الطبيعي منها على  
 ما اصطفاها عليها عن الطبيعي من حيث هي ويزعمون ان التصاح  
 بعض مسائل المنطق في نظر التعليم موقوف على وجود الطبيعة في الخارج  
 وذلك لان المنطق يتصور طبائع الاشياء ويأخذ عوارضها العقلية و  
 يبحث عن احوالها على وجه يشير الى ملك الطبايع ونطبق عليها ولا  
 سكر ان ذلك لا يفتح عن التصاح اذا عرف ان لطبايع الاشياء وجودا

معاد

الثانية

وجود

في الخارج

في الخارج وأما قوله كل السوارض المطايعة ليست بالطباع الإنسانية  
 فذا قلنا مثلا الجسم معقول على كثير من محققين بالطباع في جوارحها وسواها  
 المعقول على الإنسان في الفهم فكذا في سائر الأعضاء في الخارج  
 خاتمة مختلفة تعال منها على بعض فالله تعالى يتوقف انحصارها على  
 وجود الطباع فلهذا كل قول في نظر التعليم أي بحسب المنقسم مع كون  
 أدنى التبيين كافيا في وجود الكل الطبيعي دون الآخرين إذ فيها  
 مبدء شامة ولا توقف للاضاح عليه والما كان ذلك القيد داخل  
 فيها وخارجا عنها فاما إذا اخذنا الحيوان جزءا وقسم العتود التي  
 لها من في فؤاد أو مفال للواء الأول فلو كان مع الحيوان المأخوذ على  
 غير الوجه قد كان ذلك القيد داخل في كل العتود الغير المناسبة لانا  
 اخذنا جميعها فلا يخرج عنها شيء من احاد العتود والما يمكن جميعا مع  
 ذلك خارجا عنها لانه معتبر مع الحيوان الواقع في مقاديرها فيكون  
 الكل على المتصف في الخارج بالكلية موجودا فيه لاني الطبيعة الحيوانية الموجودة  
 في الخارج متحدة فيها الكلمة اعني كونها بحيث اذا حصلت في العقل  
 لم يمنع نفس نضوية من فرض وقوع الشر كونه فيها وعلى هذا كان الاول  
 استقراط لفظ الطبيعي فكلام المصالح عن مستدر كونهما قوله تصور  
 منع الشر كونه لا يقييد الكل بالطبيعي وقدينا كل فما سبق ان الكلية  
 بمعنى الاشتراك الحقيقي لا يعرض للأشياء لافي الخارج ولاني الذهن  
 أيضا فقول الشارح هي لا تعرض للطبيعة لاني العقل منظورة نعم

كان

في هذا  
 حاشية  
 في هذا  
 حاشية

لما في الذهن من الكلية بمعنى الشك المفسرة بالمطابقة المذكورة في  
 بيان مفهوم الكلي وبمعنى النسبة المخصوصة المصححة للحمل على امور كثيرة كما ذكره  
 في مبادئ هذا البحث ولما الكلية بمعنى الشك الحقيقية فهي مستترة العوض  
 للشيء في الخارج والذهن متعاقب قلنت معنى الكلية ما تنس من تقسيم  
 المفهوم ان الجزئية والكلي مومئ تصور عن فرض الشك وظاهر ان هذا  
 المعنى انما يظهر بعرض للشيء في الذهن كما ان منع تصور عن ذلك الوهن  
 انما بعرض له من ان كيف حكمت ان المصنف في الخارج هذا المعنى هو  
 فقه قلنت الكلية العارضة في الخارج ليست بهذا المعنى بل معنى كون الشيء  
 بحيث اذا حصل في العقل عرض له هذا المعنى فلا تغفل ووجه لو قلنا ان  
 اذا اردت بالكلية الاشياء ان قيل الكلي موجود في الخارج لم يوجب ان يكون  
 الخارج موصوف في الخارج بالاشياء حقيقة بل كان مغناه ان شيئاً  
 موجود في الخارج لو حصل في العقل عرض له الكلية اي الاشياء وقد عرفت  
 ما فيه على انهم لا يجاوبون عن القول بعروض الشك اي الحقيقية في الخارج  
 هذا تصحيح لكن كلام صاحب الكشف في هذا المقام لا يدل على ذلك فانه قال  
 هكذا او الذي يدل على وجود الكلي في ضمن الحوادث في الخارج ان الحيوان  
 مثلاً لا شك في وجوده في الخارج لكنه جزء من هذا الحيوان الخارج  
 وساق الدليل الى ان قال فاذا كان الحيوان لا شيئاً موجود في الخارج  
 وهو بحيث لا يمنع نفس تصور من الشك فقد وجد في الخارج فلا يكون نفس  
 تصور مانعاً من الشك فقد وجد الكلي في الخارج وهذا بعينه ما ذكره

الشرح المتوهم بما في الكتاب من معنى مباحث الجبر والافاء والتدقيق لعروض  
الشراء كما منعها المعنى يدل على جواز انصاف الوجود الخارجي بالاسم كالمعية  
كما يتكشف كل احوال مناسك من منسوبة وذلك لانها يكون جزءا من  
الافاء ان لو كان موجودا او كما هو المسمى من تغزل سوا اول المسئلة انسان في  
لان كنهه في الخارج في قوة كونه موجودا فيه فان قيل النفس الباقية  
العمدة مرفوعة بانها الحيوان على وجه انما لا يخلو من ان لا لاخي  
فانه امر عارض ككس الهوية احب من ذلك الاولى بالكلية ما صاها  
عليه ولو سلم انفسا على المنع والتفتيح ما ذكره في منع نزوم النفس ان اذا  
قيل الحيوان الذي هو جزء من الحيوان القيد بالحيوان مع قد اول الحيوان  
من حيث مع فاما ان راد به ان ذلك القيد داخل في الجزء الخارج او خارج  
عنه او اعم من ذلك فتعني الاول كان المحرر معنوعا اذ يجوز ان يكون الحيوان  
الجزء من الحيوان مع قد خارج عنه فتكون الجزء الحيوان من حيث هو وعلى  
الثاني والثالث بخلاف ان الجزء هو الحيوان مع قد خارج عنه ومعنى ذلك  
القيد المعبر به بالحيوان المعيد فلا يكون مناسك الا قيد واحد منقسم  
الحيوان فيكون تكرار الرد فيه بافائدة واعرض على قوله يلزم ان يكون  
كل واحد من الحوادث عين الاخر في الخارج بان الطبيعة الحيوانية  
من حيث هي قابلة للانصاف لوحدة والكثرة فلو وجدت في الخارج  
متصفة بالوحدة وكانت عن الاول يلزم فكل الملح اما اذا وجدت  
في مكرهه سكتة الفاعل لها لكونها قابلة للكثرة فلا اذ يكون في كل واحد

شكر الزود فيه فان

من ذلك المكنة عن كل واحد من البرهانات واجب على مكنة من غير ان  
 يضم اليها شيء اصلاً غير معقول قطعاً واذا استعمل كل واحد من كل الامور المكنة  
 على امر ازيد لم يكن الطبيعة عن البرهانات بل حرقاً والمفروض خلاف ذلك  
 حمل الجزء المتغير في الوجود الى دمج على كل ظاهر في الوجودات الخارجية  
 المتغيرة اذا اجتمعت لم يكن ان يقال ان هذا المجموع مواحد ولا  
 بالعكس وان فرض بينهما اني ارتباطا لم يكن بل للبدن في المحل من الاتحاد  
 في الوجود الخارجي مع المتغير في المفهوم والوجود الدنسي ومنهم من منع  
 ذلك تعاضداً والكفى في صحته بالاتحاد في الذات التي تركبت من  
 اجتماع الافراد المتعارفة الوجود في الخارج وكون الطبيعة الانسانية  
 مثلاً خارجاً عن افرادها بين الاستحالة لاستلزامه حوازان يعقل كنه تلك  
 الافراد مع انفصلها عن الطبيعة بالكلية تماماً والالزام وجود الامر الواحد  
 بالشخص في المكنة يختلف هذا المعنى على ان كل موجود خارجي هو في حد ذاته  
 متغير عن غيره بحيث اذا احاط العقل خصوصية المتعارفة لم يكن له ان يكون  
 اشياء كما فلو وجدت الطبيعة في الخارج كانت كذلك مع انها مستمرة بين  
 افراد ممكنة في اماكن مختلفة ومتصفة بصفات متضادة فلو لم الخلف  
 المذكور وتتام الشيء الواحد كل واحد من محلين مختلفين في سوا ذلك  
 ذلك الحال عفاً اولاً واذ اقام الوجود الواحد بالمجموع من حيث هو  
 شيئاً واحداً وجوداً لكل بدون وجود ازيد وهو الذي اني لا امكن  
 الطبيعة موجودة في الخارج وهو خلاف المقدار اعلم ان كل ما يوجد

من ذلك المكنة عن كل واحد من البرهانات واجب على مكنة من غير ان  
 يضم اليها شيء اصلاً غير معقول قطعاً واذا استعمل كل واحد من كل الامور المكنة  
 على امر ازيد لم يكن الطبيعة عن البرهانات بل حرقاً والمفروض خلاف ذلك  
 حمل الجزء المتغير في الوجود الى دمج على كل ظاهر في الوجودات الخارجية  
 المتغيرة اذا اجتمعت لم يكن ان يقال ان هذا المجموع مواحد ولا  
 بالعكس وان فرض بينهما اني ارتباطا لم يكن بل للبدن في المحل من الاتحاد  
 في الوجود الخارجي مع المتغير في المفهوم والوجود الدنسي ومنهم من منع  
 ذلك تعاضداً والكفى في صحته بالاتحاد في الذات التي تركبت من  
 اجتماع الافراد المتعارفة الوجود في الخارج وكون الطبيعة الانسانية  
 مثلاً خارجاً عن افرادها بين الاستحالة لاستلزامه حوازان يعقل كنه تلك  
 الافراد مع انفصلها عن الطبيعة بالكلية تماماً والالزام وجود الامر الواحد  
 بالشخص في المكنة يختلف هذا المعنى على ان كل موجود خارجي هو في حد ذاته  
 متغير عن غيره بحيث اذا احاط العقل خصوصية المتعارفة لم يكن له ان يكون  
 اشياء كما فلو وجدت الطبيعة في الخارج كانت كذلك مع انها مستمرة بين  
 افراد ممكنة في اماكن مختلفة ومتصفة بصفات متضادة فلو لم الخلف  
 المذكور وتتام الشيء الواحد كل واحد من محلين مختلفين في سوا ذلك  
 ذلك الحال عفاً اولاً واذ اقام الوجود الواحد بالمجموع من حيث هو  
 شيئاً واحداً وجوداً لكل بدون وجود ازيد وهو الذي اني لا امكن  
 الطبيعة موجودة في الخارج وهو خلاف المقدار اعلم ان كل ما يوجد

الخارج فلا نذكرنا حقيقة شبيهة متينة اذا انصرفت صفت من عرض  
 اشترك في الحال على كثير من فلا وجود في الخارج الا الاشياء من فليس الخارج  
 موجود مشتركة من كثير من ولا موجود اذا انصرفت في نفسه لم يمنع تصور  
 اشترك فيه او عرض له سائر الكليات بمعنى المطابقة والسبب المعبر المحل على امور  
 متعددة نعم في الخارج وجود اذا انصرفت حذفت من شخصها عرض له سائر  
 الكليات لا بمعنى الاشتراك حقيقة بل معنى آخر فليس لها موجود خارجي متصف  
 بشئ من معاني الكليات في الخارج والاشياء التي قد يكون من اشياء على  
 بصيرة : ولما اشتدنا الى تفسير ذلك في سائر بعض الكليات فانه قال  
 فيها محصل العقل او الصورة تخفية مطابقة لمبدأ السمع لا يطبق  
 على مبدء اخرى ثم محصل صورة اولى مطبقة على مبدء الشئ ونحو ذلك وما  
 من الصورة النوعية ثم اولى يطبق عليها وعلى انما جنسها وهي الصورة  
 الجنسية النوعية ومكذا الى الجنس العالي ثم اذا رجع العقل من الجنس العالي  
 فتمثل الصورة الجنسية المتوسطة وجدا مستملا على صورة الجنس العالي  
 فعلية وكذا تفصيل الصورة الجنسية القريبة الى الجنسية المتوسطة صورة  
 اولى فعلية وتفصيل الصورة الشخصية الى الصورة النوعية وصورة  
 الشخص التي بها استاذ كل الوجود عنده من سائر الوجودات ومن ذلك  
 باننا اذا ارادنا ان نحصل لنا بروية وجود صورة لا تطبق الا عليها واذا  
 ارادنا معرفة ما به كماله وحالنا حصل صورة الانسان واذا ارادنا معرفة  
 افراد الذهن حصل صورة الحيوان واذا ارادنا مع ذلك بعض افراد النبات

وذلك لاننا نعلم ان الجنس السامي المتعالي  
 هو الجنس المتوسط وهو الجنس المتوسط  
 والاشياء التي قد يكون من اشياء على

في الصورة الجنسية النوعية وصور  
 سائر صور



حصل صورة الجسم وكذلك الى الجوهر وانما رجت تحت الصور افادك  
 صوراً افضلية فان قيل لا شك في ان هذه الصور مختلفة المادية فلو كانت  
 مطابقة للشخص الخارج لزم مطابقتها لصور مختلفة للامر واحد بسط وموج  
 اجيب بان في الاشكال انما نشأ من قياس الصور الذرية على  
 الصور الانسانية على الصور المنقوشة على الجدار والمتحالية في المرأة وهو  
 بلا شبهة فان قلت كما تحصل من الشخص موزونة كذلك تحصل صور  
 عرضية فكيف يوفق بينهما قلت من حيث ان الوضائيات مأخوذة من  
 الاء ارض الكسفة بالذات وان الذائيات مأخوذة من الذات وحدها  
 انتهى وما يتعلق بهذا المقام ويغيد كل بصيرة في مذهب المباحث ان  
 نقول لا شك ان مفهوم الجوهر والجسم والحوان والامنان والماشي  
 والضاك والكاتب يحل على زيد مثلاً وان سببه من المفهومات  
 ليست على التسوية بل بعضها غير خارج من ذاته كالاربعة الاول وبعضها  
 خارج عنها كالثلاثة الاخره فاذا اعتدنا المفهومات الاول حصل  
 في دنسنا صور مختلفة فاما ان يكون في زيد لكل صورة منها امر مطابق  
 اولاً وعلى الاول اما ان يكون جميع تلك الامور موجودة بوجود واحد او  
 بوجودات متعددة فهنا احتمالات الاول ان يكون لكل الصور كلها  
 مطابقة لامر واحد وسبب المحققين فلما اسكال عليه الا ما من  
 ان الصور المتخالفة المادية كيف يطابق شيئاً بسيطاً التركيب فيه اصلاً  
 الثاني ان يكون لكل صورة امر مطابق ويكون الكل موجوداً واحداً

ثلاثة

وحكي في التاميم ان كون الصور مختلفة المادية لا ينافي كونها  
 كسبة انسانية بل هي كسبة انسانية في ذاتها

مذهب

فذهب جماعة ويرونه وجود الكل دون الجزء كما سلفنا ثلث ان يكون  
 كل واحد من تلك الامور موجودا بوجود على حدة وموجود مسببا لغيره  
 وانما شكله عليه ما من امتناع للمادة ان يوصف الكلام بالامرند عليه في  
 تصور المرام والكلان على النوفى والاسوال ان وجود الكل العقلى  
 ايضا فرع وجود الاضافات منقول عن الكائنة والمثل على الاطلاق  
 في الوجود الذى سنى هذا كورفى شرح العتقلس واما الدلائل الماثرة مثل  
 ان يقال لو وجد الكل العقلى ههنا وقد عرفت ان لوجبه ان يكون شئ واذا  
 عاينا وخصا كما مرنا تقسيم للكل الطبيعى وذلك لانه ليسم متفرع على الوجود  
 الخارجى والذى ثبت وجوده فى الخارج هو الطبيعى دون الآفونى ولان  
 حكمت تتعلق بالكل الطبيعى اذا كان معدوما فى الخارج كالتقاء لان  
 الحكمة انما يثبت عن احوال اعيان الموجودات واذا كان موجودا فله  
 لاسك فى كونه موجودا فى العقل ايضا فهذا الوجود العلمى اما ان يكون  
 سببا بوجه ما للوجود العيىنى او يكون الامر بالعكس فهذه اعتبارات  
 ثلثة زفر الحلى قبل الكثرة بالصور المعقولة فى المبداء والقياس وسيجي علما  
 قريبا قال الشيخ فى الشفاء لما كان نسبة جميع الامور الموجودة الى الله  
 سبحانه والى الملائكة نسبة المصنوعات التى عندنا الى النفس الصانعة  
 كان علم الله والملائكة بها موجودا قبل الكثرة ودر الكلى مع الكثرة بالطبيعى  
 للوجوده فى ضمن الجبريات ولم يرد به ما يتبادر من عبارته ومعناها فز  
 لما فى الخارج لاراد انما هو لها فى العقل مخد الوجود معها فى الخارج



ثامنه من الماهية وادعى في ما اذا كان الشيء المنسوب اليه بمانيا للشيء  
 لم يكن الكلي نسبة اليه شيئا من كل الاقسام الثلاثة فلا يمكن قسمه اليها  
 حاضرة وكل واحد من الجزأين الخارج اذا حصل الى حقيقة كان لهم ما يستنبط كل  
 واحد منها ما يليه من الماهيات او معدوم من الماهيات بمقتضى الكلي في قسم  
 واحد من اقسام الماهية واقسام الكلي على ما مضى وذكره المصنف من القسم  
 لانه قسم عام للماهية الى ثلثة الجنس والنوع والمجد وقسم هو الى الجنس  
 الفصل وقسم الخارج عنها الى الحادثة والنقض العام لكن الجنس لما كان  
 مكررا كان قسما واحدا فيبقى الاقسام ستة واعلم ان مورد القسمة  
 هو الكلي المفرد كما مر تحت الباء فاما قوله آتيا من الشفا فملا ندرج  
 في الحد العام لانه مركب قطعا وحجباني يجعل اقسام المذكور في القسم  
 الاول اقسام للمفعول في جواب ما هو الاقسام ثمانية وذلك ان بعد الكلي  
 بملاكه الاول هو المفعول في جواب ما هو والمفعول في جواب ما هو المحجب  
 المنصوصة المحض والملاك ان بين المفعول وكل المعتبر عموم من وجه لم يعم  
 ان يكون آتيا من اقسامه لانه قد دفع السؤال الاول والخامس الى اقسام  
 الاول وادنا في تشبيه الجنس المتوسط بالحسم النقي لا بالقول في تشبيه  
 الماهية في الاشياء ثم ان تقسيم الكلي المفرد ليس من المستلزم ان كان  
 من نسبة الى المحل هو عليه من فريضة كما هو الظاهر فالحصول هو الاول  
 بادرة وليس للماهية تقسيم بالعموم الى جزئى واحد حتى معين او مطلق  
 وللأولى بمرئيات متفقة الحقيقة حتى لم يعم الماهية الجنس الفصل والحق

والوضوح ان المقياس الى المادية النوعية ظاهرة خلقية في النفس  
والقبول العالي والمنوسط وخواصها واعاها مقبسة الى المادية  
التي هي احسن متوسط او سافه ولا يقياس الى مجموع جزئيات متفرقة  
كف كانت لانه سطل المحر اذا منها اقسام اربعة اخرى هي ان يجمع في  
الكل اقسام الثلاثة شأوا وثلاث والى مجموع جزئيات مختلفة  
الحقائق لانه يلزم مع ذلك ذكر من عدم الاختصار ان لا يندرج الحقيقة  
النوعية في نام المادية بل تعبير بالنسبة الى خبري اضافي سواء كان  
حقيقا او لا وليس ذلك للمرئي معتبرا من حيث انه معين حتى يرد ان  
الاقسام مختلفة متباينة وقد اعتبر تضادها حيث ذكر الجنس في نام  
المادية واما مقابلها في المادية على اطلاقه وعلى هذا الوجه السؤال  
الفاصل هو ان كون نام مادية جزئية وجزء مادية جزئية انما يرد ان  
مادية جزئية ثاث فيجاب ان القيمة اما حقيقة بان ينتم الى نوع  
كلية فهو متشابهة فصيل اقسام تمايزه بحسب الوجود والاعتبار وال  
كانت متضادة وهذا القول من الماتركا ف لا في مع ذل  
وما نحن فيه من هذا القبيس لا ترى انهم حوايا جماع الحق في مذهب  
واحد مقياسا الى امور متعددة كالحساس فانه فصل الحيوان وحسب  
السميع والبصير ونوع المحسوس اعني هذا الحساس وذلك لان الحساس  
وحاصه الجسم وعرض عام للضاحك وبهذا الجواب اندفع السؤال  
انما فان قيل اذا نسب الحيوان مثلا الى جزئي فما عيار لكونه نام مادية

لا يرد ان  
الاقسام مختلفة متباينة وقد اعتبر تضادها حيث ذكر الجنس في نام  
المادية واما مقابلها في المادية على اطلاقه وعلى هذا الوجه السؤال  
الفاصل هو ان كون نام مادية جزئية وجزء مادية جزئية انما يرد ان

كج

متباينة واما اعتبارية بان  
يعبر اليه قيود متفاعة لامكانية  
فحصل اقسام ٩٩٩

المشتركة

المشترك مظاهر لا اعتبار بكونه في ذاته بل في الحقيقة تمام الماهية منقسم الى قسمين  
 كما ان الجزء والمخرج كذلك فالقسام الكل سنته لا تحتسب تلك الجنس  
 معينة فمن حيث ان في موقوفات المشترك بين ما يميز ذلك الجنس وما يميز  
 اخرى فخالها وهذا ان لا اعتبار ان ما لها واحد لان معنى لونه تمام الماهية  
 المشتركة عن مخالفتين في الحقيقة هو معنى لونه في موقوفات المشترك بينهما  
 ولا فرق اليان لونه تمام الماهية مذ كور صرعا وكونه في اذ كور ضمانية  
 احد الاعتبارين والار بالبعكس في الاعتبار الاخر وفي اسو حقيقي وذكر  
 من ان الجنس لما كان مكررا عد قسما واحدا وهذا التحقيق يدفع ما يقال  
 من ان تمام الماهية لا ينعقد في النوع واما السؤال الرابع فقد وقع  
 ما لا يرد تمام الماهية تمام ماسية والتمام الماسية التي هي  
 ثالث موقوفات ماسية الجنس الذي ينسب اليه الكلي كما في قوله تعالى  
 ان يقول اذا نسب لنا طلق الى الماشي كان خاصة وليس الماشي في سائر  
 ولا ماسية لما عرفت من في ثباته اللهم الا ان يقال الجنس الاضافي ما هو  
 موضوعا على كل علم كذا او قوله فصل الا عام في ثبات الجنس او يقال  
 الماشي في ثباته لناطق وكلاما باطل فوجب في تقسيم الكل ان  
 الى ماسية ما يانه اما عجنها او اناجل فيها او خارج عنها ولا يراها اي ماسية  
 كانت بل محل ذلك الكلي عليها ولا حتم بعدد ما يجمعها ولا ينعقد ماسية  
 بل كون المنسوب اليها ماسية من الماسيات التي على عليها وما قيل من  
 لم في انحصار الكلي في قسم واحد موقوفات الماهية فمن اراد ان يصدق

تمام الماهية المشتركة بيني وبين  
 او ما انفك في الحقيقة ويعبر عن  
 شيئا منه

انما لا يرد تمام الماهية تمام ماسية  
 ثالث موقوفات ماسية الجنس الذي ينسب اليه الكلي  
 ان يقول اذا نسب لنا طلق الى الماشي كان خاصة وليس الماشي في سائر  
 ولا ماسية لما عرفت من في ثباته اللهم الا ان يقال الجنس الاضافي ما هو  
 موضوعا على كل علم كذا او قوله فصل الا عام في ثبات الجنس او يقال  
 الماشي في ثباته لناطق وكلاما باطل فوجب في تقسيم الكل ان  
 الى ماسية ما يانه اما عجنها او اناجل فيها او خارج عنها ولا يراها اي ماسية

كانت بل محل ذلك الكلي عليها ولا حتم بعدد ما يجمعها ولا ينعقد ماسية  
 بل كون المنسوب اليها ماسية من الماسيات التي على عليها وما قيل من  
 لم في انحصار الكلي في قسم واحد موقوفات الماهية فمن اراد ان يصدق

عن كل كلى في الحكم الخاصية هي في كل كلى في الحكم  
 الكليات بالشيء الى جميع الموجودات في الخواص انواع حقيقة وان  
 في انما لا يخرج من الجوهري باعتبار اقسامها من مجموع وانما لم يكن ذلك اذا  
 ان كلى بطلان الخاصية تحت كانت كلى الكلى اما ان يكون تمام ما يستحق الخاصية  
 وانما ان لا يكون كذلك بل يكون اياه او احداهما او خارجا فذلك هو  
 في القسم الاول لا يستعمل وجود التسمية وقامه في اخره ما فيه واحد من  
 الخاصيات على سبيل المثال فلما لم يكن كلف الحال في قياس الخاصية اخرى و  
 انما الكلى بناء على كلف متحقق في اذن كوني فيها تمام كلفه الخاصية  
 والحق في المثال في جرد انما لا يخرج عنها فظهر ان اختلاف الحال في  
 بحسب اختلاف مثل واحد من الجانبين اعني الكلى وما نسب اليه فيصير في  
 القسم الى غير ذلك الكلى اي كلى لكن انما ان يعبر كونه تمام ما يميزه الخاصية  
 التي كل يعرفها لا يعبر كونه جرد الخاصية من الكلى الخاصيات ويجتر  
 كونه خارجا عن ما يميزه منها واذ تحت ما تلوه ان كلفه الكلى انما لا  
 اراد بالشيء المنسوب اليه الحرشي ان دفع السؤال الثالث والرابع و  
 علم انما ان لا ليس داخل في هذه القضية لانها لا يكون من جرد  
 على انه قد علم حوجه عنها فقد افادوا كلهم ولما جعل الملائم اقسام  
 القول دون الكلى اندفع الاول والخامس واما السؤال الرابع فخرج  
 بان لم يرد بالجزئية واحد معين في هذا المثال بل اي جولي كان من  
 جرد انما لا لا تنفي السؤال بعدم المنافع فاورده على سبيل الرد بيقوله

ان

ل

لا يقال في حقيقة الشئ الاخر طار السؤل الى جميع الجهات واما ان  
 بالترتيب واذل كما لو لا يمكن ان يدفع السؤل الى جميع الجهات  
 الاخر فوايه ان السؤل الى السؤل كما لو ان يكون عن نفس الملية لا كما  
 يوجب تصور حقيقة فالجواب الطالبين ما ذكره ان يذكر الجواب فيها  
 لا يوجب تصور ما اذا قيل شيئا ما في جواب بالانسان في الاصل  
 السائل قد تصور ما فيه فهو فسال عن خصوصية لا يحسن ان يذكر  
 حده بله فقال جوابي نطق اذ قد تفصيل يستغنى عنه ولا قيل في الاصل  
 فان لم يعلم السائل خصوصية فهو بجانب ادق لان وجهه والا  
 فيركب لغيره لكنه من جهة اللفظ لان عليها يجب الحد الذي هو  
 مفهوم او تصور حقيقة لا بالادف وذلك لان الموضوع السواء  
 من معرفة اللفظ معلوم له فلا يحصل مطلوبه عرافة في بل ما يزيد في  
 معرفة بملك الخصوصية الا ان ذكر الحد في الجواب اعتبارا به نفس ما سئله  
 الحدود الذي طلب فيه معرفة بخصوصية لا باعتبار كونه متافرا عما هو  
 موجبا لتصورها فهو مفقود في الجواب لان حيث انه جديل في حيث  
 انه عن الحدود حقيقة او يمكن ان يدفع النافض من كلام المحسن  
 اذ لم يحذر العذر بالمفردات بل قال المراد يدخل الحد في ما سئله  
 الحدود وان يكون كل واحد من الجوانب الحد داخل في ما سئله ولذلك قال  
 لا داخل في كل الجوانح والركب منها وحكم بان المعرفة لا داخل في  
 مساويا لما سئله المعرفة في المفهوم وعلى هذا التأويل يكون الحد داخل

لا اذ اجوز الحد باللفظ ويدفع ما اذا اجوز  
 ان يكون سؤل كل جزء منه داخل في ما سئله



لما في كونه لهم ما بين اليدين ولا كونه ممتدا في المعلوم كما نؤمن  
 وسير هيك في المسمى ما يرد عليه في باب الترتيب في  
 الحيز الذي هو نسبة الشيء الى نفسه لان ما بينا الشخص المسمى بالمال  
 عين الماسية المسمية وان نسبت الماسية الى المال المكية من الماسية والشخص  
 لم يكن للماسية عنه كمالا بل في ما فيها وخرج بدنه ان يكون للمال  
 ناسا من حيث هوذا ان الشخص المالكين للامور العوضية الشخصية  
 بالقياس الى ما يكون الحيوان والناطق والانسان وما يرى بها ذاتا  
 لشخص شخص فتمثل شاركا في الغاية العواضية الداخلة في الاشغال  
 من حيث هو شخص وذلك على انفاقه على ما لا يحيط بالمال على  
 معنى يؤدى اليه ولا شك ان الماسية من حيث هو مغايرة بالاعتبار  
 للماسية من حيث انها مقربة بالشخص المأخوذ معها على وجه التقيد  
 بوجه التركيب وهذا القدر من الغاير كلف ليعلم النسبة على  
 انهما لان الشيخ لم يلبث في الدالان المتبادر من انساب شي الى  
 ان تغاير بها بالذات لا يصح تفسير الدال على الماسية بالذات  
 الا بغير ذلك ان الدال على الماسية اعني المقول في جواب ما هو  
 انسابه من الدال على الماسية ليعني المقول في جواب ما هو انسابه  
 لشخص الدال على الماسية المحققة والدال على الماسية المشركة  
 بين المقفات والقسم الاول وهو الحد بالقياس الى الحدود  
 خارج عن انعام الكلي الذي نحن بصدده فمضى الى الاخير ان وما

في المسمى ما يرد عليه في باب الترتيب في الحيز الذي هو نسبة الشيء الى نفسه لان ما بينا الشخص المسمى بالمال عين الماسية المسمية وان نسبت الماسية الى المال المكية من الماسية والشخص لم يكن للماسية عنه كمالا بل في ما فيها وخرج بدنه ان يكون للمال ناسا من حيث هوذا ان الشخص المالكين للامور العوضية الشخصية بالقياس الى ما يكون الحيوان والناطق والانسان وما يرى بها ذاتا لشخص شخص فتمثل شاركا في الغاية العواضية الداخلة في الاشغال من حيث هو شخص وذلك على انفاقه على ما لا يحيط بالمال على معنى يؤدى اليه ولا شك ان الماسية من حيث هو مغايرة بالاعتبار للماسية من حيث انها مقربة بالشخص المأخوذ معها على وجه التقيد بوجه التركيب وهذا القدر من الغاير كلف ليعلم النسبة على انهما لان الشيخ لم يلبث في الدالان المتبادر من انساب شي الى ان تغاير بها بالذات لا يصح تفسير الدال على الماسية بالذات الا بغير ذلك ان الدال على الماسية اعني المقول في جواب ما هو انسابه من الدال على الماسية ليعني المقول في جواب ما هو انسابه لشخص الدال على الماسية المحققة والدال على الماسية المشركة بين المقفات والقسم الاول وهو الحد بالقياس الى الحدود خارج عن انعام الكلي الذي نحن بصدده فمضى الى الاخير ان وما

الشخص

الجس و النوع وكل واحد منهما ذاتي اعم اما الجس فهو ذاتي بالمقتبين  
واعم مما يقال عليه من اتوا به واما النوع فهو ذاتي بمصدر المقتبين  
واعم بالنسبة الى ما يقال عليه من الاشخاص فتوهم انهما متروكان من المقتبين  
ان الدال على الماسية هو الذي لا يلزم وتولاء والى اما بواقي الجس حيث  
شمل فمهم كل ال على الماسية لكم انما اني المقتبين دخل على الجس  
دالا على الماسية اصلا كفضل الجس مثل الجس بوجهه اني اعم بكل واحد  
من شيئين اني وليس صور كونه والا على الماسية المحقة كالانسان  
شئان لان المفعول في جواب السؤال على ما يقتضيه يكون اما عينها او تحدا  
او المقتبين كما تقتضيه ولا على الماسية المشتركة والاك ان جنسا و  
كذا فضل النوع كانه اني بالمقتبين واعم من الاشخاص وليس  
دالا على شئ من الماسية ولما كان الاختلاف في ان الدال على  
الماسية هل هو اني بالاعم او لا متعلقا بالذي اشار الى انه ليس متوقفا  
على الاختلاف في تعيين بل هو اختلاف في مقتضى فان فضل  
الجس دل على الماسية المشتركة وفضل النوع على الماسية المتروكة وليس  
المرجح من ذلك كون الاول جنسا والثاني نوعا لان دلاهما بالان  
على الماسية اوجب بان الدلالة الماسية لا تكفي في كون الماسية دالا  
على الماسية بل لا بد من ان يكون دالا بالمتابعة كما مر لا يقال في جواب  
المرجح من ذلك ان الجس ليسا عد عليه لانا نقول بحسبنا ان  
ما عليه اواب الصانع ثم انا نجد ان الساس وما هي جوابه من الامور

المستتركة بين الماهيات الحبيثة فتقولنا لما تجاوب لا ادول على التماسات  
المستتركة منها كالحيوان وانما لو كان كذلك لكان الناطق ونظائره  
الماهيات النوعية فانهم يجعلونها فصولا لها لا دوال عليها كاللآلئ  
المختصين وما ذكره من ان الفصل مطلقا لا دلالة له على الماهية اصلا لكونه  
اعم منها بحسب المصنوع قطعاً مبني على سلفه من ان الدلالة منه وبكلام  
ومتى ولذلك استرط في الماهيات اللزوم العقلي وانما اذا غرت بان و  
اذا اول شيمة في ان الفصل دلالة له على الماهية على ما سئل المستتركة او الممتزجة  
والتساوي لاول الفصل على الماهية بحيث يكون قولنا في جواب السائل  
عنها مع انه ليس عليها الوجه ان يستلزم تصور تصوراً بخصه معها كونهما  
والالم مع ان تقع جواباً عنها ومع لزوم ان يكونوا المتدبرين لفضل وحسن  
كالناس من تعريف الحيوان والناطق في تعريف الانسان حداتها  
لانه المقول في الجواب المستلزم لتصور الكنه دون سائر التعريفات  
مع ان النظم صرح بان له من هذا التعريف به وحين كان حلاً ناقصاً  
الله بتعطينه الى التوفيق بين نفس الجواب الذي هو الماهية و  
بين التوافق والداخل فيه الذي هو قوة الماهية بتبيين ذلك انه لا  
سئل عن الماهية المستتركة كما في قولك ما الانسان والعن كان الجواب  
بالجنس الذي هو الوجود كلياً كالحيوان ويكون فصل الجنس هو داخلاً  
في الجواب لانه دل عليه بالتصديق فسلالة ما فيه اذ لا على الماهية كذا  
لما علم نفوقا بين نفس الجواب الذي هو الماهية المستتركة وبين الدال

مع الذي هو موجود في جملته الموزونة في كل ما في الخلق مفعولاً في الجواب ودلالة على المماثلة  
 واذا قيل عن المماثلة المحضة كما في قولك في الانسان كل الجواب يدل على المماثلة  
 كما في الجواب ان المماثلة تكون فصلها في الواقع مفعولاً في طريق مفعولاً في الواقع  
 بالاطراف من غير الدال بذلك الغير محل الجزاء الواقع في الطريق كالمفعول في قوله  
 والمماثلة المماثلة المحضة ومفعولاً في الجواب معنا فالحسن كونه دالاً على المماثلة  
 المشتركة ومفعولاً في الجواب واخرى واقفا في طريق ما هو مفعول في الدال على  
 المماثلة فهو عام المماثلة المشتركة وجوز من المماثلة المحضة ومفعولاً في الجواب  
 مفعولاً في الجواب وان كان مفعولاً في الجواب واسحق والفصل في الدال على المماثلة  
 في جملته مفعولاً في الجواب على المماثلة التامة في ذلك الصنف في الجواب  
 لان دلالة عليه تفصح وقيل الجمل في الجواب لان في طريق ما هو مفعولاً في الجواب  
 سواء عن المماثلة المشتركة او المحضة بل كونه ابدأ اذ اطلق في الجواب  
 اذا اقيم جدا الجمل في الجواب على قبح وقيل النوع قد يكون واقفا في الطريق  
 كما في جواب الانسان ما هو مفعولاً في الجواب وقد يكون دالاً في الجواب  
 كما في جواب ما زيد بالانسان فقد انقضاه  
 في جواب ما هو قد يكون واقفا في طريقه وقد يكون دالاً في جوابه من غير  
 الدال بل ميقظ من الدال والواقع والداخل في جملته المماثلة منحصر في النفس  
 الفصل في المطلقين ارادوا في اليمين الجزاء المفعول المحمول عليها لان الكلام  
 فيه وادبا طلائعها متساو للقول البعيد منها كما سيجرح معنى كون  
 الجزء المحقق منها المماثلة في الجملة انه غير متساو لشيء ركه في جنس من الاجزاء

وفي المماثلة من غير الدال على المماثلة  
 في الجواب ما هو مفعولاً في الجواب  
 في الجواب ما هو مفعولاً في الجواب

في الجواب ما هو مفعولاً في الجواب  
 في الجواب ما هو مفعولاً في الجواب  
 في الجواب ما هو مفعولاً في الجواب

أو في الوجود فلهذا لا يؤمن من الحاصل لاكونه مميّزاً عن المصادقات البينية  
كما ينبغي. والمفهومان باطلان أما كونهما ضمن مطلقاً أو من وجه فطابقان لا غير  
لكل وجود وجوده دون الآخر فيمكن ج وجود الكل معني تمام المشترك  
فردّه ويصح وأما كونهما شيئاً فطابقان الجزاء المحمول على الماهية يستحيل أن يباين  
سائر الأجزاء المحمول عليها وإنما لم يزم من الدليل أن يتوحد علم المشترك  
أو لم يثبت به كون بعضها أجزاء لبعضها ما تحت على فرض الكلام في الماهية  
المحمولة إنما لان أن شيئاً من الماهيات مفعولة بالكون والدليل المذكور  
على صهر الجزاء في الجنس والفصل لانهم بالنسبة إلى النوعين منها طالع  
تمام المشترك فمثل معيد للوحد وتتمام المشترك إذا لم يكن تماماً بل اعتباراً  
إلى جمع متساو كانت الماهية فمختلفة بعيداً الترخيب وأما فرض أن تمام  
عضي للنوع الآخر المخالف الماهية في الحقيقة أو وجوده غير محمول عليهم يكن  
مفعولاً عليها في جواب ما هو بحسب الشرط المحمّل فلا يكون جنساً والمآخذ  
الثلاث أعني كونها مشتركة في الماهية ونفسها في النوع الآخر  
بالمخالفة الثاني في العبارة فإن كل فرد من  
الماهية نوع فخر في الحقيقة الحقيقة وهو تمام المشترك منها مع كونه فرداً  
ونفس ذلك النوع المخالف لها وعلى هذا من الاختصاص أيضاً لا يكون تمام  
المشترك جنساً إذا لا بد للجنس أن يكون مفعولاً على نوعين متضادين من بعض  
متباينين وثوب أو محال في غير النقي أي ولا يتوالياً أيضاً وهذا السؤال  
دأب من تمام المشترك وبعض فلا في السؤال الأول فانه يخص تمام المشترك

بطلناه اي علمنا ان النوع الذي زاد عام المشترك مبين في الماسية لكن  
 ليس يلزم منه ان يكون مبايناً لتمام المشترك ايضا حتى ثبت ان هناك مشتركاً  
 بل يجوز ان لا يكون مبايناً له ويكون تمام المشترك من في النوع والماسية  
 هو تمام المشترك الموقوف والا فان قلت فلا يكون ؟ اذن انما هو النوع  
 فلا بد قلت بل فيكون نوعاً منه انه متناول فردين احدهما تمام المشترك الذي  
 ليس فرد النفس والثاني ذلك النوع الذي لا يبيد وفردنا لانا نقول  
 جواب عن التسوالبين والرد ان الذي ابراه الخليل في الاثر البائنة في النوع الذي  
 باين الماسية النوع الاحتمالي المشترك في النوعين الذي لا كمال في الماسية لا  
 ان يكون معنى الانواع البائنة لها والا لزم حملها من الماسية عليها فاجاب  
 انه جزء الانواع البائنة غير محمول عليها لم يكن جزءاً لجميعها وذلك وجود  
 البساطة نعم يجوز ان يكون خارجاً لجميعها وعلى السمع من كون ذلك الثاني  
 متبياً للماسية فمنه اذا ثبت في الجملة يكون فضلاً لها وفي محتمل لانه اذا ثبت  
 ذلك الذي في غير الماسية فهو محتمل لانه اذا كان متبياً لجميعها مبايناً  
 للماسية ولو لا تخدش لم يتصور  
 من حيث هو الذي في رد محمولاً عليه من جميعها او بعضها  
 خارجة عن الماسية فانه ان الماسية محتمل كمنه اذا ثبت لها على خارجها  
 فلا يكون فضلاً ولا غير في النوع الذي هو تمام المشترك كونه مبايناً  
 له اندفع ما ذكر في السؤال الثاني وبرر على نفسه فهو فصل من علمي  
 فيما لا يكون ذاتياً لنوع مباين للماسية اصلاً ما وقع هناك من ان يجوز ذلك

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
 والذين آمنوا وهاجوا حياضهم  
 فصاروا غيابة عن بصرهم  
 فمما رزقناهم من نعم الله  
 ان لم يكن الله فاعدا  
 لا يملكون شيئا  
 الا مما يشاء الله  
 فاعدا لا يملكون شيئا  
 الا مما يشاء الله

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
 والذين آمنوا وهاجوا حياضهم  
 فصاروا غيابة عن بصرهم  
 فمما رزقناهم من نعم الله  
 ان لم يكن الله فاعدا  
 لا يملكون شيئا  
 الا مما يشاء الله

الذي ليس به اصل او انجم صفة الذات كان خارجا قطعا وانقطع  
 السؤال الثاني المطروح تحت السؤالين المذكورين على هذا التفسيرين لا ينفرد  
 به الا ان هناك سوالا لا يمكن التعصبي عنه يقيد المقاييس وسواء لم لا يجوز ان  
 عام المشترك كذا اثباتا هو يعني تمام المشترك الما اوله فكون النوع  
 ان ثبت الذي لا يتصور المشترك الما هو موجب ان يكون النوع الاول الذي  
 بماز انهم المقاييس ومباين له ولا لا تحفل الما بان ثبت انه لا يجوز ان يكون  
 حقا ان في مرتبة واحدة بل لابد ان يكون احدهما جزءا للآخر وقوله لا  
 مشترك على ما ورد في متن علم المشترك ونفوق حسن الفصل فانه في المقاييس  
 وليس مشترك بين النوعين المشترك الذي هو الجنس ولا باعتباره حتى يكون  
 له بل هو الجنس من علم المميز الذي هو الفصل فبما به عن النوع ودفع التعصبي  
 معقول لال حسن الفصل يكون مشترك بين الفصل ونوع او مباين للما  
 الجنس بالقياس الى النوع مباينه فكون مشترك او ذلك النوع والمما  
 لها لان يبين الفصل ما من المما مشتركة بين المما جنسها او فصل جنسها والاشي  
 او آراء الجنس انما  
 او مشترك بين جنس وفصل وتركيب كل منهما من جنس  
 بحيث يكون واحد مشترك بينهما المما مباينة كمن اربعة اجزاء بل في  
 لمة فقط فلهذا يتصور الفصل جنس وانما لم يذكر الجنس لانه اذا لم يدخل في  
 المقاييس الجنس في الفصل لم يدخل في الجنس قطعا وانما لا يجوز ان يدخل  
 الجنس الوت في الفصل والآن انما هو الفصل من النوع فليس ان يكون

من المقاييس

الداخلية الفصل على قدر ما اريد قوله هو الجنس العبد الذي هو من الوجود  
واما ان الفصل بالحق هو الاول والاخر لا الجميع فسطور فيه لان المجموع من حيث  
المجموع غير المادية بنوعه ولا يخرج من ذلك ان يكون كل فرد منه  
في غيبة وسبب كشف كذا ان العارض المعنى المعبر في اقسام الكلي يجوز ان  
يكون كل واحد منهما فلما يكون خلفا وكون دخول الجنس اوجبه منه في الفصل  
مستلزما لتعدد في اقسامه مع بطلانه راجع الى ما تقدم من المناسبات  
يعتبر فرد واحد في مادية واحدة من حيث هو عاقل فانه في قوله لا انا  
نقول من التباين اذ لا يمنع لك انه يمكن اختصار العبارة الاولى المشهورة  
في كلام القوم حذف النسبة وذلك ان يقال واذ كان بعضنا من عام المستر  
فاما ان لا يكون مشتركا بين عام المستر ونوع او مخالف في الحقيقة  
فكون فصل بين امان كون مشتركا بينهما فكون مشتركا بين المادية وذلك  
انواع ولا يكون عام المستر منها لانه خلاف المقدور من بعضه فثبت  
نعم يستدل آخرون على الدليل بالحجة ان الوجود اعم واخص  
مما بين اوسا والمقصود بما ذكره ان  
ان يقال يجوز ان يكون بعض عام المستر مشتركا بينه وبين نوع  
بازاء المادية كما يلزم تمام مشترك آخرون كما في اصول الدليل وانما قال  
العبارة الاولى دون الدليل الاول اشارة الى اتحادها في الحقيقة  
واما وجه ذلك لا يحتاج فيما لا يشبه على ذي قطر سليمة وكذا استمع  
قوله انه لو قد النوع الذي اذا عام المستر لعدم مشاركة المادية



في عام المسترك او بوجوه وجود عام المسترك في دفع السؤال الاخر الذي  
 ذكره نقوله او يقال وذلك لان كل واحد من بين الطرفين مفهوم مقام  
 نقد ذلك النوع بما يثبت له عام المسترك وقوله ولا يفتي جواب بان قال  
 ما ذكرناه بعضي المضارب في الماينة في الفصل صرح لانه لا يكون في  
 جميع الماينات فهو غير الماينة عن بعضها والجنس اذا كان عام المسترك  
 بين الماينة وجميع منها كما انها في اتحاد الحوا في الكل وكان قريباً واذا  
 لم يكن تعدد الجواب ويكون عدد الجواب زائداً على مراتب البعد بواجب  
 وتكون الجنس البعيد في اللقب يعني على ما من اشاع جنس لا يكون  
 احداً للآخر والاتصال بين الماينة عن مشاركات في الجنس البعيد  
 كان قريباً ومميزاً عن المشاركات البعيدة مطلقاً وان ميزاً عن مشاركات  
 في البعيد كان بعيداً في مرتبة واما الميزة عن المشاركات في الوجود  
 ميزاً عن جميعها فهو قريب والاف بعيدة في عالم حسب كثر ما يميز  
 عنه من تلك المشاركات وتعد تعال الميزة في الوجود انما هو في الكمال  
 المميز  
 لان حواص ما فاعين من الخواص ان غير بها الذائبات عن  
 الوضائات ونحصل ذلك الى اقسام المواقف تتميز بعضها عن بعض  
 وفي قوله بل ليد ان حكم ثبوتها لها اشارة الى ان امتناع الحكم بالسلب  
 لا يتحقق الا مع وجوب اللباب والمماضة الماينة اختر من الاولى لانه  
 اذا كان بصورة المماضة بكنهها مستلزماً بصورة الذاتي مع التصديق ثبوت

كله

في عام المسترك او بوجوه وجود عام المسترك في دفع السؤال الاخر الذي  
 ذكره نقوله او يقال وذلك لان كل واحد من بين الطرفين مفهوم مقام  
 نقد ذلك النوع بما يثبت له عام المسترك وقوله ولا يفتي جواب بان قال  
 ما ذكرناه بعضي المضارب في الماينة في الفصل صرح لانه لا يكون في  
 جميع الماينات فهو غير الماينة عن بعضها والجنس اذا كان عام المسترك  
 بين الماينة وجميع منها كما انها في اتحاد الحوا في الكل وكان قريباً واذا  
 لم يكن تعدد الجواب ويكون عدد الجواب زائداً على مراتب البعد بواجب  
 وتكون الجنس البعيد في اللقب يعني على ما من اشاع جنس لا يكون  
 احداً للآخر والاتصال بين الماينة عن مشاركات في الجنس البعيد  
 كان قريباً ومميزاً عن المشاركات البعيدة مطلقاً وان ميزاً عن مشاركات  
 في البعيد كان بعيداً في مرتبة واما الميزة عن المشاركات في الوجود  
 ميزاً عن جميعها فهو قريب والاف بعيدة في عالم حسب كثر ما يميز  
 عنه من تلك المشاركات وتعد تعال الميزة في الوجود انما هو في الكمال  
 المميز  
 لان حواص ما فاعين من الخواص ان غير بها الذائبات عن  
 الوضائات ونحصل ذلك الى اقسام المواقف تتميز بعضها عن بعض  
 وفي قوله بل ليد ان حكم ثبوتها لها اشارة الى ان امتناع الحكم بالسلب  
 لا يتحقق الا مع وجوب اللباب والمماضة الماينة اختر من الاولى لانه  
 اذا كان بصورة المماضة بكنهها مستلزماً بصورة الذاتي مع التصديق ثبوت

لما كان

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

وتبين في محل الذات على الماسية لا وقت في اشباع محل الماسية في الذات  
 على الاقوى يستلزم ذلك ان يكون كل كسب في العمل كسب في الخارج مع  
 انهم هم حواخله قلنا ما ذكرناه خاصة بالذات مطلقا فانه انما كان في  
 كان مستغنا في الوجود والعدم متساك فالجزء العقلي مستند على الماسية في  
 الفصل في الخارج فلا يلزم شي من ذلك فاذ اراد غيره عن الخواص  
 زيد المحل على اعتبار التقديم المذکور بخلافه عندنا ايضا وقد تعالى الكوا  
 اي الجزء مطلقا بالايضا فهو مرفوع مع بقا الماسية كالماسية  
 كالواحد المستلزم اذ لا يمكن ان يرفع ارتقاؤه عنها مع بقا الماسية  
 موجود مع هذه المصروفات متساك في المصور والصور معا والشيء  
 في ذلك ان ارتفاع الجزء المستلزم ارتفاع الكل الا ان ارتفاع اقوى  
 من المستحيل ان يصور امكالك الشيء عن انبيه خلافا لارتفاع اللازم فانه  
 معا لارتفاع الماسية فانه لا يمكن تصور الانكسار منها مع استحالة  
 وكذا ارتفاع علة الماسية من ان يرفعها مستتب له فجاز ان يصور  
 ان الماسية في الذات في الذات في الحاجة الى علة خارجة عن  
 علة الذات بخلاف الموضوع فانه يحتاج الى الذات وهي خارجة عن الذات  
 لا لزوم لها في الذات بالادبغة وتعال ايضا يوما لا يحتاج الماسية في  
 ايضا فانه الى علة مغايرة لذاتها فان السواد لون لذاته للشيء آخر  
 بجعله لذاته ومنه خاصة اضافية لاقول الماسية كذا تلك فانه السواد  
 في حد ذاته لا للشيء او بجعله متصرفا بالذاتية ولما نورا في العلم

كذا في الماسية في الذات  
 كذا في الماسية في الذات  
 كذا في الماسية في الذات

مستند



وموان العلم ما يستقر العلم به أو ما منفصله وجوابه ان حصول  
 صورة لا يستلزم كونها معلومة بتفصيلاً اذ ربما كانت غير مطلقة اليها  
 ويبان ذلك ان الاشياء انما اقصد تصويرها في مفصلها ولا فائدة حصول  
 صورتها في ذلك المفصل بل هي غير موافقة لما في مفصلها من غير ما يشهد  
 به الوجهان فاذا لم يحصل ذلك حصل في ذهنه فاما لم يلاحظ ولم  
 يحيزه عن غير ذلك ولم ينفذ اليه مقصد اولاً وهو العلم بالتفصيلي والثاني  
 وهو العلم بالاجمالي ثم انه اذا تصور المركب فلا شك ان مقصوده بالقصد  
 الاول هو ذلك المركب الا ان في مقصوده له ما يقصد الثاني على  
 تمام الوجود الحادث في فان الموجود اذا اراد ايجاد مركب كان مقصود  
 الا في ذلك الوجود المركب لكنه لا بد من ايجاد افراده في داخله  
 فحينئذ يباين ما يقصد ان الماهية اذا حصلت في الفعل وكانت ملحوظة  
 مقصودة بذاتها كانت افراده في فقلنا لكن لا يجب كونها ملحوظة  
 مقصودة عند انه ان شئ من بعض بل ربما يكون بمعنى حاله بسيطاً  
 سبباً له من حيث الوجود بل انما الكتاب جديد فاذا وجد ذلك المصور  
 عقده الى الابد او انما علمت فله مقصد وقوله كما انما شئ من غير خلاف  
 قوله وكما اذا شئها فانه تشييل للمعنى فله جرحي من بديهته وانما وجب  
 ان يحقق هذا الموضع على الوجه الذي هو الماهية لا الماهية عليه ويعلم من ان  
 التفات بين الابل والنفيل راجع الى نفس العلم بالشيء لا الى انما  
 علم آمو اليه في المحكوم فله قد يكون ملأ خطاً بالقصد متخافاً عن غير

اشياءنا ما وقع لما يكون كذا كسبح كونه معلوما في العالمين معناه الاول  
المحول الذي منع انعكاسه عن الشيء تدوج فيه الذاتيات بلوازمها  
بشيء لا يشبهها غيره بل ولوازم الوجود كما هي في الوجود الثاني في  
الاشياء المحول في العالم الثالث كحس الذاتيات واللوازم بالشيء  
الاعم ومن المعلوم ان ما منع ارتفع عن الذات في الموضع بل عكسها  
لما هو تصورهما كان الحكم منهما من قبل الاوليات التي هي قوى الضرور  
فما منع انعكاسه عنها في نفس الامر والارتفاع الوتوق عن البوسيات  
وليس كل ما منع انعكاسه عن ما يشبه الشيء كسبح منع انعكاسه في الدنيا  
لجواز ان لا يكون ذلك لامتناع معلوما لنا كافي تساوي ذواتها المثلث  
لغائض والاراجح كحس الذاتيات واللوازم بالشيء بالشيء الخاص وكل  
من منع الشيء عن نفسه كذا ان يكون المحول اعم من الموضوع والمثل في  
مثل انما الكاتب افضل انسان ذل في هذا المعنى وهو في بعض الاول  
لان الوصف وان كان اخيرا مستحقا لان كونه مضمونا للذات لا يشترط  
الحاصل للموضوع بالذات بل يحل عليه احواله موافق لما عدمه من مفرق  
بما كان قائما به حقيقة سواء كان حاصلا له مقتضى طبعه او نقله لغيره بالحو  
سبح كذا في الدنيا في الدنيا وليس كذلك في الدنيا كونه في الدنيا كونه في الدنيا  
متوكل فان الحركة ليست غاية حقيقة بل هي في الدنيا وفي الدنيا  
حيث نفا ليس كمن في السفينة المتوكل انه متوكل بالعرض لا بالذات و  
ان شب باذكر حقيقة من ان حمل انقضاء الموضوع بطريق ذاتي وعكس

٥٥ وسمي اي المحمول لللازم على الموضوع لللازم او اخص سمي في كتاب  
 البرهان غرضاً ذاتياً سواء كان لا حتماً به كما في واسطه او بواسطه مساوية  
 كما ان حمل عليه سمي حملاً ذاتياً وحمل بالحقه لللازم او اخص سمي حملاً غرضياً  
 وقد سمي على ان حمل واحد اذا لم يكن ذاتياً باعتبار وعرضياً باعتبار  
 فما يلزم في الافهام الثمانية وكيفية اعتبارها وافرادها اما ان يفتق  
 بطبيعة اي حقيقة واحدة يتألف ان هذا لتناول حواصل الجنايس  
 العاليه اولى مما يقال اما ان نفس شئ واحد وقوله ودوام الثبوت  
 لا يتحقق في امكان الالتماس في الجملات جواب سوال وهو ان غير اللا  
 لا يكون دأيم الثبوت لان الدوام لا يسكن عن الضرورة التي في اللزوم  
 فلا يصح تخصيصه الى ذلك المعاد في الفعل كما ذكرتم وتوهم الجواب ان الدوام  
 لا يسكن عن اللزوم في الكليات وعكس غرض الجملات وهذا القدر كاف  
 في صحة ذلك التخصيص وفيه شبهة لان امتناع الالتماس المذكور في تعريف  
 اللزوم مراد منه ان لا يمتنع بعض وهو ان يكون منشاء ذلك الالتماس  
 ذاتاً موضوعه اللزوم والثاني ان لا يكون منشاءه اما الذات  
 او غيره وما ذكره من استدلال الدوام للضرورة في الكليات دون الجملات  
 مع كونه ضعيفاً ايراداً به استدلاله للعنى الاخص حيث قالوا ان المستند  
 جداً بل من المستحيل ان يكون محمول لجميع افراد موضوع بحيث لا ينفك  
 عن شئ منها اصلاً والافعال في طبيعة ذلك الموضوع اعم من ثبوت  
 له والمعتبر في هذا المعام به المعنى اللازم لا يتأتى من ان لزوم شئ لغير

قد يكون لذات احدنا وقد يكون للمزاج من اقسام من الدوام  
 والحرور هذا المعنى من الدوام: انما هو الذي لا يتغير ولا يتبدل  
 والجزء ثابت من ذلك واما ما كانت عين الذرات او فردا ولما انما  
 عن المعنى الاخر في الكليات فقد ذكره في السكت في الاقسام  
 الجزئية اذ ذكرها ابا يروم كذا في قوله لا يتغير ذاته ولا تتغير  
 ان به بيان ذلك التسمي لما هو في نظر ان الدوام كان العقل  
 لاحظ دوام الثبوت جردا بلكل عن امتناع التماثل كمالا  
 العكس اولا بسبب عيب توريده انه عرف: اللزوم لا يمنع التماثل  
 الماضية ثم قسمه الى اللزوم الوجودي الذي لا يمنع التماثل  
 الذي يمنع التماثل وهنا وقد انقسم الى قسمين: القسم الاول  
 قلت اشارة الى ما سبق الى اقسام الفاعل من ان الماضية اهم من الماضية  
 الموجودة والماضية من حيث هي في وقتها على ما بان في الماضية من  
 حيث هو حيث ان الماضية بعينها قد تغيرت على نوعها عند ما خلت  
 الموجودة الماضية لا يقابل قد استمر في ظاهرها تسمي الماضية الى  
 اقسام ثلثة هي المحلولة والمشتبهة بشيئا لها شرط سيجاء في حوزها  
 كون الشيء قسما لنفسه في ذاته الماضية من فريضة بلامة  
 ذكرها ان الماضية قد تعد بعد الاضواء وقد تعد بعد ما وقد لا يتغير  
 منها والاولى في رجا في تحت التماثل في نوعين متباينين  
 تحت عام وليس في ذلك تسمي الماضية الجلب الماضية بل بيان لها



هذا هو المطلوب في هذا المقام

اعتباراً من حيث ثبوت ما لا يتصل بربط ان الماهية كذا هو ما من حيث  
 هي في الوجود كذا تعلم من كل واحد منهما ما يمنع السكاك عن الاعم  
 وجب ثبوته له في ضمن كل واحد من نوعيه فلا يمنع  
 السكاك عن اعتبار ان الاعم كذا لازم الوجود فثبت من كلام  
 لقد يكونه اهم ان لا يصدق كذا منع السكاك عن الماهية في  
 الحقيقة اما ان يمنع السكاك عن في الماهية منها او عن القسم الآخر  
 قياس ان يقال ان اللازم ما يمنع السكاك عن الشيء ثم ينقسم الى قسمين  
 معناه ان ما سبق على ان يمنع السكاك عن الشيء في الجملة اما ان  
 يمنع السكاك عن الماهية الموجودة او الشيء الذي هو الماهية من حيث  
 هي وتكون اريد باللازم ما يمنع السكاك عن الماهية مع عدم الشيء لخرج عنه  
 لازم الوجود وتلك ذكرا افعال ما يمنع السكاك عن الماهية الحيوان  
 ينقسم الى ما يمنع السكاك عن الانسان فكل ما يمنع السكاك عنه  
 عن الفرس الصنفان ينقسمان الى ما يمنع السكاك عن طبيعة  
 الحيوان من حيث هي في الاظهر ان يقال المانع عن الماهية اذا عتسى  
 اليها فان امتنع السكاك عنها من حيث هي او بشيطة الوجود كان  
 لازماً لها وانما قلنا يعلم منه ان المانع باللازم بهيئة ما يمنع السكاك عن  
 الماهية على احد من الوجودين واما اللازم مطلقاً فهو ما يمنع السكاك عن  
 الشيء الذي نسب اليه سواء كان كذا او كذا حتى لا يمنع ان الاعم  
 ادعاء ما يمنع السكاك عن الشيء لم يحد في لازم ولا لازم الوجود ثم

الشيء الذي هو

هذا هو المطلوب في هذا المقام

انما هو الذي  
 فانه ان  
 فانه ان  
 فانه ان  
 فانه ان

مطلقاً

هذا هو المطلوب في هذا المقام

المباور

فيها « من الوجود ما خارجي و « علم اللازم شرط الوجود لا سبقي بوجوه  
 المقايضة وكذا ان علم على ما في هذا العلم وكذا العلم اذ العلم في تعريف  
 اللازم الماتية للوجود متناه و اللازم متسيم اف و هو ان اللازم سواء كان  
 لازما له سبقي حيث هو و شرط الوجود اما ان شوقف حكم العقل في  
 المعلوم على وسط ولا يوقف هذا تقسيمه با عين العقل قال لا وسط  
 المعروف بما ذكرنا يتجه لا بالقياس الى علم العقل اما الوسط الماتية  
 في تقسيم الموضع الذاتي فهي بالنسبة الى نفس الامر كما هي في المثال واما  
 قال اي لازم على المعلوم لانه المراد من محل شيء على غيره لا ما يتبادر من عبارة  
 لظهور فسادها وتوهمها والاول باطل لانه لو كان جمع اللوازم لا بوسط لما  
 اجتمع في الحكم لزم شيء منها الى نظر كتيب ليس كذلك كل في مساو له واما  
 المثلث ليعتقن لانه في الموضع قد سبق مثل ذلك في باب التصور و  
 التصديق فذكر و اذا انتفى خروج الوسط عن الماتية فخرج اللازم  
 الوسط متافلا بد ان يكون الوسط ما عين الملاحظة او داخلا وكذا اللازم  
 اما عن الوسط او داخلا فيه فان كانا عشرين كان اللازم عن المعلوم  
 فلا لزوم ولا محل حقيقيا في شيء من المقدمتين و ان كانا جرت كل اللام  
 جزء المعلوم وكما من في البعض الخارج وكذا اذا كان احدهما عين والآخر  
 جزء اعلى انه لو كان الوسط عين كان الكبرى نفس المطا و لا حمل في الصغرى و  
 ان اللازم عنه فالصغرى نفس المطا و لا حمل في الكبرى واما اعبر الشرح  
 حيث قال لمجرد ان يكون عرضا مفارقا شئ ما اذ لابد ان يكون الصغرى

كله لفتح السلك الجاهل كذا في السلك الوسطي لا شيايب الاكبر الى  
 الاصغر واذا لم يحجب العمل شي لم يحجب العمل له فلو كان هو عليه التصديق ولكن  
 الانتساب فما زان في ليكون على لبقوته في نفسه له ولكن التصديق  
 اي عن الوجه الثاني من النظر في الوجه الاول منه لا يخلص عنه واحتمال ان  
 التسلسل في اللزومات اذ للترتيب بين الاوساط اصلا بل هناك او  
 غير متناهيته يتوقف لزومات غير متناهيته ومن ان ذلك التسلسل في  
 امور موجودة هي التصديقات باللزومات لا في امور اعتبارية هي مفوضاتها  
 وتنبه بما احتاره على ان ذكره او لا من ان القدر منها واضح الاوساط ليس  
 تمام بل كان الواجب ان يقال ما ان النسب من طرف المبدأ فلان كل  
 لزوم يتوقف على اللزومين اما لزوم الوسط للمامية او لزوم اللزوم  
 للوسط والموقوف عليه مبدأ للموقوف فكون التسلسل في المبادي  
 واعترض بها ما بين من التسلسل في التصديقات التي هي مبادي  
 للتصديق لزوم اللزوم للمامية بانه تسلسل في العمل المعتبرة فان  
 التصديق يعتمد على اللزوم بعدا لزم للتصديق الذي يفيض عليه  
 المبدأ الفياض ولا سيما عند عدم في تسلسل المدة كافي وكالات  
 الاقل اك واستعدادات المبدأ العنصرية وذكر ان الاولى ان يتمكن  
 في ابطال التسلسل منها على ابطاله في باب التصديق والتصديق وقدر  
 سنكر انه موقوف على حث النفس ثم الاوساط التي لا غشائية  
 غير متناهيته كما هو ما عداها منها واما غير متناهيته فلان كل وسط

علما

احد

الاول

من كسب الاوساخ التي لا تناسي الملازم واما الملازم فيكون بينه وبين  
 آفة وعلية او آفة لا تناسي واما لا تناسي فيكون محصورا بين آفة وعلية  
 ولازمها وبتبعية واما ان يستفاد من كسب ما ظهر ان كسب ما بين آفة  
 المحصور بتبعية طبيعية او عقلية لا تناسي فما من الاوساخ انهم لا يتقبلون  
 هذا كذا ثم ان توقف كل دليل على نفسه فذلك الملازم ما يتقبل على الجملة  
 بالانسان واما لا تناسي كل رابط الى المقدم واما كسب فذلك ما ظهر  
 بظهوره واضحا فذلك ما كان بوسطه لو كان بوسطه كسب بوسطه والمقدّم  
 حكاية واما الملازم الاصل وحي قوله لو لم يكن الملازم لتبعية بين الشبوت  
 افقر الى وسط فحي منوعة لما عرفت من ان تصور الطرفين لا يمكن كافيّا  
 في الجرم باللازم بل بالنسبة مطلقا لم يلزم الافتقار الى اوسط المصطلح بل  
 ربما استبح الى اد آفة كالجسد والحرارة والصفات النفسية الى غير ذلك  
 فليعلم ان استقاء الوسط لا يستلزم استقاء كون اللازم شيئا لما يكون استقاء كونه  
 شيئا مستندا لوجود الوسط على انه لوجود الدليلين المذكورين في اللانها  
 القريب وغيره لانها القضايا مطلقا في الاولوية والكسبية لان كل جملة  
 سواء كان لازما او غير لازم اما ان يكون بوسطه فالفرضية كسبية او لا  
 يكون بوسطه فمن الشبوت للوضع والافقر الى الوسطه وخطا  
 المفروض فما لعضة اولية وليس الامر كذلك اذ من القضايا ما هي متوقفة  
 في المشاهدة والحوادث وغيرهما بل من الملازم ما يعلم انه بالحدس والبرهان  
 ما ومنهم من زاد المذكور في الكتاب ان اللازم القريب من المعنى كالم

وهذا هو الحق الطولي على كل ما قد زعم ان اللازم ان التوب من الحق لا يمتنع  
 لان اللازم هو امتناع الامكان ومعنى امتنع الامكان ان لا يمتنع عن الامكان لا وسط  
 كون احد اللازمين ضرورة امتناع لاكل الوجعي اما اقتضاه اما فلازم واما استلزام  
 في الامتضاة استفاء الوسط على هذا ما يتحقق باسبغ اللازم تحقق باسبغ اللازم  
 هناك فحق في حق في الفعل على اللازم قد وسوا المطم اقرض على ان يمتنع  
 على سبيل المعارضة او البعض الاجمالي وتجارته في ذلك لا تراض بكذا  
 وما يتصل على ذلك من ان يقتضي ان يكونا لذن من مستلزم عن كل ملازم الى  
 لازمه ثم الى اللازم لازمه بانها ما بلغ حتى تحصل اللوازم باسبغ بل جمع العلوم  
 المكتسبة في حق في اللوازم فليس يرد ويمكن تصور من الامتضاة بوجوه  
 احدها ان يقال لو استلزم تصور المامية تصور لازمه ان التوب لا يمتنع ان  
 يفعل الذن من كل ملازم الى اللازم التوب ومن لازمه التوب الى لازمه التوب  
 وهكذا اذ كل مذهب اللازم قريب فلو لم اندفع الذن من كل لازم الى آخر حتى يتجذر  
 في جميع اللوازم الواقعة في تلك السلسلة بل جمع العلوم الى التصديقات  
 المتعلقة بلك اللوازم وذلك بطريق سوا كانت بلك اللوازم متساوية  
 او غير متساوية الا ان هذا التوحيث لم ان يكون بعد العلوم بالمتساوية  
 مستعد كما كان المشارح انما حذفه لذلك متساوية ان يقال او استلزم  
 تصور المامية لازمه التوب لم من تصور المامية تصور جميع لوازمها مطلقا  
 سوا كانت بوسط او لا وسط لان اللازم ان لم يكن بوسط فلو كان  
 كان بوسط فلو لم ذلك بوسط ان كان بلا وسط فلو كان بوسط فلو كان بوسط

فلا بد من التمسك بالوسط لا بد من التمسك بالوسط  
ومن تصور ما يتصور الملازم بالوسط بالموجب للموجب لا بد من التمسك بالوسط  
يتعقل جميع التلوازم التي هي في جميع البعدي المكسبة لجميع التلوازم بوجوب  
واجب بان الميسر من تصور الملازم تصور المعلوم انما يتعقل في  
تصور المعلوم وكان كونه بالوسط بالوسط لا بد من التمسك بالوسط  
تصور الملازم الواسع وليس يلزم من هذا ان يكون من غير ان يكون  
ثم الى لازم الملازم على احد الواسعين المذكورين لكونه ان يكون على الواسع في بعض  
المراتب بوجوب اوضحه عن الملازم ان يكون ملتبسا اليه فلا يلزم تصور  
للازم الملازم فلا يستلزم ارتفاع الدليل من كل لازم الى لازم آخر وورد في الجواب  
بان الدليل الذي عكس على ان مطلق تصور المعلوم يستلزم تصور  
اللازم لان المامية اذا كانت وحدها متضمنة له كاني حصولها في العقل  
في حصولها فاستلزام الاضطرار في الاستلزام بما في ما انقضاء دليله وجوبا  
اي ما ذكر في ذلك الزام ان اعتبار الوسط بحسب العقل فلازم انه اذا لم يكن  
من الملازم والمعلوم وسط كان مامية المعلوم وسطا وحدها متضمنة لللازم  
اذ لا يلزم من عدم الوسط بينهما في العقل ان لا يكون بينهما واسطة في نفس  
الامر فلا يلزم الوسط ان يكون المعلوم وحده متضمنا لللازم انقضاء جعلها  
حيث اذا حصل المعلوم في العقل حصل لازمه وان سلم انقضاء الواسطة  
مستقلا في المامية بالانقضاء كان الواجب ان انقضاء المامية باللاما  
في الدليل وليس يلزم منه ان يكون ذلك اللازم مقصورا فان التمسك

متى حصل في العقل كان متفهما لشيء أو اقتراناه لغايتين واما لم يكن  
 المتساواه معقوله فكذلك ان هذا الجواب حكما ان اراد انه اذا انسى الوسط  
 كانتا الماسية وحدها معضيد للآزم في الخارج فهو مسلم لكن الماسية نفعنا  
 ان اراد انه انسى اعصفت الماسية لان البحث اذا حصلت الدليل  
 حصل به انه فهو منوع لما ان توقف العقل للآزم على امر اخر مغاير للوسط  
 ثم اعلم ان السبب في ان الكفى فيما يستلزم تصور المعلوم بقوله  
 للآزم كما يشعره ان في الدلالة الالزامية لم ينظر كونه اخص للآزم  
 يقال اذا التزم في العقل وجب ان تصورهما معا كافي في الجزم باليك  
 المعلوم وان اعترض استلزام التصور للتصور مع التصديق بالآزم كما  
 اخصيت ظاهره كما مر وكذا الحال اذا استلزم في الاستلزام الا  
 فانه اذا كان اخطار المعلوم وحده مستلزما لتصور الآزم مع التصديق  
 بلزومه له كان اخطارهما معا مستلزما لذلك التصديق قطعاً وآلم  
 نعتبه فيه التصديق لم ينظر كونه اشياء الا بما ذكرناه واصله الامام على  
 ان كل لازم قريب من المعنى الا اخص حيث قال في المخصص كل من  
 يقنونا لما عليه وجب ان العقل لازمها القرب فقل بان الماسية  
 على لازمها القرب والعلم بالعلم يوجب العلم بالمعلول كما بين في  
 الحكمة والافق لولم يلزم من العلم بالماسية العلم بلزومها القرب  
 تعرف القضية الجملة من مقدمتين معلومتين والمتبادر من عنان  
 المص ان الامام ادعى ان اللازم القرب من المعنى العام وصرح

يكونه

ان يقال

صاحب

صاحب الشكاس وذلك ان الالزام حال بعيد ذلك الى استحقاق لا يبال  
 لازم اللازم لازم قريب لذلك هو كان الالزام القوي في النظم  
 للشيء لازم من العلم العلم ملازم اللازم فليكن ان يكتفي بجميع القوارم بعينه  
 انما نفوسنا نالذي ان كل لازم قريب فهو من جنس القوارم الا  
 بشرط ان تصور تصور ذلك ولا يلزم يجب كونها بالاولى به به به به  
 صريح في ان القوي اذا تصور مع ملوحة تدل على العلم احد الامور من اجل  
 لزومه معلوم كما سبق وانما ان هذا غير انفسه بل انما ياتي في تصور مفيد  
 وتوضيحا واذ لم يكن الموضوع مستقورا كمنه جاز ان يكون ما هو في محمول  
 اثبت له ومن ثم اختلف في ان النفس الناطقة جوهر او لا مع كونهم مع  
 بان المجموع نفس لما تحت وقد عرفت ان عدم الاحتياج الى الوسط لا يستلزم  
 العلم نسبة المحل الى الموضوع لجواز ان موقف ذلك العلم على امر آخر  
 الوسط كالحدس والخرقة وعرف ايضا ان محمول الصغرى في الشكل الاول  
 قد يكون عضا متفقا شائعا في استحقاق الضرورية الكلية فلو ازيد ذلك الصغرى  
 بل وفي اكبر ايضا في اشاح غرضا من القضايا المحمولة اولى لا يبال  
 اذا كان الالزام القوي غير من كان العوض المتعلق كذلك بطريق لا  
 فيحتاج الى وسط ويتم لزوم التسلسل لانا نقول جاز ان يكون المعنى  
 المتعلق بنينا مع كون اللازم القوي محتاجا الى وسط ولو كلفني به الله  
 البيان وتوهم ان اللازم القوي اذا لم يكن بنينا احتياج الى وسط في استحقاق  
 هذه المقدمة القاطنة بان محمول احدي المقدمات كان لازما في استحقاق

حكم لزومه  
 ما



احتاج الى وسط حتى يقدركون القوي غير بين كفى في اثبات اصل اللزوم  
 كما ذكره وقوله جواب المصنف في كل واحد من المسائل الخمس والنقص  
 كذا اجوبة الشارح بخارجه عنها سوى المنع الرابع منها فانه مفيد ابنة  
 للبر في الاعم لا يخفى ان مقال في لا يلزم من اسفاه البين المعنى الا هو  
 اسفاه البين في الاعم وانما قوله ولو كفى ملائمة في وجوده عليه ايضا  
 في المسئلة ليس في نفي اللزوم بل في اللزوم تعني ان عبارة المصنف  
 مرضية و قد ورد في قوله سكت اللزوم ارفع سكت سكتا حقيقة ليكون  
 نسيته الى طرفي الاثبات والنفي على سواء فكون المسئلة في احد  
 طرفي المسئلة في الآخر بل يادانه اورد شبهة بوجه اسفاه ما يشاهد  
 الواضح فانه المتبادر من قولنا سكت فلان فلان في كذا ومن البين ان  
 ان الرفع هو اللزوم فان قيل ما سكت المسئلة ان  
 استدام مدعا فقد ثبت اللزوم وكان ما ذكره ابطالا للشيء بنفسه  
 والافلاحة نفعاً فليس مقصوده ايراد قدح على اللزوم وذلك لا يرد  
 على كونه متعدياً حتى يحجب الاستدلال فان لم يكن لازماً ما يمكن الارتفاع اللزوم  
 عما توقعه اني اللزوم ان لم يكن لازماً لشيء من المتدربين اصلاً امكن  
 ارتفاعه عما معاد ذلك بطاذا لو كان يمكن لم يلزم من فرض وقوعه  
 محال لكن وقوع ارتفاعه مستلزم محالاً لانه ارفع اللزوم عنها امكن  
 الامتثال منها اذ لو امتنع الامتثال بينهما كان اللزوم باقياً والمقدار  
 ارتفاعه وامكان الامتثال بينهما اذ لا سقي حسيده اللزوم لازماً ولا

كونه متعدياً كونه متعدياً  
 لا يمكن

ولما المعلوم بل هو ما يقوله جاسكان لا يقع الزوم انما يكون حوازا لا معك  
مخاضه ان اسكان الارض يقع على تقدير وقوعه انما يكون محولا لا اسكانا  
كما دل عليه قوله وقد عرفت ان ارتفاعه واداءه درست الى نفسه على مكان  
الارتفاع ووجه قلت امكان الارض يقع انما يكون كان هو الارتفاع  
لان الزوم انما يقع انما يقع انما يقع انما يقع انما يقع انما يقع انما يقع  
وكذلك لا يقع انما يقع انما يقع انما يقع انما يقع انما يقع انما يقع  
حوازا لا معك ان الزوم والبلزوم محال عليه الا مكانه لان المكان  
الحال محال وقوله ولان الزوم انما يقع انما يقع انما يقع انما يقع  
انما يقع انما يقع الزوم انما يكون حوازا لا معك ولا قد انما يقع  
وتوجع الارض يقع حتى يقع قوله حوازا لا معك ولان الزوم محال  
امكان حوازا لا معك كما قررناه لا يجوز وقد عرفت انما يقع  
على امكان الحد كاف لا ثابت المظان لان الزوم محال مع  
الوقوف اظهر انفسا وقوله انما يقع انما يقع انما يقع انما يقع  
معا ونحوه لا يميل على ابطال النسق الاول من الزوم بل انما يقع  
لانه لو كان نصف الاثنين اي الواحد نسبة الى كل مريد من مراتب الاعداد  
التي لا تسامى فاذا اعترض الواحد وتوجه الى يحصل لكل من مرتبته  
اليها فلا سكون انما يقع ترتيبا وحب ترتيبها ترتيبا  
اليها ايضا لا اعتبارا وليس المراد من تسلسل الامور الاعجابية اعتبارا  
ترتيب في الاعتبار لا لفعل الى غير النهاية لان الفعل لا يقوى على اعتبار

ترتيب

ما ينبغي من قبله بل معناه ان لا اعتبار في تلك الامور لا تصل الى حد  
 حب وقوف عنده ولما علمت ان بخا ونه واما الحق فكذلك انما له  
 وكرناه من تسلسل اللزومات بحسب الاعتبار وانما يتصل عما يتصل به  
 وفي التحفة كما كشف على ما ينبغي بعد غيبه مقدمه من ان بسبب البصيرة  
 الى دركها انما نعمة البصر الى معرفة فكما ان الناظر في الآراء ربما جعلها  
 وسيلة الى ادراكها الرشم فيها من الصور فلما حط به تلك الصور  
 يمكن من اجزاء الاحكام عليها ويكون امارة جديدة ملحوظة تبعاً على  
 انها لا تلاحظ ان يمكن من الحكم على الآراء بعضها بوجه ما وصفاً له  
 وجميعها الى غير ذلك من غاياتها وربما لاحظ الآراء فتدبر او توجه اليها  
 باجزاء الاحكام كذلك البصيرة قد تجعل بعض دركاتها مارة لتسلسلها  
 بعضها كما اذا عبرت اللزوم ولا خطئة من حيث انه حال من اللزوم واللزوم  
 ترتبط بها احد بل لا ينفك اللزوم بهذا الاعتبار يعرف حال اللزوم المخلو  
 كانه آله للعقل في تعرف جواهر امرأة يسايرها ملك الخال فلا يكون  
 اللزوم حينئذ ملحوظاً بالاعتدال العقل هذه الملاحظة ان الحكم  
 على اللزوم شيء مولا ان يعبره نسبة الى شيء بل العقل على هذا القدر انما يلاحظ  
 ملك الجواهر اعني اللزوم باعتبار ملاحظتها اعني اللزوم واللزوم فهو  
 اليها قصداً والى اللزوم تبعاً وقد جعل من آياتها ملحوظة بالذات مقصودة  
 في نفسها اصالة كما اذا عبرت اللزوم ولا خطئة من حيث انه منهم  
 من المعنويات فاذا عبر العقل اللزوم على الوجه الاول فلا يسبيل

فساداً على الصور وتعرف  
 احد الباه ايها العقل بهذه

عليها

فصل

اصلاً

اصالها فثبت ان العقل حميد لا يقدر على نسبة المانع الى احد الماهيات  
 حتى يحكمه اعتبار الزوم او منه ومن احدهما وادنا غيره على الوجه المذكور  
 والاحتكامه ايضا احد الماهيات ومن يفعل نسبة المانع الى غيره يزعم انه  
 يحميها فاعتبار الزوم الا في توقف على من يلاحظه بما هو له ولا يمكن  
 للعقل من الاعتبارات والملاحظات الى غير الماهيات في مذهب النيسابوري  
 في الماهيات المنفردة عليها بل لابد ان يقطع اعتبارا في مرتبة من الماهيات  
 التي لا يتوقف حميد على هذا الذي جعلناه لغيره حال المشقة في سائر  
 الامور لا اعتبار به التي يكرر نوعها فان الامكان اذا اعتبر من حيث  
 انه سائر من الماهية والوجود لم يكن له جعل على هذا المقدار في اعتبره  
 نسبة الوجود الى الامكان فضلا عن كونه تلك الماهية النسبة واذا اعتبر  
 من حيث هو مفهوم من الماهيات ولاحظه معه مفهوم الوجود ونسبته  
 اليه امكنه ان يعتبر له امكان او فاعتبار الامكان الا في توقف على ما  
 يلاحظه وكذا الحال في الوجوب والامتناع فان قلت الامتناع  
 امر اعتباري فان اعتبره انصاف الممكن به كان ذلك واجبا لا ممكنا وان  
 اعتبره وجوده في نفسه كان ممكنا فمن تصور له امكان آخر فثبت ان  
 الاول يلزم التسلسل في كل الوجوبات التي بعد الامكان و  
 انما يتسلسل الامتناعات المعتبرة بعد وكل واحد من الوجوبات  
 والامتناعات اذا قلنا ان الموصوف لغيره وجوب واذا اعتبر وجوده  
 في نفسه عرض له الامتناع واذا فرض ان الامكان والوجود

موجود ان في الخارج كما لا يمكن لانه وصفان لكن الواجب  
 ولا يجب ان يكون ذلك في الامتياز واما في الحصول من حيث انه متصور  
 ما عجز العقل لانه متصور ولو حصل النسبة بينهما بعد حصول احوالهما  
 الواجبة من حيث ذاتها ونسب اليها الامتياز وهو بعد حصولها  
 وقس حال فرض والحصول والاضاف والموصوفه والوصفيه ونظائرها  
 على كونه متصوره ففعل لا يشهد بالواردة عليها باعتبار الزوم تسلسلها  
 في آواخرها يقال من ان لزوم الزوم عن الزوم لان الزوم لازم ذاته  
 لا لزوم مغايره كما ان وجود الوجود عينه وكذا وجود الوجه وحصول  
 الحصول وامكان الالامكان ووجوب الوجوب ففعل لا يحصل عليه  
 كما يشهد بكل بساطة مقاده وقدره وقاده . . . وليس لها ان يكون  
 ان يقول لو كان الزوم بين الزوم واحدا المتناز من حسن هذا القول  
 بالزوم في المرتبة الثانية اعني لزوم الزوم لاحد المتناز من اول  
 يكون وذلك لانه منشأ التسلسل فالحكم يكون الزوم اعتبارا بالمتناز  
 استغناء مثل في التسلسل ثم يلاحظ خاص الزوم الثاني بعد ذلك  
 مع ان هو ان في الترتيب في المرتبة الاولى اعلم اذ يكفي هنا ان يقال  
 لو كان الزوم من الشئين امرا اعتبارا فالحكم اعتبارا العقل لم يحسن  
 الزوم منها اذ لا معنى للماعتباري الا ذلك ومن الشئ ان اعتبارا  
 العقل ليس ضروريا ولا واجبا فاذا استغنى اعتبارا لم يحسن الزوم منها  
 فلا يكون اللازم لازما ولا المعلوم ملزوما سنف وفي المرتبة الثانية

٢١

في مرتبة الزوم  
 في مرتبة الزوم  
 في مرتبة الزوم

محتاج الى ان يقال اذ لم يحضر العقل اللازم من اللازم واحد المتلازم  
 لم يحضر اللازم بينهما ومع ذلك يمكن انعكاس اللازم عن السبب كما مطلقا واذ  
 يمكن انعكاس اللازم عن المتلازمين معا وقرئ وقوله لا يمكن ان يكون  
 الانعكاس من المتلازمين معا وقوله فروع هذا ان يمكن الانعكاس  
 من المتلازمين اذ لو امتنع الانعكاس بينهما لم يكن يمكن اللازم عنهما  
 وافقاً وقوله واذ يمكن الانعكاس بينهما لم يكن المتلازم لازماً  
 والا اللازم ملزوماً واما قوله وايضا نحن نعلم بالضرورة فهو ضرورة ليس  
 فان على وجه عام من اول الدلائل كلها وقوله فليست الملزومات اموراً  
 اعتبارية بل حقيقة مبنية للدلائل واذ كانت اموراً حسيه امتنع تسلسلها  
 والجواب عن التسلسل الاول اننا لانم انه اذ لم يكن اللازم الثاني امراً  
 اي موجوداً في نفس الامر يمكن الانعكاس من اللازم الاول واحد المتلازمين  
 وانما يلزم ذلك لو لم يكن اللازم لازماً في نفس الامر لاحد المتلازمين  
 مع فانه ليس يلزم من ابتداء المحمول في نفس الامر ابتداء المحل  
 في نفس الامر كما في الباب ان مبدء المحمول كاللازم متيقن  
 في نفس الامر كان المحمول كالمفهوم اللازم مسبقاً فيها لابتداء وجوده ولا يلزم  
 منه ان يصدق ذلك المحمول العيني على شئ في نفس الامر لحوار صدق  
 المفهومات العينية في نفس الامر على الاسباء الموجودة فيها الامر  
 ان مفهوم كالحق ليس موجوداً خارجياً مع صدق قولنا زيدا عني في الحقايق  
 وكذلك الاربعة اذا تحققت في الذهن كانت متحققة بالضرورة

نفس الامر وان لم يكن الروحية متصورة معها وتحقيق ذلك ان الموجود  
في الخارج او نفس الامر كان الخارج او نفس الامر طرفا لصفة وجوده  
في نفسه لا لصفة عينية وانما ذلك الشيء كافي للمساكين المذكورين  
او معنى الاول ان زيدا متصف في الخارج بالعلم ان الشيء محصور  
نائب له لان زيدا وقع طرفا للانصاف نفسه للوجود كشيء او مفهوم  
شراعي او مفهوم الانصاف فلا يلزم وجوده في الخارج نعم  
في صدق من الغضبان يكون زيدا موجودا في الخارج والامتناع الصافي  
بشيء فيه ومعنى الثاني ان الاربعة متصفة في نفس الامر بالروحية قصد  
هذا الحكم لا يفتى ان يكون الروحية او مفهوم الزوج او الانصاف  
موجودا من الموجودات بحسب نفس الامر في الخارج او في الزمان  
بل بعض وجود الاربعة بحسبها ولو في الزمان فان قلت الانصاف  
المعتمد بالخارج او نفس الامر ان اقتضى وجود الموصوف فيه اقضي  
الصفة فيه ايضا قلت لا يلزم ذلك فان بديهة العقل حاكمه بال  
زيدا اذ لم يوجد في الخارج اصلا لم يتصف فيه بشيء قطعا  
سواء كان ذلك الشيء وجودا او عديميا وبان الشيء معدوم في  
الخارج مع انصاف زيدا في الخارج ومن عفا لصادق النقطة  
الموجودة المعدولة الخارجية تستدعي وجود موصوفها في الخارج دول  
وجود محمولها والحاصل ان مبادئ الحركات بحسب نفس الامر قد يكون  
امورا موجودة بحسبها كالياسين فانه لم يحقق في الخارج فذكره

العقل

هذا هو الحق لا يخفى على احد  
والمعتمد بالخارج او نفس الامر ان اقتضى وجود الموصوف فيه اقضي  
الصفة فيه ايضا قلت لا يلزم ذلك فان بديهة العقل حاكمه بال  
زيدا اذ لم يوجد في الخارج اصلا لم يتصف فيه بشيء قطعا  
سواء كان ذلك الشيء وجودا او عديميا وبان الشيء معدوم في  
الخارج مع انصاف زيدا في الخارج ومن عفا لصادق النقطة  
الموجودة المعدولة الخارجية تستدعي وجود موصوفها في الخارج دول  
وجود محمولها والحاصل ان مبادئ الحركات بحسب نفس الامر قد يكون  
امورا موجودة بحسبها كالياسين فانه لم يحقق في الخارج فذكره

العقل و تعبیه مفهوم المایض و محله علی الجسم و قد لا یكون موجودا بحسبها  
 كاللزم و الزجحة و المعایق و نظایرها من الامور الاعیان و قد انشأ  
 متصفا بها فی نفس الامر فاذا اراد العقل ان حکم بها علیها و لا حظا لها  
 ٥ موجودات دمیة ثم حکم بها علی تلك الموصوفات احكاما منطقيا  
 لما فی نفس الامر مع اننا تعلم بان شیهة انما متصفة بعینها و العقل  
 و ملاحظتها انما و انما یترجم من ثبوت شیء لا یفرج عن ثبوتها و ان  
 فی نفسه فانما یصح اذا کان ثبوتها لکثرت الماحوض لها لها و ان  
 و اذا کان معنی صفة علیها انما یضاف ذکر الضمیر علیها اذ یصح صرف  
 الالهام علی الموحديات كما حکمة لما یقال انما یات الضائفة  
 بآوازها فی نفس الامر سواء وجدت بكل المایات فيها او لا فان  
 الاعتباریة روح فی حد نفسها و ان لم یکن موجوده اصلا لانا یقول  
 نحن نعلم بالضرورة ان ما لا یثبت له بوجه من الوجود لا یتصف بوجه  
 شیء له کامر و انما لا ندیم المایة فلس معناه انما متصفة بآواز و یجب  
 باحد الوجودین او لا بل معناه انما اینما وجدت كانت متصفة  
 ٥ اذ لیس لمخصوصه احد الوجودین و حلقة اقضاس بل لما یسببه  
 باعتبار مطلق وجودها و الجواب عن الدلیل الثانی ان المعلوم  
 سناک ای فیما اذا کان من الامر من لزوم لیس هو ان اللزوم منها موجود  
 من الموجودات فی نفس الامر بل کون احدھا لازما للآخر فی نفس الامر  
 و مولا یستلزم کون اللزوم اما محققا موجودا فی نفس الامر المایة

عانتها

تصورها

ان



اولي

١٠ اما الاول فانه لا تفرق بين اللزوم العدمي والعدم في الخارج  
 ومن عدم اللزوم لان حصول الفرق بينهما يستلزم كون اللزوم العلم  
 موجودا حال كونه معدوما لا يفرق قولنا لزوما عديم وقولنا للزوم  
 بينهما فلا يكون؟ الثامن لازما صاف ولما الثاني فلما فرباه من ان اللزوم  
 اما ان يكون لازما لاجد المتنازعين او لا وقوله وعلى هذا لا يخرج جوابه  
 المذكور عير عليه انه نظام على السند لان المصنوع استحالة السلسل  
 واستدلاله في الامور الاخرى به قاضيات كونه تيسيرا في الامور  
 الحقيقية ابطال السند الاخص فلما ندفع المنع لجواز ان يقول ثانيا  
 انه في الامور المحصلة لكنه انما يستحيل اذا كان من المبدأ وهو كما سجد  
 التاسع والتفرق بين اللزوم العدمي وعدم اللزوم لان الاول الجاب  
 مفهوم عديم والثاني سلبه فتماثلان كما في المفهومات الوجودية  
 والعدم متمايز في نفس الامر فان عدم الشئ يستلزم مطلقا عدم  
 المشروط دون العكس كليا وعدم المعلول يستلزم عدم العلل كليا  
 العكس الا اذا كان مساويا لعلته وايضا عدم الشرط يوجب عدم  
 وعدم العلم يوجب علم معلولها المساوي ولا اجاب في عكس اطلاق  
 هـ لانفس نحن نقول من الرأس اني نقول ابتداء في ابطال الهم  
 الاول وسواء يكون اللزوم معدوما في الخارج ان كان امتناع الانكسار  
 بين اللزوم والمزوم متحققا في الخارج قد اكس اذا لا معنى للزوم  
 امتناع الامسكالي وان لم يكن متحققا كان نقيضا بينهما متحققا

مستبعد

المراد

عكسها

ش

وهو جواز الانكسار

الرقعة

ارتفع السطحان عنه معا وعلى ما الموقوف لا يكون الملائم لازما في  
 الخارج ولا الملائم لازما في الخارج ولا الملائم مرفوعا في الخارج  
 الكلام في اللوازم الخارجية ونحوها ايضا الملائم له لزوم فلو لم يكن  
 للزوم لزوم محقق في الخارج لم يكن لازما في الخارج وهو لا ينافي الكلام  
 مفروض فاما حصوله في الخارج فقولنا لا نفرضه بل هو لا بد ليس معا  
 والجواب عن الاول ان ارتفاع النقيض بحسب الوجود الخارجي كما  
 كما ارتفاع الضدين بحسب فان الامور المتعارضة ونحوها كالاشياء  
 والامتناع لا وجود لها في الخارج انما المنع ارتفاع النقيض بحسب  
 الوجود الخارجي جاز كما ارتفاع الضدين بحسب فان الامور المتعارضة  
 ونحوها ايضا كالامتناع والامتناع لا وجود له في الخارج انما المنع  
 ارتفاع النقيض بحسب الصدق اي يستحل ان يوضع مفهوم لا يتعد  
 عليه منع ولما انه ليس بمنع وليس يلزم من انصاف ذلك المنع  
 باحدهما في نفس الامر او في الخارج ان يكون احدهما موجودا فيه  
 ان نقيض قولنا الامتناع موجود هو قولنا الامتناع ليس موجودا  
 فليس يلزم من امتناع ارتفاع وجودهما في الخارج ارتفاع النقيض في  
 الواقع كما نبهنا عليه او نام والجواب عن الثاني انه محقق من  
 ان انشاء بقاء المحمول في الخارج لا يلزم انشاء الحمل الخارجي ظاهرا  
 من انشاء اللازم في الخارج ان لا يكون شئ لازما في الخارج وهو سلمنا  
 ذلك لو ليس سلمنا عدم الفرق بين اللازم العدمي وعدم اللازم

ان انشاء او في الخارج  
 ان انشاء او في الخارج

الامتناع

ولازم

حتى نعلم كون اللزومات موجودة في الخارج فلا نعلم استحالة التيسيل لها  
 على ندر وجودها في الماضي بل لا يستحيل لو كان من طرف المبدأ وذلك لان البرهان  
 القاطع انما قام على استحالة لوجوب انتهاء الموجودات في القاطع  
 الى واجب الوجود بخلاف التسلسلات اذ قد بقي فيها ما يوجب نطق  
 المنع الى استحالتها قال في تل لزوم من الملازم من توقف على  
 لزوم سابق بينه وبين احد الملازم من اذ يلزم من انقضاء ذلك السابق  
 وسكنا كل لزوم للاحق يتوقف على لزوم سابق فيستلزم اللزومات  
 الموجودة من جانب المبدأ فلما لا يلزم من استمرار انقضاء اللزوم  
 الذي يعمقونه بالسابق انقضاء اللاحق ان يكون ذلك السابق عليه  
 بل يجوز ان يكون من الارزاق فيبقى باسقاء وكيف يضر كونه عليه وهو  
 بين اللاحق واحدا الملازم من فكون معلولا له متأفرا عنه فلا يكون  
 التيسيل من جانب المبدأ واعلم ان الامام بعونه فر الشبهة  
 اجاب عنها بسكت في الفروضات الاوليات فلا يستحق اللزوم  
 وقد عكس في كنه من المواضع ورد عليه في غير مرضي عند المحققين  
 بل يجب ان نساو دليل الحتم بالمنع او النقص او المعارضة وفيه بحث  
 لان مصادره الشبهة للدمه التي لا سطور اليها شك بل على ان  
 فيها ظلما وان لم يكن متعينا كما ان بعضها ومعارضتها في التعليقات  
 الصرفة يدل على ذلك فلا ترجح لها عليها نعم حل الشبهة بتعين خلها  
 اقوى من الكل فانه يوجب زهد طائفة بانقضاءها كما لعالم الواجب

بين

الاعسان



فلهذا ما داموا امدوا ايضا من غير ان يمتنعوا الى المنفصل منها على ان  
 ذلك المنفصل قد يكون متفصلا لهما في وسط منفصل او كالمداد الاول  
 المتفصل لزوم الموضوع المتفصل وقد يكون متفصلا بواسطة كاقصا  
 للمبدأ الاول فتبين المنفصل الاول لزوم الوجود للشيء في متم من قال  
 لزوم المحمول للموضوع قد يستند الى ذات الموضوع بان يكون طبيعة  
 مستتبه بدون ذلك المحمول جائزه بدون الموضوع وذلك في اللزوم  
 بغير وسط كل فوم طبيعة الجنس لفضول انواعه واما بواسطة كل فوم خاصة  
 الجنس لهما بتوسطه وقد يستند الى ذات المحمول بتوسطه او بغيره وسواء  
 كان طبيعة المحمول مستتبه بدون الموضوع وكانت طبيعة جائزه بدون المحمول  
 ان لعل من غير ذلك لان حوازا الموضوع بدون المحمول فمخرج في اللزوم  
 وقد يستند الى ذاتها مع كل فوم المتعجب والضاحك بالامكان  
 لا نسان ولا يتبقه حكيم ان ذكره في القسم الثاني انما يتجه على  
 ما فهمه لا على ما قرناه من ان اللزوم قد يعقبه ذات احد طرفه وحين  
 قد يعقبه ذاتها بما جميعا ومنهم من لم يعقبه المستند الى الطرفين فقال  
 امر لا اخر اما لذات المعلوم او لذات اللازم وعلى التعديرين اما ان  
 يكون بتوسطه او بغيره وسطا والوسط اما حال في احدهما او محال والاما  
 منفصل فالاحتمال سبعة سواء كان المعلوم بسيطا او مركبا وز  
 لها امثلة اكثر من اللزومات الانصالية كل لزوم وجود النهار للطلع  
 الشمس مثلا ولم يتبين ان المراد منها تقسيم لزوم المحولات لموضوعاتها

وكان طبيعة المحمول

وان كانت لكل الاقسام جارية في لزومات المطلقات اذ لم يعبّر  
 في الحمل فان قيل عبارة النص لا تساوي المستند الى مجموع الملازم  
 الملازم ايضا قلت استناد اللازم الى احدهما مطلقا تساوي استناد  
 اليهما معاً وقد نبه الشارح على ذلك بقوله قد يكون اذا كانت احدهما فقط  
 وقد يكون لذي ايها فبذلك كما قضاه المعاند فان الملازم من مطلقاتها  
 فان العلول الاول بمعنى الملازم من العقل الثاني والممكن الاول ونفسه لا يلزم  
 بسببه خاصه له اليها وان لم يعلم بعينها واذا جاز ذكره في اللازم الاضافي جاز  
 في اللازم المحلي ولو كان للسيط عمول اللازم لمكان مقتضياً لاستنتاج العكس كما  
 عنه وذلك فرع كونه مقتضياً لذلك الملازم فيكون فاعاله وقابلها  
 وموحد قطعاً وسيد منع الملازم في الدليلين حوازا استناد اللازم  
 الى الملازم او الى امر منفصل كما ذكره وجزاز ان يستند حوار كون اللازم  
 امراً اجتناباً كما اشير اليه بقوله في الكشف وانما في الملازم الاول  
 كون البسيط فاعاله وقابلها شئ واحد وفي الثانية كونه مصدراً  
 للاثنتين وانما عدت الى ما استفاء هذين التالين ولم يتم الا يستدل على  
 شئ منها كما علم في موضع ثم الملازم عنده الهوى والاستثناء وغيره  
 الكبرى فمقتضى البحث ان منع الملازمه او لا ثم نزل على تقدير تسليمها الى  
 منع استفاء الثاني وادعكس كان متعاً للشئ ايجاب تسليمه وفي قوله يكون  
 الشخص ايضاً اشارة الى امر من ان الدوام قد يخرج عن الضرورة في البريات  
 وانه الكليات وسرع الزوال قد يكون سهل الزوال وقد يكون عسير

ن

بعد

كما يشهد

من حيث

ان

او مساوية

من

لا اعلم

كما قلنا وكذا البطلان قد يستلزم والكا تباين وقد مر كالتامة و  
 اعتبر في قسم الكل الموقوف على اقسامه المجرية نعتنا الى اعمية الجزئات المتفقة  
 الحقيقة كما سطو لغة القوم وقد عرفت ما فيه من النسيان فذلك عبقه  
 بتقسيم الشيخ في الشفاء ومحمولة ان الكل اما ان يعتبر انه خارج عن غايته  
 ما نسب اليه من جزئياته او يعتبر من حيث انه خارج عنها في ثلثي ماله  
 الذي اعتبر من حيث انه محض طبيعة واحدة كان خاصته وان اعتبر انه  
 مشترك بين طابع مختلفة الحقائق كان في عرضها ما والاول هو الذي  
 المنقسم الى ما يدل على الماوية المشتركة بين الحقائق المختلفة وهو الجنس او الما  
 المختصة بامور لا تختلف الا بالعدد وهو النوع والى ما لا يدل على  
 الماوية وهذا القسم يجب ان يكون فصلا اذ لا يجوز ان يكون اعم من الماوية  
 المشتركة والدليل على الماوية المشتركة بل يجب ان يكون احضنه فكل  
 صالحا للمعية التي عن بعض المشاركات في اعم من الذايات وفيه بحث  
 لان الذايات التي لا يدل على الماوية وان لم يكن ان يكون اعم من الذايات  
 لكنه لا يجب ان يكون احضنه فحوار ان لا يكون كذلك الماوية جزء بل هو  
 من اجزاها ان تكون مركبة من امور كلها متساوية مع كونها اعم من البعض  
 الا فاذ لم يعم برهان على امتناع هذه المركبة كما سيرد عليك وما جئنا  
 ظهر لك بطلان ما يجسك في اثبات كونه احضنه انه لا يجوز ان يكون  
 مبنيا لا اعم من الذايات لامتناع الماوية بين ذوات ماسية واحدة  
 وان مساوية والالكان فصلا لذلك ولا بد ان يكون له جنس بناء على

من حيث

المشهور

المشهور وذكرك الجنس اعم منه قطعاً فلما كان هو اعم الذي ثابت به  
 خلاف الموضوع هذه لفظ اى اللفظ التي كانت في اللغة اليه يابى بدل  
 معنى الجنس لم يكن بدل عليه بالوضع الاول ايا الوضع الثاني على طرفة  
 العين بل من اعمنى الصلح واما كان ذلك الواحد المنسوب اليه اولى  
 بالجنسية لانه سبب للمعنى التي المشترك الذي هو جنس لكل الـ  
 المتعدده والسبب اولى بالاسم من السبب الا اذا وقع في معناه او  
 قال الشيخ ويشبه انهم ايضا كانوا يسمون الحرف والصافات احكاماً  
 المشترك فيها وكانوا يسمون ايضا الشركة منها حذاً فلهذا معاني  
 اربعة كانت لكل اللفظ يطلق عليها عندهم ثم نقلت الى المعنى المصطلح  
 للمسا هذه المذكورة لانه مقول على واحد فقال ان زيد وبالعكس  
 كون الشخص محمداً على شئ حملاً الجاي اياها بحسب الظاهر لان الج  
 المحقق من حيث موجودي حقيقي لا يعمل على غيره لانه من الهدية وظاهر  
 انها لا يصدق على غيرها بل الاشياء صادقة عليها وآتية انه ذات متناه  
 لا يمكن له نقل اذا لا خطها ان تعبدها لا على نفسها لعدم التعارض  
 لا على غيرها لئلا تصدق في حد ذاتها بطرف ذلك لمنه في ذات زيد بـ  
 المفهوم الكلي فانه ذات متناهية ليعني ارتباطها بغيرها بما يقتضي ان  
 يحملها عليه فكل محمول على شئ فهو كلي واما قولنا هذا زيد فمعناه ان  
 هذا مسمى بزيد او مدلول لهذا اللفظ او ذات مشخصه الى غيره كـ  
 الممنوعات الكلية ولو ارد برزيد تمنا ذاته المخصوصة التي اشبه اليها

بـ

نفسها

ي

ي



عشر

وكن الاجمال حسب الشيء منك على الالحاق باللفظ كما يشهد القائل  
المصادق وكذا الحال في عكسها لان امر او فاعل الكل في ذلك من مجموع  
الامع نفس بصورة من وتوقع الشدة فيه من كثرة في اي موصاح مجرد  
بصورة المحل عليها وفي الامور الا من القول على كثرة في والوقوف منها الا  
بالاجمال والتفضيل مع افتاد المعنوم وان في قيل هو رسم الكل على  
خلافه فاذا كان الكل جنسا للجنس سلبا لم يكن هو من جنس المعنوم  
وهو الذي اوردوا له في ذلك لان في الاستدراك فان اعطى الكل  
يستدرك ما من فاق قيل من مع الكل هو الصالح لان يقال على  
كثير من والا من القول على كثير من في تعريف الجنس تعال عليها بالاعمال  
فلا يدل على هذا الكل الا بالامر فلا يستدركا لهما لان العبرة في  
الحدود هو المطابقة والمعنى والواجب على القول في تعريفه على  
هو ما تعالى في الجنس انما هي القياس الى انواع متعددة تعال عليها  
الجنس بالعمل بخلاف النوعية اذ يمكن محققها بالقياس الى شخص واحد  
وهو ان الحصة الجنسية حقيقة مشتركة غير متحصلة في ذاتها  
في الخاص فلا بد ان يوجد تحتها نوعان يكون مشتركة منهما متحصلة  
والحقيقة النوعية في حقيقة كاملة متحصلة فامكن ان يوجد في  
شخص واحد فقط احيى انه ان اريدوا القول على كثير من منها ما يقال  
ايرادا بالفضل فاما ان يراد منك الامور الكثيرة الفاذا الموجودة  
في الخارج فحيث ذلك الفرق بين الجنس والنوع فلم يرد

احصاها

احدهما انه لا تساؤل التعريف للمباحث المحسنة وانما ان يكون  
 التعريف المذكور في حد الجنس كالمجنس للكلية الحسنة مع ان التعريف  
 رغم انه كذلك في آما ان يراى الافراد المتوحدية فلا فرق بين النوع  
 والمجنس اذ لابد في كل منهما من تعدد الافراد وكما يتوهم افراد كون السج  
 بها نوعا كذلك يتوهم افراد كون الشئ بها جنسا والاصل في  
 الذي ذكر منها ينبغي على الوجود الخارج الذي لا يمكن اعتباره متعلقا  
 اذ لا يتصل احد بان النوع محصور في شخص واحد بحسب النوع فان  
 لا حاجة بينها الى الوجود الخارجى لانها مقبولة كذا لا للمجنس  
 من افراد متوحدية الفعل يكون هو متعلق على كل الافراد ففان النوع  
 اذ يكفيه مواد توهم الافراد فقلت منها ان يعلبط لاشارة الى ان  
 شئ لم يتوهم كمال الافراد اذ لم يكن ذلك شئ نوعا بل جنسا  
 لا تعاضد للمجنس والنوع مفعولان في جواب سؤالي فماذا  
 اريد ان يقال لاني في جوابه سؤالي كان فيك سؤالا بحسب الاسم  
 المحسنة لزم ان يكون هناك احكاما من احكام بحسب الاسم كما ان  
 وانواعا بحسب الحقيقة وليس كذلك ان لم يوجد انها متعلقان في ذلك  
 بحسب الحقيقة فقط وجب ان يكونا موجودين في الخارج ولان كون  
 المجنس نوعا حتى لو كان جنس مشترك فيتم الفرق الذي فكرنا  
 النوع كونه وجود فرد واحد لا يتوهم فاما الفرق عما للحقايق  
 الخارجية والماسية المتعددة الممثلة الوجود والمفوضات الى

الفصل  
 في تعريف النوع  
 والى ذلك الوجه

في

التي منع وجودها مكانا في وجودها بحسب الاسم وحدودها بحسب الحقيقة  
كذلك أحسنه وضوحا بحسبها وكلا الحال في ما يراد به الحيات فلم ينف  
وجود نوع واحد في كون الجنس مقولا في المواب بحسب الحقيقة وكان  
وجوده صحيحا واحدا كما في ما في مقولنا النوع بحسبها لو لم يكن الجنس للجز  
الخاصة في الخارج في نوع واحد وليس لما لم يكن في جنس الشيء  
كما جاز يحتملها متعلية الى النوع وتوحيده الى النوع مع صحة جاز يحتملها  
التي تتوهم ويحققها فافوا اوجب به عنها كان كالنوع الواقع جوابا عن  
ما منه فرد من موجود ومقدور ان كان بينهما فرق دقيق وقد اختلف  
بما اختلف في النوع كما في النوع يخرج انما غلبة القوس وخاصة  
بما لا يستند اعراجها الى القيد الاخر لانه يخرج العضول والخواص  
كالعرض العام وان اتفق كان سائلا حال الفصل قد يكون  
مقولا على كل من الخافين في جواب بلوكا بحسب ما المقول على الشيء  
البصيرة كذا الخاصة والعرض العام فديقا لان كذا كل كذا ما شئ فانه  
خاصة للحيوان وعرض عام للانسان ومقول في جواب بلوكا على المات  
على القدمين والملاشي على اربع فلا يكون قولنا محجبا للثلاثة الباقية  
فما جاز بان الطيات الخمسة من الامور الاضافة التي تخلف بالنبذة  
الى الاشياء وهي بحسب اعتبار رتبة المنشئة فيها فالماوان الجنس مقول  
في جواب بلوكا على خافين بخلافه من حيث انه مقول كذا كل كذا ما شئ  
والملاشي اذا اعتبر فيها ما ذكره كذا ما جاز من داخلين في الحدود

في جواب بلوكا

في جواب بلوكا

في جواب بلوكا

لا ناخر حينئذ باعتبار كونها قضية وبما هو خاص او عرضي لانها لا  
 لا نقالان في جواب وهو اصل في استقاة انه يجب علينا ان نعلم في  
 حدود الاشياء الا احده في المقاصف اننا نريد مما كونها شئ من حيث  
 هي لها معنى الوجوده كانا لما قلنا في الحد الجنس يستشعرنا في الغنا  
 زياده تدل عليه اقوالنا من حيث هو كذلك لو صرحنا بها قال قيل  
 الخرج للثلاثة الباقية وهو الخشية امراد لا القيد بحجاب ما  
 فلت افراج الخشية باعتبار استصحابها على ذلك القيد كما يظهر  
 من اننا ملنا احوال النصول البعيد والعارض العاود وخواص الناح  
 وهذا السؤال غير موجه على كلام المصنف فان كون المقول كالجنس  
 للجنسة وان استلزم كونه اعم من الجنس المطلق الذي هو كالنوع نه  
 لكنه لا يستلزم كونه اخص منه اذ لا يمكن ان نقال وهو كالجنس للجنسة  
 يكون اخص من مطلق الجنس انما يصح ذلك فيما هو جنس انما هو جنس  
 وكره من الجواب بان مفهوم المقول على كثر من اعم مطلقا من مفهوم الجنس  
 لصوقه على كل واحد من الكليات التي من حملتها الجنس فصدق كل جنس  
 مقول على كثر من اعم مطلقا من مفهوم المقول اخص منه اصلا  
 بل عارض وهو مفهوم الجنسة وذلك العارض اخص من مفهوم الجنس لان  
 كل ما هو جنس للجنسة فهو جنس قطعا ولا يعكس كليا ومن اليمين ان لا يحا  
 في ان يكون الشئ اعم من غيره مع ان عارضه اخص منه فان الكاتب  
 بالفعل عارض للمحوان واخص من الانسان فاذا اخذ المقول على

ما هو المقول عليه في هذا السؤال  
 هل هو الجنس المطلق الذي هو كالنوع  
 ام هو الجنس المحدود الذي هو كالجنس  
 ام هو الجنس العارض الذي هو كالجنس  
 ام هو الجنس الكلي الذي هو كالجنس

قوله

احتم

ل

هذا هو المقول عليه في هذا السؤال  
 هل هو الجنس المطلق الذي هو كالنوع  
 ام هو الجنس المحدود الذي هو كالجنس  
 ام هو الجنس العارض الذي هو كالجنس  
 ام هو الجنس الكلي الذي هو كالجنس

على كثر من ذلك المسمى في كتابنا من الجنس هذا الا انما هو كونه  
معمومه باعتبار مفهومه في نفسه ولا يتوقف عليه ان يكون  
الجنس من اعم او اخص لاننا قد ذكرنا في كون هذا الحد مساويا للحد  
ثبوت ان مفهومه واحد من حيث هو باعتبار حده الذي يكونه هذا الحد فيكون  
مفهومه المقول على كثر من جنس لانه من جنس الجنس لانه من مطلق الجنس  
فيكون مطلقا من اعم من مطلق الجنس حيث ان المسمى منها قضية  
طبيعية من الحكم فمما يقع من جنس الجنس فلا يخرج وان اراد بان كل  
الحد من مطلق الجنس هو اخص من الجنس متعينا لا يقال ان الحد  
من جنس الجنس على كثر من ان يحد في حد ذاته على الجنس انما هو من جنس  
من جنس مفهومه المذكور على كثر من يكون من جنس الجنس لا مفهومه  
والجنس من مفهومه انما يكونان باعتبار صدقها عليه من الافراد وانما يقع  
المفهوم من جنس الجنس لا بمعنى انفراد اعم من الجنس حتى يصدق قولنا كل  
مفهوم من جنس الجنس كما ان دخول طبيعة الحيوان في الجنس لا مفهومه  
انفرادا في الاخرى لانه يصدق قولنا الحيوان في ملاءمة قولنا كل  
جنس من جنس هذا كما ان مفهوم المضاف للمسمى هو في مفهومه  
من ان هو مضاف الى مفهومه من الجنس من الاجناس العالية اخص من مفهومه  
الاجناس كما يستتق عليه ولا يخفى على ذلك ان جنس الانسان هو الحيوان  
من حيث هو الانسان حيث انه جنس له والاهداف على الانسان اية حيوان  
هو جنس الانسان وذلك لانه كل جنس لانه مفهومه المقول من حيث

لا يحد  
من جنس  
الاجناس  
الاجناس  
الاجناس

الجنس  
الجنس  
الجنس



بواب

بعد تعقل كل الذات فاما ان كان لها جوهر في حد الجنس النوع الحيواني  
موتها بذاتها ايضا فذلك يكون كل نوع اضافي نوعا حقيقيا نعم  
في الكلام متوقف على ان عرق الجنس حده كما يستقيم عليه في الالفاظ  
فلا تزداد في شكل طرأته في سائر الاضافات وذلك لانه لما وجد  
كل من المتضافين في بيان الاو كان تعريف الاضافات  
على وجه ظاهر فا ذكره تعميم للشبهة لا وقع لها في التعرض ان يفرق  
في وجود سائر الاضافات على حدى الجنس والنوع وادفع الاستكراه  
عنها فلما عرفت احد المتضافين بالاف لم يدرج كل منهما في تعريف الاو  
على ضرب من اللطف والاياد بيان ذلك ان كل واحد من المتضافين  
الاب والابن مثلا مفهوم وذات مفهوم كل منهما لا يمكن تعقله  
بخصوصه الا مع تعقل مفهوم الاو ولا يمكن ايضا الابد تعقل ذاته  
فاذا ارادى مفهوم احدهما وجب ان يذكر في ذاته الاو فوجه  
عن الاذاته اما ذكره انه فلان تعقل كل المجرود متوقف عليه واما  
معرفة فليلا يدرج مفهوم احد المتضافين على الاو في التعقل وذكره  
على هذا الوجه مضرب من اللطف ووجب ايضا ان يذكر في  
المعنى يعنى ايضا لهما لتصلهما منه معاني العقل وهذا هو الالفاظ  
لعمدة فريد الحشيد لخص البيان بذلك المعنى من حيث اراد تعريفه فقال  
في تحديد الاب مثلا حيوان تولد من طعته حيوان اخر من نوعه من حيث  
مؤكد كلف الحيوان هو ذاته الاب والحيوان الاخر ذاك الاب

الاول

وقد اُخذوا عار من عن الاضافة لما يلزم تعريف الشيء بنفسه او  
بما يساويه في الجملة وتولد من نظيره سبب مضافا ومن حيث هو  
من وري عطف البيان والاب من حيث هو اب ولولاه لصديق الله عليه  
من سمات افرق والاف في تحديد الملام وصفه حيوان ثور من نظيره  
حيوان اخر من نوعه من حيث هو كذلك ولولا اللفظ لكان لفظ  
التعريف على مباحض الالب وسائر صفاته وما ذكرناه من حيث هو المضاف  
التي نعني بغير خصوصياتها واما رسومها ببعض اعتباراتها المقطعة  
المشورة ببعض وجوهها دون خصوصياتها فقد لا يجب فيها ذلك  
لم يتبع لنا طريق الى كل التورم ما فاض من الجواب الى اذا بطل  
المص عن الشبهة وبطل ايضا الجواب الذي زعمنا انه في الشبهة  
ما فاض من الجواب ما احتاره فبعد ذلك الترتيب وسوان المراد بالمراد  
في تعريف الجنس هو الماسية والحصفة واطلاق النوع على ذلك المعنى  
شاع فيما بينهم وحدثتم التعريف بما خيل في معناه كقولهم  
على كثر من مختلفين بالحصفة سواء كانت حصفة نوعه او جنسه و  
الاضافة الاولى في هذا التعريف انذارا على الوجه الذي خصناه  
فانك اذا قلت مقول على المختلف بالحصفة فقد ذكرت فيه ذات المضاف  
الا فوعارته عن الاضافة الاولى واعتبرت بسبب المضافات منها  
القول منهم ان المختلف بالحصفة مقول علمه اي منهم ان هناك خفايا  
جريات مختلفة منها لانه نال على كل واحد منها وعلى غيره ما

يفات



مقوله  
 في جواب ما هو قد حصل تحديد الجنس مفهومه كما ومعلوم النوع الخاص  
 ضمنها كما هو للمعنى في حدود المتعارفات وكلها ذاتيات في تعريف  
 النوع كالمقابل عليه وعلى غيره الجنس قد حصلت الجنس على الخلف بالتحقيق  
 اذ لا خفاء في الخراب بالغير منها هو المتعارف في الحقيقة في تعريف كل منها اساسا  
 في المضائق الا في اذ لم يكن المعنى الجنس موجودا في الخارج سواء  
 كان موجودا في الذهن او لا امتنع بالضرورة كونه مقولا للثبات المتو  
 في الخارج فلا يصح لان يقال عليها في جواب ما هو قد حصلت اذ كان  
 الوجود في موضوع الجنس المنطقي كما ذكره فمن ان لم يفسد تعريفه  
 فليت من حيث ان ذلك العارض اعني مفهوم الجنس المنطقي يجب ان  
 يتجه من وجهين صاها على موضوعه حتى يحصل صفا عسواسا في احكام  
 يتعدى الى موضوعاته كما اختلفت مقالته حاصل المقالة الاولى ان  
 الطبيعة على مدتها موجودة في ضمن للثبات فساكن اذ واحد قد تم  
 اليه فسادا وشخص فصار المجمع المركب منها نوعا او شخصا وكذلك انما  
 سواء قد ابر بوجود الطبيعة العامة المنقضة مع وحدتها بالاستتراك  
 الخارجي المستلزم لانصاف الاما الواحد بصفات متضادة و  
 في المكنة متخالفه ومن ثم حكم الجمهور باستحالة وحاصل المقالة الثانية  
 ان الطبيعة الموصوفة بالوحدة في الذهن كثر سبب الخارج فصار  
 حصصا متعددة كل حصة منها موجودة في ضمن في ثبوتها في العوار  
 بوجود الطبيعة الخاصة في ضمن للثبات وتمام القولان سريان

في ان  
 ٢

في ان الطبق موجوده في الخارج منته الى الفصول ونسختها في حمار  
عنها في الخارج حسب المؤلف وانما انها سليمة موجودة معها بوجودها  
او لوجودات متعدده فذلك يعني اننا المحذور مستلزاما  
عنها ذاتها سواء امتاز عنها بوجودها او لا والله تعالى اعلم  
فولكم لا ينبغي من الشخص القول على كثر من فاسد بل قد يكون ايضا على كل  
الاعتدال ان منع الصفي اعني قوله كل موجود في الخارج مستلزم لان الشيء  
من اللاحقه والشخص موجود في الخارج واسل بوضو الشخص وما  
ذكره الشارح من المسامح من دفع اذا اردنا بفتح الماسيه والحقيقه  
كما مر في الجواب المرفي عز المسك كذا والجواب الجواب المعلق  
والحق لان الجوانب الاولين مبنيان على التركيب المادي وقد  
انه لا وايضا الجواب الاول يستلزم عروض الاستعمال حسب الخارج  
المستلزم للحال كما مر ايضا والجواب الثاني يستلزم ان لا يكون المعنى  
مقبولا بوثائق في الخارج مع كونه مقبولا عليها في جواب وجود  
هذا يكون المعنى مبني على الماسيه المارة عند الحقيقين كما سبق في الجواب  
سك رابع ابي وسنا سك رابع وان لم يذكر في الكتابه انما  
وجوابه ان بعض الجبره يحمل اشاره الى ان الما بواء الخارجه المتعارفه  
الذوات والوجودات لا يمكن حملها على تركب منها كما لا يمكن حمل  
بعضها على بعض الفروقه على ما سنذكر عليه بل المحمول على التركيب او آه  
العقلية انشئ عند معد في الخارج ذاتا وجودا او غايه فيها يجب

كتب  
قلت ان هذا يشبه بان المعنى  
الجنسي اذا وجد في الخارج فالحال  
كأنه موجودا للشخص

نكتبه  
وذكره في الجواب

لأبواب

هذا هو الماسيه في الجواب  
الذي في الجواب الثاني مع  
الاعتدال في الجواب الثاني

الذبيحة

الذي في فوطته ان الاقواء المتعارضة سناك ليست محمولة على كلها حيث  
 سناك اقواء بل من حيثة اخرى فان الحيوان مثلا اذا حصل في الذن من كمال  
 امر اميبا محملا لما سيات منقورة لا سطق على واحد منها بكمالها الا  
 اذا كان انضم اليه ما يحمله ونزل اليها من فضول ملك المايبات فلا  
 اخذ بشرط شيء اي شرط ان يدخل في مفهوم من حيث انه متعين بمحصل  
 ماله ونحوه فيه ذلك الا اعتبار من ملك الفضول كان نوعا من الانواع  
 لانه يحملها كالا لسان فانه حيوان ودخل في ما يبيته المغنيمة المتحصلة  
 الفضل الذي هو الناطق وان اخذ الحيوان بشرط لا شيء اي بشرط  
 بعبارة فصل من الفضول المنوعة من حيثة انه خارج عن مفهوم منضم  
 اليه وزايد عليه وتركيب منها امر ثالث كان الحيوان هذا الال  
 جوا وما وه لذلك المركب ضرورة ان الجزء يجب ان يضم اليه جزءا  
 خارجا عنه وان اخذ على وجه اعم من الوجهين المذكورين اي احد  
 يمكن ان يكون له ناه انه ذو ناه انه نوع كان هذا الاعتبار خيرا  
 ومحجورا فله وض الجرس ولا يستتبع شي واحد من اثنين انه اذا اعتبر  
 حقيقته لم يصدق على المركب منه ومن غيره اذ لا يصدق على النوع اية  
 خرج عن مفهوم الفصل ضرورة انه حيوان ودخل في مفهوم الفصل الا ان  
 لا يوجب ان يصدق عليه الحيوان من حيث هو محمول الكلام ان الصورة  
 العقلية تعتبر على وجه مختلفة فارة بعبارة بشرط لا شيء اي بشرط انها  
 في نفسها حيث اذا انضمت اليها صورة اخرى كانتا شيئا من الكون

قد تالف

قد تألف منها صورة الله فالصورة العقلية المعتبرة من هذه الحاشية  
مادة وفرة كالخوان والناطق اذا اعتبر من حيث انها موجودان  
سغايران في العقل واخرى تعتبر بطاقتي صميم منها صورة اخرى و  
كونا في مقامات بعض الامر واحدا لا يلاحظ تغايرها بل اتحادهما  
والناطق المعتبر من من حيث انها ساطقان لما يراه الانسان وهذا  
هو النوع وتارة اخرى تعتبر لا بشرط شي فكل من يتخذه لا يخارى التبع  
والاتحاد بحسب المطابقة وهذا هو الذي المحل لان مرجع المحل الى التبع في  
والاتحاد وفي الذات وانما فسر اشراج كل واحد من قوليه بشرط شي  
وبشرط لا شيء ما ذكره بينها على ان المراد بالاول معنا اخر مما يليق  
في معناه وان المراد بالثاني ما بين معناه المشهور اذ لا بد في اعتنا  
الحركة من انضمام شي اولا اليه فذكرت مما سلف ان الجسم  
للنوع عرف ذلك من ان هذا النوع داخل فيه ومن كونه مقولا عليه  
في جواب ما هو من النسخ بانه اذا لم يكن موجودا لم يدر مقولا ظهور  
الخارجي فاجلس المطلق لا يقوم شي من الانواع نسبة فانه لا  
يقوم النوع الطبيعي اما الحقيقي فلما كان تصور ما كنتم مع الرسول  
عن مفهوم الجسم المطلق فانا نعلم بالضرورة انه ممكن ان تصور حقيقة  
الانسان كنهها من غير ان تصور كون شي مقولا على كثير من مختلفين  
بلجات في جواب ما هو واظهر ان تعال النوع الطبيعي الحقيقي ان  
لم يدرج تحت طبعي لم يثبت ان الجسم المطلق مفهوم له وان الدين

في رتبة

طوان

المفهوم

المفهوم الانساني هو صورة الله العقلية المعتبرة من هذه الحاشية  
مادة وفرة كالخوان والناطق اذا اعتبر من حيث انها موجودان  
سغايران في العقل واخرى تعتبر بطاقتي صميم منها صورة اخرى و  
كونا في مقامات بعض الامر واحدا لا يلاحظ تغايرها بل اتحادهما  
والناطق المعتبر من من حيث انها ساطقان لما يراه الانسان وهذا  
هو النوع وتارة اخرى تعتبر لا بشرط شي فكل من يتخذه لا يخارى التبع  
والاتحاد بحسب المطابقة وهذا هو الذي المحل لان مرجع المحل الى التبع في  
والاتحاد وفي الذات وانما فسر اشراج كل واحد من قوليه بشرط شي  
وبشرط لا شيء ما ذكره بينها على ان المراد بالاول معنا اخر مما يليق  
في معناه وان المراد بالثاني ما بين معناه المشهور اذ لا بد في اعتنا  
الحركة من انضمام شي اولا اليه فذكرت مما سلف ان الجسم  
للنوع عرف ذلك من ان هذا النوع داخل فيه ومن كونه مقولا عليه  
في جواب ما هو من النسخ بانه اذا لم يكن موجودا لم يدر مقولا ظهور  
الخارجي فاجلس المطلق لا يقوم شي من الانواع نسبة فانه لا  
يقوم النوع الطبيعي اما الحقيقي فلما كان تصور ما كنتم مع الرسول  
عن مفهوم الجسم المطلق فانا نعلم بالضرورة انه ممكن ان تصور حقيقة  
الانسان كنهها من غير ان تصور كون شي مقولا على كثير من مختلفين  
بلجات في جواب ما هو واظهر ان تعال النوع الطبيعي الحقيقي ان  
لم يدرج تحت طبعي لم يثبت ان الجسم المطلق مفهوم له وان الدين

في رتبة

تحت علم حاله ما ذكر في النوع الطبيعي الاضافي لمذلل طوى ذكره  
 ثم تقدم المعارض للمقدم بالاضافة الى المتأخر فانه متأخر عن  
 المتقدم متقدم على المتأخر فهذه صورة نقض فاجاب عن المسح بان  
 تأخر النسبة عن ذات المتشبهين معلوم بالضرورة التي لا يقبل  
 منعاً وعن البعض بان ذات المتقدم لا تصف التقدم اللاحق  
 ذات المتأخر فان قلت مفهوم الجنس المنطقي يقوم انواعاً كالأصناف  
 كما سيأتي في انواع حقيقة واذ اضافة منسوبة الى الحقيقة وعلى القدرين  
 يكون الجنس المنطقي مفهوماً للنوع عن الطبعين قلت ان سلم انه كذلك  
 كان مفهومه ذلك الاعتبار حسيّاً طبعياً وليس بجنس منطقي وكل ما  
 في ان الجنس المنطقي من حيث هو كذلك لا يقوم شيئاً من النوع الطبيعي  
 ولانها متباينان بعض وكل بالواحد والكلية فانها متباينان  
 لا استحالة ان يصدق على شيء واحد من جهة واحدة انه واحد كشمع  
 ان احده يتقوم بالاف وقته بحث عرف في موضعه ومفهوم النوع  
 المنطقي هو مقول على كثير من متفقين الحقيقة في حوار ما يولد الاشياء  
 في امكان نظوره بدون تصور مفهوم الجنس المنطقي والاف امكان نظوره  
 العقلية عن الجنس الطبيعي فلا يكون شيئاً منها مقوماً له لا تعاقب مفهوم  
 المقول على كثير من جنس طبيعي من الاجناس الطبيعية الاعتبارية مع انه مقوم  
 لا يقول هو بذلك الاعتبار نوعاً طبيعياً اضافة لمفهوم القول وانما  
 ان اضافة فلانه عارض للنوع الطبيعي المقسم الى ما تناسل الى الجنس  
 الاضافي

الطبعين

لطبيعي فذلك الطبيعى المتقبل له لا يجوز ان يكون مقوما له لانه مقوم لمعروفه  
فلم كان مقوما للعارض لم يكن ذلك العارض المستعمل على مقوم معروضه  
عارضه ان يتماه به بل العارض له بالحققة هو العارض الاخر المتعارف لذلك المتعارف  
فان قيل لا استحال في ذلك كما رت اليه الاشارة اجيب بان  
كلما متنا في العارض للشيء عني القائم به للعنف الخارج عنه وليس المستعمل ان  
يكون القائم بالشيء قايما به لانما به وتوابعه التي هي من الاشياء لانما  
تتم في الامور المتعقبة وانما في المصنوعات الاعتبارية فلما كان يظهر من العالم في  
كون مفهوم المفعول على كثير من جنس الخسنة وكون مفهوم الحسن حسنا لاجبا  
الارادة الى غير ذلك من نظائر مما به وهو واضح مما ذكر في المبحث المنطقي  
فقل انه لا يقوم النوع العقلي <sup>الذي هو</sup> بكونه خارجا عن تدبيرا فقل اننا انما  
الحقيقي مركبة من الطبيعى والمنطقي المستعدين للجنس الطبيعى خارج عنها  
ولا مذموم على كل ان النوع الطبيعى الحقيقي لما جاز ان لا يتدبر حيث  
سواء كان بسيطاً او مركباً من امور متتالية ان حوزة كل لم يتصور  
بالعكس له شيء من الالتماس البلية فلما كانت الى اعتبارها  
لعموم وعدم اليه ولا الى عارضه ولا الى المجمع المركب منها فقل  
تسعة اقسام من الثمانية عشر انما يحتاج الى ذلك في التبعة الاخر  
لكن في اننا ضاربتنا وعلى ذلك الالتماس يوف حال الفضول الثمانية  
الى المنطقي والعقلي والطبيعى مع ان انواع التبعة بالفضل المنطقي لا  
يقوم شيئا منها وكذا العقلي وانما الفصل الطبيعى فانه يقوم النوع

هذا هو المقصود من هذا المبحث وهو ان  
الاشياء لا تكون مقومة لمعروفها بل  
تكون مقومة لمعروفها على ما هو  
مستعمل على مقوم معروضه  
فان قيل لا استحال في ذلك كما رت  
اليه الاشارة اجيب بان كل ما  
متنا في العارض للشيء عني القائم  
به للعنف الخارج عنه وليس المستعمل  
ان يكون القائم بالشيء قايما به لانما  
به وتوابعه التي هي من الاشياء لانما  
تتم في الامور المتعقبة وانما في  
المصنوعات الاعتبارية فلما كان  
يظهر من العالم في كون مفهوم  
المفعول على كثير من جنس الخسنة  
وكون مفهوم الحسن حسنا لاجبا  
الارادة الى غير ذلك من نظائر  
مما به وهو واضح مما ذكر في  
المبحث المنطقي فقل انه لا يقوم  
النوع العقلي بكونه خارجا عن  
تدبيرا فقل اننا انما الحقيقي  
مركبة من الطبيعى والمنطقي  
المستعدين للجنس الطبيعى خارج  
عنها ولا مذموم على كل ان النوع  
الطبيعى الحقيقي لما جاز ان لا  
يتدبر حيث سواء كان بسيطاً  
او مركباً من امور متتالية ان  
حوزة كل لم يتصور بالعكس له  
شيء من الالتماس البلية فلما  
كانت الى اعتبارها لعموم وعدم  
اليه ولا الى عارضه ولا الى  
المجمع المركب منها فقل تسعة  
اقسام من الثمانية عشر انما  
يحتاج الى ذلك في التبعة الاخر  
لكن في اننا ضاربتنا وعلى ذلك  
الالتماس يوف حال الفضول  
الثمانية الى المنطقي والعقلي  
والطبيعى مع ان انواع التبعة  
بالفضل المنطقي لا يقوم شيئا  
منها وكذا العقلي وانما الفصل  
الطبيعى فانه يقوم النوع

في  
الجنس  
الخاص

الخاص في النوع العفلي الخاص في ولا يقوم شئ من الاربعة الباقية  
ولا اذ يات في هذه الدلائل انشاء اكثر كما يظهر في ما لم يعمم  
هذه الفروع التي في النسب المتقدمة على الدلائل المبينة على ان ما يشار اليه  
ما ذكر في نوعها انما هو في حدودها وهو شاك في الاصل حيث قال وهو غير  
ما اعلم ان الخاص كما ترتيب متصاعدة اشار لمفهومها الى ان  
في شئ منها واعتبر في الراجح من المتصاعدات انما اذا ترتب كان شاك  
وخص من مكداه ولما كان حسيه الشئ مقيته الى ما تحته كان الجنس  
فوق الجنس فاذا ترتب الاخص كانت في ترتيبها متصاعدة بلا شئ  
واعتبر في الانواع النازل لان ترتيبها ان يكون منشاك نوع ونوع  
ومكداه حيث كانت نوعه ايشية بالنسبة الى ما فوقه كان نوع النوع  
تحت النوع فاذا ترتب الانواع كانت متنازلة بل يريه وامتساع  
توكلب الماشية من افراده عليه لخاصية انما يتم في الماشيات المعنوية  
بكنها وان يمكن جعلها كذلك وكون كل حصل عليه حصص من الجنس  
يستلزم التفرقة في العطل والمطلوات لان الفصول على فصولها  
مطلوبات فقط ولا ترتب في شئ منها بل كل واحد من الفصول التي  
تتضمن حلة لواحدة من كل الحصص التي لانها لم يوا الشرائع  
زا كان كل واحد من الانواع على ومطلوباتها باعتبارها واذ  
لم يرد الانواع في تنازلها الى نوع لا يكون تحت نوع لم يعمم على  
الانواع اشخاص اذ لو تحقق لا تثبت على الانواع المتنازلة

النوع

الى نوع ليس بمحملة نوع بل شخاص وهو خلاف الموضع واما الممتحن  
فهي الاشخاص لم تنق كل الانواع لان الانواع انما فرع من الوجودات  
الشخصية على سلف فعدم انها يلائم المسائل الى ذلك النوع فيعلم  
ارتفاعها بالكلية فكونها اطلاقا وقد عرفت ان هذا الذي يقع في الماهيات  
الخارجية لا يوجب اشياء الى الاشخاص دون الماهيات الاعتبارية  
او لم يزل ان حيز العقل تحت كل نوع نوعا او لا فغير محتمل شخصيا فلا  
يعد اعتبار الانواع المتعارضة على حوالا بخلافه بل من نفس الجنس فليس  
افقنا بحسب الترتيب وعدمه فليخمس المود للسد اشخاص في سلسلة الترتيب  
الا ان اعتبارها انما هو بملاحظة استواء الترتيب فليد كل حد من الحدود  
وتقرب من هذا الاختلاف ما احده فوالله من بين الماهيات من انما  
مثل تقسم الحيوان الى قسم واحد او الى قسمين لان ثمة منها في العالم  
والسافل والمود مركبة من الوجود والعلم قبل الاول ان يقال  
العالي والتسافل مركبان من وجود وعلم والمود مركبة من وجود وعلم  
مفهوم الجنس ليس مفهوما بواحد اشئ منها والا كان جنسا بالواقع  
ان مفهوم الجنس المود لا يتحصل بمجرد ذلك بعدد من الابل من  
الجنس هو اعضا وليس لهم من كونه واما الثلاثة كونه جنسا لها  
اذ لا بد عند الامام في كون اشئ جنسا ان يكون مقولا على كثر  
فخلفه الماهية فكذلك ان يقول ما ذكره الامام بل ان في  
على ان الجنس المطلق ليس عضا عاما لافساده ضرورة ان مود

والعلم المود هو العلم بالوجود  
والعلم المود هو العلم بالماهيات  
والعلم المود هو العلم بالاشياء



الامر الثبوت بالكون لا امة محتملا وان الشئ بالنسبة الى معرض  
الكون عرضا عما فكل ما جاب به من الجواب به قد قلنا قلت التعريفات  
فاسدية ليس في الكلام على هذا المصنع كما يتوهم بل يتوهم ان المصنع منزه عن  
الاحساس المذكورة امور اعتبارية حتى يفهم بانها المشهورة وما هو  
على سبيل المعارضة لها من التعريفات التي احدثتموها فليست مقبولة بل هي  
الاحساس لانها باطله فذلك الكلام على معرض به لان المخلوق معارضات  
للمخلوق وكانه فعل فاذا ذكرتم وان دل على انها ليست انواعا لكونها مركبة  
من اللاحد ام لكن عندنا ما يدل على كونها صالحة للوحيية لانها مفهومة من  
فاجيب بان هذه التعريفات فاسدة وابطال تعريف العالي والسافل  
بذكره ظاهر واما تعريف المود فقد ابطاله بان التوحي لا يستلزم ان يكون  
محد جسم فان الجسم النامي جنس قريب للتوحي مع ان الحيوان معه واول  
ايضا بان البسيط لا يذلل لافضل فكون عديميا ودفع بان هذا رسم البسيط  
لان البسيط ما يمتد وحدها واما وصفه عديمية وفي قوله الامر  
ناتر لانه اذا كان تحت الجنس المود جنس آخر كان واقعا في سبطه  
الترتيب في الجملة فلا يكون مودا الا اذا جاز كونه مودا باعتبار  
ما فيه وغير مود باعتبار ما يمتد فيه اولى فلا يكون الاقسام الاربعة  
للجنس شيئا في الصدق بل يتعارفه في المفهوم نقطة سلمها هي  
لما ان الله مركبة من الوجود والعدم وانها حادثة لكن ذلك لا  
نفا في كونها انواعا اعتبارية لمفهوم اعتباري هو مفهوم الجنس المطلق

في الصواب ذال لانها مضمومات مختلفة كاختلاف الانواع الجنس متساوية  
 في مفهوم سو تمام المشترك في تحت نوع حوايا اذا سبيل عنها بما بين  
 وليس سلطانها ليست انه قاله اصلا قلت بحدوثان في الجنس  
 نوع واحد كما او تقرر وانت تعلم ان ذلك النوع وسواء له لانم ان الشيء  
 لا يجوز ان يكون جنسا بالقياس الى نوع واحد او اورد دينا مستقلا  
 اى من غير ان يذكر المتعارف في السابطين في اورد بعد النوع الاول لم يتم  
 الدليلان المذكوران لكونه فلا يطل في الكلام المصداق اخل نظر على  
 النوع واما اذا اورد بعد المعنى كما قرون اشراج كان منزهة  
 ومحمولة ان من سلم ان البنية لا يصلح لموعية مفهوم الجنس مطلقا لا في  
 الخارج ولا في الذهن اسفل هذه الدليلان لا تساهل اني في الجنس نوع  
 خارجا وذننا كما منع انصار النطق النوع في صنف واحد كذا  
 ان انصار الجنس يستلزم محالا افر سوسا واد الجنس للفصل فلا يكون  
 احدهما اولي بالجنسية من الاخر لكونها ذاتين متساويتين في الذات والجنس  
 خلاف انصار النوع فانه لا يستلزم عدم الاولوية في الاثنان في النوع  
 لان النوعين عرضي للنوع فلا يصح للاضافه بهاء لان العارض للم  
 كانه جواب عما يقال لم لا يجوز ان يكون اختلاف العواض المضافة  
 اولا لا اختلاف الموضوعات بما بينهما كما جاب عنه لا اختلاف في تلك  
 العواض الا باعتبار العوض للكل الموضوعات فاذا لم يكن ذلك لا  
 موجبا لا خلافا في الهامية كانت متوافقة فيها واجب عنها ايضا

سلطانها  
 تحت ان مفهوم  
 تحت للسلطنة  
 ما في حكمها وهذا انما

تخالف

SECRET

*[Faint, illegible handwritten notes or bleed-through from the reverse side of the page.]*

نوعاً آخراً وفوق المفعول على كثير من متعينين وفوقها اني وفوقه للمخالف  
على ما تحققت لفظ النوع اي اللفظ الذي استعملت انما استعملت في  
في معنى النوع كان في لغة اليونانيين موضوعاً على الشيء حقيقة وبنوع  
المعنى المعنوي يستعمل في تعريف الجنس كما مر في العقل عند ابي الحسين  
الارطاطي حين جاز ان يكون ابدالاً وبيان ان يكون احداً من  
الاخر قال الشيخ انما حق ايها اقدم في العقل او لا يفسد  
العقل او لا الى المعنى المعنوي ثم لما رتب له ان كان عليه علم او لم يكن  
سبحي كونه تحت ذلك العلم شكل الصفوة لا يفسد ان يكون العلم  
المعنى الاضافي لكن لما انصف المعنى بين النوعية من شخص كان  
اولى باسم النوعية من حيث هو ملاصق للاشخاص نوعاً ايضاً والامر  
بالمفعول على كثير من باع الخارج والادنى او اخص بالاول لم يخرج عن الجرح  
الانواع المخصصة في شخص واحد كالشمس والقمر كالعقلاء والعموم  
والقوة ايضاً كما نبه عليه في حد الجنس وقولنا بالعدد وقطوع الجرح  
العالم ومفعول الاجناس ونحواتها والعلم بالاجزاء مفعول البضول والحوادث  
الساطعة الا انه اسند افعال ما عدا الجنس اليه وقد مر ذلك في الاخر  
انما يصح اذا لم يغير قد لا واسفاهه او ايجل عن زعمه من غير ما  
احب الحيوان لانه ليس مفعولاً عليه قولاً اولياً فلا حاجة في افعال  
الى هذا الكلي وقوله جرح الكلمات الغرض منه جرح جنس مطلقاً  
كالماتريات البسيطة التي لا يعمل عليها جنس اصلاً او عن جنس لكل الكلام

الشخص

[illegible]

*[Handwritten notes, mostly illegible due to extreme blurriness]*

حق المدلول لم يبرهن في النوع وذلك لان المدلول لا يثبت في النوع بل يثبت في  
في حد حتى يخرج منه الصفه فان قيل يثبت في حد حتى يخرج منه الصفه  
انما هو في الخارج فان كان المدلول خارجا عن الحدود فهو في الخارج  
فان المدلول لا يثبت في الحد بل يثبت في النوع لان المدلول لا يثبت في الحد بل يثبت في النوع  
حتى لا يثبت في الحد بل يثبت في النوع لان المدلول لا يثبت في الحد بل يثبت في النوع  
او اجابوا بان المدلول لا يثبت في الحد بل يثبت في النوع لان المدلول لا يثبت في الحد بل يثبت في النوع  
التي هي نوعية او هي في حد المدلول بل هي في النوع لان المدلول لا يثبت في الحد بل يثبت في النوع  
بغير اعتبار كون امرها بغيره فلو انما في ذلك المدلول بل هي في النوع لان المدلول لا يثبت في الحد بل يثبت في النوع  
ان المدلول لا يثبت في الحد بل يثبت في النوع لان المدلول لا يثبت في الحد بل يثبت في النوع  
في المدلول انه تعالى لما في المجال ان محل الجسم على الانسان الماهية وورثها لها  
الجسم المدلول ليس محال منسوب عن الانسان ولا كان كذلك كان محل المدلول  
انهم من محل الجسم عليه فان قيل الجسم جزء من المدلول مقدم عليه فلا يكون  
مدلوله كمدلوله لا يتخرج في ذلك لكن لا يتخرج في ان يكون المدلول في النوع  
علة لثبوت المدلول في النوع لان المدلول لا يثبت في الحد بل يثبت في النوع لان المدلول لا يثبت في الحد بل يثبت في النوع  
اعضاؤا القدر في نوع المدلول هو آفة قد يوافقها الصفات الخارجة عن النوع  
بقياسه الى حيث لا يثبت في النوع لان المدلول لا يثبت في الحد بل يثبت في النوع لان المدلول لا يثبت في الحد بل يثبت في النوع  
انهم من ان يكون المدلول في النوع لان المدلول لا يثبت في الحد بل يثبت في النوع لان المدلول لا يثبت في الحد بل يثبت في النوع  
الاجم لكونه مضافا الى النوع لان المدلول لا يثبت في الحد بل يثبت في النوع لان المدلول لا يثبت في الحد بل يثبت في النوع  
في جانب لا يفهم مع الاعمى في الجانب الا في هذا القدر في النوع لان المدلول لا يثبت في الحد بل يثبت في النوع لان المدلول لا يثبت في الحد بل يثبت في النوع

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]

في جواب ما سبق قد لا يكون ذلكا لاجلها كالمضاحك في الاشياء فانها في  
 في الجواب على ما انضاحا كالمضاحك في الاشياء فانها في  
 نوعا للامانة لانسان ليس نوعا بل هو الانسان في الجواب على ما  
 الامور مع كونه اشياء والوجه في ذلك ما هو الحذر لان احد الامور  
 الذي الكلي جدا نوع الانسان والاشياء النوع بامور الادفان انما  
 مع كونهما في النوع محتمل ان يقع منه ان لا يحصل له بين ان الكلي  
 حتى يكون احده من كل منهما وان يقع انهما مختلفان العموم والخصوص  
 النوع والعبارة الثانية هي عن في هذا المعنى الثاني الذي هو للمادة لان  
 لفظ من فيها بتعيينه قطعا وتعالى بل يقول الله تعالى  
 العبادتين على كون ذلك الاحض يقال عليه الاخر في جواب ما سبق فلما  
 التعريف بها جدا فان قيل قد علم انه اريد بها مقولتي على شيء واحد  
 لا يمكن ان يكون كل واحد منهما تاما للمادة المحضة لا يندرج في احد  
 يكون احدهما تاما للمادة المحضة والآخر تاما للمادة المشتركة لكونه في الا  
 تمام المشترك عن كل المادة الشخصية وغيرهما من الماديات المشتركة والمكان  
 اعم من الا ف كان الا ف مستمرا عليه مع زيادة فيكون الا ف مشترك بينهما  
 ومن مبدء اخرى ومقولا على ما في الجواب وعلى التعريفين فيكون ذلك الا ف  
 مقولا عليه الا ف في جواب ما سبق فاما في هذا المقام الزيادة فيه فاما  
 بيان في المحذور فاما لا على ان يعرف النوع الاضافي بأنه كقوله في جواب ما  
 يقال عليه وعلى غيره كقوله في جواب ما سبق في الشخص الكلي والصفة المشتمل على

(160)

وكذا لان ادخل بنفسه في  
 في الجواب على ما انضاحا كالمضاحك في الاشياء فانها في  
 نوعا للامانة لانسان ليس نوعا بل هو الانسان في الجواب على ما  
 الامور مع كونه اشياء والوجه في ذلك ما هو الحذر لان احد الامور  
 الذي الكلي جدا نوع الانسان والاشياء النوع بامور الادفان انما  
 مع كونهما في النوع محتمل ان يقع منه ان لا يحصل له بين ان الكلي  
 حتى يكون احده من كل منهما وان يقع انهما مختلفان العموم والخصوص  
 النوع والعبارة الثانية هي عن في هذا المعنى الثاني الذي هو للمادة لان  
 لفظ من فيها بتعيينه قطعا وتعالى بل يقول الله تعالى  
 العبادتين على كون ذلك الاحض يقال عليه الاخر في جواب ما سبق فلما  
 التعريف بها جدا فان قيل قد علم انه اريد بها مقولتي على شيء واحد  
 لا يمكن ان يكون كل واحد منهما تاما للمادة المحضة لا يندرج في احد  
 يكون احدهما تاما للمادة المحضة والآخر تاما للمادة المشتركة لكونه في الا  
 تمام المشترك عن كل المادة الشخصية وغيرهما من الماديات المشتركة والمكان  
 اعم من الا ف كان الا ف مستمرا عليه مع زيادة فيكون الا ف مشترك بينهما  
 ومن مبدء اخرى ومقولا على ما في الجواب وعلى التعريفين فيكون ذلك الا ف  
 مقولا عليه الا ف في جواب ما سبق فاما في هذا المقام الزيادة فيه فاما  
 بيان في المحذور فاما لا على ان يعرف النوع الاضافي بأنه كقوله في جواب ما  
 يقال عليه وعلى غيره كقوله في جواب ما سبق في الشخص الكلي والصفة المشتمل على



بالماسيات البسيطة بقولنا يقال عليها ولا بد ان تحافظ على الحكمانيات  
 لتتبعها من حيث ان ينشأ من الماهية راجع من هذا النوع كما حصل مفهوم  
 لذلك من هذا الجنس ثانياً قلت ماذا قد بقي <sup>لهم ان لا</sup>  
 من راجع مفهوم النوع بنسبة الى تعريف الجنس المندرج في قوله الله انما  
 مقولاً عليه كل افع في حواء <sup>تختلف</sup> سواء عباداً في البرية او في  
 لا يا عند رتبة الماويل ينبغي كونه معولاً في الحروب فلا تخطئ احتمال فيها  
 مستقر كان في النسبة الى ما تحته فلا يكون فارده لان المستقر في شئ ما يميزه  
 عن الاخر فان قلت نسبة الحقيقة الى ما تحته لما يقوله عليه في جواب ما هو  
 في الاصل لما لا يعنى نسبة الى ما تحته كونه مقولاً عليه في الحوا  
 بل بحال عند الماهية فلا يكون النسبة بما يقوله من كونه ما قلنا قد عرفت  
 انه لا بد في الاضافي من اختيار مقولته في الجواب لانه من الضيق  
 لا نسبة بالحقيقة بالانسان الى ما تحته المعنى في النسبة الى الا  
 المسئلة الحقيقة والمعنى في الاضافي اعلم من ان يكون الى الاشخاص  
 مطلقاً الى الانواع والافق الثالث بين النوعين المطلقين الى  
 مفهوم الاضافي لوجب تركيب معروضه من الجنس والفضل او قد اعترض  
 من انما لا يجمع معروضه تحت جنس بخلاف مفهوم الحقيقة وانما يكون  
 هو كان كل حقيقي ممكناً وهو ممنوع اذ يجوز ان يكون واجتافانه كاف  
 سنداً للجنس وان لم يكن كافياً في الاستدلال كما يستعمله ايضا يجوز ان يكون  
 محتجاً بالانتماء فلما ان هذا الحكم يناول الماسيات المعروضة سواء كانت ممكنة او مستحيلة

وان كان

[illegible]

كذلك مع انت النوع انما يكون بقدر ما ينسب الى النوع وفي قوله فمما فيه  
 اربع على قدر - من النوع على ان وجه القسم المذكور من انك انت  
 منها فيقال انما ان يكون هو - من نوع ان اوجه كما ان لا من ساجدة  
 هي ما اشير اليه من انك والاطام في نسبة النوع المطبق لهذه الالفة  
 ما لم يفرع عليها كما في الجنس من غير فرق فقال في النوع ان مفهوم النوع  
 المطلق منقسم الى اربعة كانت الاربعة كان احد انواع مفهوم نوع الانواع  
 وهو عارض البايح مختلفة كالانسان والفرس مثلا فان اقصى احكاما  
 لعروضات من هذا من ان العوارض كذلك كان نوع الانواع العوارض  
 للفرد من ان النوع على ما هو في الانسان فلا يكون نوع الانواع  
 النوعان نوعا اخر او على العبد من حقيقة مطلق  
 النوع وفوقه فكل وفوقه المضاف فهو في سلسلة هذه المفاهيم الاعلى  
 جنس الاجسام ومن ثم نوع الانواع اما نوع متوسطا بين النوع والايه  
 معوضه وقس على ذلك الانواع الباقية - لانما يجب ان يكون فوقه نوع حقيقي  
 وذلك لان النوع الاضافي اما جنس او اي نوع حقيقي فلو كان في  
 نوع حقيقي لزم على المقدور الاول ان يكون الخاصية المختصة به من الماهية المستقلة  
 على الثاني ان يكون هناك شيان مختصان احدهما فوق الاخر والآخر اقل  
 ان النوع الحقيقي يتبع ان يكون فوقه او تحت نوع حقيقي واذا قيس مراتب  
 الانواع الى مراتب الاشياء من حيث من انك عشرة نسبة فاشعر  
 منها بانها من اربع بالعموم كما لم يفسد الشرح بل المراد ان احدها

ليس يجب ويان ذلك ان يكون نوعا اما جنس بل المكون  
 من نوع وفرد نوع والفرق الاول مستغنى عن كونهما والفرق  
 الى شئ من اقسامه ان يكون نوعا جنس و...  
 والثاني ان يكون ذلك نوعا جنس فهو ليس مستغنى ان يكون نوعا  
 وان كان نوعا اضافيا فلا بد من اعتباره حتى يتم بمعنى كونه نوعا  
 واما مستغنى كالتنوع شيئا من النوع الخاصة اشياء مستغنى  
 والاضافة الاشارة بقاءه في ان احد الخيارات هو المظهر وان  
 كان من جنس اول عندنا طعن كما هو...  
 المعد وفي الجنس... فانه اذا كان...  
 يكون مغولاً في جواب هو السؤال عن الماهية...  
 الاول اما ان يكون مغولاً بالماهية على مختلفين...  
 مثله الى ما يقال عليه في النوع الاضافي...  
 القصة الاولى اي عند كونها جنس من جنس ما صارت مستغنى...  
 انما تمام بل الخواص شتمه ومما يكون جنساً فوقه جنس فردي ما  
 يكون نوعاً حقيقياً فوقه جنس...  
 التشخيص في الشفاء من ان النوع الاضافي اعم مطلقاً من المسمى...  
 ليس خروجاً بالقسم المحمدي واما كان الاول والاخر ان يكون...  
 الجنس النوع المسمى لان الجنس في الكليات انما هو...  
 التي هي في ذاته في اخراج جميع الاقسام والجزء للماهية قد اعترفت

(26)

بالمهية في قولهم

وبالعدد عند ارجح...  
 في النوع الاضافي...  
 بالجنس ما

اواح بعض اقسامها تناسب بعض الكميات بعضها في العموم والخصوص  
 واولى الاعتبار في ذلك ان ينقسم حسب الحالة التي له عند الحسنة  
 وذلك لانه اعتبار في كل استراكة بين نوعين فتقسم بالقياس  
 اليه لتقسيم باعتبار امر ذاتي لذاتي من حيث هو كمي بخلاف تقسيم باعتبار  
 نسبة بعضه الى بعض فانه اعتبار عارض فيكون الاول اولى وايضا  
 الموضع الطبيعي ان يحمل الاقسام اولاً ثم ينسب بعضها الى بعض فتصير الاقسام  
 بمنوع النسبة خارج الطبع فلو لم يكن في ذلك فذلك اما بساطة  
 الكليات فيكون الكلي حقيقياً اذ ليس مقولاً على اثنين باحدا  
 ولا فيكون لكونه مقولاً في حده هو ولا حصة لكونه ذاتياً ولا عرضياً  
 لذات و... فتنقسم فبعضه انه نوع وليس عارض اذ لم يندرج  
 تحت جنس فيه ... فاذ جعل احد الحقتين الحقيقي انخرت النسبة الحقيقية  
 ولو جعل احدهما ... فبعضه انه نوع وليس عارض اذ لم يندرج  
 به اذ قد سبق انه لم يثبت ان النسبة بين المعينين في العموم من وجه  
 كان الاضافي اعم مطلقاً لم يمتثل في الكلي وتفضيله ان يقال لو كان  
 الكلي حوازي في الماهيات الاعتبارية والمعنوية الوضعية فلا نزاع في  
 ان المقصود الاصل هو النظر في الحقائق الموجودة في الخارج او الممكنة  
 الموجودة وان اردنا مكان الدنفي عنه مجرد احتمال له للوجود فلا يكون  
 مدعاة للاعتماد ولا مطلقاً للتقسيم بالخصوص وان اردنا مكان وجوده  
 بحسب نفس الامر فهو محمول لو اذ كون الاضافي اعم مطلقاً من الحقيقي كما

اشارة

انما اراد ان يكون صاحب الكشف قال ان الشيخ مع ميله الى اللاحق  
التي هي الحقيقة كلفته لكي يظن انها هي الاضافي بان اللاحق  
الذي لا يصلح ان يضاف في جوابه هو النوع الذي لا يضاف في الجواب  
في العموم والخصوص فالاعم جسد والاضيق نوع ثم انه ان كان  
او كان نوعا اضافيا والانا كان حقيقيا ثم انما عليه ان يقل عن في الشرح  
وهو ممدوح ما نحن فيه والمراد بقوله لكل القسوة فانه قسم فهو القسم الثاني  
المحرط النوع الاضافي فلا يكون اتم الجواب عنه بانما ينبغي ان يضاف  
في المذلة من كون الاضافي اعم من مطلقها بالاضافه الى  
الموضوع لانما انما في من الموضوع بالاضافه الى الموضوع  
نقول ملكه المضاف من حيث هو مضاف الى موضوعه بالاضافه  
الموضوع بالاضافه من حيث هو موضوع بالاضافه الى الموضوع  
من حيث هو مضاف الى الموضوع بالاضافه الى الموضوع  
فالجواب ان يقال ان موضوع اضافي من حيث انه متيسر الى الجسد  
فوقه وليست حادثة متصلة في مدخله بل حادثة اخرى بالاضافه الى  
حكمة من قوته وليس لهم من عدم فحقيقة باعتبارها النوع الاول  
محولة بالاضافه الى الموضوع الاخرى لان يقال النوع المضاف  
هو مضاف موضوع بالاضافه الى موضوعه بالاضافه الى الموضوع  
ما نحن لاشكنا على البينين معا ولا نحاله في مثل ذلك  
المعنى الاول فيما كان الجمهور يعني اصل اللاحق ثم نقل عن في الاصطلاح

واللاحق

معنى آخر واحد متعدد كما ذكر في اول فصل الجنس والنوع والمفصل الاول  
 في اوطاف الجنس كان لفظه يتناولون شيئا متمايزا عن شيئا ذائبا كان او  
 حقيقيا لازما او متعارفا حقيقيا او كليا وهذا المعنى يتناول الفصل المشهور  
 ولو سلمنا والذين وقد غير الشيء في وقتين وقد غلب الشيء في وقتين  
 نفس في وقتين مختلفين حالهما ثم نفاه الى معنى بان موالكي الله  
 غير الشيء ذاته وقد اشار الى الفرق بين الميزة الذاتية والميزة الوضعية بقوله  
 وهو الذي اذا اقرن اليه وهذا الاثر ان ان اعبر بحسب الفصل كان بين  
 رايه بحسب ان اعبر بحسب الخارج كان من هذا المثل كل الهمم  
 ولكن في ان الطسعة الجنسية كما ساقى ما ساقى في العقل كالحاصل  
 يكون شيئا لا يميز عن كذا في الوجود وعمره متصلة اي لا يباين  
 ما به شيء من كل ان اذا اقرن بها الفصل انظر الى ان في وعينها الى  
 اياها ما قوتها نوعا لها وكلها وجعلها مطابقة لما يميز نوعه وبعد  
 ذلك يفرم لكل الطبيعة المتصلة المتعومة نوعا ما يميزها من اللوازم الحما  
 وبعضها ما يفرم من العواض المعارضة ومبدأ الجنس اعم المبادي صالح  
 لان يكون النوعا مختلفا فاذا انضم اليه مبدأ الفصل يحصل نوعا مغيبا  
 استعمله لروم ما يميزه ولحق في الحق فالقوة المسماة بالنفس الناطقة لها اثر  
 بالماودة الحيوانية تضار الحيوان اطلقا استعمله ليقول انار الالهيانية  
 خواصها ولولا ان من القوة بها لما كان لها من الاستعدادات  
 الجزئية المستقرة عليها قوله وان حدث الاقوية ومن الغيرة عطف على

عن غيره في وقت  
 ومرة الغيرة  
 وقت اخر كما اذا  
 اختلف زير وعمر  
 بالقيمة

هو سوال الذي اذا اقرنت بشارته الى حق ثانيا في الجواب في الوصف يخص  
الاخرية بالاختلاف في الما قبله حسب ما راجع اصل انشاء في احتمال  
اللفظ فكون الغرض عن منها لانها الاختلاف في اللفظ في الجواب  
اي السوالين وادوا البعاد وادوا المنع المسس من الازدواج  
كلمة اي يطلب بها التميز المطلق في الجملة عن المشاركات في معنى  
هذه الكلمة سواء كان معنى شيئا او اخص منها فاذا قيل اي اناس  
فكل جملة عن بعض مشارة في شيئا يصلح جوابا له حتى في الجاهل الغافل  
فاذا قيل اي محكي في ذاته او في جوهره وكل فعل في الانسان في ما عليه  
لصلح للجواب اما اذا قيل اي حيوان في جوهره فلا يصلح للجواب الا انه في الجملة  
له غرض اذ انما عن مشاركانه في نفسه وفسر عاينه هو لما اي جوهره الى  
جسم او اي جسم تام هو في ذاته وفسر الاول في الاول  
اغنية في جواب اي التميز عن جمع الاعداد في هو التميز في الفعل  
الى هو افضل بعبارة وان كان ذا اختلاف بالقياس الى هو افضل قريب وقد  
لا تكاد يراى في الغرض عن البعض وفسر في التعريف الجنس والنوع ايضا  
كل واحد منها مجزئ للشيء عن البعض والجواب انما انما الكفاة وفسر  
المداد من القول في جواب اي التميز الذي لا يصلح للجواب هو وفسر في الجنس  
والنوع عن التعريف انما انه يلزم اعتبارا في الوصف العام في جواب اي اخص  
للاختصاص في الجملة عن بعض المشاركات في شيئا او في اخص منها فاذا  
الامر من لازم انما فروع الفصل النعبد عن التعريف واما اعتبار الوصف



لعمري في جواب اي ولا فصل عن اللسان يقال العقل لا يميز شيئا عن شيء  
اصلا من حيث هو عقل من حيث انه خاصته اضافة كان الجواب  
الناطق او الحسيب فالناطق جواب عن اسوالين وللتاس عن  
الشيء رفق الحذر في المامية في الجسج الفصل ان بعضها جنسا وبعضها  
او يكون كذا فصولا لبعض المام كما سطر الاضمار المذكور سطر ايضا  
ان يكون للمامية التي لها جنس فزان في مرتبة واحدة من الخيرة كما قيل في  
الحساس المتوكل بالارادة اذ لا يصح ان يكون لها كمال الخيرة المميز  
لكل اربعة لانها لو فرضت في مرتبة من سطرها لكانت في المام  
لانه في السؤال عن التعريف في السقاء والاعراض دون تعريف المام  
لظلمانه بالاحكام "واعلم ان احد المعاني الثلاثة في الفصل هو  
سئل مع الملوود هو اجتماعها في باسرة او معنى محصلة وجودها  
فمحصل ان المامية هي البعثة الامكن وجودها في الخارج الا بعد  
وزوالها عنها باقران الفصل انها لا ينطبق على مام مامية من المامية  
التي تحلها الا بعد انضمامها اليها كهم لانها بقول المدعي احد  
الامر من صفوة تعريف السقاء احد الامر من لازم اما بطلان الاضمار  
او بطلان هذا التعريف وكذا انقول في كل واحد من تعريف المام  
واذا غرنا المدعي على هذا الوجه اصح في كل الجواب ولكن ان يقول المام  
على المامية محتاجة في ذاتها الى كل واحد من عونها المختصين بها كما  
امثلا زاعل غيرا ايضا مستغلا منها ويكون الامميا الحاصل

هذا هو الجواب على السؤال  
الذي هو في تعريف المام  
فان المامية هي البعثة  
الامكن وجودها في الخارج  
الا بعد وزوالها عنها  
باقران الفصل انها لا  
ينطبق على مام مامية  
من المامية التي تحلها  
الا بعد انضمامها اليها  
كهم لانها بقول المدعي  
احد الامر من صفوة  
تعريف السقاء احد الامر  
من لازم اما بطلان  
الاضمار او بطلان هذا  
التعريف وكذا انقول  
في كل واحد من تعريف  
المام واذا غرنا المدعي  
على هذا الوجه اصح في  
كل الجواب ولكن ان  
يقول المام على المامية  
محتاجة في ذاتها الى  
كل واحد من عونها  
المختصين بها كما امثلا  
زاعل غيرا ايضا  
مستغلا منها ويكون  
الامميا الحاصل



والسرفى جواز ذلك بان سطر الكرم او الانسان يبين في الماصق عليه من  
الافراء على مواعيد عارض له فلا يترجم تركب الشئ من بعضه ولا يفي بمقتضى  
المطاطاة فان العارض الجزء فلا يصدق على الكل وكل مقسم للعاني  
الانواع مقوم للمساقل منها لان مقوم المقوم مقوم ولا يعكس كليا  
حسنا فان بعض مقوم المساقل مقوم للعالي وهو الذي كان مقوما للعالي بحسب  
وقوله كنقسم الناطق الحيوان الى الانسان اشار به بقوله لان معنى القسم  
محسلة في النوع الى القسم الفصل الجنس هو محسلة الجنس في نوع واحد لا يوجب  
كما يتم المحبور وقد كل لان الفصل اذا اقرن بالجنس اقرره ومنه  
محسلة نوعا كما عرفه في صدر هذا الفصل فلو كان الناطق مثلكا مقسما  
الى نوعين و... انهما لكانا موحدا في كل منهما مقوما لهما لان  
يستأنم المحصل والمقسم قسم ما قسم الله قال الشيخ في السقاء ليس  
الفصول المقومة ما لا تقسم في الفصول المقسمة في طامه الامر والبقى  
وليس كل شبه انما الفصول السلبية التي ليست بالحقيقة فصولا فان اذا  
فما ان الحيوان منه ناطق ومنه غم ناطق لم تثبت لغة الناطق نوعا محصلا  
ما راء الناطق فقد جعل الناطق فصلا مقسما مقوما وجعل غير الناطق مقسما  
مقسما غير مقوم وجعلها مقسمة للحيوان الى قسمين فيكون كل واحد منهما مقسما  
له ان قسم واحد منهما ليسوا الكلام المحقق ومن قال ان الناطق يقسم  
الى قسمين اراد به انه اذا اعتبر انهما اليه وجودا وعدما انقسم اليه  
وقد سبق في ذلك نظيرة ما ثبت الجنس واعلم ان التقسيم طلقا هو كحصيل الطبيعة

والقسم انما هو الذي لا يقسم اليه  
والقسم انما هو الذي لا يقسم اليه

الظلمة في موارد من رتب بين ما دقت سوا فان ذلك المحرور منه فلا يوصف  
 او غيره لكن نسيم الفصل الجنس انما يكون الى النوع فلا يلزم فيه الذكر خلا  
 سفي السافل سافلا ولا العالي عاليا وذلك لان نسيم الفصل للجنس  
 العالي انتهاء تحصيله في نوع فلو كان كل ما حصل العالي في نوع حصل السافل  
 في ذلك النوع لخصوا السافل حيث عتقوا العالي منفكرين فليس قسم السافل  
 ما قسم العالي وهو قسم السافل بعينه لان الجنس انما يحصل في صورة واحدة  
 الفصل وذلك لان المحل عبارة عن الطائفة من حيث هي انما مودة بعد  
 عنها ولا سكت ان لا يفرقة الفصل لم يتصور للطبيعة الجنسية ملك الحقيقة  
 وان يفرقة كما فيها فلو كان الفصل عندنا في المحل النوع من حيث هي انما  
 لخصها والدلائل التي افترعوا من الظن من الدليل العالي في هذا المعنى  
 ومقابلته فان الدليل الذي افترعوا للشخ او تم لدل على ان العلة  
 نطسفة الجنس لا يرى الى قولهم لو كان الجنس عليه للفصل لا سند له ونسمة  
 في نوع واحد وهو باطل فانه مبني على ان المستند هو الطبيعة الجنسية  
 فانه مستندة ونسمة وكذلك الدلائل الذي ذكره الامام على ما ذكره  
 فانه يدل على مقابل هذا المعنى لان الصف لا يكون علمه لانت الموصوف  
 ان يكون علمه لا من حيث انه مفيد بالصفة لانه باعتبار هذه الحقيقة مستند  
 عن اقران الصف والجنس الفصل متحدان بحسب الخارج في الجسام  
 والوجود والا اشنع حمل احدهما على الاخر فاصور منها عليه بحسب  
 كان الفصل علم وجود الجنس في الدنين لا منع ان تصور الجنس في كل فصل

من فصوله وهو بوط قطعاً معني ان المراد كون الفصل على صورة الجنس  
في الزمن اعني انه على فصل وزوال الابهام كما في قوله **ورأينا فصلنا**  
**في الاحتش في رساله حسن الخليات** فانه قال هناك الفصل في الصور  
التي يدركها بذاها لا بالابهام يقف على سبيلها ماسية النوعية فاذا حصل  
صوره في صورته مطابقاً لها كانت **صوره** والصوره المفسدة باقصة  
تكميلها صورة الفصل ليس معنى العلم ان في التكميل وازالة الابهام  
ثم ان مراتب التكميل والازالة تختلف بالنسبة حسب مراتب الابهام  
فان الجنس اعلى منه الابهام كثر ونقصان عظيم فاذا انضم فصل كل بهام  
ضعف نقصانه ومكثرت انقراض الابهام ونزول الكمال بهم فصل  
الى النوع مثلاً اذا حصل في ذلك صورته لم يزدت في انواعه  
النسبة فاذا انضم اليه ذوالابعاد الثلاثة حصل صورته الجسم وزال  
الابهام العظيم ونزودت في النبات والجماد والحيوان فاذا اقرن  
التام انقراض الابهام ومكثرت الى النوع لانقراض الابهام والازالة  
يعتلى ما فاني في النوع فكيف يكون **صورته** ماسية ماسية  
لأنه يقرب الابهام في الاجسام انما هو بالنظر الى الماسيات  
الخاصة المختلفة وفي الانواع الابهام بحسب الماسية اذا صارت كاطة  
متميزة بل بحسب الاصناف والاشخاص المختلفة بالامور العارضة الخارجة  
مع الاتحاد في الماسية كما في جماعه فانهم قالوا ان الناطق مشترك  
استراكاً معنوا بين الانسان والكلب وهو عام المشترك منها فيكون

جنسها لها الحيوان فطنا من الانسان عموما ونوعه من البشر من النوع  
للحيوان والناقص فصل غيره على سائر الانواع وقوله في الماتم لو كان الفصل  
على الجنس ما ند لما ذكره او لا من ان الماتم عليه الفصل بطريق الجنس فان  
في النوع انما يتم على هذا الماتم والماتم يكون الفصل على الجنس وهو  
لا مشاء ان يكون شاميا عموما جنسان في مرتبة واحدة الى انسا  
يكون احدهما الماتم وحيثما في ذلك لان اذا الماتم للفصل الى احدهما  
فان تحصل نوعا اى صار من مطلقا نظام الماتم الى نوعه الماتم الى  
وكل الجنس فاما حل الجنس الاخر في حيوان بل النوع فلا يكون جنسا  
وان لم تحصل ايضا من نوعا كما بالعباس السبل احتاج في ذلك الى  
الجنس الاخر لزم ان يكون الفصل الجنس الاخر فصلا من صفات اخرى  
واحد عشرين في مرتبة واحدة لكان ذلك في نوعه من جنس فيلم  
يختلف المعلوم عن علمه ولا يحد في اقرانه باخا من متعدد في مرتبة  
تختلفه كالماتم الماتم في نوع الانسان جميع اجناس النوع والحيوان  
وهو نادل على ذلك بعد ان يثبت انما من الفصل لا يفرق  
منه واحد الماتم واحدا لا يدل على ان الفصل لا يفرق من مرتبة  
واحد الانواع واحدا لحوار ان يكون لكل الماتم الواحد الماتم  
من الجنس الواحد والفصل الماتم الماتم نوعا خاصا من الماتم  
متعدد في مرتبة واحد فكون ذلك الفصل ايضا من الماتم كالماتم  
فانه لما اقرن بالماتم الماتم وحصل منها الحيوان الماتم لانواعها كان

النوع واحد فصلا من صفات الفصل  
او لا يحتل ويشارك الماتم الماتم  
لا يكون الماتم من الماتم

مقوله لها في مرتبة واحد وانما يطلق بها قالوا يجب ان يقال الفصل الاول  
 لا تقوم المانزلة على حد في مرتبة واحد اذ لو تقوم من ذلك لكانت خلف  
 المانزلة عن علم لان الحمل القريب لكل منهما لا يوجد في المانزلة ثم ان اسم ذكر  
 الحكم انما هو الثالث متاوار واولا من الخلف فمجرد الشايع به في  
 مسئلة بينهما كما عرفت فلذلك عتبتا برغم انهما وانما الثالث فرع  
 الثاني فلا بد لكل اورو مينة وتو دليلا بحصول الفصل العبد لا يستلزم  
 توارو العطل على معلول واحد لان كل واحد على الجنب الذي في مرتبة لا ينسلك  
 ان الحكم طبعه الجنب في مرتبة ان العقل به امر واحد ما لذات فيشيع  
 الى توارو عتبتا عتبتا كما لو حدث الشخص في استلزام الخ لا يقال  
 في المنزلة مع اراهم ما عتبتا المانزلة من اذوع فان في المنزلة عتبتا على  
 التوارو وانما عتبتا على مينة في على المنزلة العتبتا وتو الجوان  
 الجنب المستقل على الفصل اولاً بحصول الفصل خاليا عن الجنب فلو كان على  
 فاعلم له كانت موحداً في تنقله بالمائة بحيث عتبتا لان الحد موحداً  
 معلوما ومن الظاهر انشاع الخلف عن العلة الموحدة وكذا انشاع التوارو  
 على تحويل الجوز بعد العلة المانزلة من جنس واحد كما لم عتبتا  
 ولما دونه وغير ذلك لانها اذ اتمت وتلزم المانزلة معاً لان احدهما  
 مع باقية العطل كما في في المعلول فلا حاجة الى الاذوي وبالعكس فتعد  
 العطل المانزلة من جنس واحد يستلزم تعدد العطل الثابت واذا  
 تمركبت مينة في الحد ان والابيض كان كل منهما جنساً وفصلاً في مائة

لما في الآم

وعليه الاشياء

جنس في مرتبة واحدة فان الاصل بقا من السور والعلل والعلل  
تعارف النافع والاسود فحدثت اما احكام فاعلمت وعللها وعللها  
انها بها واولسها او نحوها فوجها انشاء الى ان عبادة الخشب على  
هو ما اريد ما لها في المعنى واسد او ان قال في السور والعلل  
بما قسم لا يله فان قال في اي اجواب لم يطل فيفسر الا انهم لم يطل في الكلام  
سما فكل من اسكال او لوردا على العالمين بالعلل او لوردا في قوله انما  
بالعلل يحمل لو حمل لكن الاول في السبب على ان الكسب او حمل في  
بالعلل ان الفصل على الجنس والخصه فمما لا يحيط بها ولا يمكن ان يقال  
انما يظهر اذا كان هناك جنس او خصه من ولا يكون الفصل على وجهه  
لم توجد شي منها قال صاحب الكسب في كل على الا انهم بان السور والعلل  
ما لا راد ان كان كل منها فصلا فربما الحيوان فقد اعلم نفسه ولو كان  
الفصل القرب مجموعا لكل كل منها فصلا بعدا ولا يكون فصلا للجنس  
لا وانه اياه بل فصلا للفصل فاذا ن كل منها فصل مجموعا وعادلا  
والحوال ان يكون الفصل مجموعا لا يمنع كون الشيء كمال الجزء المستقلة  
الى نفس بل كل واحد منها قد يطل نفسه واما العالمين بالعلل فلهذا ان حوا  
فان كان العلم القوي للخصه الفصل القوي واكل مجموعا ان كان لم  
منها فصلا فربما مجموعا فلا يمنع فيه لانه لغيره في جميعه حتى لم  
المذكور اي توارد العللين على معول واحد وخرم فاء بالعلل على كل  
ما كسب من من مساو بين كان كل منها فصلا فربما وكل ما كسب من نفسه

يلش



حضية وامر من شئاه من له كان الفصل الفرع بمجموعهما وتكون كل  
 واحدة منهما مفصلة بغيرها ولا فخر في هذه العجالة لا اله الا الله المحسن فعليكم يا  
 السائل ان الغالب من يقوم الفصل في ذكره انه هم اذا كان  
 الفصل في النوع في الخارج وليس كذلك بل هو في النوع في النوع  
 ومعنى يقوم به ما ذكره من المطابقة فلا يجب ان يكون في النوع في  
 وجوده ما شئ من المعين لموازاة حصول المطابقة في كل واحد  
 من اجل انهم لا ينفصل عن الجمع نحو ما يجب ان الفصل في  
 نقول ان الفصل يقوم النوع في الخارج كما في سبب الجماعة ومعنى كلامنا  
 عليه واذا اخبرنا بسبب اللاحقون فلما لم يفسد في ان يكون  
 بالمرتبطين مقادير الفصل والوجود مع النوع المحصلة في الخارج و  
 انما يجب ان الفصل في ان يقال ان عيتم ان يفسد الخط ما ذكره فلان امر  
 محصل وان اذ عيتم ان لا يتم من لوازم ما سببه فلا يمكن الفصل في قوله  
 حجة لا يرد اما في ان ملوا الحيوان الغيرة العاطف نوعا محصلا من  
 النوازل والنساجي حشا للحيوان العجم وعلى ان يكون الحيوان في القسم  
 قبيحة لغيره بانهما طن وعده الى نوع اخر وجنس فان  
 سلب لوازم الاشياء بالنسبة الى معان ليس لها ارادة اللوازم  
 الامور الخارجية في السلب فلا يكون لانها اذا لم يكن المنسوب مع  
 الثبوت في سلب منه وقد يكون لازما مقول سلب السلب ما شئ  
 الشئ بالنسبة الى معنى بعض الشئ والفضل ثابت للشئ في نفسه يكون

فصلنا نعم ولم يكن للفصل اسم متصل به ظرفي مستعمل السلب معناه و  
بمعناه ليس فصل لازم عدل الفصل عن وجهه الى كل لازم كما ان اقول  
ان ليس غير الانسان من الحيوانات الا العاقل وكان الضامن في غيره  
مضاهي لذكر الغير ولم يكن يسمى باسم تعين غير العاقل وازداد معنى ليعاقل  
كان غير الناقص في ذلك لانه الفصل بما يقام مقامه اما ان كان <sup>مضاهي</sup> فصل  
كل واحد واحد من انواع الحيوان كما هو الواقع لم يدل دلالة شئ من كل الحيوان  
فقال الشارح واما الذي ذكره الشيخ من انه غير الفصل في شيء  
بالسلب بل هو في اللوازم الجوهرية ايضا فانه قد علم بطلان شئ  
فما يبرهنا بالثبوت كوازيها الحسنة اليها كما ان شئها كان شيئا  
احد اللوازم على الاخر غير عني بل ما فيهم من ذلك ما زاد الفصل في  
واحد كالحساس والحركة للانسان في فصل الحيوان الحيوان جمع  
ان يكون اكمال فصل مستقانا له الحوز ان يكون الفصل حقيقيا شارحا  
الى انه حوز ان كان الفصل فصل في الاله بحسب الاشياء الى فصل الاخر  
له والتركيب في الاله غير متساو في الالهيات  
المعقولة لكنها اجاب فصل واما كان والالكان الى عدم  
الحسن ذاتيا للنوع لان جز الفصل جزء للنوع فلو لم يكن  
السلب العدمي ذاتيا للنوع المحصل في النوع ليس كل جزء جنسا  
فتركيب الاله من اجزاء غير محمولة اما شائعة كاشرة من اجزاء  
او غير متشابهة كالبيت من السفف ونحو ذلك لا يكون في كل الاجزاء

جنا ولا تضاعفها كذا مما يحولن وقد تركت من اجزاء محولة فكون تركها  
كل واحد من هذين الالزامات اجتنابا او غفلا لما من الحصار الالزام  
المحمولة فيها لكن لا يجب ان يكون بعضها حصارا وبعضها غفلا بل جاز ان  
يكون كلها غفلا كما عرفت من احتمال تركه من الامور المتناهية وليس كل  
مرتكب يكون تركها من الجنس والفضل والكل لا يبيد مركبة من اجزاء محولة يكون  
منها واجتنب ان الالزامية اذا تركت من جزئ محمول يكون تركها من  
الفضل اما اذا كان احد الطرفين اعم من الاخر فخطا واما اذا تساوا فاطل كل الالزام  
مشارك لا سيما في طسفة لان في كل الجزء صادق عليها وعلى نفسه وتمام  
الاعتناء فيهما مع كونهما مختلفين بالحقبة فكون جنسهما والجزء الآخر  
فضل للماه لا المذكورة لانه فيهما مساوية في القوة في الجملة غير ان اشياءها الله  
كلا في اثبات كون كل من الجزئين جنسا باعتبار فصلهما باعتبار وجودهم  
المقصود فلا حاجة الى قوله والما مساوية في القوة لانه اذا كان  
يشبه الله ما اشار اليه في تعريف التقادوس ان الفضل كما يكون  
اذا كان ميزانها متساوية الما في القوة وتعدله لانه ان الجزئ  
" ثم مررنا ما يبيد بالقياس الى كل الجزئ كيف هو صادق على ذلك الجزئ  
نفسا وان كان صادقا عضويا فان اخرج وصف كونه ذاتيا خفي  
بالماتية تورد ان صف الذاتية امر اعتباري فلا يكون المأخوذ صف  
للماه المأخوذ وهو مرشاه في سائر حكم الجزئ في الجنس والفضل وسوى  
الذي اشار اليه ليس هو اريد منها لانه كلام على ضد المنع خلافه

في باب الجنس لوروده ساكن على مقده ثبوت الدليل والرضى العام عن جنس  
 تعريف الفاعل الاول والنوع من جنس القريب بالاعتداد بالاول  
 الجنس والاضول البعيدة كل واحد منهما فالتسمية في الجنس  
 المسمى عند المتخصصين هي احدى مشتقاته على انواع من جنس واحد  
 اي شئ من الازدات سواء كان نوعاً اخر اولاً ولا يبعد التسمية في  
 الخاصة كل عارض خاص اي كان ولو شيئاً اعلى يكون في جنس خاص  
 التعريف جوي في ايراد الخاصة على انها خاصة بنوع وبالمثل للمحصل  
 في تعريف الاول وهو قوله اكثر من طسعة واحد يخرج الخاصة وما خرج  
 النوع وفضل القريب وبالقياس الاخير يخرج الجنس والعنصر البعيد وكل  
 المعروضات اصطلاحاً في محصل الذي هو الماسد او غيره الى  
 التامة انما والانتقص وسمي الى قسماً بنوع ولم يخرج النوع عن الجنس  
 بالقياس الاخير كما ذكر بل خرج عن تعريف العرض العام بالقياس الاول كما ذكر  
 وحسب العبارة ان يقال العرض اسم لانه احد الارض التي تعاطى اللانق واما  
 حجب عن الابهام المشدود صار اسم العرض من كانه من موصيهم نحو  
 منظر الماخذ فخرج الى الفرق ملك الوجه التي افروا منظوراً من ذلك  
 كل العرض القسم بالقياس الى معروضاته فهو الظاهر وان اراد جميعه  
 هذا العرض الذي عن فاعله يكون جنساً كما وان فاعله عرض علم للماضي  
 وجنس الناس او كما لما شئ فانه جنس لما شئ على التميز والماشي على اربع اقسام  
 فلما يكون عرض الجنسية فاروق بينهما فلما اعتبار في ذلك التخصيص للجنس

والخصوص يعني ان من خص اسم الخاص بالخاص فيقال له الما زمة والخرج  
 الما زمة بالبينين في الاصل اعطاهم راجع الى النسبة بمعنى الخصوص والعموم  
 كما هو عليه بل اعطاهم حيث جعل النصف بمعنى الخصوص خادجا عن اليانوس مندرجا  
 في العام وفي جواب مساواة التوهم للزوم كان مطلقا عليه لم يقص على  
 بالتوهم فلهذا قلنا على ان الخاص لا يكون بغيره الا بعد كونها لازمة واما اللزوم  
 بالاكس لان الما زمة تنزل من تصور الما زية تصور الما ليزم من تصور  
 خارجي فلو لم يكن الخاص لازما لغيره لزم من معرفته الما زية معرفة ما  
 له فلا يلزم للخصوص بغير الخاص ان يقال لو لم يكن فيه لزم من معرفته  
 معرفة الخاص وذلك لان الخاص في كون الخاص معرفة لخاص لا يعني  
 لغيره لكونه خاصا لغيره المعروف ان الخاص معرفة لخاص فلا يلزم  
 تصور ما مستورا بصور الما زية يكون تصور الما زية كافيا في الزوم بالزوم  
 فيكون الخاص معرفة لازمة منه بالمعنى العام وهو الخاص وهو من معنى الما زية  
 ان قوله الما زية كما هو اللان من كونها معرفة لخاص لما كان في التحليل مستورا  
 او لكون الما زية مرفوعة لخاصة اول المدعى على الاشياء عبارة الكتاب  
 هو الذي قوله فالحق ان كان الخاص معرفة لخاصة كان تصور  
 الما زية الخ وانما يكون لكل شئ كونه نسبة بينا مستورا  
 الزوم الى الزوم على رافعه وسوهم اذن من الجائز ان يلزم من تصور  
 التصور على وجهه المستلزم في الحالة النسبة بينا ولو فرض انه لا خطا للجواز  
 فيكون هذا هو المقصود بالزوم الذي هو على رافعه سوى تصور الطرفين والنسبة

استدركه اصلا  
 وان النسبة  
 لا يكون

على قدام

[illegible]

للماتية المتوعدة من قبلها ولغيرها من صاحب الكشف حيث ان كل جامع  
 فيها مشاركة للجنس مع الفصل في كونها المتامية المتوعدة وبعده خواص الجنس  
 وفي كونها بغيرها بمحمولا وبقية خواص ذلك من انما هو محل عليه في جواب  
 او يدخل في هذا الجواب او في طريقه فهو محمول على النوع المتوعد من طريق  
 هو او يدخل في جوابه بما نسبته اليه وفي انما هو محمول على المتوعد من طريق  
 المشاركة المتوعدة من الكليات الخمس خاصة في غير ما كان حاصلا من  
 واحد من الخمسة الى كل واحد من الثلاثة الباقية وانضمام واحد من الثلاثة الى كل  
 واحد من الاثنين الباقيين وانضمام احدى الاثنين الى الآخر كشأنها  
 النوع في انما تقدم ما هي احدى الخمس تقدم ما هو جنس وكذا انضمام النوع  
 انما هو في الاعمال وفي ان رخصتها في جنس ما نسبته اليه في كشأنها  
 الخاصة في ان كل واحد منها احد في المعارف التام فالجنس والفصل  
 التام والخاصة للعرض التام وكشأنها العرض العام على راي في ان كل  
 واحد منها قد يكون اعم من النوع في الجنس ويصير المشاركة الثلاثة ايضا في  
 جنس من انضمام واحد من اثنين الى كل واحد من الاثنين الباقين الثلاثة  
 الاربعة منها وادخلها واحد من الاربعة الى كل واحد من الثلاثة  
 الثلاثة من الثلاثة الباقية التي عشرة الاقسام كشأنها  
 والعرض العام في ان يوجد منها ما يكون منها عالما ومنتظما مساويا  
 النوع مطلقا وفي ان كل واحد منها مقول على كثير من مختلفين في النوع  
 او وجوبا كما في الجنس والعرض التام واما ان كانا في الخاصة والفصل

الاربعة الباقية وانضمام  
 كل واحد من الاثنين  
 الى الآخر من الاثنين

انما هو  
 الجنس

في  
 النوع

انما هو  
 الجنس  
 النوع  
 في  
 النوع

الأنواع المتبعي والمشاركة الرباعية حاصل من استفاد كل واحد من اللفظ  
والمشاركة الخامسة واحدة لتناول الحصة في اتحادها بكل على ما كان  
محمول على خمسة وإنما يعطى ما يحتمل الاسم والعدد وله أربعة من حيث هو  
ما يحتمل وأنه من باب الصفات وقد طعن بعضهم من قولهم الكليات مشاركة في  
لما يحتمل اسماؤه <sup>اللفظ الواحد</sup> وذلك أن حتم من الكلمات الطبيعية وقد عرفت أنهم أخذوا  
المفردات المنطقية التي هي من باب الصفات <sup>اللفظ الواحد</sup> وعملوا أو عملوا على أن يكونوا  
عليها بما يعبر بها إلى الكلمات التي هي ذات لكل اللفظ <sup>اللفظ الواحد</sup> وهو  
وعشرة من أي أنواعها كذلك ولكن أن يكون في كل من الأنواع وحده من اللفظ  
كما ثبتت عليه في بعضها وأنواع المشاركة من اثنين من خمسة في شيء علم  
واحد منها بيان الثلثة الباقية في ذلك الشيء وعلى اللفظ من المشاركة  
بين ثلاثة وأربعة وإذا العن موضوعات الكلمات <sup>اللفظ الواحد</sup> وليس بعضها في بعض  
بأنواعها <sup>اللفظ الواحد</sup> التي فيها ذلك ترك المعذور الكلمات والمشاركات  
التي كانت التي أشار إليها إلى أن اللفظ على الجمل فصار لها <sup>اللفظ الواحد</sup>  
الأنوار ومنها أي من المذكورات التي هي أبحاث والمشاركات <sup>اللفظ الواحد</sup>  
والشيخ فانه نقل عن الشافعي عن صاحب كتابه <sup>اللفظ الواحد</sup> أن اللفظ هو  
صنف في الكلمات المتفرع جوامع البيانات ويزيد بعضها ويقل  
ما زعمه عنها وأما فائدة الفصل القوة أي لا يمكن أن يندرج فيه  
عن غيره أشخاص في نوع واحد فانه ساء الفصل لا يمكن وأن لا يكون  
له بالفعل ومعنى قوله على معنى لفظة أنه ينبغي لمقابل كل الفصل



وحيث انما هو جوف  
والله اعلم  
المراد بالمراد  
المستوفى

نور ان تعارنه في كل المقابل وفي حواء او في وجوده الفصل المعض وتطابق  
 له وتضم من تلكه في بين المبنيين فقال ان من العضو ارفع خارجا  
 عن باقية الجسد فيكون حواء لا افرم منه تحت ورفع طبيعة افضل  
 بارفعه واذ كان مثل الانقسام بعينه ومن فانه فصل للرفع فما نطق  
 مع وجوده في خارج العدد الذي هو حبيته احب عليه بان فصل الزوج مع  
 الانقسام بالفضل الى متساويين وليس في خارج العدد اعلى المطول الطرح  
 الجسم الانقسام اليها بالفعل وقوله على حصولها من مفهوم المفعول في  
 انما موافقة الى ما تقدم من ان المراد بالمفعول في جواب ان في الجمله  
 الذي لا يبلغ جواب ما هو وقلنا يجوز اجماعه في النوصف في نفي ما  
 ان امر واحد بان تبارك في اثنين فالتسوية بين ابائيه في حواء  
 ولك الوجه الذي فيها ان في انقسام المفعول في حواء مع المفعول  
 جواب اي شيء هو ان احد ما في قوة سلب الافر اما على اصول من ان ليس  
 بينهما في التسوية لا يمنع ان يكون يقوم بايديه في  
 ابائيه حتى يكون القياس اني انشاركه في قولنا في جواب ما هو بالقياس  
 ان فارقته متساوي حواء اي شيء هو هذا القدر لا يمنع ان يكون  
 ليس فضلا ايضا ما عاين في ومان الحس القوي لا يكون الا واحدا  
 الحس في اي مرتبه فانه في كل المراتب من قريب ولا يكون الا واحدا  
 لما حوت من اشياء حيث من مرتبه واحده اقله ستر طفه ان يكون كال  
 نفس المميزه من مرتبه كالحيوان والاراده فانه على حواء لا فصل

فانما هو جوف  
والله اعلم  
المراد بالمراد  
المستوفى

فانما هو جوف

قريبان للحيوان واللاحيين من حيث انهما لا يتصلان بالافرة جنسيا  
واحدا كالخومر والجسم والجسم الذي فانه قد دخل في بعض حيوان  
باعتباره فصل الحيوان اليها جنسا واحدا مع الحيوان والعضو والكنية التي  
لا تتدخل كالغالب للابعد والناهي والحدس والمواعيد والافرة والناهي  
اذا لا تدخل في شئ منها اصلها والجسم كالمادة اي بالقياس الى النوع <sup>الفصل</sup>  
كالصورة بالقياس الى الدائما والناهي بيانه اي لا يغير عما ذكرنا منها الا  
تعالج الذي كالمادة شئ مخالف الذي كالصورة في اي بيانه كاستحالة ان  
يكون الشئ الواحد كالمادة وكما الصورة معا فانفس الى امر واحد وذلك  
اي كونها كالمادة والصورة للنوع ان الطبيعة البسيطة عند الذين <sup>فصل</sup>  
للفصل اذا انحصر الفصل صار الى الجنس نوعا مقوما محتملا بانفعال  
المادة والصورة مقبضتين الى ما ركب منها وقد ظهر من هذا البيان ايضا  
ان الجنس كالمادة للفصل الذي هو كالصورة له وانها ليسا بمادة ولا  
صورة للنوع فلاهما لا يحملان بالمواظاة على المركب منهما والاحمل احدهما على  
الاخر بخلاف الجنس والفصل فانهما يحملان على النوع <sup>فصل</sup> من على الافرة  
ولان المادة الواحدة لا يجمع فيها صورتان متقابلتان بخلاف الجنس اذ قد  
فصول متقابل في زمان واحد والجنس يانق النوع بانه انزوي  
بالمعنى المذكور الذي ذكرته ومن الفصل والنوع لا يحوي الجنس <sup>فصل</sup>  
المادة من البيانات السلبية <sup>فصل</sup> في اول الامر لا السلبية  
الوجوه انما يمكن كذلك لوقول الجنس يحوي النوع والنوع لا يحوي الجنس <sup>فصل</sup>

هذه المباشرة ان النوع لا يكا في الجنس فيما يخص عدد النوع وفي الاثبات  
 الاثبات مختلفين فمن عليهما ما دون ظاهره وكل واحد من الجنس والنوع يفضل  
 على الآخر بوجه لا يفضل الا في عليه فالجنس يفضل بالعموم او شمولاً وهو  
 خارجة عن موضوعات النوع وهو يفضل على الجنس بالمعنى فان الانسان  
 يتبع معنى الحيوانية ومعنى خارجة عنها وهو النطق والنوع مقول في حيز  
 مامدو الفصل واقع في طريقه وهو في جواب اي شيء يدور النوع قال الانسان  
 وان صلح جواباً عن قولها اي حيوان هو لكنه للعلم وكل اولاً وانذاره على سبب الماثل  
 والفصل اقدم من النوع لانه على نسبة النسبة الصورة الى المركب كما  
 الاثبات الثلاثة بانها العرصين بانها مقدمها لانها انما تحقق بانها النوع  
 على احد الاضواء المذكورة وبان الاثبات لا قبل الزيادة والتفصيل في  
 والضعف كما هو المشهور بخلاف العرصين فانها قد يقبلانها واما  
 النوع فينبغي ان يكون مشترك بين جميع الموجودات بخلاف العرطل العام فان  
 قد يكون اذكي قد علم بانها تسمى المباشرة فيها لان المعنى فيها ما يكون  
 اشتركت في نفسه مع قطع النظر عن كونها مشتركة او غير مشتركة فاعلم بان  
 احد منها ومن الاربعة الباقية وممكن ان يكون في ان سيقول ان شامها  
 بانها تجمع الخسنة في شيء واحد معيشة امور متعددة كالخسنة في كمالها  
 من المدرك وجنس للسامع والمبصر وفي الحيوان وخاصة للمحرك بالارادة  
 وعض عام للمناطق وليس في الفصل ولا الفصل نوعاً له وال  
 ارجح الى الفصل او يكون هو الفصل وكل لان الفصل كما يحمل للجنس

هذا هو النوع  
 الذي هو الجنس  
 والاثبات  
 الذي هو النوع

وسمعت وصبره فلو كان الجنس مختلفا لم يكن تحصيله الا بالانتماء الى  
 ضراره ان الشيء لا يتصل بنفسه ولا غيره وقدرته على عدم دخول فيه التام فقال  
 ودخل الحيوان في مفهوم الناطق لكان قولنا حيوانا ناطقا عليه قولنا حيوانا  
 ووطئ ووطئ وطئ ونحوها بمعنى جار في سائر الناطقين وبالجملة قول كل  
 من الاربعه على الصبر على النوع على ان الكليات لا لا بد من انتماء  
 اما نقصان العوضين فخطو اثنان الى الجنس وانفصل طائفة لا يوجد  
 استقلا لانها ما تسمى بالجنس المستقل عن النوع وحينئذ يكون كل واحد من  
 الكليات على بعضها محلا متعارفا فمضى كان لكل الحيوان استقلا الى النوع  
 وافراده المتصلة في الوجود فاذا قلنا كل حيوان ناطق كان معناه ان يوجد  
 عليه الجمع ان من الانواع وافرادها ما يشي واذا قلنا كل كائنا بالمكان  
 الى الانسان وافراده وقس على اذكري نظاره فمناط الاحكام المتعلق  
 انما هو النوع وافراده فما ذكر من ان قول بجنس معنى متصل قول العوض  
 انما يكون لكل نسبة الى مفهوم التعريف فاما القضاوصا غلونا  
 وحمل الجنس عليه كان حال الجنس من ان نسبة الى كل انوصف العوض الى  
 القياس الى عليه الحكم بالجملة اعني النوع وافراده ولذا التام فيما صدر  
 من ثم نرى المحققين في اصورات محمول الحكم في الافراد الشخصية لكان  
 الموضوع نوعا او ما يساويه من العوض والحواش وفي الافراد الشخصية  
 النوعية ان تجد ما ونحو من الاعراض العامة والعرض العامة  
 الى الجنس قد يكون خاصة كما اسفل بالارادة فانه عرض عام للامساك

دوران

ناطق

ان يبين

للجسمان وقد لا يكون خاصة لشي من اجناسه واعلم ان هذه الخمسة قد يكون  
 بعضها مع بعض لثاني الاضافه فالجنس تركيب مع الفصل فنقول جنس الفصل  
 ليس بجسمان كون جنس اقل يكون فصل جنس فان اذكر كل جنس الناطق كالكلام  
 النفس من ان كل واحد منها فصل بعض احكامه لانسان ومنها كونه  
 ان جنس الفصل يجوز ان يكون جنسا للنوع وهو مناف لما مر من قوله للجنس  
 عوض علم للفصل اذ لم يرم ؟ ان يكون جنس النوع عوضا عاما لفصله وهو  
 له ايضا لا يقال ما مر انما هو في الجنس القريب لانا نقول <sup>الفصل</sup> جنس  
 لو كان جنسا للنوع فاما ان يكون جنسا قريبا او بعيدا والمولود وكذا  
 لان البدن جنس الجنس القريب الذي هو عوض علم للفصل فيكون منافا لما  
 من ان جنسا ارض لا بد ان يكون عوضا عاما فالمملون فانه جنس الارض  
 الذي هو عوض عام للانسان وذلك لانه لو لم يكن عارضا للنوع لزم ان  
 يكون العارض عامه عارضا ضرورة ان مقوم النوع للمكون عارضا له  
 بل العارض به القيد الاثير فان جعل الجنس المجموع المركب من النوع  
 العام والجنس عوضا عاما للنوع رد ان الكلام في الاعراض <sup>التي</sup> للجمعية  
 اما مبادي فاعلم بالنوع الالائي انه امره العقل واحدا عارضا له  
 العوض العام بالقياس الى جنس النوع قد بين عوضا عاما بل خاصة فان  
 المملون خاصة لبعض اجناس الانسان وجنسا لخاصة قد يكون خاصا  
 كالمملون فانه جنس للابيض الذي هو خاصه للجسم وذلك لكونه <sup>الذي</sup> كالمركب  
 جنس للمجموع المخصوص بالانسان وخاصة الجنس قد يكون خاصة النوع

لا خاص دائما قد يوصف  
 في كل القول تنوع  
 الشا واخص فانه  
 فانه ليس به

بعضا قبل كما  
 حقيقة وايضا في الجنس  
 يجب ان يكون مضافا  
 منه ان جنس الالائي

البعيد

ما

ما

يكون نوع

يكون عرضاً عاماً له وهو ظاهر وكثيراً ما يكون خاصة فصل خاصة النوع  
 فان الفصل اذا كان له خاصة خارجة عن النوع كانت خاصة أيضاً  
 لان افراد الفصل هي افراد النوع لكن خاصة الفصل قد يكون داخل  
 في النوع كما اذا تركيب ما فيه من امر من مشا ومن او كان لما فيه من امر  
 فصلان في مرتبة واحدة كالخماس والاعمال بالارادة وكل واحد منهما خاص  
 لذاته ومقوم للنوع ورض الجنس عن النوع بالنسبة الى الفصل بكاشفة  
 من غير عكس كلي لان من الاعراض العامة للنوع ما هو خاص بالجنس كما في عرض  
 النوع بالنسبة الى الفصل عرض ولا يعكس كلياً فان الجنس عن الفصل  
 ومقوم للنوع اما يحصل من كلام الشيخ في اليانته المناسبة  
 وعكس الاخبار والامتحان لظهر لكل صحيح فساد وانما يبعد ما بعد  
 من تباين احوال الكليات بل سطران اولاً فاختلاف الكلي والخاص  
 الى الحق انما هو بالنسبة الى الحوادث الحقيقية لا الاعتبارية له رد  
 هنا ما يكون موجود في الخارج وبالا اعتباره فان الاعتبار اذا ما يكون  
 بحسب الحقيقة دون الاعتبار وان كانت متوسطة فافرادها عفاء  
 مثلاً بخلاف حصل الكليات ان منها نفس طبايعها وكونها افراداً  
 انما هو بحسب اعتبار العقول انما هي في الحقيقة بها من الامور الخارجة  
 عنها المتوازنة اما ما دام في الخارج في عبارة المعنى فاما ان يكون ما ذكر  
 او حمل على ان المقصود الماصلي معرفة احوال الحقائق الخارجية مقبلة الى  
 افرادها المتبقية في غاية الصعوبة فان اجاب عن كل الحقائق

ما فيها وضوحها نحوها والتميز ما ذكر من خواص الزايفات بشكل  
 جيد وكيف واكثر عندك في هذا من الامور التي لا تارة وهذا هو ما  
 من صفة معرفتها وانما في ما ذنب اليه ابوابه كايتم من سهو متو  
 بالنسبة الى المعاني المعبر له من حيث هو معقوله وسماءه بالفاظ  
 وضعنا وكذا الحالة في معرفة حدودنا غلبت في الخلق صاغر لكشف  
 الطرق القريبة الى معرفتها الغيرة كما سنرى في فصل بيان الذي هو  
 الاقصى من قسم لصورات فان ما من مباح في الخطات كانت مقصودة  
 يتوقف عليها القول الشارح وودر وامن الامكان معدة قبل  
 السؤال ان يقال التعرف فكل والفكر معد والمعد من سبب فاما  
 التعرف بيا ورد عليه ان التعرف المعنى المصدري فكل المعنى المعرف  
 الذي جعل نظوره سببا وتوحيده ما ذكره من الجواب ان الافكار والحركات  
 النفسانية سائر انما معلوماها ومن الحركات هي المدركات لفضاء  
 المطالب من المدايا الفياض على النفوس الناطقة كما ذكره لا العباد  
 المرتبة انما ليست معدة اليها ضرورة كونها بحاجة للمطالب المعرف  
 للشيء لا بما معه وانما الشئ هو الجواب منطوقه لان العباد  
 المرتبة ليست مباد موجه للعلم بالمطوا اوحي حصولها دام العلم بالمط  
 حاصل ولا ليس كذا كل لانه اذا علم المدتها فانه لا يلاحظ النفس ولا يلاحظ  
 مما ملكت الامور المرتبة الا يرى ان المتمدن من عزم يكون زوايا المصلحة  
 ساوية لفاعلين مع عقلته عن المعداد التي اكتسبت منها فكلها

في المصنوعات المتكسبة قال لكل معلوم معرفة محدودة في العلم بالحق  
ولا امتناع في كون المبدأ العام محدود في الشيء بالمتعلق مع انه الحق  
محدود له مع حال تبعاً لذلك عدلنا عن هذا الجواب الى جواب قولهم  
على انه في هذا المبدأ ان هذا الكتاب ثم زاد في اوصاف المقام على  
الشيء اما ان يتوقف على وجوده في علم وجوده الى حتمية الاربعة  
المشهوره ومن اراد منها ان يجب انتفاء الشيء بانتفاء شئ منها واما  
ان يتوقف حدوثه لا وجوده وعلى الطل المعين ومن اراد منها ان لا يجب  
تختم الشيء بانتفاءها لا انه لا يجب انتفاء احد وجود المعلول اما  
المعدان القريب فيجوز ان يحتاج المعلول وان لم يجب فليس من ضرورة  
المعدان لا يجب على ضرورة ان لا يلزم من انتفاء انتفاءه اي  
لا سلك ان البناء من علل البناء لنوعية علمه وليس من علل وجوده والآن  
بانتفاءه بل علل حدوثه التي هي المعاني مع انه لا يعود في معيقه  
البناء على حاله ولما لم ان يقول المعلول اذا كان حادثاً فاقبته  
شئ الى الفاعل على وجوده واما حدوثه اعني كون شئ من شئ فاقبته  
او كونه تاركاً من عدم الى الوجود فقصده ان لا يوجد ما وله اذا وجد  
بعد عدمه ولا يتصور ان كان ان يكون لموجوده شئ من شئ كما ذكر  
في موضعه ولا شك ان العلم بالحق انما يتوقف عليها ما يتوقف على العلم  
ومصادر عنه فالحديث انتفاء علل الوجود فالحديث المذكور في بعض  
من ان وجود الشيء اما ان يتوقف على وجود شئ آخر كالفاعل او على غير

فهم اذا زاد  
ان يتوقف على وجوده  
في المعلول



من انما كالمنايع او على علمه الطاري على وجوده فان العقل لا يقدر  
 على شيء من هذه الاقسام واللا يميز بينها هو المحذور فيجب اشتقاؤه عند وجوده <sup>المعقول</sup>  
 وان كان قريباً ويصف ما هو الموصوف للاستعداد التام الذي هو <sup>القول</sup>  
 المقبول يعني ان يتبين ان اهل العقول تتبين كافياً لقبوله مقار بالعددية  
 اذا وجد فيه لا لخل لم يوصف استعداداً اياه بل مكان الانصاف  
 فانه لانه لا يعرفه اذا عرفت هذا فقول البناء باعبار حركات  
 المحسوسات الغضبية بحركات الالات على وجه مخصوص محال لا اجتماع  
 فيما بين كل الالات التي هي اجزاء البناء وهو ما يتخذ مع هذا الاعتبار  
 ليس بواجب كمال وجود كل الاوضاع اذ لما في من انتهاء حركاتها  
 الالات حتى يوجد بكل الاوضاع كالمطلوب في الاخير لحصر الحاصل في  
 المكان الذي قصدته فنون حيث هو محال ليس بجائزاً لوجود البناء  
 حيث ذاته انما هي في الوجود لا يستحال في اجتماع هذه المتعدي <sup>المعقول</sup>  
 كما لا يستحال في ذاته مع وكذا الحال في العلوم التي تقع فيها الالات  
 فانها بر الذبحار معد للعلم بالمطلوب فلا امتناع في اجتماعها واشتغالها  
 فان قيل ليس في الشرط شرطاً فكذا في الوجود والاعتقاد قلنا  
 ان كان جزئ شرطاً ما شوقف علم وجوده المشروط وليس هو <sup>المعقول</sup>  
 موجبا للاستعداد حتى نرم من افادته استعداد عند الوجود بالاعتقاد  
 فكذلك ينبغي ان يحقق الكلام لتوصل الى ذروه الامام كالاستفاد  
 والادخال النار في ان المثالان من قبل المتبنيات الالات باولاد

من

الجدار وفي النار وشارب برسم الفلك اي ما عوفوه به من قولهم زئبق  
ومتشاء امثال هذا الصواب اعلم ان النظر في كلامه لغو والحق  
فما قصده من ذلك انهم شعروا العلي الى الضوء والصدق وبقولنا  
واسم منها ينقسم الى ضروري ونظري واشيكان المشايخ انظروا من الضم  
بطريق النظر وان الموصل الى الصور والنظر يسمى قولنا شيئا من  
والى الصدق والنظري تحية وادبنا فضلنا لما اتممنا من هذا  
ما ذكره معنا هو ان معرفة الشيء ما يكون بصورة شيئا بطريق النظر  
الاسمي لذلك اليه هو على انه اقلا مجهول لا مثال من التوحيات والاشياء  
من ظهورها الجوارح ان طريق حصول الصدق تحلله كذلك لفظ  
الصور قد مر ان هذا الكتاب ان المجولات طلقا قد حصل حلوه على  
وجوه فخلقه الا ان يراه ما كان راء في الصدقات شيئا للصور  
ما بها في اختلاف الطرق وذكر نحوها طاقا لانه يستند النظر  
معلومه لتحقيق ان ليس كل موقع للصور معروفة الاشارتها كما ذكره  
ويظهر غاية الظهور ان مرادهم ما ذكره في تعريه ما قرره او لا لم ان  
الصور قد حصل عند توجه العقل الى الحواس ايضا كما في الصدق فاسمها  
از حصا بين المبدءات في الطرق الثلاثة التي ذكره فان سويها  
اما ان يكون محبب بحيلة من اولها الثاني بطريق الحدس وعلى الاول  
ان يكون المبدء الذي يستند اليه تحييد واحدا ومثله انما  
اي النظر على اي المبدء من الحركة الاولى بحث منا وهاهنا لم شرط على

هو قوله قد مر أو بطريق  
أنه قد مر أو بطريق  
حالاً يسكنه أمكانه وأن  
اليد

على الشيء

راى هذا فمن المذهب قد مر ما وجدنا من عدم سائر المراكب  
الاولى والى الاستغناء من الجداول الى المطايعات والى التخيير وقواعده  
صناعه الاكتساب فيه يدخل اقله اى تعلمه لكل الاستعداد عدم وقوعه  
الضبط بخلاف الطرق الثالث فان كثير منضوط وللصناعة والاختيار  
فيه مدخل لا يعرف بالمفرد ان اردنا ان تصور المفرد قد يوقعه بطريق معتبه  
عندنا المكنه او كذا التسامع فيه ليعطى لا يتناهى على تعريف النظر فان اعتبر  
لكل المعين وفيه النظر تحت سائر المكنه التعريف الصناعي بالمفرد ان  
وان لم يفتقر له وفيه تحت لا غنى ولا يمكن التعريف الصناعي بالمراد الا  
المعروف لم يمتدده وفيه النظر لجميع المراكب او ما في المذكر مع جوار اعتبار  
وتعيين ما يتقوله كما تقدم عليه عنهم من سائر اشكاله  
اذ جاز ان يكون الشيء معلوماً اجاز ما قبله معلوماً عما هو  
فان هو لا يحد انما اعتبار من معارفه بالاعتماد الا انما افادوا كلاً  
قد قوسه الى انهم على نفسه عرفت او مراتب الظاهر ان يقال تعريفين  
او مراتب فان التعريف الذي مر به يستلزم تقديم الشيء على نفسه من غير  
تعريف الشيء بنفسه يستلزم تقديمه على نفسه عرفت واما انما  
له قد عرفت ان المساواة راجعة الى موافقته كل من في حد ذاته من حيث  
من صدق المعرف كسائر اقسامه تعريفه من سائر الاطراف اخرى مراده  
وجود الاول لوجود الثاني لانها لا يمنع اى هو لازمه وهو من الموجه الكلية  
بشكل البعض الى قولنا متى لم يصدق المعرف يقع الراء على شيء لم يصدق  
عليه المعرف فلا يتناول

المعروف شيئا مما ليس من افراد الوجود بمعنى كونه متاعا وان كان في الخارج  
ان اصله كانا متساويين في تلك المنة كما هو ثابتا في قولنا شيئا في  
صدق المعروف والعكس الى قولنا شيئا لم يصدق المعروف في المنة في المعروف  
وهو مني الى انكحاس الذي تعان بالاطراد اعني استلزام استواء الاول استلزام  
الثاني ولما انحصرت في هذا العكس الى اصله كان مستلزما له الصانع في ان  
تلازم الوجه الثمانية كما ذكره وانما الجوهر هو هو الاول  
ان معنى من الوجه كما ان الاطوار ضمن الوجه الاول والثاني والاطوار  
احد مبناينها دليل على استلزام المساواة في العيوم ومنه يعلم تقديره  
ان شرط المساواة ليس من با علم وجوب تقدم معرفة المعروف كما نبهنا من  
تمام الشرح على محله في جلاء من التثنية من متفرقة على كون  
عنا في الشئ الثاني من الامور السبعة معرفة سببا لمعرفه الشئ كما فصل  
وكل ان يقرر في بيان كل اشارة الى ذكر ثبوتها في حوت التقديم  
الذي يلزم منه من لكل الاوصاف الاربعة والستة اشارة الى استلزام المساواة  
على غير متناه منهم كالمعلول والمعلول فانها امر ان مبنايان منها نسبة خاصة  
باشارة يرجع ان يكون احدهما معنه على الاخر لثبوت دون العكس فليكن  
ثبوت ثبات واشار بقوله لعدم اعتبار الثبوت المحقق في امر في بيان  
الامر من اعتبار الثبوت العقلية المحقق في العضام الخاصة بناء على ان  
كل منهما اعلم من انه معنه بها فلا يكون بد من كل الثبوت لتقبل منها  
التركيب يعني ان ما ذكرناه من اكل لا يتأتى منها لان كلاما في الداخل ولا

[illegible]

20

25

12012

[illegible]

النام

من انما كما صرح به فيما بينهم مع ان المذهب في كونه من الحسن والفصل قلت  
 اراوينا ان هذا الخارج المسمى فان المسمى اذا كانت من اجزاء منها واما المسمى  
 الخارج كانت هي علما خارجة لكل المسمى ويكون محمولها اذا استقصوا  
 ان لا يأتى الى المسمى تحت محموله العنصر صورة مطابقة لها ولا أن لا يحصل  
 اياها ولا الخارج فلا عليك بعد ان تفصل ان المسمى والمحمول الفصل  
 اذكر من ان الحد المسمى كونه محموله لكن في حد المركب  
 العقلي حتى يجب كونه بسيط تحت الخارج وقد نقل المصنف عن الحكم  
 المشهور نحو الحد اجزاء من محموله وذكر بعضهم ان المسمى اذا اخذ  
 من حيث هو لم يذكر في حد سوى اجزاءها واما اذا اخذ على ما  
 عليه في وجوده وجب ان يذكر فيه "حد" فلهذا نقلنا عن  
 في هذا وانما في المسمى من مثل الحسية ٤ المعلومات  
 في وجود المسمى بالقياس اليها محمولات يعرفون راجع الى  
 العنصر كانه من التوابع واما قد اطلقنا في المسمى لان العنصر  
 لا يدخل في المسمى الحد وكما ان الاعراض الغريبة المسمى لها في الوجود وانما  
 في تمام الرسم المسمى من جميع الاعراض وفي تمام الحد محمول له ايات مطابقة  
 لما من كلام شيخ قال وبعضهم سمي الرسم المركب ما واخذوا به  
 ان الشيء يتوقف على ما هو في له او شبهه كذلك يعرف ما يتوقف  
 الذي من كما يستعمل في التوابع المسمى ما يستعمل على معنى المسمى  
 وانما هذا كما في المسمى المسمى كانه في المسمى في المسمى

[illegible]



الاسم حدًا على الحقيقة إنما تصورنا في العقل الاسم موضوعًا لنفسه  
 المركبة لا على حد ذاته فلهذا انما تصورنا في العقل الاسم موضوعًا لنفسه  
 لها حسب اسمها واذ علم بعد ذلك وجودها السلبية لكل احد حدًا حقيقيا  
 كما اذا حد المشقة بميل الجوانة ثم اقم الميزان على وجوده  
 ان النسبة للنفس باعتبار الطائفة وعدم الرؤى والنزوم للكمه الا ان كونه  
 النار يحرك الى الاستدلال على شأيه العقل والنفس فيكون اما حركيا خالصا  
 واخرى نفسية فيكون بها وجودا كما في المثال الاول فاذ اردنا ان يكون  
 منها اعني المركبة الماخيه كمن ما يستمر الى غيره في المثال الثاني ودر على  
 ما ذكره من اشارة الى امر من خوار المعروف بالامر كما عرفنا فلا يكون  
 نحو ازان في الاضحية في امر من الله تعالى في نفس من لا يدرى والذوق  
 الشرح الذي لا يشك على تعريف الشيء بنفسه في المثال زيادة هي تقدم  
 على نفس من نفسه واحده والصواب ما ذكره في تقدم  
 على نفس من نفسين وتوابعه فلهذا استلزم تقدمه على نفسه وحده والاضابط  
 المستركه او اوه من بده وهي من الغرض في هذا المثال في نفس  
 من نفس المفهوم فان مفهوم اللب مفهوم واحد لا ينفك عن غيره من نفسية  
 التي هي في ذاتها ما تقدم عليها كما سبق في نفسية واليك في المثال الثاني  
 من سوال السائل وجمع من مفهومين فان النفس مفهوم على جارية و  
 مفهوم اخر متوقف بظهوره على تصور الالف لان الغرض منه تغير نفس  
 كسبيل الى انه كما ان من بين الاله والمكر ان في حاشيها فاذ اجمعنا

مع النافذ اي ذاتي في نفسه المانع ووجوبه في غيره انما هو  
 بسبب الحال في كل وقت من وقت هو في نفسه على غير وجه واحد  
 وانه قد يكون في كل وقت من وقت هو في نفسه على غير وجه واحد  
 اشتمل من ان كل وقت في الحد ذاته ان يمتد في شي والاعمال المستمرة  
 فانه لا يمتد في نفسه بل يمتد في الزمان فكل وقت من وقت هو في نفسه  
 كما ان مستند كل شيء في نفسه على كل وقت من وقت هو في نفسه  
 من حيث ان كل شيء في نفسه على كل وقت من وقت هو في نفسه  
 ان اردنا لعلومنا معلومة ان اردنا لعلومنا معلومة من كل وقت  
 المعلوم بالعلم على ما كان العلم في العلم ان اردنا ان يكون  
 بوجه محمول في كل وقت من وقت هو في نفسه على كل وقت من وقت  
 جعل قسما على كل وقت من وقت هو في نفسه على كل وقت من وقت  
 وادرك المظاهر الذي يمتد في العلم على كل وقت من وقت هو في نفسه  
 في السك على الضد في كل وقت من وقت هو في نفسه على كل وقت من وقت  
 لعلم المظاهر الذي يمتد في العلم على كل وقت من وقت هو في نفسه  
 انما هو في نفسه على كل وقت من وقت هو في نفسه على كل وقت من وقت  
 انما هو في نفسه على كل وقت من وقت هو في نفسه على كل وقت من وقت  
 انما هو في نفسه على كل وقت من وقت هو في نفسه على كل وقت من وقت  
 واحد في نفسه على كل وقت من وقت هو في نفسه على كل وقت من وقت  
 ذي فطرته واعترض الاعم شرف الذي المانع من المستور بالعلم

المذكور وحاصل ذكره ان من الشبهة ان اعود الى اقواعد  
 المسئلة في ما يقتضيه من منفصل ذاتي وجليق مشار كل منهما  
 احد على الانفصال هكذا المطالب لتعرف اما معلوم واما ليس بمعلوم وكل  
 ليس بمعلوم وكل ليس بمعلوم عليه وعلى ليس بمعلوم منع طلبه فاما  
 ان تعرف منع طلبه ولا شك ان في الاستدلال انما يقع والاجتماع  
 الجملتان على الصدق يكون ذلك الاجتماع مع انهما ليس بمعلوم  
 كل منهما كمن استغنى عن الثاني في الثاني وقد فاضل في انه السج  
 في القضية الاولى بل ان الثانية فانها اذا صدقت صدق من الثاني  
 طلبه فهو معلوم فبعض ما هو معلوم لا يمنع طلبه وسوفنا في القضية الاولى انما  
 ان نفس يقتضيه كل واحد منهما منهما يتعلم ان في فاما ما يجب العلم في كل ما لا  
 طلبه لا يكون معلوما وكل ما لا يكون معلوما يمنع طلبه كل ما لا يمنع طلبه  
 طلبه وكذا اذا قيل كل ما لا يمنع فهو معلوم وكل ما لا يمنع طلبه فلا بد  
 كل واحد منهما عنه اجتماع مع الثاني في هذا الموضع واما قال كل وهو  
 ما ينبغي حقيقة وفي الكلمة معاس كقضية انه الطابق ووجه كان  
 على يقتضيه القضية الاولى قوله كل ما ليس يمنع طلبه فهو ليس بمعلوم وفيه  
 بالاشارة فانه الى قوله بعض ليس بمعلوم يمنع طلبه لكنه ليس  
 القضية الثانية العامة كل ما ليس بمعلوم يمنع طلبه ان موضوع الثانية  
 لا يجوز ان يكون شيئا مطلقا ان لا ياب الكلي استلزام موضوع  
 اذا كان محصل الجمل او معدوم لا يصدق في من الموضوع

٢٠

طلبه

٢١



من التعرف اولى من ان يقال على صورنا من حيث هو والادب ليس  
سماه ان يدل كل واحد في قوله اولى تصورنا مفصلاً بالحوادث  
يفسر قوله وانما يلزم في كل واحد من احوالنا من المذكورة اعني الدور والظواهر  
عالمنا على وفيه مسيرته فان قلت اذ كان مع افعاء الشيء  
وان ثوبه بها ثوباً لشيء سعة قطعاً فلفتم الاولى وسعة الثانية  
سكن ان جمع افعاء تحت حجب الذات فان اعتمدت حجب  
حجب الاعيان وايضا وكان تصور حجب الاعيان تصور الاعيان  
نفس تصور الشيء فلا يضر . . . . .  
مفصل الى امور متعددة كان الاجر كل المتعلق بها تصور واحد  
فمن التصورات المتعددة بسبب لذلك تصور الواحد فبما ان  
بذلك انما اذ تصورنا كل واحد من الافاء حتى اجتمعت تصوراتها متحدة  
حصل لنا تصور اخر مغاير لذلك المجموع المركب متعلق بمجموع الافاء  
هو تصور الماهية لان الواجب ان يكون له معنى بان الافاء اذا  
استخضرت في النفس مرتبة نقيض حصة صورة محققة كان ذلك  
اجتمع تصوراً واحداً متوحد عن تصور الماهية فكان كل واحد من تصورات  
الافاء مرة على حدة تسامد بها مرة واحدة منها فاذا اجتمعت  
الى تصور وثيقة احدهما بالافاء صارت مجموعاً واحدة تسامد بها  
مجموع الخوف مجللاً وسلسلة الحاشية تسامد الافاء بين اثنين  
ليس لهم مما ذكرناه تعاليم تصور على نفسه وانما انما الذي هو

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

في انفسه وفي الجسد ان وضع الاسكال بخلافه كما اذا اطلقنا حصة  
 بواسطة العلم بما رخص من عوارضه فكونه مخلوقا سماويا او مسموما  
 على الرسول فانه قد قطعنا بل قد قطعنا سبي فخر معن وان  
 ينشئ من احواله لا يكونه مستحي لذلك المقول ليس من المنسحق نوعا  
 دون تعريف احواله اي لانهم ان تعريف الكل دون تعريف احواله  
 اذ ربما كان الجزئية عن التعريف بالكل مقولا وربما كان  
 مقولا لئلا يكون تعريفه بغير ما عرف به الكل ولا يمنع تعريف  
 تعريف احواله انما المستحيل الكل بكونه دون معرفتها فيطلق  
 من ان ذلك الجزء لا يكون وحده معرفة للمامية بل هو مع غيره  
 الموارء خطا واما بقوس من الالفاظ قال صاحب الكسف  
 وانه قال من ان يوجد الكل موجودا لوجوده لازم لانه ان يوجد  
 الكل ما يتوقف عليه وجوده كان متبادرا طائفة او مسموحا  
 وجودا في نفسه وان اردت به الموجودات تام المستقل بالاجاد  
 الاثر عن السبب ثم او اقدم السبب عبد السيد بن عبد الله  
 الشيء من حشون استحق احد ما الاخر با زمان كالسنة والاشهر  
 فيما سلف من تقرر الشيعة بان معرفة المامية المركبة اذا لم يكن  
 معرفة شي من احواله امتنع ان يكون معرفة بها واما الى حاشا  
 ثم اعاده منها للفرق مقرونا بدعوى الضرورة سواء في كلام  
 الشيخ الرئيس في بيان ما يمكن تعريفه من السبب ثم ذكر

الافراء واحد الذي والماسية شئ واحد الذي والافراء واحد  
مسئل والافراء وان اختلف في تصورات الحد في تصور الحدود  
ذلك من حيث يتصل حيث تصورات مجموع مجموع تصورات مجموع  
ومعنى تعريف الماسية بالافراء ان كل واحد منها له من كل واحد  
يختص في الذين على قياس كون الافراء على وجود الماسية في شئ  
فان في تصورات من الماسية وكل منها على حد واحد وقيل الحد  
نما دفع من ان نفي على المصنوع الماسية في افراء وتكون الحد العام  
انما نفي بعض افراء الماسية الا ان جميع الافراء الماسية والافراء  
عصا في الجواب يجوز في تعريف الماسية بعض افراء في الماسية  
مما كانت تعرف ان الماسية في واحد واحد منها في وضع موضع  
صرح في نفي الكل ان الحدود الماسية في الحدود في الماسية  
في نفي الماسية في الحدود في الماسية في الماسية في الماسية  
من تعريف بان الحدود في الماسية في الماسية في الماسية  
لم يحصل منه الوقوف على الكيفية كان فاما بانها كالفرض فذلك  
يرد اي اذ لم يكون من المصور خلاف البسيط فانه الشئ في  
مسئل بان ترتيبها غير ما حد ما اي ان لم يكن ذلك في ترتيبها  
والافراء حد ما في افراء فلما سمعت غمرة اشار الى ما مرارا  
من ان السمع في التوفيق في الماسية في الماسية في الماسية  
والافراء الماسية في الماسية في الماسية في الماسية في الماسية



بالرض العام مع الفصل وقد مر من الشارح كلام في ان مثل من  
يؤلفا حديثا او رسميا انا انما لم الغرام والاعرف ايبت  
في نظر العلم ان يكون ترشما من اللاحق الى المقرب الى  
يعلم ان تقدم الفصل على الجنس اذا كانا قريضا لا يجعل الحدافضا كما  
يحيى كثر ون بل يخرج عما هو الا ليق الذي يجب دعائه المرحه المرحه  
في الفصل ونه بقوله وقد ما عرفت على ما ذكرنا بل بالعام ان يكون  
واكثر وجودا في العود اذا كان ذاتا لخاص المصور لكنه  
لدرج انما للفصل كما مرقا بقال العام اكثر افرادا فكون الى  
بما اؤفرو ومضانه الم تب على استعداد ال سل من الاحساس  
المعانه اقرب فكون اعون فدا جار في الاول والوصف  
بمان افرادا بحسبته والله اعلم بالصواب والمراجيع والمراجع

فتح الزمان من اسمك يا سيد المشرقين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

والله اعلم بالصواب

